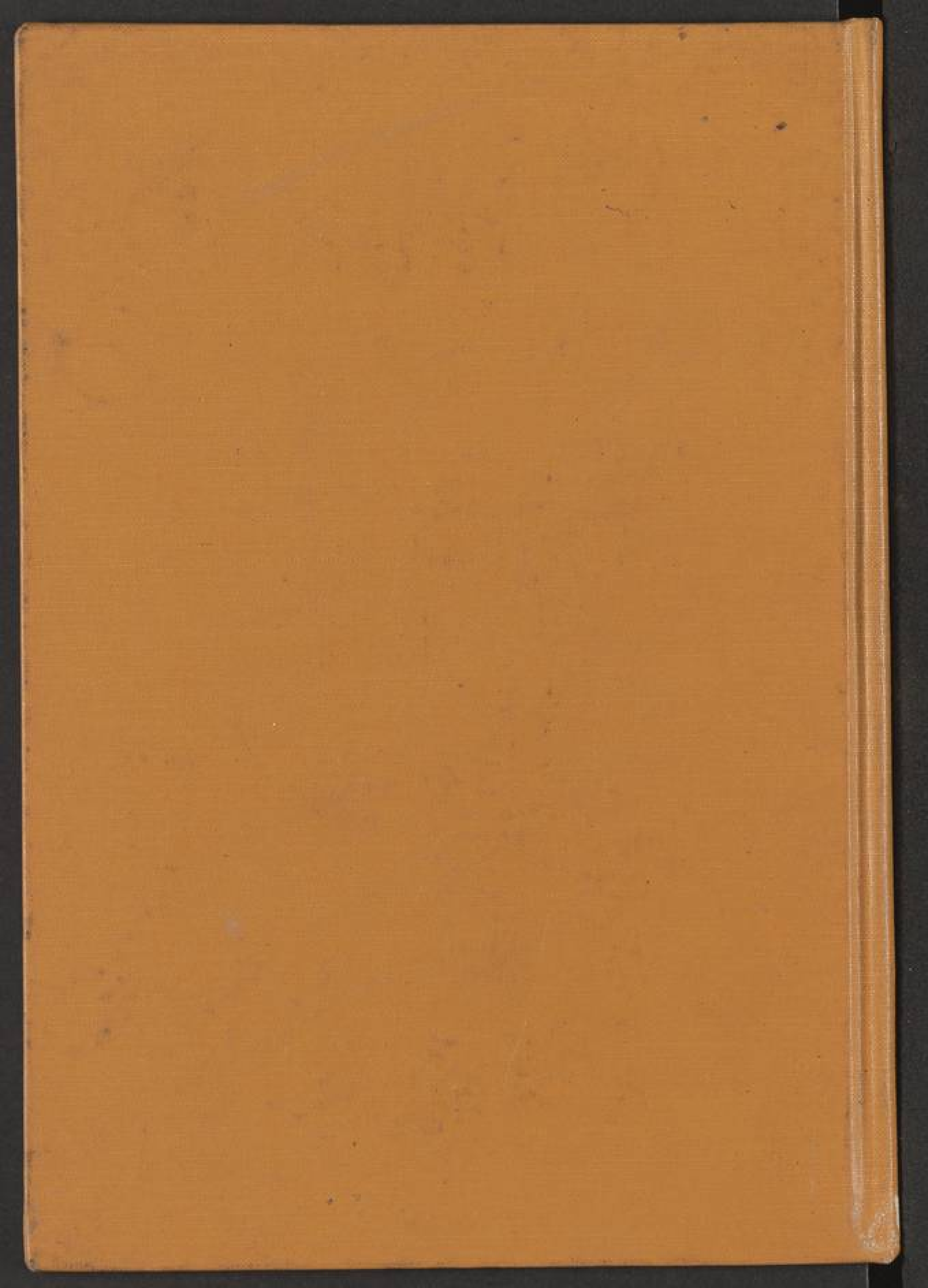
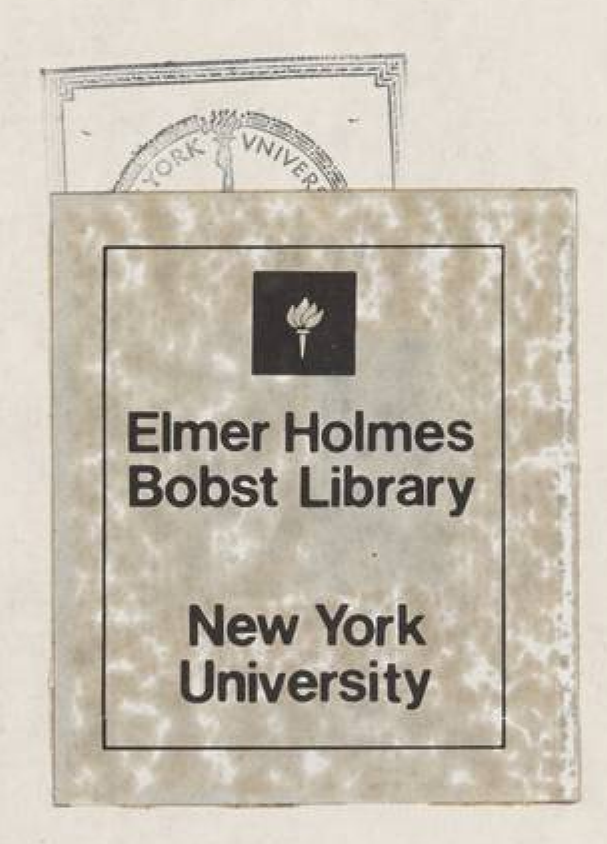
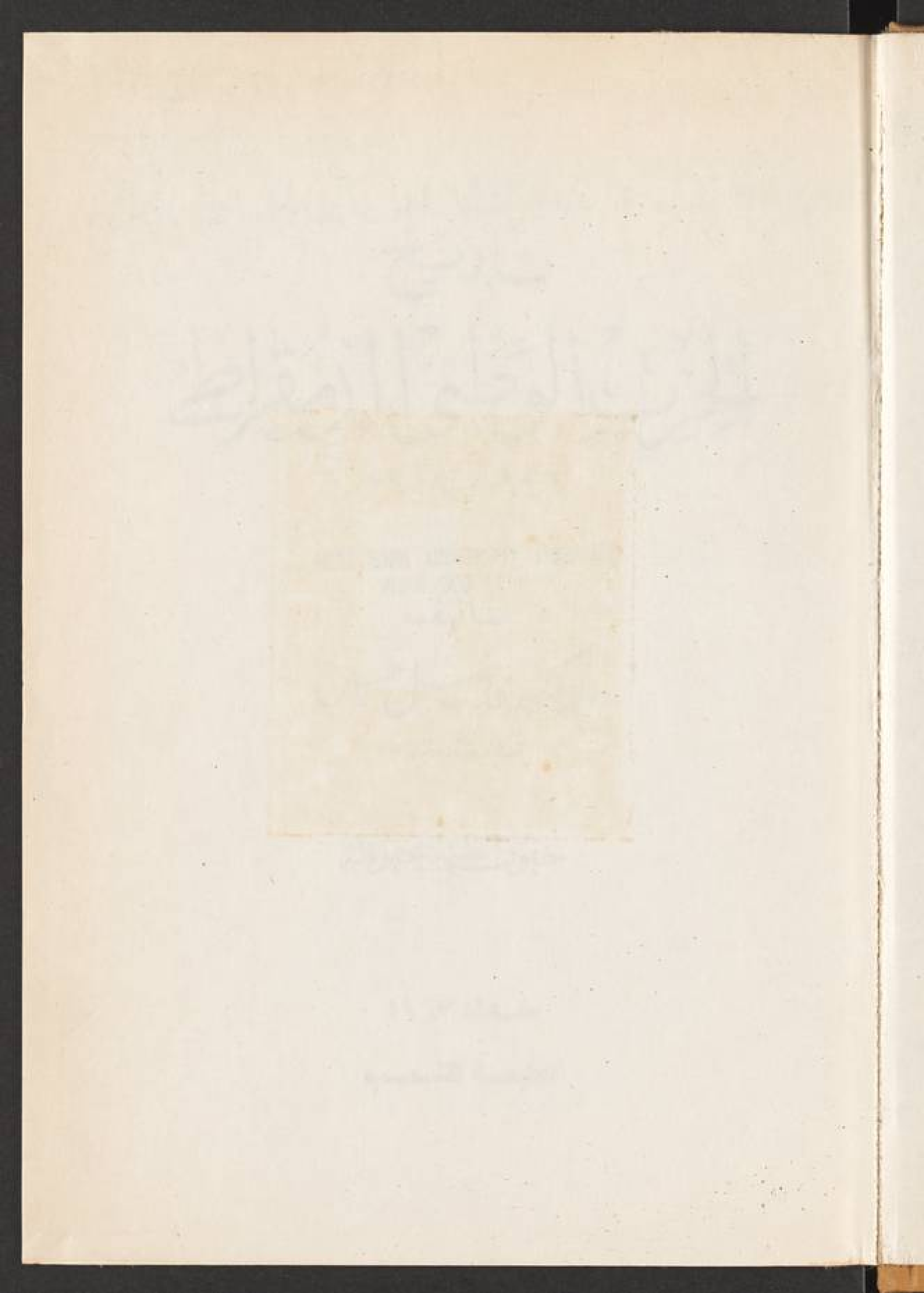



BOBST LIBRARY
3 1142 02840 8303


Elmer Holmes
Bobst Library
New York
University



تاريخ
الحزب الوطني الديمقراطي
١٩٤٦ - ١٩٥٨

تاليف
الدكتور فاضل حسين
جامعة بغداد

بغداد ١٩٦٣
مطبعة الشعب

كلمة المؤلف

— ١ —

تفضل الاخ الاستاذ الفاضل حسين جميل فأعارني مصادر كثيرة ومنوعة ، وحدثني احاديث طويلة عن اخبار الحزب ومعلوماته عنه ، وأجاب عن اسئلتي العديدة فى مختلف مراحل تدوين هذا التاريخ ، وابدى ملاحظاته القيمة عن الكتاب ، وقد كان دوره فى اعداد هذا السفر عظيما جدا أعجز عن ايفائه حقه من التقدير وعن التعبير عن شكرى الجزيل .

وتفضل الاستاذ كامل الجادرجي فسمح لى بالاطلاع فى داره على المخطوطات المهمة واستنساخ ماارید ، وقد سهل لي مهمتى بلطفه وكرمه ، وجاب عن اسئلتي ، وناقشنى فى بعض النقاط ، فأتقدم لسيادته بالشكر الوافر .

وتفضل الاستاذ محمد حديد فأعارني بعض مانشرته الصحف والمجلات الانكليزية عن الحزب الوطنى الدمقراطى ، وماقام به من نشاط في لندن والدفاع عن القضايا الوطنية وعن الحزب ، واجاب عن بعض اسئلتى ، فأتقدم لسيادته بالشكر الكثير .

وتفضل بعض الاخوان باسداء المساعدات المختلفة كالمعلومات واعارة الكتب ، واخص بالذكر منهم الاخ خيري العمرى والاخ مظهر العزاوي المحامي فلهم منى عظيم الشكر والتقدير .

واتقدم بالشكر الى موظفى مكتبة المتحف العراقي والمكتبة العامة لمساعداتهم القيمة وتسهيل مهمتي .

— ٢ —

اود ان الفت انظار القراء الكرام الى حقيقة مهمة وهى ان الحوادث التى وقعت والاراء التى ابديت والامور التى نوقشت

والمواقف التي اتخذت خلال فترة ١٩٤٦ــ١٩٥٨ فى الحزب انماهي من الامور المرهونة بأوقاتها ، وان الظروف تغيرت واراء الاشخاص ربما تطورت ، وان المواقف التي اتخذت والاراء التي ذكرت في ظرف مالايشترط الاصرار عليها فى ظروف اخرى • ولذلك فان حكم القاريء على الاشخاص والحوادث والمواقف والاراء يجب ان يكون وفقا للظروف المحيطة بهم • وفى خلال ذلك زادت خبرة الاشخاص وزاد اطلاعهم وتغيرت اراء البعض وتطورت • وقد وقف الحزب مواقف معينة من احزاب وفئات واحداث ثم تغيرت الظروف ، ولذلك فان من الانصاف ان يكون الحكم فى حدود ظروفه •

— ٣ —

ذكرت اسماء الاشخاص فى الكتاب دون القاب بسبب مقتضيات بساطة البحث العلمى ، الا اذا اقتضت ضرورة البحث ذكر الالقاب المهنية او العلمية •

— ٤ —

بذلت ماامكنني بذله فى الحصول على المعلومات لمطلوبة ، ولست ادعي انني لم أترك شاردة ولاداردة • وذكرت بعض ارائي وتفسيراتي وانطباعاتي وذكرياتي فى تضاعيفه فصول الكتاب ومن المحتمل أن البعض من اعضاء الحزب ومن القراء لايوافقونني على بعض مابديت • ولذلك ارجو من القراء ومن اعضاء الحزب واصدقائه وخصومه ان يكتبوا الي عن ملاحظاتهم بعنواني «كلية التربية ــ بغداد» لكي انشر فى طبعة تالية ماهومهم ومفيد للحقيقة والتاريخ •

— ٥ —

طبع من هذا الكتاب (٣٣٦) صفحة قبل ثورة ١٤ رمضان المباركة (٨ شباط ١٩٦٣) وقد أبقيت الصفحات الباقية على حالها دون تغيير •

المؤلف

محتويـات الكتـاب

صفحة

محتويـات الكتـاب

صفحة

محتويـات الكتـاب

محتويـات الكتـاب

صفحة

محتويـات الكتـاب

صفحة

الفصل الاول

جماعة الاهالي

فى خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق سعى العراقيون للتخلص من ذلك الانتداب ونيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم • كانت الحركات السياسية الوطنية خلال الفترة التي دعيت «بالوضع الشاذ» بسبب ازدواج الحكم العراقى – البريطاني مقتصرة تقريبا على محاولة التخلص من الانتداب البريطانى ونيل الاستقلال • وكان النشاط السياسى محصورا فى فئات قليلة من الطبقة الحاكمة والمعارضة ، وكان الوعي السياسي محدودا والثقافة العامة مقصورة على نسبة ضئيلة من سكان المدن ولا سيما المحامين والموظفين والمعلمين وطلبة المدارس •

ومن الحوادث التي لها علاقة بموضوعنا والتي كان للطلبة والمحامين دور فيها «قضية النصولي» وملخصها ان انيس زكريا النصولي اللبناني الجنسية مدرس التاريخ فى الثانوية المركزية ودار المعلمين الابتدائية فى بغداد خلال السنة الدراسية ١٩٢٦ – ١٩٢٧ الف كتابا بعنوان **الدولة الاموية فى الشام** ليدرسه لطلابه اتخذ فيه وجهة نظر تمس عواطف الطلاب والاهلين فأدى ذلك الى اضطراب الوضع، ولذلك منعت وزارة المعارف تدريس الكتاب المذكور وفصلت النصولي فحاول بعض المدرسين السوريين واللبنانيين والعراقيين مساندة النصولي وحرضوا الطلاب على التظاهر انتصارا لحرية الفكر ، وقد

انهت وزارة المعارف خدمات المدرسين السوريين واللبنانيين المحرضين وطردت بعض الطلاب من مدارسهم بينهم حسين جميل وعبد القادر اسماعيل من طلاب الصف المنتهي في الثانوية المركزية [١] .

والقضية الثانية التي كان للطلبة دور فيها هي «قضية الفريد موند» الصهيوني البريطاني الذي زار بغداد في ٨ شباط ١٩٢٨ ، فقام طلبة المدارس بمظاهرة ضده ، واعتقل بعض المتظاهرين ومنهم بعض طلبة المدارس ثم قررت وزارة المعارف طرد بعض طلاب دار المعلمين والثانوية المركزية وطالبين في الصف الاول من كلية الحقوق في بغداد وهما حسين جميل وعبدالقادر اسماعيل . فأما حسين جميل فقد سافر الى سوريا واتم دراسة الحقوق فيها واما عبدالقادر اسماعيل فقد اعيد الى كلية الحقوق في بغداد في السنة التالية واتم دراسته فيها [٢] .

والقضية الثالثة هي محاولة فريق من الشباب عقد اجتماع سياسي في بغداد يوم ٢٢ ايلول ١٩٣٠ لمعالجة الوضع في البلاد بعد ان عقدت وزارة نوري السعيد الاولى معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع بريطانيا وفيها اعترفت بريطانيا باستقلال العراق بشروط قاسية وثقيلة ، وقدم هؤلاء الشباب بيانا الى متصرفية لواء بغداد قبل الموعد المعين بخمسة ايام ونشروا بيانا الى الشعب العراقي ذكروا فيه ان الشعب يقاسي الجوع والعري وان الانكليز واتباعهم من العراقيين هم سبب ذلك ، وذكروا اعمال الانكليز في البلاد العربية ولا سيما في فلسطين ومساندتهم للصهيونيين ، ودعوا الى الاضراب العام والتظاهر السلمي . وقد اعتبرت الحكومة هذا البيان مخلا بالامن ومحرضا على كراهية الحكومة ، فحاكمت بعض المتهمين وحكمت بالحبس ستة اشهر على يونس السبعاوي وعبد القادر اسماعيل وفائق السامرائي وخليل كنة وجميل عبد الوهاب ، وحكمت بالحبس ثلاثة اشهر وبالحبس

---

(١) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الثاني ، ص ص ٨٠–٨١
(٢) الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الثاني ، ص ص ١٤٠–١٤١

شـهرين عـلى بعض المتهمـين وحكمت ببراءة حسين جميل ومتهم اخـر [٣] ٠

جريدة الاهالي

نشأت علاقة صداقة وثيقة بين حسين جميل وعبد القادر اسماعيل عندما جمعت بينهما المدرسة الثانوية فى بغـداد وقد زادتها هـذه الحوادث وثوقا ، وقد فـكرا في العمل السـياسى ، وفسرا معنى «الوطنية» بأنها لاتقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالاساليب التي درج عليها الساسة القدامى فى فترة الوضع الشـاذ وهي الاساليب التي عرفت عن محمد جعفر ابي التمن وياسين الهاشمي اللذين تزعما معارضة معاهدة ١٩٣٠ حين تآخى الحزب الوطنى العراقى بزعامـة ابى التمن وحزب الاخاء الوطني بزعامة الهاشـمي ، بل ان الوطنية في رأيهما تعنى بالاضـافة الى المطالبة بالاسـتقلال التام العناية الوافية بمصالح «الشعب» او «الاهالي» واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وان المطالبة بالاستقلال يجب ان تستند على «الشعب» ، وان ذلك يقتضى نشر الوعي السياسى بأساليب علمية عصرية بين «الاهالي» ٠ وقد اصدرا بعض النشرات ذات الصبغة القومية ، ثم فكرا فى اصدار جريدة لتحقيق اهدافهما ٠ وتداولا في الامر مع عبد الفتاح ابراهيم، الذي تربطه صلة قربى بعبد القادر اسماعيل ، وكان قد اتم دراسته في العلوم الاجتماعية فى الجامعة الاميركية فى بيروت ثم سـافر الى الولايات المتحدة للدراسة في جامعة كولومبيا ولكنه عاد قبل ان يتم دراسته والتحق موظفا فى مديرية الميناء العامة فى البصرة ٠ ثم اتصل هؤلاء عن طريق عبد الفتاح ابراهيم بمحمد حديد وكان قد تخرج فى جامعة لندن مختصا بالاقتصاد والتحق بوزارة المالية مميزا للتجارة،

---

(٣) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثالث ، ص ص ٦٥-٦٦

ثم اتصلوا بخليل كنة المحامي فانضم اليهم • واتفق هؤلاء الخمسة على تقديم طلب بامتياز جريدة باسم **الاهالي** الى وزارة الداخلية فى صيف ١٩٣١ على ان يكون صاحبها ومديرها المسئول حسين جميل • وقبل صدور الجريدة بيوم واحد انضم الى الهيئة المؤسسة ابراهيم يثون خريج الجامعة الاميركية في بيروت •

فى يوم ٢ تموز ١٩٣١ منحت وزارة الداخلية امتياز جريدة **الاهالي** ثم اشترت الهيئة المؤسسة للجريدة مطبعة واستأجرت لها دارا فى الزقاق الفرعى المقابل لمكتبة المتحف العراقى فى بغداد • وصدر العدد الاول من الجريدة يوم ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ اي في اخر يوم من مهلة ستة الاشهر التي يسمح خلالها قانون المطبوعات باصدار المطبوع والا الغي امتيازه • وقد كتب تحت اسم الجريدة جملة «يصدرها فريق من الشباب» والى جانب الاسم «صاحبها ومديرها المسئول حسين جميل» واتخذت لها شعارا شعلة الاهالي المعروفة • كانت الافتتاحية الاولى بعنوان «منفعة الشعب فوق كل المنافع» بسطت فيها خطتها واهدافها •

اصدر جماعة الاهالي في تلك الايام كراسة من القطع الصغير جدا فى ثماني صفحات بعنوان **الشعبية ـ المبدا الذى تسعى «الاهالي» لتحقيقه** (مطبعة الاهالي ـ بغداد ١٩٣٢ ؟) خلاصتها :

آ ـ الشعبية :

١ ـ ليس للشعبية تعريف شامل ، انما هي وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع فى نواحي حياته المختلفة •

٢ ـ وتنقسم هذه المشاكل حسب طبيعتها الى سياسية واقتصادية واجتماعية ترمى الشعبية الى حلها بصورة تكفل للمجتمع الاطمئنان والرفاه والتقدم •

٣ ـ والاطمئنان هو ان يكون كل شخص آمنا على

على نفسه وحقوقه . وحقوق الفرد هي حق الحياة وحق الحرية والمساواة وحق العمل بوجه يكفل للفرد استخدام مواهبه الذاتية .

٤ ـ والرفاه هو العيش بمستوى يؤمن للفرد حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ويكفل له المجال لتأمين حاجاته الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة .

٥ ـ والتقدم هو تحسن مطرد في مستوى حياة المجتمع وذلك اما بطريق الاقتصاد في القوى النفسية والمادية التي تصرف للحصول على ذلك المستوى واما بأرتفاع المستوى المذكور بصرف عين القوى او اكثر او اقل .

ب ـ المبادىء الشعبية السياسية :

١ ـ وجود الدولة ضروري لضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب .

٢ ـ على ان تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية تامة . والسيادة للشعب لاتنفك عنه .

٣ ـ وان تكون من حيث علاقة الافراد بها دستورية دمقراطية .

٤ ـ ويكون لها من حيث علاقتها بالافراد حق التدخل في كل ما يتعلق بتنظيم المجتمع .

ج ـ المبادىء الشعبية الاقتصادية :

١ ـ الخطة : على الدولة ان تضمن سير الحياة الاقتصادية على خطة معينة تضعها ، تكون ملائمة لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب .

٢ ـ الصناعة : على الدولة ان تؤمن سيطرتها الاقتصادية

على الصناعات المهمة اما بقيامها وحدها بتلك الصناعات مباشرة واما باشتراكها في رأسمال الصناعة بصورة تضمن لها تلك السيطرة على ان ان تترك للافراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة ، وعليها ان تقوم ببيع منتجات مصانعها الى المستهلكين مباشرة .

٣ ــ الخدمات العامة : تمتلك الدولة كافة الخدمات العامة كالسكك الحديدية والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها .

٤ ــ الزراعة : تقوم الحكومة بتوزيع الاراضى الاميرية على الفلاحين لاستغلالها من قبلهم مباشرة وتأسيس المزارع الرسمية (وتكون نسبة الاراضى الصغيرة اقل من نسبة ضريبة الاراضى الكبيرة) ا٠

٥ ــ التوزيع : تشجع الحكومة تأسيس الجمعيات التعاونية للتوزيع ومنحها اعتمادات مالية وغيرها .

٦ ــ الفروق الاقتصادية : من الوسائل التي تسعى الحكومة بواسطتها تقليل الفروق الاقتصادية قدر المستطاع :

آ ــ ضريبة الدخل المتزايدة .

ب ــ ضريبة الارث المتزايدة .

٧ ــ العمل : من واجب الحكومة تهيئة فرص العمل للجميع بشروط توافق مستوى الحياة الذى تضمنه الدولة ولا تضر بجسم العامل ومعنوياته .

٨ ــ البنوك : تقوم الحكومة بتأسيس البنوك على اختلاف انواعها وتسعى لحصر التمويل بهذه البنوك .

د ـ المبادىء الشعبية الاجتماعية :

١ ـ فى التربية :

آ ـ التعليم الابتدائي المجاني العام .

ب ـ مكافحة الامية .

ج ـ تأسيس معاهد التثقيف والتنوير .

د ـ تأسيس المكتبات العامة بصورة تكفل لكافة افراد الشعب الاستففادة منها .

هـ ـ تأسيس الحكومة دور السينما والتمثيل والموسيقى .

و ـ تربية وتنمية روح الرياضة البدنية والالعاب العامة وتهيئة الوسائل اللازمة لها .

٢ ـ فى الصحة :

آ ـ تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها .

ب ـ توسيع نطاق الصحة العامة بوجه يضمن وقاية الفرد من الامراض وحمايته منها .

ج ـ ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل الآتية :

١ ـ تنظيم المدن على اساس صحي .

٢ ـ انشاء دور صحية بسيطة رخيصة وتأجيرها او تمليكها بأقساط .

٢ ـ فى العلاقات الشخصية والنظام العائلي :

آ ـ وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .

ب ـ السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

بعد فترة وجيزة انسحب خليل كنة من جماعة الإهالي وتلاه ابراهيم بيثون وبقي الاربعة الاخرون يحررون مختلف ابواب الجريدة ومنها صفحة بالعمال كل يوم جمعة . كتب حسين جميل اكثر افتتاحيات الجريدة ، وترجم عبد الفتاح ابراهيم تاريخ حياة غاندى بقلمه بعنوان «مذكرات المهاتما غاندى» ثم تلاها بترجمات اخرى ، وترجم محمد حديد فصولا عن اراء هارولد لاسكي ونشر مقالات عن الجمعيات التعاونية ، وكتب عبد القادر اسماعيل مشاهداته في اهوار العمارة .

طالبت جريدة **الاهالى** بتاميم شركة الكهرباء فى بغداد وساندت الدعوة التي قامت بها جمعيات العمال سنة ١٩٣٣ الى مقاطعة الشركة ، ودعت الى تأسيس بنك اهلي ، وعارضت قانون حقوق وواجبات الزراع لما تتضمن احكامه من غمط لحقوق الفلاح ، ونادت بضرورة سن قانون لضريبة الميراث والغاء قانون دعاوى العشائر ، وتبنت مشروع مكافحة الامية ، وعارضت قانون المطبوعات لما تضمنت نصوصه من احكام مخالفة للديمقراطية وحرية الرأي ، وطالبت بمبدأ منح المحاكم حق تعطيل الصحف بدلا من السلطة التنفيذية ، وعارضت قانون الدعايات المضرة وصيانة الامن ، ودعت الى حرية الاجتماع والتظاهر والنشر ، وكافحت كل المظاهر المخالفة للدستور والدمقراطية .

كانت جريدة **الإهالى** تتيميز بطابع موضوعى يظهر فى افتتاحياتها وفي اخبارها الداخلية والخارجية . كما حافظت هي واخواتها على مستوى عال من الموضوعية والرزانة في جميع الادوار تقريبا . ولكنها شذت عن ذلك خلال فترتين : الاولى حين اشترك كامل الجادرجي فى وزارة حكمت سليمان بعد انقلاب بكر صدقي (١٩٣٦ - ١٩٣٧) وحين انتخب بعض جماعة الاهالي نوابا في مجلس النواب مثل عبد القادر اسماعيل ومحمد حديد وعزيز شريف وصادق كمونة . والفترة الثانية فى عهد الجمهورية حين كان محمد حديد وزيرا

للمالية (١٩٥٨–١٩٦٠) ، وقد صارت جريدة **الإهالي** خلال هاتين الفترتين شبه حكومية •

وبالرغم مما عرف عن دمقراطية وشعبية الجريدة ومصدريها لم تكن للجريدة أو لمصدريها في الواقع فلسفة اشتراكية او شيوعية بالمفهوم العربي لهاتين الكلمتين ، بل حاول جماعة الاهالي اشتقاق كلمة جديدة هي «الشعبية» بدلا من الكلمتين الغربيتين •

فى فترات احتجاب الجريدة فكر جماعة الإهالي باصدار رسائل دعوها «رسائل الاهالي الى الشباب» ، وقد اصدرت عدة رسائل اهمها الرسالة الاولى **على طريق الهند** (مطبعة الاهالي – بغداد ١٩٣٢) وقد اعيد طبعها سنة ١٩٣٥ ، والرسالة الثانية **الشعبية** (مطبعة الاهالى–بغداد ١٩٣٣)، والرسالة الثالثة **مطالعات فى الشعبية** (مطبعة الاهالي – بغداد ١٩٣٥) ، وهذه الرسائل بقلم عبد الفتاح ابراهيم •

كان كامل الجادرجي احد المؤسسين لحزب الاخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمى ، وتولى بعد ذلك تحرير جريدة **الاخاء الوطنى** لسان حال الحزب المذكور • فلما تولى رشيد عالي الكيلاني رياسة الوزارة فى ٢٠ آذار ١٩٣٣ وفيها من الوزراء ياسين الهاشمي وبعض اقطاب حزب الاخاء الوطني ونورى السعيد واعلنت احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاخائيون ، ولم يحلوا مجلس النواب الذي طالبوا بحله سابقا شعر كامل الجادرجي انه اقرب الى جماعة الاهالي منه الى حزب الاخاء الوطني • وكان الجادرجي معجبا بجريدة **الاهالي** واسلوب معالجتها للامور وباتجاهجماعة الاهالى الدمقراطى الشعبى•وفى الوقت نفسه اعتزل محمد جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطنى العراقى العمل الحزبي بعد اختلافه مع زملائه فى قيادة الحزب وخيبة امله فى اقطاب حزب الاخاء الوطني • وفى هذا الوقت استقال الجادرجي من حزب الاخاء واستحصل اجازة بممارسة المحاماة وفتح مكتبا فى البناية التي

تضم مكاتب المحامين من جماعة الاهالى ، فتوثقت علاقته بهم وحصل على امتياز جريدة باسم **صوت الاهالي** ووضعها تحت تصرف جماعة الاهالي حين عطلت جريدتهم • وصدرت جريدة **صوت الاهالي** فى ١٤ آذار ١٩٣٤ ونهجت منهج **الاهالي**

حدث خلال ذلك ان عين حسين جميل حاكما فى محاكم العراق وعين عبد الفتاح ابراهيم مدرسا على الملاك الثانوى فأنتقل امتياز جريدة **الاهالي** الى عبد القادر اسماعيل ثم الى عزيز شريف فى بعض الفترات • وبعد انضمام كامل الجادرجي الى جماعة الاهالي حدث بينه وبين عبد الفتاح ابراهيم خلاف ابتعد بسببه عبد الفتاح عن الجماعة وكان ذلك فى اوائل سنة ١٩٣٦ •

جمعية الاصلاح الشعبي

استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني حين عجزت عن حل مجلس النواب فى خريف ١٩٣٣ ، والف جميل المدفعي وزارتيه الاولى والثانية (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ـ ٢٥ آب ١٩٣٤) ثم الف علي جودت الايوبي وزارته الاولى (٢٧ آب ١٩٣٤ ـ ٢٧ شباط ١٩٣٥) وعاد المدفعي فألف وزارته الثالثة (٤ آذار ١٩٣٥ ـ ١٥ اذار ١٩٣٥) • وقد اشتدت معارضة الاخائيين لهذه الوزارات واشترك محمد جعفر ابو التمن فى المعارضة وفى اجتماعاتهم • وفى اثناء ذلك توثقت عرى الصداقة بين ابي التمن وحكمت سليمان كما توثقت العلاقة بين جماعة الاهالي وابي التمن وحكمت سليمان • فلما افلح الاخائيون فى اسقاط وزارة المدفعي عن طريق اثارة العشائر ، وكلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة عرض على حكمت سليمان الاشتراك بوزارته فطلب وزارة الداخلية ولكن ياسين الهاشمي فضل اسنادها الى رشيد عالي الكيلاني فأغضب هذا حكمت سليمان وجعله ينحاز الى ابي التمن وكامل الجادرجي

وعبد القادر اسماعيل ومحمد حديد ووقـف هؤلاء موقف المعارضة لوزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ ــ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) • واصدر ابو التمن جريدته **المبدا** ولما عطلتها الحكومة اصدر حكمت جريدته **البيـان** وعطلتها الحكومة ايضا •

فى خلال فترة وزارة ياسين الهاشمي اشتدت المعارضة ضدها وحدثت ثورات عشائرية فى انحاء مختلفة من العراق ولكن الوزارة أفلحت فى القضاء عليها بشدة • ولما عجزت المعارضة عن اسقاط وزارة ياسين الهاشمي بكل الاساليب ، التجأ حكمت سليمان الى الجيـش فأتصل بقائد الفرقة الثانية الفريق بكر صدقي العسكري ، وهذا بدوره اتصل بالفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى وقاما بانقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت وزارة الهاشمي والف حكمت سليمان الوزارة الجديدة وفيها من الوزراء محمد جعفر ابو التمن وزير المالية وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسـف ابراهيم وزير المعارف[٤] •

وفي تشرين الثاني ١٩٣٦ قدم كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وصادق كمونة ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم طلبا لتأسيس جمعية سياسية باسم «جمعية الاصـلاح الشعبى» فأجيزت [٥]، ونشر منهاجها بتاريخ ١٥تشرين الثانى ١٩٣٦ • انتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيرا لها وصادق كمونة نائبا للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسبا ، واستأجروا دارا قريبة مـن الثانوية المركزية فى بغداد • ولكنها لم تباشر اي عمل وأهمـل امرها

---

(٤) فيما يتعلق بفترة ٢٩٣٢ ـ١٩٣٧ يراجع الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الرابـع

(٥) جريدة البلاد ، ١٢تشرين الثانى١٩٣٦

بعد نحو شهر بسبب اتهامها بالشيوعية[٦] .

جاء في منهاج جبعية الاصلاح الشعبي الذي استوحته من «الشعبية» المبدأ الذى سعت جريدة **الاهالي** لتحقيقه ما يلي :

غايتها : السعي القيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادى ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضى على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١ ـ السياسة الخارجية : التقارب بين البلاد العربية وتقوية العلاقات مع الهيئات الشعبية فيها .

٢ ـ السياسة الداخلية : (أ) تقوية الجيش واصلاح الشرطة (ب) فسح المجال لابداء الافكار الحرة ولكافة الحريات الدمقراطية (ج) نشر الثقافة .

٣ ـ السياسة الاقتصادية : السعي لرفاه الشعب على اساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى يضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك بـ (أ) احتكار الدولة لوسائط النقل والمخابرات والمواصلات واسالة الماء والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية (ب) انشاء بنك للدولة للسيطرة على مالية البلاد (ج) حصر الاقراض الزراعي والعقاري بالبنوك الحكومية (د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والارث (هـ) احياء الاراضى الموات وتوزيعها على الفلاحين (و) انشاء القرى العصرية (ز) الغاء القوانين

---

(٦) جريدة البلاد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، منهج جمعية الإصلاح الشعبي ونظاماها الاساسي والداخلي (ـ مطبعة الاهالي ـ بغداد ١٩٢٦)

والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح (ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤ ـ التعليم : جعل التعليم الابتدائي اجباريا ومكافحة الامية .

٥ ـ الصحة : (أ) جعل الوقاية الصحية واجبا رئيسيا وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية (ب) ضمان السكنى الصحية وتنظيم المدن ومحاربة المسكرات وتشجيع الزواج .

٦ ـ العمال : سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لايزيد عن الثماني ساعات يوميا وتشجيع جمعيات العمال ونقاباتهم وتحدد الحد الادنى لاجورهم .

٧ ـ في العلاقات الشخصية : (أ) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية (ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

مقدمات تأليف حزب سياسي

كان الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش يتدخل بشئون البلاد الصغيرة والكبيرة مما اثار استياء كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابي التمن ، ولما حدثت ثورة في الديوانية وقمعها الجيش بقسوة شديدة قدم كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ومحمد جعفر ابو التمن وزير المالية ويوسف ابراهيم وزير المعارف وصالح جبر وزير العدل استقالاتهم من وزارة حكمت سليمان بتاريخ ١٩ حزيران ، فقبلت استقالاتهم يوم ٢٤ حزيران وفي اليوم نفسه عين محمد علي محمود وزيرا للمالية وعباس مهدي

وزيرا للاقتصاد والمواصلات وعلى محمود الشيخ على وزيرا للعدل وجعفر حمندى وزيرا للمعارف • ثم استقال حكمت سليمان من وزارة الداخلية وعين مصطفى العمري وزيرا لها بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٧ • ثم وقفت وزارة حكمت سليمان المعدلة موقفا شديدا ضد الاتجاهات الدمقراطية والاشتراكية والشيوعية ، فاسقطت الجنسية العراقية عن عبد القادر اسماعيل واخيه يوسف اسماعيل •

فى ١١ أب ١٩٣٧ قتل الفريق بكر صدقى وفى ١٧ أب استقالت وزارة حكمت سليمان وخلفتها وزارة جميل المدفعى الرابعة فى اليوم نفسه ، وسلكت هذه الوزارة والوزارات التى تلتها سياسة الشدة ضد الدمقراطية والاشتراكية والشيوعية الى ان نشبت الحرب بين المانيا والاتحاد السوفييتي فى ٢٢ حزيران ١٩٤١ حين تكونت جبهة الحلفاء من بريطانيا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وحلفائهما ، فصار من الممكن ممارسة بعض الحريات الدمقراطية في العراق •

وقفت العناصر الدمقراطية والاشتراكية والشيوعية منذ ٢٢ حزيران ١٩٤١ مؤيدة للجبهة التى تضم الاتحاد السوفييتي ضد جبهة المانيا وحلفائها ، وقد رأت هذه العناصر ان نجاح الفاشية مضر بمستقبل البلاد العربية والحريات الدمقراطية وان نجاح الجبهة التى تضم الاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فيه بعض الضمانات لمستقبل افضل نسبيا للعراق والبلاد العربية ولفسح المجال امام العمل السياسى والحزبي وحرية الصحافة ، وان هناك املا بحل مشاكل فلسطين والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وجنوب الجزيرة العربية والخليج العربى ، وذلك بمساندة الاتحاد السوفييتى بصفة خاصة ، وان العالم سيكون بوجه عام افضل من عالمماقبل الحرب، وان المنظمة الدولية المقرر انشاؤها ستكون افضل من عصبة الامم السابقة ، وان احتمال نجاحها في حل المشاكل العالمية وسيادة السلام العالمي اقوى • ولذلك ايدت تلك العناصر مجهود الحلفاء الحربي لدحر الفاشية

والنازية ووقفت من الحكومة العراقية خلال الحرب موقفاً وسطاً بين التأييد والمعارضة وناقضت نفسها في بعض المواقف .

جريدة **صوت الاهالي**

اخذت جماعة الاهالي تستعد للعمل الحزبي في اول فرصة تسمح بها ظروف الحرب العالمية الثانية وظروف العراق . وصار البعض يلح على كامل الجادرجي باعادة اصدار جريدته **صوت الاهالي** وتهيئة اذهان المؤيدين واذهان الشعب والحكومة ، للعمل الحزبي المنتظر . ولكن كامل الجادرجي تريث طويلاً رغم الحاح مؤيديه ، وفي اواخر صيف ١٩٤٢ تقدم بطلب اصدار جريدته **صوت الاهالي** ، فأذنت وزارة الداخلية بأصدارها فعادت الجريدة الى الصدور في ٢٣ ايلول ١٩٤٢. وقد بقيت هذه الجريدة تصدر من ٢٣ ايلول ١٩٤٢ حتى ٣ نيسان ١٩٤٦ وهي تهيىء الاذهان للعمل الحزبي المنتظر فكتبت مقالات افتتاحية وكأنها تشرح منهاج الحزب الموعود ، واتخذت مواقف من الحكومة والشعب العراقي والشعب العربي وشعوب العالم وكأن الحزب يشعر بمسؤليته الادبية امام هؤلاء جميعاً. وقد طال انتظار مؤيدي الجادرجي وهم يريدون الاسراع بمفاتحة الحكومة حول تاليف الحزب رسمياً . ولم يتقدم الجادرجي وصحبه لطلب الاجازة الرسمية بتأليف الحزب الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بنحو سنة وبعد ان اشار الوصي على عرش العراق الى ضرورة الاحزاب في اواخر خريف ١٩٤٥ .

وكانت افتتاحية **صوت الاهالي** الصادرة في ٢٣ ايلول ١٩٤٢ بعنوان « خطتنا » جاء فيها : « لسنا نريد اليوم غير ماأردنا بالامس ، اننا ننشد تحقيق نظام يقوم على اساس المساواة في الحقوق والواجبات للجميع ويفسح مجال التنظيم للناس ولابداء الرأي وممارسة الحكم ، ويحول دون التفريط بالمصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة او

احتكار النفع لفئة من دون الشعب ، واننا ندعو الى العمل لانقاذ الشعب من عبودية الفقر وذله ، ومن مكابده الامراض والعلل ، ومن ظلمة الجهل وشرور التضليل ، اننا نريد حكومة الشعب من الشعب الى الشعب ، نريد الدمقراطية ، امنية هذا الشعب وما يصبو اليه .» وجاء في المقال الافتتاحي ايضا : « ان حرية الشعوب وآمالها في الدمقراطية يهددها اليوم خطر داهم ، هو خطر الفاشية الغادرة التى اشعلت نيران هذه الحرب الطاحنة .» وجاء فيه ايضا : «ولما كان القضاء على الفاشية وافساح مجال تحقيق الحرية للشعوب امران متلازمان في الوقت الحاضر ، فأن واجبنا الاول هو ان نكافح الفاشية ونؤيد جبهة الشعوب الدمقراطية فى نضالها لتحرير العالم من ويلات الأعتداء .» واستطرد المقال الافتتاحي الى القول : « نرى من الضروري ان تكون حركة مقاومة الفاشية جماهيرية منظمة ، وان يقوم تأييد الشعب للجبهة الدمقراطية على اساس ممارسة اكبر قسط ممكن من الحريات الدمقراطية فى الظروف الراهنة .» وجاء فيه ايضاً : « وستعالج الجريدة ، فضلا عن ذلك المشاكل الناشئة من الظروف الحاضرة وفي مقدمتها مشكلة التموين .» واختتم المقال الافتتاحي بالقول : «واخيرا ننوه بان هذه الجريدة تعبر عن رأي العناصر التقدمية في هذا البلد وانه وان لم يتسن حتى الآن لهذه العناصر ان تجتمع في مؤسسة رسمية ولكنها ترتبط على كل حال بروابط وحدة الهدف وقوة العقيدة وسلامة الرأي ومتانة النفس . وانا لنوجه نداءنا الى هذه العناصر لتتخذ من هذه الجريدة وسيلة تعينها في كفاحها لاستئصال بذور الفاشية في هذا البلد وفي تضامنها مع جبهة الشعوب المتحدة في النضال من اجل الحرية وفي مسعاها لتحقيق مايمكن انجازه من مبادي الحياة الدمقراطية .»

وفى اليوم التالى نشرت صوت الاهالى مقالا بعنوان « الشعب والحكومة » قالت فيه : « نرى ان الظرف الراهن يفرض

علينا السعى لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتحقيق الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة وتنظيم الجهود للحصول على افضل النتائج .» وجاء فيه ايضاً : « وليس لهذه الامة وقد اختارت نظام الحكم الدستورى واسلوب الدمقراطية الا ان توحد صفوفها وتجمع الرأي وتعد العدة لتجنب الاخطار التى تحدق بها وتحقيق الامانى التى يصبو اليها من سبيل غير سبيل النظام الذي اختارته وباسلوب غير الاسلوب الذى ترغب فيه .»

ثم بدأت الجريدة معالجة مشكلة **التموين** فى سلسلة مقالات تداولت فيها تاثير الحرب على الحياة الاقتصادية والتموين في البلاد المتحاربة والعوامل المؤثرة في العراق وكيفية معالجة مشكلة التموين فى العراق وعلاقة مشكلة التموين بالعملة العراقية (٧). وبعد فترة قصيرة عادت الى معالجة المشكلة نفسها وطالبت بضرورة تحديد اسعار الاقمشة الوطنية وهاجمت الارتفاع في الاسعار ، وذكرت حالة الموظفين وطالبت بأن تكون علاوة غلاء المعيشة بنسبة عدد افراد عائلة الموظف لا بنسبة الراتب ، وعالجت مشكلة تموين الحنطة ، وهاجمت موقف الحكومة من المحتكرين ، وطالبت بضرورة مكافحة تضخم العملة من اجل مشكلة التموين ، وطالبت بالتنظيم الاقتصادي ومعالجة صعوبة الاستيراد (٨). وفى خلال سنوات الحرب لم لم تنقطع **صوت الاهالي** عن معالجة مشكلة التموين فطالبت بضرورة تنظيم بيع الطحين للأهلين ، وعالجت موضوع خبز الشعب وطعام الشعب وازمة السكر وازمة وسائط النقل وقضية اطارات السيارات ، وعالجت موضوع تنظيم الحياة الاقتصادية، واثر الجمعيات

---

(٧) جريدة **صوت الاهالى** ، ٢٧ ايار - ١ تشرين الاول ١٩٤٢

(٨) **صوت الاهالى** ، ٨ تشرين الاول، ١١ تشرين الاول ، ١٥ تشرين الاول،٢٢ تشرين الاول ، ٢٧ تشرين الاول ،٢٩ تشرين الاول، ١١ تشرين الثانى ، ٢٦ تشرين الثانى ، ١٧ تشرين الثاني، ١٩ تشرين الثانى ،٢٢تشرين الثانى ،١٥كانون الاول،١٦كانون الاول ،٢٢كانون الاول ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢

التعاونية فى مكافحة الغلاء والاحتكار ،ومشكلة الحبوب . وعالجت مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، ووجوب تحديد اسعار الادوية وتوفيرها للجمهور ، وتسوين الحكومة للموظفين والمتقاعدين ، وطالبت بضرورة تحديد حد ادنى لاجور الطبقة العاملة وبوجوب تحديد اسعار بعض الحاجيات الضرورية [٩] . وفى اوائل سنة ١٩٤٤ انشئت زارة خاصة للتموين فعلقت **صوت الاهالي** على الموضوع وطالبت بتسعير المواد الغذائية وبتحديد بدلات الايجار [١٠] .

وعالجت الجريدة موضوع **الديمقراطية** . فقالت تحت عوان « الحريات الدمقراطية والحرب » : « ان حال الحرب هذه لايصح ان يكون سببا للعدول عن الحياة الدمقراطية جملة وحرمان الشعب من كل مقوماتها . » ولخص المقال الضروريات التى توجب تقييد الحرية في العراق بكلمتين : مقاومة اضاليل النازية ودعايتها والقضاء على المحتكرين والمضاربين الذين يبغون الاثراء على حساب خبز الشعب ودمه ، واما فيما عدا ذلك فيجب افساح مجال الحرية [١١] وقالت في مقال اخر ان النظام الدمقراطي لايقوم الا على دعائمه وهي المؤسسات الحزبية ونقابات العمال وغيرها من المنظمات الدمقراطية وعلى الحياة البرلمانية الصحيحة ، ثم تساءلت اين الشباب الدمقراطي وقالت : « اننا نوجه هذه الكلمة الى الشباب الدمقراطي ليثوب الى رشده ويستعيد وعيه ويخرج على انفراديته ويثور على تشتته وبعثرته ليوحد الصفوف ويحمل المهمة التاريخية الملقاة على عاتقه والتى لامفر له من تحملها [١٢] . » وعالجت موضوع الدمقراطية

---

(٩) **صوت الاهالي** ، ٥ كانون الثاني ، ٢٨ كانون الثاني ، ٢٩ كانون الثاني ، ١شباط ٣ شباط ، ٢٤ اذار ،٢٥ اذار ،٢٥ نيسان،٢٨ نيسان ، ٤ ايار ،٢٦ايار ،١٧ حزيران ، ٢٤ حزيران ، ٢تموز ، ٦تموز ،٥اب ١٩٤٣

(١٠) صوت الاهالي، ٣١ اذار ، ٣نيسان، ٢٤ ايار ، ٢٩ حزيران ١٩٤٤ .

(١١) **صوت الاهالي** ،٤تشرين الاول ١٩٤٢

(١٢) **صوت الاهالي** ،١٨ تشرين الاول١٩٤٢

والاوضاع السائدة في العراق ، والرقابة وحرية الصحافة ، والشباب الدمقراطي والعمل ضد الفاشية ، والدمقراطية والسلم العالمي ، وضرورة تقوية العناصر الدمقراطية في دوائر الدولة ، واهمية الاتجاه الديمقراطي في تسيير سياسة الدولة ، وصيانة الحرية الشخصية . وقالت ان المنظمات الديمقراطية مدرسة الشعب الوحيدة وان الشعب يطالب بافساح المجال لتمتعه بالحريات الديمقراطية والعمل السياسي ومكافحة الفقر ومكافحة اسباب تفشي المرض ، وان الكفاح ضد الفاشية يجب ان يرافقه توجيه ديمقراطي ، وان هناك ضرورة لتكوين حياة دمقراطية صحيحة لمجابهة احداث المستقبل [١٣] . وعالجت موضوع صيانة الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، ومشكلة الجهل السياسي وعواملها والسبيل الى حلها ، ومجابهة عالم الغد بالحريات الدمقراطية والتنظيم السياسي ونقابات العمال ، كما عالجت موضوع الصحافة في العراق ، ونشرت احتجاج اصحاب الصحف ضد الرقابة [١٤] وهاجمت قوانين المطبوعات والنشر وتطورها نحو تقييد الحرية ، وعالجت موضوع حرية الصحافة والحرية الشخصية ، وموضوع الشعوب العربيه والاستعمار والرجعية ومبادىء الحكم الصحيح المبني على الحريات الدمقراطية ، وعارضت القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية وفكرة ابدالها بقانون الطوارىء وطالبت بانهاء الاحكام العرفية والغاء القوانين والمراسيم الاستثنائية واقامة نظام دمقراطي صحيح ، واكدت على ان الجهل لا يعوق الاصلاح الدمقراطي كما تزعم الطبقة الحاكمة ، وتساءلت هل من مبرر لاستبقاء

«١٣» صوت الاهالي ، ٢٩ اذار ، ٤نيسان ، ١٢ نيسان ، ١٨ نيسان ٢١-٢٩ نيسان ، ١٠ حزيران ، ١٤حزيران ، ٢٠ حزيران ، ٢٥ تموز ، ٢٨ ايلول ، ٦تشرين الاول ، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ .

(١٤) صوت الاهالي ، ٤كانون الثاني ، ١٣ كانون الثاني ، ٢٩ اذار ، ٢٨نيسان ، ٨ايار ، ١١ تموز ، ٢ تشرين الثاني ، ١٤تشرين الثاني ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٤

الاوضاع القائمة فى العراق وذكرت أن العقلية القديمة لرجال الحكم تتمسك بتلك الاوضاع بحجة الامن وصيانة المصلحة العامة وسلامة الدولة ، واكدت على ان الحكم الوطني الفاسد حكم مؤقت لدى الشعوب المستقلة الواعية ، وأن الفئات الرجعية قلقة من الاراء والاتجاهات الجديدة . ونشرت مقالا بقلم كامل الجادرجي تساءل فيه هل يمكن ان يدوم حكم الارهاب فى العراق[١٥] .

وعالجت **صوت الاهالى** موضوع **القوانين** وطالبت بتوخى المصلحة العامة فى تشريعها وتطبيقها ، وطالبت بالغاء القوانين الشاذة[١٦] كما عالجت لائحة تعديل القانون الاساسي واكدت على علاقة القانون الاساسى بالمشكلة السياسية في البلاد ، وان القانون الاساسى المعدل لايعزز الحياة الدستورية وان ظروف الحرب ليست الوقت المناسب للتعديل ، وطالبت بالانتخاب المباشر وهاجمت الانتخاب على درجتين ، وعالجت موضوع مجلس الاعيان وطالبت بانتخاب نسبة معينة من اعضائه ، وذكرت فقدان اثر الانتخابات النيابية فى الحياة السياسية وطالبت بدور الاحزاب فى الانتخابات[١٧]

وعالجت موضوع **الطبقة العاملة** وحاجتها الى النقابات ، ودورها فى بناء الامة واثر تحريرها فى انسجام الامة ورقيها ، وضرورة تطبيق قانون العمال ، وضرورة النقابات فى تكاتف العمال ضد الاستغلال كوسيلة لرفع التعسف فى الاجور وفى ساعات العمل وشروطه . ونشرت محاضرة هاشم جواد فى المعهد الثقافى البريطاني عن «احوال العمل فى العراق » وايدت حق العمال فى تحديد ساعات

«١٥» صوت الاهالى ، ٢شباط ، ٢اذار ، ١٨ايار، ٢٠ايار، ٨حزيران ، ١٠حزيران ، ١٢ حزيران، ٣١اب ، ٢٩تشرين الاول، ١٤تشرين الثانى، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٥، ٤شباط١٩٤٦

«١٦» صوت الاهالى ، ٢٥ ايلول ، ١٢ تشرين الثانى ١٩٤٢ .

«١٧» ١٦–١٩ ايار ، ٢١ ايار، ٢٣ايار ، ٢٦ ايلول ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٢، ٢٤ اذار

العمل ، وشرحت اسباب احتفال العمال بيــوم اول آيار ، ودعت الى ايجاد صندوق ضمان للعمال ، ودعت نقابات العمال الى الاتحــاد ، وأيدت حق العمال بشمولهم بتوزيع الاغذية والاقمشــة كالموظفين ، وناصرت المؤسسات الحكومية ولاسيما عمال السكك الحديدية [18].

وبحثت الجريــدة موضــوع **الفــلاح** وقضايا الزراعة فطالبت بانقاذ الفلاح من المرابين ، وتطرقت الى وظائف المؤسسات الزراعيــة الحكومية ، وعارضت مطالبة الفلاح بتسليم شــيء من حصتــه الى الحكومة ، وطالبت بضرورة تنظيم الانتاج الزراعي وذكرت أهمية ذلك فى النهضة الاقتصادية للبلاد[19] .

وتطرقت الى **المنظمات التعاونية** واكدت على ضرورتها فى ظروف الحرب العالمية الثانية وغلاء الحاجات . وناقشت القانون المقترح للجمعيات التعاونية[20] . ودرست **المشاكل الاجتماعية** فى العراق وشرحت دور الطبقة العاملة ، ودور المثقفــين التقدميين والشــباب الدمقراطى ، وقالت ان اقامة الحياة الدمقراطية ، الصحيحة هى الشرط الاول للاصلاح الاجتماعــى [21] . كما درست **القضايا الاقتصاديــة** بالاضافة الى ماذكرناه انفا فقالت ان هدف الحكم هو ضمان ســيادة

«١٨» صوت الاهالى ٥ تشرين الاول ١٩٤٢ ، ٨ كانون الاول ، ٩-١٢ شباط ، ٢ تموز ، ٩ تشرين الثانى ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٢ ، ٢٤ كانون الثانى ، ٢٤ اذار ، ٢٦-٢٨ اذار ، ١٤ نيسان ، ١ ايار ، ١٩ حزيران ، ٢ آب ، ١١ اب ، ٢٠ اب ، ٤ ايلول ، ١٠ كانون الاول ١٩٤٤ ، ١١ شباط ، ٢٨ اذار ، ١٦ نيسان ، ١٨ نيسان ، ٢٥ نيسان ، ١ ايار ، ١٥ ايار ، ٢١ حزيران ، ٢٦ آب ، تشرين الاول ، ٢٥ تشرين الاول ، ١٣ كانون لاول ١٩٤٥ .

«١٩» صوت الاهالى ٢٦ ، تشرين الاول ١٩٤٢ ، ١٤-١٦ اذار ، ٣١ ايار ١٩٤٢ ، ٩ شباط ١٩٤٤

«٢٠» صوت الاهالي ١٢ ، كانون الثانى ٢٥ اذار ٢٧ ايار ١٩٤٣ .

«٢١» صوت الاهالي ٤ كانــون الاول ١٩٤١ ، ٢-١٦ نيسان ١٩٤٣ ، ٢ شباط ١٩٤٤ .

البلاد ورفاه الشعب وتقدمه وتحسين امور حياته ، وطالبت بالتحرر من الفاقة • ونشرت محاضرة محمد حديد فى المعهد الثقافى البريطاني عن «مستوى المعيشة فى العراق» ، وطالبت بمكافحة الفقر ، ومعالجة مشكلة البطالة فى العراق عن طريق الضمان الاجتماعي والاعمار الاقتصادى ، وهاجمت التضخم النقدى وفائدة الرجعية منه وطالبت بضرورة استملاك معامل السكاير ، وبحماية الصناعة الوطنية ، وبمعالجة ازمة السكنى ، وبحثت موضوع التصميم الاقتصادى ، وطالبت باعادة توزيع الدخل القومى [٢٢] • وبحثت موضوع **صحة الشعب** من الناحية الوقائية والعلاجية والوضع فى المستشفى التعليمى [٢٣] •

ومن الامور التى اعارتها اهتماما خاصا موضوع **المعارف** فى العراق ، فقالت ان المعارف عمدت منذ ١٩٣٣ الى تشجيع المبادىء النازية والفاشية واكدت على ان اصلاح المعارف اصبح ضرورة لامناص منها وان هذا الاصلاح لا يتحقق الا باجراء تبدلات اساسية فى ادارة المعارف وفى سياسة التربية والتعليم ، وهاجمت الدكتور فاضل الجمالى ونشرت رده عليها، ودعت الى تكوين منظمة خاصة بالطلاب وبحثت مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، كما تطرقت الى التعليم العالي وضرورة الجامعة العراقية ، وقالت ان نشر التعليم من ضرورات تأمين الحكم الدمقراطى ، وبحثت مشاكل الكتب المدرسية والبعثات ، وانتقدت موقف وزارة المعارف من جمعية المعلمين وايدت عقد مؤتمر للطلاب ، وناشدت الحكومة والشعب بوجوب مكافحة الامية ، انتقدت اساليب الامتحانات العامة وحوادث سرقة

«٢٢» صوت الاهالى ١٦ كانون الثاني ٢٢ شباط ١٧ اذار ١٩ اذار ٢٢ اذار ٢٠ نيسان ، ٢٧ تموز ١٢، اب ١٠ ايلول ١٨ ايلول ، ١٨كانون الاول ١٩٤٤، ٢٩ كانون الثاني ٢،تموز١٦، تموز ٥ايلول ١٦ايلول١٩٤٥

«٢٣» صوت الاهالى ١٩،-٢١ كانون الثانى ١٩٤٣ •

الاسئلة وصعوبتها[٢٤] . ونشر كاتب هذه السطور تسع مقالات في جريدة **صوت الاهالي** عن اهداف التعليم ومناهجه ، والكتب المدرسية ، والأمتحانات ، ونشر التعليم العام ، والمعلمين ، والطلاب ، والدراسة العالية ، والبعثات ، وطالب بعقد مؤتمر تربوي ، وتكوين نقابة للمعلمين[٢٥] .

وعالجت الجريدة قضايا **الشباب والمثقفين** واكدت على حاجة الشباب العربى الى مؤتمرات ثقافية دمقراطية والى التنظيم وضرورة عمل الشباب فى الميدان القومي ، ودرست مشاكل الشباب وواجب توجيهه للخدمة العامة ، وذكرت المثقفين بواجبهم تجاه اوضاع العراق والاتجاهات العالمية[٢٦] .

واعطت اهمية كبيرة **للقضايا القومية والوطنية** فقالت ان اهدافنا القومية الكبرى التي كنا ولا نزال نسعى اليها ونناضل فى سبيلها هي الحرية الكاملة وتوثيق الروابط بين جميع الاقطار العربية ومحاربة البؤس والتأخر والجهل وتحرير المرأة ورفع مستوى الانتاج الزراعي والسير فى مدارج الرقي الصناعي وبناء كيان عربي دولي واقامة علاقات اخاء وسلام مع جميع الشعوب على اساس العدل والمساواة بين الامم . وعالجت موضوع القومية والاعمار الاقتصادى . ثم عالجت موضوع القومية والدمقراطية فقالت اننا نعتقد ان القوميةوالدمقراطية متلازمتان وان من اهداف القومية والعمل على تحقيق القوميةعنطريق

«٢٤» صوت الاهالي ١ تشرين الثاني ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ٢٢ نيسان ١٧ حزيران ١-٣ اب ١٥ تشريا الاول ١٩٤٣، ١٠ شباط ١٠ تموز ١ تشرين الاول ١١ تشرين الاول ١٢ تشرين الاول ٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، ١١كانون الثاني ، ١٠نيسان ١١ نيسان ، ٢٥ حزيران ١٩٤٥ .

«٢٥» صوت الاهالي ٢٢ تشرين الثاني ٢٥-٢٩ تشرين الثاني ، ٢ كانون الاول ٣ كانون الاول ١٩٤٥ .

«٢٦» صوت الاهالي ٦ ايلول ١٩٤٣ ،٧ نيسان ، ٩ نيسان ٢٨ ايار، ١٩٤٤ ، ١٢ شباط ١٩٤٥ .

«٢٧» صوت الاهالي ٧، كانون الاول ٩-١١ كانون الاول ١٩٤٢ .

الدمقراطية لا عن طريق الحكم الفردي وحرمان الناس من حرية الرأي وحق الاجتماع وتشكيل الاحزاب والمساهمة الفعلية فى ادارة الشئون العامة او التفريق بينهم بأي شكل كان ، وهذا هو مايجب ان يكون هدف القوميين جميعا • ثم عالجت موضوع القومية والعنصرية والاقليات فقالت ان من اهدافنا القومية هو العمل على تحقيق تمتع المواطنين جميعا بالمساواة فى الحقوق السياسية والمدنية دون تفريق والاقرار بحق احتفاظ كل اقلية او قومية صغرى بلغتها وتاريخها وضمان تعليم ابنائها بلغتهم الخاصة ومراعاة مقتضيات اوضاعها الخاصة من حيث ضرورات الادارة وتحقيق العدالة[٢٧] • وتطرقت الى اماني الشعب العراقى فى حرب الشعوب اي الحرب العالمية الثانية ، ونشرت محاضرة عبد الكريم الازرى التى القاها فى المعهد الثقافى البريطانى عن «العراق والمستقبل» وطالبت بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية [٢٨] •

وخصصت مقالات ضافية وكثيرة **للبلاد العربية** وخاصة **فلسطين** [٢٩] فلم تترك بلدا من البلدان العربية وخاصة منها التى لم تنل استقلالها دون ان تدافع عن قضيته باسهاب وبمقالات عديدة، وساقصر بحثي على ايراد بعض الامثلة : فبمناسبة تصريح انطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ والذى اعلن فيه رأي بريطانيا في انشاء اتحاد عربي بقوله «ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى اية حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية» قالت **صوت الاهالي** ان البلاد العربية بلاد وحدة وشعوبها وان اختلفت بعضها عن البعض الاخر اختلافا

«٢٨» صوت الاهالى ، ١٩ نيسان ١٩٤٣ ، ، ٢٢-٢٥ نيسان ، ٢٧ نيسان ١٩٤٤ ، ١٣-١٦ اب ٢٩ اب ١٩٤٥ ، ١٠ اذار ١٩٤٦.

«٢٩» اطلع المؤلف على اكثر من ستوثمانين مقالة خلال فترة ٢٥ كانون الاول ١٩٤٢-٣١ اذار ١٩٤٦ .

بسيطة الا انها تكون امة واحدة لها قضية مشتركة واحدة ويجب ان لا نعترف بالفروق والحواجز الوهمية التى خلقتها ظروف سياسية شاذة نشأت من العقلية التي كانت سائدة في مؤتمر فرساي (٣٠) . وبمناسبة استقلال سوريا ولبنان كتبت تقول ان حرية الشعوب العربية فضلا عن كونها حقا مقدسا وامنية عزيزة ومحورا لمطالبنا القومية تعد ايضاً ضرورة من الضرورات القصوى لكفاح الشعوب الراهن في سبيل احراز النصر المشترك (٣١) . وعلقت على حوادث لبنان واعتقال رئيس الجمهورية والوزراء وهاجمت الاستعمار الفرنسي (٣٢). واكدت على ان الحريات الدمقراطية جزء من اهداف الكفاح العربي القومى (٣٣)، وعلى ان ضمان استقلال شعوب افريقية الشمالية العربية واجب الحلفاء والعرب (٣٤). ولفتت الانظار الى خطر الهجرة اليهودية على عرب فلسطين وطالبت بوجوب اطلاق سراح المعتقلين من عرب فلسطين الاحرار ، وقالت ان ضمير الانسانية يتطلب تحقيق اماني فلسطين العربية وطالبت بعقد مؤتمر عربى لبحث قضية فلسطين،وطالبت بوجوب تمثيل فلسطين العربية فى مؤتمر الحلف العربى . وعارضت ماكتبته **التايمس** اللندنية عن مشروع دول سورية الكبرى تضم فلسطين ، وطالبت بوجوب تضامن البلاد العربية لحل قضاياها العامة ، ولالغاء الانتداب على فلسطين ، وطالبت باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الحالة فى سورية ولبنان ،واكدت على ان الخطر يحيق بفلسطين وان تأسيس دولة صهيونية في فلسطين خطر جسيم يهدد البلاد العربية ،

---

(٣٠) صوت الاهالي ،٢٦ شباط ١٩٤٣. درجت هذه الجريدة على القول «شعوب عربية» بدلا من «شعب عربى» .

(٣١) صوت الاهالي ،٢٩ تشرين الاول ١٩٤٣

(٣٢) صوت الاهالي ،١٢ تشرين الثانى ١٩٤٣

(٣٣) صوت الاهالى ،٢١ كانون الاول ١٩٤٣، ١ ايار ، ٢٠ ايار ١٩٤٥

(٣٤) صوت الاهالى ، ٨ شباط ١٩٤٤ ، ١٨ ايار ، ٢٠ ايار ١٩٤٥

وهاجمت مفاهيم البروفيسور هارولد لاسكي في معالجة قضية فلسطين واماني الشعوب العربية حين ايد الاستعمار والصهيونية وهاجم الوحدة العربية وزعم بأن الافندية العرب يستغلون الشعب وان لشركات النفط دورا في سوء النية بين الشعوب أي العرب واليهود ،وهاجمت الجريدة لمساندتها للصهيونية كما هاجمت اقتراح بريطانيابأدخال الف وخمسمائة مهاجر صهيوني الى فلسطين شهريا ،وطالبت بوجوب عرض قضية فلسطين على مجلس الامن الدولي ، وهاجمت فكرة تقسم فلسطين(٣٥).

وعالجت **صوت الاهالى العلاقات الدولية** فعلقت على ميثاق الاطلنطي فأكدت على وجوب توطيد دعائم الدمقراطية والحرية فى حياة كل امة ، وأملت ان تكون مقررات الميثاق ضماناً لحرية الشعوب في تقرير مصيرها وفى تحقيق اهدافها القومية (٣٦) . وهاجمت شركات الاحتكار العالمية والاستعمار .ومناطق النفوذ (٣٧) . وذكرت الحلفاء بوجوب الايفاء بعهودهم واكدت على اهميتها فى العلاقات بين الدول والشعوب في عالم ما بعد الحرب . وبمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية مع المانيا حثت على العمل لبناء عالم جديد على وحدة الامم المتحدة والتعاون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ونشر الحريات الدمقراطية ومحاربة الفقر والبطالة والجهل والمرض والاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب (٣٧) . وهاجمت مجلس الشيوخ الاميركى لمعاداته الامة العربية (٤٠) .

«٣٥» اطلع المؤلف على اكثر من اثنتين وعشرين مقالة خلال فترة ٢ اذار ١٩٤٤ - ٢٨ أذار ١٩٤٦ .

(٣٦) صوت الاهالى ، ١٩ تشرين الاول ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٢

«٣٧» صوت الاهالى،٣١ ايار ١٩٤٤

(٣٨) صوت الاهالى ١٣ حزيران ١٩٤٤

(٣٩) صوت الاهالى ١٤ ايار ١٩٤٥

«٤٠» صوت الاهالى،٢٠ كانون الاول١٩٤٥

وفى الوقت الذى ايدت فيه الاتحاد السوفييتى (٤١) ، هاجمت النازية والفاشية (٤٢) . وبمناسبة نية سامى شوكت فى تكوين حزب ذي صلة بالبلاط هاجمه كامل الجادرجى ونعته بموزلي العراق(٤٣) ، وكتب ثماني مقالات بعنوان «بعث الفاشية في العراق» هاجم فيها سامى شوكت والذهنية الفاشية ، وقد نشرت هذه المقالات بكراس بعد ذلك (٤٤) .

وعلقت **صوت الاهالى** على الانتخابات العامة فى انكلترا ونتائجها الخطيرة بفوز حزب العمال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيةمع المانيا ثم عقدت سلسلة مقالات عن **حزب العمال البريطانى** ، نشأته وتنظيمه ومنهاجه وسياسته ونشاطه البرلماني وموقفه من قضية المستعمرات وموقفه من قضية فلسطين فأبدت حذرها فى هذه القضية لما عرف من تأييد الحزب لاستمرار الهجرة الصهيونية (٤٥) .

وعالجت موضوع **الاحزاب** فى العراق وقالت ان الحزب الوحيد الذي يمكن للشعب ان يتخذه نبراسا يستضيءبه وقائدا حكيما **يقوده الى شاطيء السلام والعدالة والمساواة هو الذى يتسلح بالمباديء التي توحيها اليه حاجات الشعب ومصالحه ذلك الحزب الذي يولد** ويتألف من خيرة طليعة المناضلين الوطنيين المخلصين الذين يحرصون على خدمة الشعب خدمة حقيقية صادقة فيوجهون سياستهم العملية توجيها شعبيا ويهدفون الى مثل عليا لاتحيد عن مثل واهداف الشعب قيد شعرة (٤٦) .

---

(٤١) صوت الاهالى ، ٨ تشرين الثانى ١٩٤٢

(٤٢) صوت الاهالي ، ١١ نيسان ، ٢٦ تموز ١٩٤٣

(٤٣) صوت الاهالى ٢، كانون الثانى ١٩٤٦

(٤٤) صوت الاهالى، ١٥ كانون الثانى -٢٣ كانون الثانى ١٩٤٦

(٤٥) صوت الاهالى ٢٧، تموز، ٣٠تموز، ٣١تموز ١ اب - ٦ اب ١٩٤٥

(٤٦) صوت الاهالى ، ٢ شباط ١٩٤٢ ،٢ كانون الثاني .١ كانون الثاني ١٩٤٥

هذا وقد تعرضت الجريدة الى ضغط الحكومة فى بعض الظروف فلم تكتب افتتاحيات بل تركت بمكانها فراغاً وملأته بالاعلانات [٤٧] .

«٤٧» صوت الاهالى ٢٣، تشرين الثاني ـ ٢ كانون الاول ١٩٤٢ ، ١، ايلول ١٧، ايلول ٢٤ ايلول ١٩٤٤ .

الفصل الثانى

تأليف الحزب الوطنى الدمقراطى

كانت اخر وزارة عراقية تألفت اثناء الحرب العالمية الثانية هى وزارة حمدى الباجهجي الثانية التي شكلت في ٢٩ آب ١٩٤٤ ، وفى عهدها انتهت الحرب . وفى ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ القى عبد الاله الوصى على عرش العراق خطابا على الاعيان والنواب فى بهو امانة العاصمة يعتبر جزءا متمما لخطاب العرش الذي القاه الوصى على النواب والاعيان فى اول كانون الاول ١٩٤٥ ، والمفهوم ان الانكليز ونورى السعيد هم الذين اشاروا عليه بالقاء هذا الخطاب لتهدئة الشعب وكسب الوقت لكى يعودوا بعد قليل الى الاساليب التقليدية في الاستبداد ، هذا وقد دأبوا على هذا المنوال فى السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، تارة يهدئون الاوضاع ببعض الحريات للتنفيس عما يعانيه الشعب وطورا يحكمون بالاستبداد والتعسف وتبذير خيرات البلاد . وكان المفهوم فى اوساط جماعة الاهالى ان لاحداث اذربايجان وكردستان حينذاك علاقة بهذه التطورت حتى اذا قضى على تلك الاوضاع عادت الطبقة الحاكمة فى العراق الى اسلوبها المألوف .

في هذا الخطاب الاخير زعم الوصي ان الدولة العراقية ملكية دمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التى وضعها الملك فيصل الاول ، ثم عدد بعض نواحى السياسة الداخلية مثل الضمان الاجتماعى واعداد الشباب لتولى أعباء الحكم والمسئولية . ثم قال : «هذه هي الاركان الاساسية الوطنية والقومية التى لاغنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التى تضعها

هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شئونها • فان الاحزاب والهيئـــات السياسية والوطنية التى لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منهـا ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها فى معركة الانتخابات ، فمنفاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ، ونهض بمسئولية تنفيـذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة فى منهاجه الذى يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم [1] •»

اجـازة الحزب الوطنى الدمقراطـي :

وفقاً للسياسة الجديدة التى نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدى الباجهجي الثانية استقالتها فى ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وتألفت بعدها وزارة توفيق السويدى الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ وفيها سعد صالح كوزير للداخلية • وفى ٥ آذار القى توفيق السويدى منهاج وزارته فى مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذى خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي الذى تقتضيه ظروف السلم وبالغاء الادارة العرفية والغاء مرسوم صيانة الامن وسلامةالدولة وسد المعتقل والافراج عن المعتقلين ورفعالرقابة عن الصحافة ، وبفسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية ، وتحقيق اهداف خطاب الوصي الذى القاه فى ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ •

وفى ٥ آذار قدم كامل الجادرجى ومحمـد حديد وعبد الكريم الازرى ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبد الوهاب مرجـان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم « الحزب الوطني الدمقراطي » وقدموا مع الطلب منهاج الحزب •

«١» صوت الاهالى ، ٢٨ كانـون الاول١٩٤٥ ، الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء السادس ، صص ٢٩٢-٢٩٦ .

وفي ٢ نيسان اجازت وزارة الداخلية تأليف خمسة احـزاب سياسية حزب الاحرار ومعتمده داخل الشعلان ثم انتقلت رياسته الى توفيق السـويدى ثم الى سعد صالح ، وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدى كبة ، وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف ، وحزب الاتحـاد الوطنى وزعيمه عبد الفتاح ابراهيم وكان من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الدمقراطية وتوحيدها فى حزب واحد ، والحـــزب الوطني الدمقراطي [٢] .

ملخص منهج الحزب الوطنى الدمقراطي :

غاية الحزب : القيام بأصلاح عام فىكافة نواحى حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفـق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ، وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر الى دولة دمقراطية عصرية ، ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوســـائل الدمقراطيـــة .

اهداف الحزب :

اولا : فى الناحية السياسية :

١ ــ فى السياسة الخارجية :

آ ــ اكمال استقلال العراق واقامة العـلاقات بـين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوى فى الحقـوق والواجبات ؛

---

(٢) صوت الاهالى، ٢ نيسان ، الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ص ١٩ــ ٤١ . قال الجادرجي مسرورا حين بلـغ باجازة الحزب : ((الان صرنا حزبا)) وكـان يصر دائما على كتابته ((ديموقراطى)) بـدلا من ((دمقراطـــى)) ــ

(٢) منهج الحزب الوطنى الدمقراطـــى ونظامه الداخلى ــ (مطبعة الاهالى ــ بغـداد ١٩٤٨) ، الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ص ٢٤ ــ ٢٨ .

بحيث تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وفق هذه الاسس .

ب ـ تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها فى ادارة موحدة او نظام مشترك، مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شئونها المحلية ، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية .

ج ـ العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود فى فلسطين او انشاء دولة يهودية فيها وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها .

د ـ تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة والدول المجاورة خاصة .

٢ ـ فى النظام السياسى :

تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسئولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم العراق الى دوائر انتخابية فردية ، وانماء الحياة السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الدمقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد ، وتوطيد هذه الحريات ، واصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفؤا للقيام بواجباته ، واصلاح الجيش اصلاحا يجعل منه جيشا عصريا مدربا وضمان استقلال القضاء وتوحيده وجعله قادرا على القيام بواجبات

العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات وجعل التشريع متسقا مع هذه الاهداف .

٣ ـ الوحدة العراقية :

لا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بينهم ويعتبرهم جميعا ـ على اختلاف عناصرهم واديانهم ومذاهبهم ـ متساوين في الحقوق والواجبات . ان الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون .

ثانيا ـ في الناحية الاقتصادية :

يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج وسوء توزيع ثمراته وان لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة الا بمعالجة هذه العلة بالتنظيم وذلك بوضع تصميم منسق عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة منظمة خلال مدة معينة ، ويهدف هذا التصميم الى ازالة الفقر بـ (أ) زيادة الانتاج (ب) حسن توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق الاقتصادية .

آ ـ زيادة الانتاج :

١ ـ بوضع وتطبيق منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي كمية وتحسينه نوعا بانشاء مشاريع الري والتصريف وتصنيع الزراعة بادخال الالة وتأسيس الحقول

الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق وادخال نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي .

٢ ـ يتوسل الحزب لمعالجة مشكلة الاراضي بتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة وتحديد الملكية الكبيرة وتشجيع التشبث الفردي في احياء الاراضي التي لايمكن اسقاؤها الا بالواسطة على ان يرجح فيها سكانها على غيرهم وتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة لتوطين افراد العشائر الرحالة .

٣ ـ بوضع وتطبيق منهج لتأسيس المشاريع الصناعية والاقتصادية :

اولا : تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتجهيز الماء والكهرباء ومشاريع النقل .

ثانيا : تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصفى النفط .

ثالثا : تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الرأسمال الوطني والتشبث الفردي .

رابعا : تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والاسواق المالية وتأسيس مصرف وطني مركزي يعهد اليه اصدار العملة والاشراف على معاملات الاعتماد والصيرفة ، وتأسيس مصارف تجارية وزراعية وصناعية .

خامسا : تعني الدولة بشئون التجارة بواسطة لجان او جمعيات

سادسا : القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق

المواصلات البرية والنهرية والجوية .

ب ــ العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعـــا يؤدي الى تأمين العدالة :

١ ــ الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة حصة الفلاح من الانتاج .

٢ ــ تحسين احوال العمل فى المشاريع الصـناعية والمشاريع الاقتصـادية الاخــرى عن طريق المساومة الاجماعية بواسطة النقابات وضـمان حقوق العمال .

٣ ــ تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضـرائب المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف الدخـل وعلى الارث .

ثالثا : فى الناحية الاجتماعية :

١ ــ الصحة: العناية بالصحة العامة على اساسين مهمين هما الطب الواقي والطب الشافى .

٢ ــ شئون اجتماعية عامة : تطبيق مبدأ الضـمان الاجتماعي ، جعل الاهلين اصـحاب الرأى فى شئونهم البلدية عن طريق الانتخاب ، تنظيـم المدن ، انشاء دور صحية لذوي الدخل الصغير، انشاء قرى عصرية ، اصلاح السجون ، تنظيـم الاحوال الشخصية وتحرير المرأة .

رابعا : فى الناحية الثقافية : تعميم التعليـم الابتـدائي ، مكافحة الامية ، توسيع التعليم الثانوي وجعله مجانيا، الاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليـم العالي وتاسيس الجامعة العراقية ، تاسيس المكتبات، انماء حركة التأليف والترجمة ، تشجيع الفنون الجميلة

تشجيع المدارس الاهلية ، العناية بالمعلم .

الهيئة المؤسسة للحزب :

قبل هذه الفترة كانت جماعة الاهالى قد انشقت على نفسها ، فهناك كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وصادق كمونة وهؤلاء اشتركوا فى الهيئة المؤسسة للحزب الوطنى الدمقراطى مع بعض الدمقراطيين المحافظين .

وهناك عبد الفتاح ابراهيم وقد حاول منع كامل الجادرجى من التعاون مع المحافظين وذلك عن طريق تكوين راى عام تقدمى يضغط عليه ، ولما لم تثمر محاولاته الف حزب الاتحاد الوطنى ، ثم عاد بعد اجازة حزبه مباشرة فكرر الدعوة الى توحيد الاحزاب الدمقراطية في حزب واحد باعتبار ذلك ضرورة وطنية يجب ان تتحقق ، وقد نشر كراسا من القطع الصغير عنوانه **وحدة الحركة الدمقراطية** (بغداد ١٩٤٦) وهو موءلف من خمس مقالات ونداء الى الهيئة المؤسسة للحزب الوطنى الدمقراطى والى الهيئة المؤسسة لحزب الشعب فى سبيل الحزب الدمقراطى الموحد ونداء الى جميع الدمقراطيين لمناصرة حزب الاتحاد الوطنى فى دعوته والانضمام اليه. وكانت المقالة الاولى بعنوان « دعوة الى وحدة الحركة الدمقراطية » ذكر فيها ان اغراض الانقسام فى الحركة الدمقراطية بدت بشكل جدى منذ ثلاث سنوات تقريبا. وكانت المقالة الثانية بعنوان «الاسس التى تقوم عليها وحدة الحركة الدمقراطية» وهى ثلاث : الاول وحدة تاريخ الحركة فى منشأها ونموها وتطورها اى حركة جماعة الاهالى والثانى وحدة المبادىء التى تقوم بها والاهداف التى ترمي اليها ، والثالث اشتراك جميع العناصر الدمقراطية فى النضال من اجل تحقيق هذه المبادىء والاهداف فى مختلف ادوار تاريخ الحركة ومطابقة نشاطهم فى شتى منظماتهم لمقتضيات الحد الادنى من الانسجام الذى تشترطه كل حركة اجتماعية

موحدة • وكانت المقالة الثالثة بعنوان «جعفر جلبي ابو التمن ووحدة الحركة الدمقراطية » وفيها يذكر جهود ابي التمن في توحيد الحركة الدمقراطية• وكانت المقالة الرابعة بعنوان «كيف يمكن ان يجتمع الدمقراطيون في حزب واحد »وفيهاقال ان الدمقراطيين يمكن ان يجتمعوا على الاسس التالية: اولا : ان يجتمع في هيئة واحدة جميع الدمقراطيين من غير اعتبار للاختلافات الفردية ثانيا : ان تعمل هذه الهيئة على توحيد مناهج الاحزاب الدمقراطية ، ثالثا ان تكون ابواب الحزب الموحدة مفتوحة لكل دمقراطي يقر منهاج الحزب ويتعهد باتباع نظامه وتنفيذ مقرراته ، رابعا : ان يبنى الحزب على اساس دمقراطي مركزي خامسا : ان يتجنب الحزب اناطة قيادته بفرد واحد وان تحصر هذه القيادة باللجنة المركزية وباللجان التي تختارها من بين اعضائها، وان تكون اللجنة المركزية مؤلفة من عدد من الاعضاء (٢٠ أو ٢٥ مثلا) • وكانت المقالة الخامسة بعنوان «توحيد الحركة الدمقراطية بين الانتظار والائتلاف » وفيها يذكر ان لاخطر من فتح باب المناقشة ، والمناقشة الحرة من مستلزمات الحركة الدمقراطية ومقوماتها ، ويذكر ان الظرف الدقيق والخطر المحدق بالحركة واحتمال تاصل الخلافات على اساس التحزب للافراد مضافا الى التدابير التي ركن اليها البعض (يقصد كامل الجادرجي) يضم عناصر جديدة غير مجربة في ميدان النضال الدمقراطي والاحتياطات التي اتخذها بخصوص الانتخابات وقصر عدد اعضاء اللجنة المركزية على الحد الادني (اي سبعة) • كل ذلك يدل دلالة واضحة على ان الامر ليس كما يحسبه من يريد ان يدخل الى الاحزاب ويصلح امرها من داخلها (يقصد كاتب هذه السطور وجماعته) خصوصا حين يأخذ بنظر الاعتبار ماهو متوقع من شدة الحذر والتحرج في قبول الانتماء تجاه من يشتبه به انه يريد التغيير اوما قد يجده الدعاة الى الحزب الواحد في داخل الحركة من عنت القيادة ومقاومتها حين لاتريد التوحيد ، ويختتم عبد الفتاح ابراهيم مقالته بنداء عاطفي الى الافراد

والجماعات ان يركنوا الى اقرب الطرق وهو توحيد االحركة .

وهناك من جماعة الاهالى عزيز شريف الذى الف حزب الشعب .

وهناك عبد القادر اسماعيل الذى اسقطت عنه الجنسية العراقية في صيف ١٩٣٧ ولجأ الى سوريا ولبنان ثم انضم الى الشيوعيين .

وكان الشيوعيون فى العراق يصرون على تكوين حزب خاص بهم وحاولوا تأليف حزب علني يكون واجهة لهم فقدموا طلبا لتأسيس حزب باسم « حزب التحرر الوطني » وقد رفضت وزارة الداخلية اجازته حين اجازت الاحزاب الخمسة .

هذا وقد اتخذ الحزب الوطنى الدمقراطى مقره فى الدار التى تشغلها جريدة **الزمان** فى الميدان مقابل بناية لجنة اسالة الماء .

تياران في الحزب

كان كاتب هذه السطور قد آمن بالدمقراطية الاشتراكية منذ ١٩٣٣ ، وقد تابع الاطلاع على جريدة الاهالى وعلى رسائلها . ولما اجيزت «جمعية الاصلاح الشعبى » انضم اليها . تعرف على كامل الجادرجي منذ صيف ١٩٤١ ، واشترك مع الاخرين فى حض الجادرجى على اصدار صحيفة وتاليف حزب. ولما اصدر الجادرجى جريدته **صوت الاهالى** فى خريف ١٩٤٢ ساهم كاتب هذه السطور فى كتابة بعض المقالات وفى ترجمة البعض الاخر . وفى اواخر الحرب العالمية الثانية صار المؤلف يلتقى بصديقه القديم وابن بلده طلعت الشيبانى وكان طلعت قد تخرج فى كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٤١ وكان ذا ميول فاشية ثم اعتنق التقدمية ، وعن طريقه تعرف المؤلف بزكي عبد الوهاب المحامى وقد اتفق الثلاثة طلعت وزكي والمؤلف على العمل فى الحزب الوطنى الدمقراطى الذى اعتبروه افضل من الحزبين التقدميين الاخرين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى واقدرعلى توحيد الحركة التقدمية فى العراق . كان الموءلف حينذاك مدرسا فى اعدادية التجارة

فى بغداد ولم يستطع الانضمام رسميا الى الحزب لانه موظف ، بل انضم طلعت وزكى • وكان للمؤلف عدد كبير من الاصدقاء والطلبة السابقين المتاثرين بارائه وتوجيهاته وقد انضم هؤلاء الى الحزب ، وهكذاتكون فيه جناح يسارى يقاوم الاتجاهات المحافظة للجناح اليمينى الذى يضم الهيئة المؤسسة بزعامة كامل الجادرجى •.

اللجنة الادارية المركزية الاولى :

اجرى اول انتخاب للجنة الادارية المركزية فى ٢٦ نيسان ١٩٤٦ فى قاعة مدرسة التفيض الاهلية حيث اجتمع اكثر من ٧٦٠ عضوا من المنتسبين الى الحزب • وقد ظهر تاثير الجناح اليسارى واضحا فقد كان هناك عدد ممن رشح نفسه لعضوية اللجنة الادارية المركزية قد تأثر باتجاهات هذا الجناح فاعلن ستة من هؤلاء (وهم كامل الحاج مكى وسليم طه التكريتى وعبد الحسين الغالب وحسن عباس الكرباسى والمحامى زكي عبد الكريم والمحامى طالب جميل) تنازلهم عن ترشيح انفسهم الى زكى عبد الوهاب وطلبوا من مؤيديهم ومن يروم انتخابهم ان ينتخبوه بدلا عنهم • وبنتيجة الانتخابات فاز بعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وعبد الكريم الازرى وعبود الشالجى وزكي عبد الوهاب وقداصيب بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بدهشة لنجاح زكي عبد الوهاب وغضبوا لخسارة عبد الوهاب مرجان الذى كان فشله فى الانتخابات سببا فى تركه الحزب •

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية فانتخبت كامل الجادرجى رئيسا وعبد الكريم الازرى نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبود الشالجى محاسبا • وبموجب المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى العدل الذى عدل فى اجتماع ٢٦ نيسان ١٩٤٦ يتالف مكتب الرياسة من الرئيس وعضوين تنتخبهم اللجنة الادارية المركزية من بين اعضائها ،

ويقوم مكتب الرياسة بمعالجة الشئون المهمة المستعجلة عند تعــذر اجتماع اللجنة الادارية المركزية بصورة عاجلة وعليه ان يجمع اللجنـة الادارية المركزية باقرب فرصة ممكنة لابلاغها تلك الحالة واتخاذ قرار ويكون المكتب مسئولا عن جميع اعماله امام اللجنة الادارية المركزية .
وقد جرت العادة خلال تاريخ الحزب كله انتخاب كامل الجادرجـي ومحمد حديد وحسين جميل لعضوية مكتب الرياسة . ولما رأى كاتب هذه السطور الاتجاهات الجديدة فى الحزب وسوء تنظيمه والسلطات الواسعة التى يتمتع بها مكتب الرياسة قدم مذكرة الى اللجنة الادارية وصف فيها الحزب بانه لاحزب ولا وطنى ولادمقراطى وقد غضب اكثر اعضاء اللجنة غضبا شديدا . وبعد فترة وجيزة استقال من الحزب عبد الكريم الازرى وعبود الشالجى فانتخب محمد حديد نائبا للرئيـس وزكى عبد الوهاب محاسبـا .

لسـان الحزب الوطنـى الدمقراطـى :

كانـت جريـدة **الاهالي** ، كـما ذكـرنا سـابقا واخواتهـا **صوت الاهالي وصدى الاهالي** وغيرهما جزءا مهما لايتجزأ مـن كيـان الحزب الوطنى الدمقراطى ، وفى بعض الظروف الجزء الاهم . وفـى الحقيقة كانت الجريدة دوما رمزا للحزب وكانت سببا كبيرا في احترام الناس له في العراق وفي خارجه، وكان الاعضاء والمؤيدون والاصدقاء والمعارضون والطبقة الحاكمة يعترفون بمنزلـة الجريـدة ورزانتهـا وموضوعيتها ولاسيما فيما تكتبه فى افتتاحياتها وفيما تنشره من اخبار خارجية وداخلية ، وقد كونت هذه السمعة خلال عمل طويل متواصل وكفاح شديد ضد الاستعمار واذنابه .

بعد اجازة الحزب استمرت جريدة **صوت الاهالي** على خطتها السابقة فى كتابة المقالات المعروفة عنها فى السياسة الداخلية والخارجية ولكنها لم تصبح لسانا للحزب الا فى ١٩ تموز ١٩٤٦ . وقد رفـض

صاحبها كامل الجادرجي كتابة عبارة «لسان الحزب الوطني الدمقراطي» تحت اسم الجريدة قبل هذا التاريخ ولعله كان يريد التثبت من الحزب وكيانه واتجاهاته (٤) .

نشرة جريدة **صوت الاهالي** بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٦ خبر الاذن بتأسيس الحزب الوطني الدمقراطي ، وفي اليوم التالي نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان « الحزب الوطني الدمقراطي والحياة الحزبية في العراق » قالت فيه انه تقع على الاحزاب التي تالفت الان في العراق مسئولية كبيرة هي العمل من اجل اكمال استقلال البلاد وسيادتها الوطنيه وتحقيق الحياة النيابية الصحيحة فيها وانقاذ الشعب من الحياة البائسة التي يعيش فيها (٥) .

ثم كتب اكثر اعضاء اللجنة الادارية المركزية الجديدة مقالات في مختلف الامور ومشاركة منهم في واجب التحرير بالجريدة وتقديمهم للقراء والاعضاء ، ولبيان وجهة نظر الحزب في الامور العامة . فكتب حسين جميل ، الذي يعالج السياسة الخارجية والقضايا الدستورية والقانونية عادة ، مقالا عن الخطر الذي يهدد فلسطين وكون الهجرة

---

(٤) نشرت مجلة **العروة** التي تصدرها جمعية العروة الوثقى في الجامعة الاميركية في بيروت عددا خاصا بالاحزاب السياسية في البلاد العربية وخصصت بحثا عن الحزب الوطني الدمقراطي بقلم «م» ويبدو من محتويات البحث ان المجلة صدرت في ربيع ١٩٤٦ . وفي هذا البحث حديث عن جريدة الحزب جاء فيه ان جريدة **صوت الاهالي** كانت قد بلغت مكانتها المرموقة في عالم الصحافة العراقية قبل ان يتقدم مؤسسو الحزب بطلبه الاجازة . وعندما استأنفت **صوت الاهالي** الصدور يوم ٢٣ ايلول ١٩٤٢ خاضت معركة الحرية في سبيل الدمقراطية فكانت منبرا وكانت منارا منيرا لكل حر ومنارا لكل ضال تنشر على صفحاتها المعالجات العلمية للاوضاع التي كانت تسيطر على العراق عهد ذاك فكانت تبث الافكار التقدمية وتبسط مفهوم الدمقراطية الى جانب كفاحها العنيد ضد الفاشية وكانت معالجاتها لاوضاع العراق ومشاكله قد اكسبتها صفة شعبية . ولغة جماهيرية ، فتعلق بها الوطنيون ، وكانت مشكلة فلسطين وقضية سوريا ولبنان وقضايا الشمال الافريقي والبلاد العربية المحرومة من استقلالها في مقدمة القضايا القومية التي انبرت جريدة **صوت الاهالي** لمعالجتها حتى انها تحدت الرقابة اكثر من مرة في سبيل قضية فلسطين ايام كان ذكر اسم فلسطين ممنوعا من قبل الرقابة العراقية منعا باتا (ص ص ٤٢-٤٥)

(٥) **صوت الاهالي** ، ٤ نيسان ١٩٤٦

سبيل الصهيونية الى تكوين دولة يهودية ومقالا اخر طالب فيه بالجلاء عن البلاد العربية [٦] وكتب محمد حديد ، الذى يعالج الامور الاقتصادية ، مقالا عن مشاكل الصناعة الوطنية وطريقة معالجتها ومقالا اخر عن احتكار التمور ، ومقالا ثالثا عن الغبن الفاحش فى امتيازات النفط فى العراق ومقالا رابعا عن تجارة العراق مع بريطانيا [٧] . اما كامل الجادرجى فقدافتتح نشاطه بعد تأليف الحزب بكتابة مقال قال فيه ان هدم جامع مرجان باثاره الفريدة جناية على الفن ، وبعد يومين كتب مقالا سياسيا استنكر فيه ان يكون ميناء حيفا موضعا للمساومة بين العرب والانكليز [٨] وكتب زكى عبد الوهاب مقالا بعنوان «انتخاب رؤساء البلديات مظهر من مظاهر الحياة الدمقراطية » ومقالا اخر عن اتحاد نقابات العمال فى العراق [٩] وعلقت جريدة **صوت الاهالى** على حديث لتوفيق السويدى رئيس الوزراء الى مجلة **روز اليوسف** المصرية قال فيه انه ضد الاحزاب والدمقراطية وايد حكم العائلات او الفئة المختارة وقال انه كان من العبث ان يحاول اقناع الناس برأيه فى الاحزاب وهم يحتجون ضده بكلمة الدمقراطية وانه اضطر الى السماح بتأسيس الاحزاب لالاعتقاد منه بضرورتها ولكن ليقف الناس بانفسهم على مضار تكوينها فيعودوا مطالبين اياه بألغائها . وقالت الجريدة ان رئيس الوزراء يميط اللثام عن ميوله الحقيقية ويقضى على منهاج وزارته [١٠] . وبمناسبة اول ايار ١٩٤٦ طالبت الجريدة بضرورة تكوين اتحاد عام لنقابات عمال العراق [١١] .

هذا وقداصدر الحزب نشرة داخلية اسمها **نشرة الحزب الوطنى الدمقراطى**

---

(٦) **صوت الاهالي** ٧، نيسان ١٨، نيسان ١٩٤٦

(٧) **صوت الاهالى** ٨ نيسان ١٢ نيسان ١٧ نيسان **٢٥ نيسان** ، ٢٩ نيسان ١٩٤٦

(٨) **صوت الاهالى** ٩، نيسان ، ١١ نيسان ١٩٤٦

(٩) **صوت الاهالى** ٢٠ ايار ٣٠ ايار ١٩٤٦

(١٠) **صوت الاهالى** ١٦، نيسان . لعل السويدى كان يعبر عن سياسة الانكليز واذنابهم فى منح بعض الحريات ثم مقاومتها .

(١١) **صوت الاهالى** ١ أيار ١٩٤٦

(خاصة باعضاء الحزب الوطني الدمقراطي ولايجوز اعطاؤها لغيرهم)، صدر منها عشرون عدداً، صدر العدد الاول في ٢٩ حزيران ١٩٤٦ وصدر العدد الاخير في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، كانت تحررها سكرتارية الحزب وكانت تحتوي على اخبار الحزب واجتماعاته الاسبوعية ومناقشات الاعضاء والمحاضرات التي تلقى واللجان التي تشكل واخبار الفروع في الالوية والسفرات الحزبية وغير ذلك .

الحزب وقضية فلسطين

تبنى الحزب الوطني الدمقراطي قضية فلسطين وعالجها بروح قومية علمية وكتب عنها المقالات الكثيرة وعقد الاجتماعات وتعاون مع الاحزاب الاخرى في العمل من اجلها وعارض تقسيمها وطالب بأزالة اسرائيل وتوحيد جهود العراقيين وجميع العرب لهذا الغرض . وعلى اثر نشر تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية عن فلسطين (وكانت قد زارت البلاد العربية) اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الدمقراطي فاتخذت قرارات حول الموقف الناشيء عن هذا التقرير بيانا ضمنته مقرراتها ، وقد استنكر الحزب في هذا البيان تقرير لجنة التحقيق وطالب بوجوب عرض قضية فلسطين على مجلس الامن فورا ، وجاء في البيان انه في حالة اقدام الحكومتين البريطانية والاميركية على تنفيذ تقرير لجنة التحقيق فان العرب لايسعهم ان يستمروا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانيا واميركا ولهم ان يعتبروا انفسهم في حل من جميع العهود والمواثيق والاتفاقيات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والاميركية ، كما جاء فيه ايضا لزوم انذار الحكومة العراقية للحكومتين المذكورتين بوجوب المبادرة الى حل قضية فلسطين على اساس الغاء الانتداب ووعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية بصورة باتة ومنع بيع الاراضي لليهود وانشاء دولة عربية دمقراطية مستقلة في فلسطين ثم ناشد الحزب الشعب العراقي وسائر

الشعوب العربية ان تقف بجميع عناصرها واحزابها وهيئاتها متحدة فى الدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها[١٢]. وكتب حسين جميل مقالا قال فيه ان الصهيونية ربيبة الاستعمار وحليفته تجد الرعاية والتأييد من لجنة التحقيق الاستعمارية فتوحى بما يحقق انشاء دولة يهودية فى فلسطين[١٣]

فى ٢ ايار ١٩٤٦ جرت مباحثات بين رؤساء الاحزاب وبعض اعضائها لايجاد لجنة مشتركة من الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين. واصدرت هذه اللجنة بيانا طلبت فيه الى ابناء الشعب ان يضرب اضرابا عاما يوم الجمعة الموافق ١٠ ايار ١٩٤٦ .ثم اصدرت نداءا اخر ،وقدمت مذكرة الى الحكومة العراقية ، ومذكرات الى ممثلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين[١٤] .

وكانت اللجنة الادارية المركزية قد قررت بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤٦ عقد اجتماع عام لبحث قضية فلسطين ، وقد عقد هذا الاجتماع فى حديقة قاعة الملك فيصل الثانى (قاعة الشعب الان) فى الساعة الخامسة والنصف من مساء السبت الموافق ١١ ايار ١٩٤٦ . وقد تكلم كل من كامل الجادرجى وعبد اللطيف نورى ومحمد حديد وضياء عبد الوهاب واحمد الشقيرى عضو اللجنة العربية العليا لفلسطين ورئيس المكتب العربى فى القدس ، والقى الشاعر الحاج عبد الحسين الازرى قصيدة كما القى قصيدة كل من محمد حسين الفرطوسى وعلى جليل الوردى. وقد حضر الاجتماع بعض قادة الاحزاب الوطنية . هذا وبعد ان اتم على جليل الوردى قصيدته وجه نقدا شديدا لقيادة الحزب الوطنى الدمقراطي بسبب اكتفاء الحزب بالاضراب اقتصارا لفلسطين وعدم

---

(١٢) صوت الاهالى ٢٦ ايار ١٩٤٦، **نشرة الحزب الوطنى الدمقراطى** العدد الاول ١٩–٢٩ حزيران ١٩٤٦ .

(١٣) **صوت الاهالى** ٢ ايار ١٩٤٦

(١٤) **صوت الاهالى** ٥ ايار ٧ ايار ٩ ايار ١٧ ايار ١٩ ايار ٢٢ ايار ١٩٤٦ .

التظاهر خلافا لدعوة الشيوعيين ، فأخرج من الاجتماع ، ثم فصل مع اخرين من الحزب [15] . وبعد نحو اسبوع كتب كامل الجادرجي مقالا عن فلسطين بعنوان «انكلترا واميركا تماطلان والدول العربية تتباطأ [16]»

مناوشة مع الشيوعيين :

كانت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين قد دعت الى الاضراب العام يوم ١٠ ايار وقد اضرب الناس فعلا الا ان الشيوعيون قاموا بمظاهرات في ذلك اليوم فكتبت جريدة **صوت الاهالي** في محلياتها تعليقا بعنوان «الفوضيون يوم الاضراب واعمال التخريب الاخرى» تناولت فيه بالنقد الشديد جريدة **العصبة** لسان حال عصبة مكافحة الصهيونية ، وطالبت تأسيس حزب التحرر الوطني . ثم كتبت مقالا افتتاحيا عنوانه «واجب العمال في تنحية العناصر المخربة عن الحركة النقابية» . ولما عطلت وزارة ارشد العمري جريدة **العصبة** نشر احد اعضاء عصبة مكافحة الصهيونية رسالة عنوانها **عصبتنا** قالت جريدة **صوت الاهالي** عنها انها تضمنت كثيرا من المغالطات والاكاذيب ومن جملتها ان الاحزاب استشيرت ووافقت على تعطيل جريدة **العصبة** ، وقالت **صوت الاهالي** ان الحزب الوطني الدمقراطي بحكم دفاعه عن الحريات العامة يعارض مبدئيا تعطيل الصحف اداريا ولم يبد موافقة تعطيل الجريدة المذكورة [17] .

---

(١٥) **صوت الاهالي** ، ١٢ ايار ، ١٩٤٦ ، نشرة **الحزب** ، العدد الاول ، ٢٩ حزيران ١٩٤٦ . كان علي جليل الوردي وجماعته من كتلة داود الصائغ انتموا الى الحزب الوطني الدمقراطي وحاولوا التخريب ففصل بعضهم واستقال البعض الآخر .

(١٦) **صوت الاهالي** ، ١٩ ايار ، ١٩٤٦ .

(١٧) **صوت الاهالي** ، ١٥ ايار ، ٢١ ايار ، ٢٣ حزيران ١٩٤٦

موقف الحزب من الاتحاد السوفييتي في قضية طرابلس الغرب

كتب كامل الجادرجي مقا بعنوان « طرابلس الغرب ـ تعارض بوضعها تحت الوصاية الدولية وتطالب باستقلالها وحريتها» وفيهعارض موقف الاتحاد السوفييتي الذى ايد فيه اقتراح فرنسا بوضع طرابلس الغرب (ليبيا) تحت الوصاية الدولية (١٨). وفى اليوم نفسه قدم مراد العمارى احد اعضاء الحزب الوطنى الدمقراطى من اليهود (١٩) استفهاما الى كامل الجادرجى حول ماجاء فى هذا المقال عن الاتحاد السوفييتى اجاب عنه كامل الجادرجى وشرح موقف الحزب من الاتحاد السوفييتى ومن الصهيونية واليهود . وقد طبع الاستفهام والجواب بكراسة صغيرة . قال مراد فى استفهامه ان الاخبار لم تزودنا بالحركة الدمقراطية النامية فى طرابلس ، ولكنها زودتنا بانباء الاعمال العنصرية التى ارتكبها افراد الشعب هناك ضد اليهود فى تشرين الثانى ١٩٤٥ . وقال ان كل مطالبة باعلان استقلال هذا القطر امر لايعود بالفائدة على الشعب بل انهيعود بالفائدة على الانكليزوالمستعمرين الذين يخشون العنصر التحررى فى السياسة الدولية الا وهو الاتحاد السوفيتى . وقال اننى لم استطع فهم الطرق العملية لكيفية اعلان الاستقلال الذى طالبت به جريدة **صوت الاهالي** لان استقلال هذا البلد لايمكن ان يتم الا بعد ان يمارس الشعب الطرابلسى حرياته الدمقراطية ومحاربة الفاشية واقصاء العناصر الاستعمارية فى الادارة والتشريع وجميع نواحى الحياة العامة ، وهذا لايمكن ان يتم الا تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . وقال مراد العمارى ايضا ان كل تذبذب

---

(١٨) **صوت الاهالي** ، ١٥ ايار ١٩٤٦

(١٩) لم يكن فيالحزب الوطنى الدمقراطى الا عدد قليل جدا من اليهود ، منهم مراد العمارى هذا ويعقوب كوهين وشالوم درويش وبعضاليهودالشيوعيين مثليعقوب اليتيمالذين تسللوا مع غيرهم من الشيوعيين . ولم يكن لهم تأثير فى الحزب كما تصور البعض . وكان احد محررى جريدة **صوت الاهالـى** وجريدة **الزمان** نعيم طويق من اليهود وكان حسب توجيهات اللجنةالادارية المركزية .

فى آرائنا بالنسبة للاتحاد السوفييتى تعود على المستعمر بالفائدة فى الوقت الذى يجب علينا ان نعمل على رفع مستوى ثقة الجماهير بهذه الدولة المعظمة التى اعلنت انها تساند مساندة فعالة قضيـة فلسطين ، وبما ان تأييدها لقضية فلسطين ليس من الصدف السياسية بل انه امر واقعى ثابت فى سياسة هذه الدولة [٢٠] . وقال اننا يجب ان لانذهـب وراء الدعايات المغرضة الاستعمارية التى تسعى لتشويه سمعة هذه الدولة فى البلاد العربيـة على الاخص .

وقد اجاب كامل الجادرجى بعد خمسة ايام وقال يخاطب مـراد العمارى ان رايكم يناقض منهج الحزب تمام المناقضة ،اذتضمنت الفقرة (ج) من فصل اهداف الحزب من المنهج «العمل على تحقيق استقـلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها» وقال ان أدعاءكم بأن طرابلس الغرب تستحق ان تحكم حكما ذاتيا قبل ان يستقر النظام الدمقراطى فيها فالتناقض واضح فيه اذ من المسلم به انه لايمكن ان يستقر النظام الدمقراطى في بلد ما الا اذا تمتع باستقلاله التام وبسيادته الكاملة. واذا كانت قلة الوعى الشعبى فى طرابلس تصح ان تكون مبررا لوضـع طرابلس تحت الوصاية ، كما تزعمون ،فالاحرى ان ينطبق ذلـك على بلاد هى اقل وعيا وتقدما من طرابلس ، وحينئذ تنهار الدعوة الـى تحرير الشعوب المستعمرة من اساسها ، وهذا مالااعتقد انكم تقرونه . وقال كامل الجادرجى ارجو ان يكون استشهادكم ببعض الوقائع ضد اليهود فى الماضى القريب ناشئا من مجرد فكرة مغلوطة ليس لها علاقة بتحسس ديني او عنصرى فى هذا الشأن كما تفرضه عليكـم تقدميتكم فى النظر الى الامور وتحليل الواقع اذ لاشك فى ان الاضطرابات التى وقعت فى طرابلس الغرب ضد اليهود قد وقعت امثالها فى بلاد كثيرة سواء فى البلاد العربية او البلاد الاوربية فى الماضى القريب والبعيد ،

---

(٢٠) هذا ماكان مفروضا سنة ١٩٤٦ . ولكن الاتحاد السوفييتى ايد قرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ .

وقال كامل الجادرجي نحن كتقدميين يجب ان ننظر الى الامور نظرة واقعية ، فنعترف بان الاعتداءات التاريخية التي وقعت على اليهود في مختلف الازمنة كانت لاتخلو من علاقة بوضعهم المعقد واعنى بذلك ما يبديه كثير من اليهود بصفة عامة من التعصب الشوفيني لقوميتهم بالرغم من عدم توفر الشروط لقومية يهودية ـ والصهيونية من اشد مظاهر هذا التعصب ـ واصرار الكثير منهم على ان يعيشوا عيشة منعزلة فى البلاد التى يقطنونها ، وقد استغلت النازية استغلالا دنيئا هذه الحالة فحاولت ان تبرر بها اضطهاداتها لليهود ، كما ان الصهيونية بدورها قد استغلت تلك الاضطهادات لتضليل اليهود بالشعار الوطنى القومى الصهيونى مما ساعد على زيادة التعصب الشوفينى اليهودى ، فالقضاء على التعصب البادى من جانب اليهود وعلى التعصب القائم ضدهم يتطلب انتشار المبدأ الدمقراطى فى العالم وبين اليهود بصفة خاصة، وان القضاء على الصهيونية هو من اول مستلزمات القضاء على هذا التعصب الذى يبدو من جانب الطرفين .

وقال كامل الجادرجي يخاطب مراد العمارى يلوح لى انكم متاثرون بسياسة الاتحاد السوفيتى تاثرا يمكن ان يجعلكم خارج نطاق الحياد بهذا الشان ، هذا الحياد الذى كنت اود ان يتصف به كل منتسب لحزبنا وكل مؤيد ومناصر له لان حزبنا كما تعلمون حزب وطنى دمقراطى يهدف الى الاصلاح العام الشامل وهو مستقل فى سياسته الداخلية والخارجية . وقال ايضا تتذكرون اننى كنت قد كتبت مقالا افتتاحيا بعنوان «قضية الجلاء» طالبت فيه بجلاء جميع القوات الاجنبية عن اقطار الشرقين الاوسط والادنى ولم استثن منها الجيوش السوفييتية التى طالبت بجلائها عن ايران . ولما اعتقدت بان موقف الاتحاد السوفييتى من قضية طرابلس الغرب غير واضح كتبت ذلك المقال.

وقال كامل الجادرجي ان موقف الاتحاد السوفييتى فى نظرنا قد استوجب الاستغراب لانه ايد اقتراح فرنسا الذى يتضمن وضع طرابلس

الغرب تحت الوصاية الايطالية . وقلنا ان الشعوب العربية التي تستنكر موقف الدول الاستعمارية من هذه القضية تستغرب تأييد الاتحاد السوفييتي لاقتراح فرنسا بقدر مااستغربت مطالبته بالوصاية على طرابلس في بادىء الامر . وقال ان مما يؤسف له بصفة خاصة هو ان هذه القضية كانت موضع مساومة دولية على الطريقة الدبلوماسية القديمة مما كان يوجب على الاتحاد السوفييتي ان يكون بعيدا عن الاشتراك في مثل هذه الطريقة ، اما ان تكون هناك عوامل قد تبرر ذلك بالنسبة لموقف الاتحاد السوفييتي فالعرب لايفهمون تلك المبررات ولكنهم متمسكون بحقوق الشعوب العربية ، وطرابلس من جملتها ، اشد التمسك .

وختم كامل الجادرجي جوابه بقوله ان حزبنا لايهدف الى غير الغاية التي وضعها في منهاجه الصريح الذي لايمكن ان يعتبر غير منهج وطني دمقراطي اصلاحي ، وهو منهج غير شيوعي ، كما انه لايتقيد بأية سياسة خارجية لاية دولة .

الفصل الثالث

اضطهاد وزارة ارشد العمري للحزب

عرضت وزارة توفيق السويدى قانونا جديدا للانتخابات العامة جعلت فيه الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه سابقا اذ كان اللواء الواحد يعتبر دائرة انتخابية واحدة فقسم الى عدة دوائر انتخابية ، وقد كتب حسين جميل معلقا على لائحة هذا القانون وكان ميالا الى تأييده لان مجال تأثير الحكومة فى الانتخابات بعد تقسيم اللواء، الى دوائر انتخابية متعددة كان اصعب من ذى قبل ، وقال ان المفروض فى العراق هو انه دولة دمقراطية نيابية برلمانية ولكن العراق لم يحقق من دمقراطيته النيابية البرلمانية شيئا [1] . فلما عرضت هذه اللائحة مع لائحة قانون الميزانية لشهرى حزيران وتموز ١٩٤٦ على مجلس الاعيان قاطع سبعة من مجلس الاعيان اجتماع مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة ، فتدخل الوصى على العرش ووافق المضربون على الحضور لتشريع قانون الانتخابات ورفضوا تشريع قانون الميزانية فاستقالت الوزارة فى ٣٠ ايار ١٩٤٦ . وكان المفهوم ان المضربين اتفقوا مع الوصى والانكليز واذنابهم على هذه الخطة لاسقاط وزارة السويدى . وقد استنكر الحزب الوطنى الدمقراطى هذه المناورة بمقالات كتبها كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد [2] .

موقف الحزب من وزارة ارشد العمرى :

فى اول حزيران اسندت رياسة الوزارة الى ارشد العمرى وقد فهم من مجيئها انها تريد تصفية الاحزاب والحريات ولاسيما حرية

---

(١) صوت الاهالى ، ٢٢ ايار ، ٢٣ ايار ١٩٤٦ .

(٢) صوت الاهالى ، ٢٦ ايار، ٢٧ ايار، ٢ حزيران ١٩٤٦

الصحافة . فكتبت جريدة **صوت الاهالي** مقالا قالت فيه ان تكوين الاحزاب حق من حقوق الشعب لايستطيع احد سلبه ، ومقالا اخر بقلم الجادرجي قالت فيه ان حرية الصحافة جزء من حرية التنظيم السياسي [٣] . واستمرت الجريدة في معالجة الشئون العامة ولاسيما الشئون العربية فكتب المحامي محمد زكي عبد الكريم عضو الحزب مقالا عن مشكلة فلسطين وعادت الجريدة الى معالجة موضوع طرابلس الغرب [٤] .

وفي يوم الجمعة ٢٨ حزيران ١٩٤٦ قام حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية اللذان يمثلان واجهة للحزب الشيوعي العراقي السري بمظاهرة احتجاجا على ماكان يجري في فلسطين ، وقد بدأت المظاهرة في جانب الرصافة ثم عبرت الى جانب الكرخ من جهة الصالحية فحاولت الشرطة تفريق المظاهرة واستعملت السلاح فقتل احد طلاب اعدادية التجارة شاؤل طويق . وقد اصدر الحزب الوطني الدمقراطي بيانا قال فيه انه بالنظر لخطورة هذا الحادث وعلاقته بحريات الشعب وحياة الافراد مما يجب ان يكونا موضع الصيانة والرعاية يطلب الحزب اجراء التحقيق من قبل هيئة عليا لتعيين المسئوليات في هذا الحادث [٥] .

في ٢ تموز ١٩٤٦ احتجت الاحزاب العراقية الخمسة على هذا الحادث ،ورفعت مذكرة الى رئيس الوزراء وقابل رؤساء الاحزاب الامير زيد نائب الوصي كما قابلوا رئيس الوزراء . وقد طلبت الاحزاب في هذه المذكرة (١) الاسراع في اطلاق سراح الموقوفين (٢) الاسراع في تاليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسئولية اطلاق النار (٣) اعادة النظر في سياسة الوزارة واطلاق حرية الصحف المعطلة والكف عن التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر وفسح المجال للاحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة [٦]

---

(٣) **صوت الاهالي** ، ٤ حزيران ، ٢٢ حزيران ١٩٤٦
(٤) **صوت الاهالي**،١١حزيران، ٢٥حزيران ١٩٤٦ .
(٥) **صوت الاهالي** ، ٣٠ حزيران ١٩٤٦، **نشرة الحزب**، العدد الثالث ٢٤تموز١٩٤٦
(٦) **صوت الاهالي** ٤ تموز ١٩٤٦

عند تأليف وزارة ارشد العمري اشيع بأن الوزارة ضد الحريات الدمقراطية فصرح ارشد العمري لرؤساء الاحزاب انه يستنكر ماشيع عن الغاء الحريات العامة اوالانتقاص منها وقال ان وزارته انتقاليـــة غرضها اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ، ولكن الوزارة قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الرأي وعطلت بعض الصحـــف وانذرت بعضها (٧) • وقد كتب كامل الجادرجي مقالا عن الغاية الخفية وراء خطة ارشد العمري قال فيه ان الناس قابلوا اسناد رياسة الوزارة اليه بنفور بل بشيء من السخرية ووصفها متهكما بانها «حيادية،انتقالية» رجعية تمهد لاقطاب الرجعية ، وان هذا خطر جسيم يهدد لبلاد (٨) •

حادثة كاوور باغي في كركوك

في يوم ٣تموز ١٩٤٦ اضرب عمال شركة النفط في كركـــوك طالبين (١) زيادة اجورهم (٢)تهيئة دور سكن لهم او اعطاءهم بـــدل ايجارها (٣) تخصيص وسائل نقل لهم (٤)اعطاءهم اكرامية الحرب اسوة بعمال حيفا وعبادان (٥) اعطاءهم النفط للوقود (٦)اعطاءهم اجـــور السفر الى اماكنهم عند ذهابهم بالاجازة (٧) تطبيق قانون العمال فيمـا يختص باكرامياتهم وعطلهم • وقد استجابت الشركة لبعض المطاليـب وتلكأت في اجابة البعض الاخر وساندتهم الحكومة بعض المساندة غير ان العمال استمروا على الاضراب حتى يوم ١٢ تموز وعقدوا اجتماعا عصر ذلك اليوم في محل يعرف بكاوور باغي فجاءت الشرطة وفرقتهم بالقوة وقتل بنتيجة ذلك خمسة عمال وجرح اربعة عشر ، وقد ظهر ان بعض العمال قتلوا او جرحوا وهم فارون مدبرون • وقـد احتجـت الاحزاب الخمسة على هذه الحادثة وطالبت باجراء تحقيق نزيه ومعاقبة المسيئين ولكن الحكومة لم تفعل شيئا مهما وقد عجزت عـن الوقوف

---

(٧) صوت الاهالي ، ٤ تموز ١٩٤٦
(٨) صوت الاهالي ، ١٠ تموز ١٩٤٦

بوجه الشركة الانكليزية ولم تعاقب المسئولين عن الحادثة بتأثير الشركة والانكليز. وقد طلب الحزب الوطني الدمقراطي سحب المتصرف وموظفي الادارة وتعويض عوائل القتلى والجرحى وطالب بانسحاب وزارة العمري وتولي وزارة دمقراطية بميولها واعمالها . ونشرت **صوت الاهالي** مقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك ــ بيان الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» قالت فيه ان الحكومة برهنت مرة اخرى على انها لاتحترم الحقوق الدمقراطية وتسترخص ارواح افراد الامة فتبتين بازاءها لابسط الاسباب واتفه التصرفات . ونشرت الجريدة في حقل «بريد الاهالي» مقالا بعنوان «اطلاق الرصاص على المتظاهرين» قالت فيه ان ارواح العباد عندنا توكل الى شرطي وقد وضعوا في يمينه مسدسا وقالوا له دونك المتظاهرين فاطلق عليهم النار . ونشرت في ٢٢ تموز و٢٣ تموز تفاصيل وافية عن حوادث كركوك[٩] . واقام الحزب اجتماعا عاما بالاشتراك مع حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب لبحث الموقف السياسي في العراق ، وقدمت هذه الاحزاب احتجاجا على اعمال الوزارة التعسفية وفشلها في سياستها الخارجية وطالبت باستقالتها وتأليف وزارة دستورية يرتضي الشعب سياستها[١٠] . وقد قابل الجادرجي الوصي عبد الاله وقدم اليه تقرير الحزب حول الاوضاع السياسية في البلاد[١١] .

محاكمة كامـل الجادرجي

وفي اثناء ذلك اقامت وزارة ارشد العمري ثلاث دعاوى على كامل الجادرجي صاحب جريدة **صوت الاهالي** ومديرها المسئول لنشرها مقالا بعنوان «الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة» بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٦ ، ومقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك ــ بيان

(٩) **صوت الاهالي**، ١٥ تموز ، ١٨ تموز ، ٢٢ تموز ، ٢٥ تموز ١٩٤٦ **نشرة الحزب** ، العدد الرابع ، ٨ أب ١٩٤٦

(١٠) **صوت الاهالي** ، ١ ايلول ١٩٤٦

(١١) **صوت الاهالي** ، ٢١ تموز ١٩٤٦ ، **نشرة الحزب** ، العدد الرابع ، ٨ اب ١٩٤٦

الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٦ ، ومقالا في حقل «بريدالاهالي» بعنوان «اطلاق الرصاص على المتظاهرين» بتاريخ١٨تموز١٩٤٦ قدوزعمتالحكومة انهذهالمقالاتتدعوا لتشويش الرأي العاموالاستفزازهضدالحكومة واضعافهاالغاياتغيرحسنةواثارةالكراهية والبغضاء بينالطوائف وتحريض الاهلين على التمرد والعصيان واحداث مشاغباتوثورةوتحسينالجرائمالتي يرتكبهاالمتمردونوالمتظاهرونوتشويقهم بعدم الانقياد للقوانين . وقد طلبت الحكومة محاكمة الجادرجي وفق المادة ٨٩آ والمادة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات [١٢] .

بدأت محاكمة الجادرجي يوم ١١ آب ١٩٤٦ وتوكل عنه ثلاثة وثلاثون محاميا ، وقررت المحكمة توحيد الدعاوى الثلاث في دعوى واحدة . قال الجادرجي في افادته ان القضية اوسع بكثير من هذه الدعاوى وهي صراع طويل بين طبقة مستولية على الحكم بطرق غير شرعية وبين هيئات تمثل الشعب[١٣] . وفي الجلسة الثانية يوم ١٣ آب قرر الحاكم اجراء المحاكمة بصورة سرية ثم قرر تجريم المتهم وفق المادة السادسة من الباب الثاني ثم حكمت المحكمة على كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر كما قررت تعطيل وسد جريدة صوت الاهالي بصورة دائمة وفق المادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات وقررت وضع الجادرجي تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته[١٤] .

وفي ١٤ آب قدم محامو الجادرجي لائحة استئنافية الى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية[١٥] . وفي ١٧ آب نظرت المحكمة الكبرى بصفتها الاستئنافية في الاستئناف المتقابل الذي رفعه

---

(١٢) **نشرة الحزب** ،العدد الرابع ٨، اب ١٩٤٦ **صوت الاهالي** ، ٢٨ تموز ١٩٤٦ ، **محاكمة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الدمقراطي** ، ص ص ٢-٤، ٧ .

(١٣) **محاكمة كامل الجادرجي** ،ص ص ٥-٨/ **نشرة الحزب** ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦

(١٤) **محاكمة كامل الجادرجي** ،ص ص ١٢- ١٧/ **نشرة الحزب** ،العدد الخامس ٢٥ اب ١٩٤٦

(١٥) **محاكمة كامل الجادرجي** ، ص ص ١٨ - ٢٢ .

كل من وكلاء الجادرجي والمدعي العام . وقد طلب ادعاء العام تفريق الدعوى الى ثلاث دعاوى وتحديد عقوبة لكل منها على انفراد وتنفيذها بالتعاقب وقال الادعاء العام انه كان على محكمة الجزاء ان تحكم وفقا للجريمة التي عقوبتها اشد وهي المادة ٨٩آ من قانون العقوبات البغدادي . ثم قام المحامي حسين جميل وقال ان وكلاء المتهم قد قسموا دفاعهم الى ثلاثة اقسام : الاول وموضوعه (اخلال محكمة الجزاء بحق الدفاع وبطلان اجراءات المحكمة) . والثاني وموضوعه (الناحية العامة للقضية) ، والثالث وموضوعه (التطبيقات القانونية للقضية) . وقد القى القسم الاول من الدفاع المحامي قاسم حسن بالنيابة عن هيئة الدفاع وفيه ذكر ان وكلاء الدفاع طلبوا جلب الاضبارة التحقيقية الخاصة بحوادث كركوك وانهم يعلقون دفاعهم على جلبها ، فامتنع حاكم الجزاء عن ذلك مما يستوجب بطلان الحكم[16] . والقى القسم الثاني المحامي حسين جميل لخص فيه الحريات الدمقراطية والدستورية ونظام الحكم في العراق وعدم تطبيق الدمقراطية فعلا واستعرض تاريخ الانقلابات العسكرية والثورات العشائرية والمؤامرات والدسائس بسبب حرمان العراق من ممارسة الحريات ثم لخص تاريخ جريدة **صوت الاهالي** ودفاعها عن حقوق الشعب العراقي والشعوب العربية ونضالها ضد الاستعمار والصهيونية وفضحها المحتكرين والمتلاعبين ، ثم قال ان هذه المواقف الوطنية المشرفة مرتبطة جد الارتباط بشخصية صاحب الجريدة ورئيس تحريرها ورئيس الحزب الوطني الدمقراطي كامل الجادرجي صاحب الماضي الابيض غير المدنس الذي لم تلوثه المغريات والذي فضل الكفاح والعمل المستمر مع صحبه في سبيل اصلاح المجتمع ، وقال ان لجريدة **صوت الاهالي** وقد اصبحت لسان حال حزب سياسي معارض مطلق الحق القانوني والدستوري في مناقشة اعمال الوزارة وتفنيدها واعلام

---

(١٦) **محاكمة كامل الجادرجي** ، ص ص ٢٢–٢٩ .

الشعب بحقائق الامور • فعندما وقع حادث كركوك المروع واضطرب له الرأي العام درست الجريدة بيان الحكومة واوفدت شخصين للتحقيق في كركوك ككل صحيفة في هذا العالم لها مراسلوها وحقق كل منهما على انفراد وطابقت بين روايتيهما ، وكتبت المقال عن حادث كركوك بعد ان درسته من كل نواحيه دراسة استندت الى شهود العيان والثقات ممن شهدوا الحادث وبعد الاتصال بالجهات الحكومية والاطلاع على التقارير الطبية وبيان وتحقيقات الحكومة بحيث كانت دراسة جريدة **صوت الاهالي** وتحقيقاتها مطابقة للتحقيق القضائي الرسمي والى الواقع فعلا[17] • والقى القسم الثالث المحامي عزيز شريف[18] • ثم قررت المحكمة تخفيض مدة الحبس الى شهرين والغاء مراقبة الشرطة واعتبار تعطيل الجريدة لمدة اربعة اشهر[19] •

وفي ٢٢ آب ١٩٤٦ ميز وكلاء الدفاع قرار المحكمة الكبرى في محكمة تمييز العراق • وفي ٢٧ آب قررت محكمة التمييز الامتناع عن تصديق قرار التجريم والحكم الصادرين من حاكم جزاء بغداد ضد الجادرجي ، وكذلك الامتناع عن تصديق قرار المحكمة الكبرى واعادة الاوراق الى حاكم الجزاء لاجراء المحاكمة مجددا بعد توجيه تهمة واضحة • وقررت اطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها مائة دينار • عينت محكمة الجزاء يوم ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ موعدا للنظر في الدعوى[20] •

واقامة الحكومة دعوى ثانية بشأن المقال الذى نشر في **صوت الاهالي** بتاريخ ١٣ اب ١٩٤٦ تحت عنوان «مكافحة الاحزاب وخنق الحريات الدمقراطية خطر على سلامة الدولة» • وقد اوقفت محكمة

---

(١٧) **محاكمة كامل الجادرجي** ، ص ص ٣٠–٣٩ •

(١٨) **محاكمة كامل الجادرجي** ، ص ص ٤٠–٤٧

(١٩) **محاكمة كامل الجادرجي** ، ص ص ٤٨–٥٠ ، **نشرة الحزب** ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ •

(٢٠) **نشرة الحزب** ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ والعدد السادس ، ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ •

جزاء بغداد الجادرجي من ١٧ ايلول الى ٣٠ ايلول ١٩٤٦ ورفضت اطلاق سراحه بكفالة ، ولما ميز الجادرجي القرار لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد قررت في ١٧ ايلول عدم جلب اوراق الدعوى • وبناء على طلب الجادرجي جلبت محكمة التمييز في ١٧ ايلول اوراق الدعوى وتفرعاتها كافة لاجراء التدقيقات التمييزية عليها فقررت الامتناع عن تضديق القرار المميز واطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها مائة دينار، واعادة الاوراق الى حاكم جزاء بغداد للاستمرار في المحاكمة وصدر قرارها في ١٩ ايلول • وقد دخل الجادرجي المستشفى(٢١) • وفي ١٤ تشرين الثاني جرت المرافعة وطلب الجادرجي من حاكم جزاء بغداد الاول ان ينقل الدعوى الى حاكم آخر قائلا انه في حالة عدم اجابة هذا الطلب سيمتنع عن الكلام وينسحب الدفاع ، وبالنظر لطلب الادعاء العام تأجيل الدعوى الى موعد اخر ليتسنى له تقديم اقواله فقد قرر الحاكم تأجيل الدعوى الى يوم ١ كانون الاول ١٩٤٦(٢٢) •

وفي ٢٩ تشرين الاولال ١٩٤٦ قدم الجادرجي لائحة الى محكمة تمييز العراق بشأن حجز جريدة **صوت الاهالي** ، وفي اللائحة مناقشة عامة لموضوع الدمقراطية وتاريخها والوضع السياسي في العراق وتحكم ارشد العمري ، وكذلك مناقشة قانونية عن عدم اعتبار الجريدة الة جرمية(٢٣) •

هذا وبعد استقالة وزارة ارشد العمري وتأليف وزارة نوري السعيد التاسعة التي اشترك فيها الحزب الوطني الدمقراطي اوقفت وزارة العدل التعقيبات القانونية ضد كامل الجادرجي وجريدة **صوت الاهالي** (٢٤) •

---

(٢١) **نشرة الحزب** ، العدد الخامس، ٢٥ اب ١٩٤٦ والعدد السادس ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٦، **صوت الاهالي** ، ٢٠ ايلول ٢٢، ايلول ١٩٤٦

(٢٢) **نشرة الحزب** ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧

(٢٣) **نشرة الحزب** ، العدد السابع ٣١ تشرين لاول ١٩٤٦

(٢٤) **نشرة الحزب** ، العدد الثامن، ١ شباط ١٩٤٧

في اثناء محاكمات الجادرجي اوقفت جريدة **صوت الاهلي** باعتبارها الة جرمية في فترة ١٤ – ٣١ آب ١٩٤٦ وكذلك في فترة ٣ تشرين الاول – ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦. ولكنها رغم ذلك عندما كانت تصدر كانت تعالج اوضاع البلاد كعادتها فكتبت تقول ان وزارة ارشد العمرى تسير ضد نظام الحكم المقرر للعراق وان تنحيها عن الحكم مطلب البلاد اليوم[٢٥] . وعالجت قضية فلسطين فقالت ان تقسيم فلسطين ضربة للعرب وانه ليس في صالح العرب مفاوضة بريطانيا بعد ان قبلت تقسيم فلسطين اساسا للمفاوضة وطالبت بجو من الحرية لمعالجة قضيتنا الوطنية وقضية فلسطين والبلاد العربية[٢٦] . وفي الوقت نفسه عادت فشددت حملتها ضد وزارة ارشد العمري فكتب كامل الجادرجي مقالا يصف الوضع بأنه محنة ولكنها خير امتحان لقلوب الاحرار ، وكتب حسين جميل ان للعراقيين حرية مدح الوزارة وشتم المعارضين ، وكتب محمد حديد بعنوان «تواطؤ على خنق صوت الامة في الداخل والخارج» . وكتبت الجريدة ايضا بمناسبة المحاكمات الكثيرة ان استقلال القضاء ركن اساسي في الحياة الدستورية وقالت ايضا لايجوز بقاء الوزارة في الحكم بالرغم من الرأي العام[٢٧] .

هذا وقد حاكمت وزارة ارشد العمري ايضا ناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضي وعبد الله مسعود وشريف الشيخ وعزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم[٢٨] .

مقال محمد حديد في مجلة انكليزية :

كتب محمد حديد بهذه المناسبات مقالا بعنوان «الوضع في العراق» في مجلة **النيوستيتسمان اند نيشن** بتاريخ ٢٦ آب ١٩٤٦ ، استعرض فيه تاريخ العراق الحديث حتى فترة مابعد الحرب

---

٢٥) صوت لاهالي ٢٤ ايلول ٢٦ ايلول ١٩٤٦

٢٦) **صوت الاهالي** ، ٣١ تموز ، ٩ اب ، ٥ ايلول ١٩٤٦

٢٧) **صوت الاهالي** ، ١٦ ايلول ، ١٨–٢٠ ايلول ، ٢٤ ايلول ١٩٤٦

٢٨) **صوت الاهالي** ، ٢–٥ ايلول ، ١٥ ايلول ، ١٦ ايلول ١٩٤٦

العالمية الثانية حين القى عبد الاله الوصى على عرش العراق خطابه حول ضرورة الاحزاب وقد فسر هذا التطور في ذهنية الانكليز واذنابهم بأن الوضع في شمال ايران كان مضطربا وكانت الجيوش الروسية تحتل اذربايجان وجرت محاولات لاقامة حكومة منفصلة ولذلك حاول الانكليز والطبقة الحاكمة التنفيس عن استبدادهم في العراق بالسماح بتأليف الاحزاب فجيء بوزارة توفيق السويدي التي سمحت بتأليف الاحزاب . فلما تغير الوضع في شمال ايران وخف الضغط عاد حكام العراق الى مكافحة الاحزاب والحريات فجاؤا بأرشد العمري رئيسا للوزارة وهو عضو في مجلس الاعيان وكان لمدة طويلة امينا للعاصمة وقد عرف بشخصيته الغريبة الاطوار غير المتزنة . وقد قامت وزارة ارشد بالتضييق على الحريات والصحافة والاحزاب واطلقت النار على المتظاهرين في بغداد وعلى العمال في كركوك «حادثة كادور باغي» كما قامت بمحاكمة كامل الجادرجي وحبسه وسد جريدة **صوت الاهلي** ومحاكمة قادة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واعضائهما . ثم استعرض محمد حديد تاريخ قانون العقوبات البغدادي وكيف ان تهمة الشيوعية واضعاف الحكومة تكال جزافا للمعارضة ، وذكر عدم استقلال القضاء ونقل الحكام المستقلين من بغداد الى الخارج . واكد حديد ان الوضع ينذر بالاخطار وان الظلم والاضطهاد يشجع المتطرفين على اعمال العنف والاعمال المنافية للدستور ، وقال ان المعارضة العنيدة للطبقة الحاكمة ضد اي اصلاح دمقراطي ينقل السلطة السياسية الى الشعب او اي اصلاح يحد قليلا من امتيازات الطبقة الحاكمة سيترك الشعب يائسا من الدمقراطية السياسية كوسيلة لتحقيق آماله ولذلك سيبحث الشعب عن وسائل اخرى .

ان الرأي العام العراقي يعتقد بمسئولية بريطانيا عن الاوضاع في العراق فالبريطانيون يسندون الطبقة الحاكمة الرجعية ضد الاصلاح التقدمي ، ويشاع في العراق ان أعمال الاضطهاد والتنكيل بدأت

بطلب من البريطانيين • ويعتقد ان بريطانيا تهدف الى اضعاف المعارضة الجماهيرية لسياستها فى فلسطين والى منع انتشار النفوذ السوفييتي ولكن مهما كان هذا الاعتقاد مبالغا فيه فانه اذا استمرت هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المرضية واذا تأخر اجراء الاصلاحات المطلوبة السريعة فان كراهية عرب العراق لبريطانيا ستشتد ويصبح موقفها سيئا فى هذا الجزء من العالم(٢٩) •

---

(29) Mohammad Hadid ,,, Conditions in Iraq ,, in the New Statesman and Nation ,August 26 ' 1946 .

الفصل الرابع

مشاركة الحزب في وزارة نوري السعيد

كان وزير الداخلية في وزارة ارشد العمرى قد استقال منها في ١٧ آب ١٩٤٦ بسبب معارضته لكيفية معالجة حادثة كركوك ولما شعر ارشد العمرى بعجزه عن الاستمرار في الوزارة واجراء انتخابات جديدة قدم استقالة وزارته في ١٠ تشرين الاول ثم عاد فكرر الاستقالة في ١٤ تشرين الثاني فقبلت بعد يومين .

وزارة نوري السعيد التاسعة ومشاركة الحزب فيها :

وكانت الطبقة الحاكمة من الوصي ونوري السعيد والرجعيين والاقطاعيين وغيرهم من صنائع الانكليز يعدون بعض المشاريع والمعاهدات التي تخدم مصالح الاستعمار والصهيونية مثل عقد معاهدة عراقية بريطانية جديدة ومعاهدات مع تركيا والاردن وحل قضية فلسطين في صالح الصهيونية ، فأرادوا اجراء انتخابات لمجلس النواب يشترك في طبخها بعض الاحزاب ذات السمعة الوطنية لكي تضفي صفة الشرعية عليها . فلما فشلت وزارة ارشد العمرى في تحقيق هذه الغاية عهد بتأليف الوزارة الى نوري السعيد الذي يلجأ اليه الاستعمار كلما اراد تنفيذ مشروع مهم من مشاريعه وعهد اليه جر بعض الاحزاب الى هذه الخدعة .

وكان كامل الجادرجي صاحب النفوذ الاكبر في الحزب وفي اللجنة المركزية ينتقد المواقف السلبية التي كان محمد جعفر ابو التمن

يقفها والتي سببت في رأيه انحلال الحزب الوطني العراقي وتفرق قادته وانفضاضهم من حول ابي التمن . ولذلك صمم الجادرجي على اتخاذ المواقف الايجابية كلما كان ذلك ممكنا ونافعا في رأيـــه للحـــزب وللمصلحة العامــة .

روى محمود صبحي الدفتري للمؤلف انه عندما تقرر ان يؤلـف نوري السعيد الوزارة الجديدة بعد استقالة ارشد العمري كلف نوري السعيد صديقه محمود صبحي الدفتري ،هو صهر كامل الجادرجي ،ان يجمع بين نوري وكامل للتباحث في موضوع اشراك الحزب الوطنـي الدمقراطي في وزارته الجديدة . وقد عرض نوري على كامل ان يدخل (اي كامل) وزارته ولكن كامل فضل ان يدخلها احد اقطاب حزبـــه ووقع الاختيار على محمد حديد واتفق الاثنان على الشروط التي دونت في الكتاب الذي ارسله كامل الجادرجي الى نوري السعيد ووافـــق عليه الاخير . واذاع الحزب الوطنـي الدمقراطي بيانـا قــال فيـه ان نوري السعيد فاتح الحزب الوطني الدمقراطي لان يشترك معه في تولي شئون الحكم فتداولت اللجنة الادارية المركزية في الامر وقررت قبول الفكرة على اسس معينة تضمنها كتاب ارسله رئيس الحزب الى نوري السعيد بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وقد جاء في كتــاب رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية للحزب وجدت ان الحزب يقبل الدخول في الوزارة على ان تكون وزارة انتقال مهمتها اجـراء انتخابات حرة واطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور بما فـي ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للاحزاب كما جاء فـي قانون الجمعيات وان تزاول اعمالها القانونية وتفتح فروعا لها حسبمـا يتطلب وضعها وعملها ، ومن المفهوم انه فيما يختص بأمور وشئـون الدولة ومزاولة اعمالها ينحصر تعاون الحزب في تدوير الاعمـــال الروتينية فقط . وقد اجـاب نوري السعيـد قائلا ان ماجاء في كتاب الجادرجي من الخطة والغاية هما نفس الخطة والغاية اللتين اعتزم السير عليهما

في سياسته[1]. واتفق نوري السعيد مع حزب الاحرار بشروط ثلاث (١) حرية الانتخاب وعدم تدخل الحكومة فيه (٢) حرية الصحافة (٣) فسح المجال للنشاط الحزبي ، ووقع الاختيار على علي ممتاز ليمثل ذلك الحزب[2]

وقد تم تأليف وزارة نوري السعيد التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واشترك فيها محمد حديد كوزير للتموين وعلي ممتاز كوزير للمواصلات والاشغال . وقد استنكر بعض اعضاء الحزب الوطني الدمقراطي اشتراكه بالوزارة وقال موسى الاعرجي يخاطب الجادرجي في احد الاجتماعات لقد خدعك نوري السعيد وغدا عندما يموت نوري سيكتب على قبره «هنا يرقد نوري السعيد الذي خدع كامل الجادرجي» . واستنكر حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب ايضا اشتراك الحزب الوطني الدمقراطي بالوزارة .

ولما عادت **صوت الاهالي** الى الصدور في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ كتبت عن موقف الحزب من وزارة نوري السعيد ولخصت موقف الحزب بالدفاع عن الحريات وتوطيد النظام الدمقراطي ، كما نشرت بيان الحزب بمناسبة استقالة وزارة ارشد العمري وقد شيعه الحزب بما يستحق من الذم ، وفي العدد نفسه كتبت **صوت الاهالي** ردا على جريدة **الشعب** لصاحبها المحامي يحيى قاسم بعنوان «اجوبة عن اسئلة» قالت فيه ان جريدة الشعب كتبت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٢٥ تشرين

---

(١) جريدة **الزمان** ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، **نشرة الحزب** ، العدد الثامن، اشباط ١٩٤٧ . عندما بحث موضوع الايجابية في اوساط الحزب اطلق جماعة الجناح اليساري على الحزب اسم « الحزب الوطني الدمقراطي الايجابي » ولما جاءت لفظة الروتينية في كتاب رئيس الحزب الى نوري السعيد اضيفت كلمة «الروتيني» ايضا الى اسم الحزب فصار يسمى « الحزب الوطني الدمقراطي الايجابي الروتيني ». هذا وقد عارض زكي عبد الوهاب عضو اللجنة الادارية المركزية اشتراك الحزب في الوزارة

(٢) جريدة **الزمان** ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦

الثانى وفيه بعض التساؤلات فيما يخص اشتراك الحزب الوطنـــى الدمقراطى فى وزارة نورى السعيد وقد رأت **صوت الاهالى** ان تلخص مقال جريدة **الشعب** بشكل «اسئلة» وردت عليها بشكل «اجوبة» هكذا:

«الاسئلـــة» :

١ ــ هل قرر الحزب الوطنى الدمقراطى الاشتراك فى الوزارة فـى اليوم نفسه الذى جرت فيه المحادثات بين نورى السعيد وكامل الجادرجى وهو يوم ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ؟

٢ ــ هل اشترط الحزب لاشتراكه فى الحكم اشتراك الاحــزاب الاخرى او بعضهـا ؟

٣ ــ هل جرت مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك فـــى الـــوزارة ؟

٤ ــ هل جرت مباحثات حول اشتراك اكثر من عضو واحد مـن اعضاء الحزب فى الوزارة ؟

٥ ــ هل كانت الوزارة التى يشغلها ممثل الحزب موضع مباحثات ؟

٦ ــ هل رشح ممثل الحزب فى الوزارة من قبل الحزب او انه اختير من قبل رئيس الوزراء ؟

٧ ــ ماهو تاريخ كتاب نورى السعيد وهل ان هذا الكتاب هو كل ماتلقاه الحزب من نورى بصدد اشتراكه فى الحكم ؟

٨ ــ لماذا استعمل فى كتاب الحزب تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» بدلا من تعبير «الحريات الدمقراطية» ؟

٩ ــ هل اشترط الحزب اجراء تبديل وتعديل فى بعض القوانين ام انه قبل الاشتراك فى المسئولية فى ضوء القوانين المرعية فـى الوقت الحاضر ، وهل ان الحزب لايوافق على القيام بالاعمال التى تخالف احكام القوانين ؟ وانه من دعاة التمسك بأحكام القوانين ؟

«الاجوبـة»

١ ـ كانت قد جرت مباحثات تمهيدية بين رئيس الحزب الوطني الدمقراطي وبين نوري السعيد قبل ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ ولم يكن ثمة حاجة للاشارة اليها في الكتاب المذكور ، وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني جرت المباحثات النهائية مع نوري السعيد وعرضت نتيجتها على اللجنة الادارية المركزية للحزب وبعد المداولة قررت اللجنة الاشتراك في الوزارة وخولت الحزب توجيه كتاب الى نوري السعيد يتضمن شروط اشتراك الحزب في الوزارة •

٢ ـ حبذ الحزب اشتراك الاحزاب التقدمية الاخرى (اي حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب) في الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك شرطا اساسيا لدخول الوزارة •

٣ ـ لم تجر مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك في الوزارة

٤ ـ جرت مباحثات طويلة بين رئيس الحزب ونوري السعيد حول اشتراك اكثر من عضو واحد في الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك قضية اساسية لانها ليست من الضرورة في تحقيق الهدف الذي قصده الحزب لاشتراكه في الوزارة بالدرجة التي تستوجب الاصرار نهائيا •

٥ ـ لم تكن الوزارة التي يشغلها ممثل الحزب موضع بحث ،لانه ليس للحزب مصلحة خاصة يريد تمشيتها في اية وزارة من الوزارات انما كانت الغاية من اشتراكه في الحكم هي تنفيذ ماجاء في كتاب رئيس الحزب • وزيادة في ايضاح هذه النقطة التي نعتقد انها تهم كاتب المقال المحامي يحيى قاسم، نذكر ان الحزب لم يطلب تولي وزارة التموين بالذات •

٦ ـ اللجنة الادارية المركزية للحزب هي التي رشحت محمد حديد

ليمثل الحزب فى الوزارة .

٧ ـ تاريخ الكتاب هو ٢٣ تشرين الثانى ١٩٤٦ ، غير ان الاتفاق على مسودته كان قد تم يوم ٢٠ تشرين الثانى وهو اليوم الـذى سبق تأليف الوزارة وقد وجده الحزب وافيا بالمرام . والعادة فى مثل هذه المراسلات لاتتطلب ايضاحا اكثر من ذلك .

٨ ـ ان تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» تعبير محدد يمكن الرجوع فيه الى احكام الدستور المدونة وقد اوضـح الكتاب هذا التعبير اذ جاء فيه «بما فى ذلك حرية الصحافـة والاجتماع وحرية العمل الحزبى »ومن الواضح انه لايمكن تجاوز هذه الحريات بدون تعديل الدستور ، كما ان هـــذا التعبير «الحريات المنصوص عليهافى الدستور» كثيرا ماردد فى صحيفة الحزب وليست هذه هى المرة الاولى التى يستعمل فيها الحزب هذا التعبير كما يقول صاحب المقال .

٩ ـ بما ان هذه الوزارة قد تقررت مهمتها وهى ان تكـون وزارة انتقالية فأن تعديل القوانين وتغييرها لايكونان موضع بحث فليس عمليا والحالة هذه ان يشترط الحزب لدخوله وزارةمثل هذه تعديــل بعض القوانين ، وانما يبث الدعاية لمنهاجه الذى اعلنه وينفذه عندما يتولى الحكم وهذا سوف يتطلب بطبيعـة الحال تعديل بعض القوانين وسن قوانين جديدة ، وعلــى ذلك فان الحزب يعمل بموجب القوانين المرعية الى ان يتسنى له التغيير فيهاحسب منهاجه . ولم يكن هذا الرأي جديــدا بالنسبةللحزب بعد اشتراكه فى المسئولية اذ لم يكن الحزب فى يوم من الايام داعيا لعدم الالتزام بالقوانين [٣] .

---

(٣) صوت الاهالى ٢٧، تشرين الثانى ١٩٤٦

المؤتمر الاول للحزب

عقد المؤتمر الاول للحزب يوم ٢٨ تشرين الثانى ١٩٤٦ فى ملهى الفارابى الشتوى (سينما علاء الدين الان) والقى كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل خطبا والقى زكي عبد الوهاب محاسب الحزب بيانا عن حسابات الحزب ونوقشت سياسة الحزب العامة ونوقش موضوع اشتراك الحزب فى وزارة نورى السعيد وقد قالت اللجنة الادارية ان الحزب رغب فى تثبيت حق الناس في ممارسة انتخاب النواب بحرية وهذه هي اول انتخابات نيابية تجري بعد الحرب العالمية الثانيه وفي ظل قانون جديد للانتخاب ، وحرص الحزب ايضا على العمل فى بناء الدمقراطية فى العراق على اسس سليمة ولذلك قبل ان يساهم فى وزارة ائتلافية للاشراف على الانتخاب ، وقد صوت مائة وعشرون من الحاضرين فى المؤتمر بالموافقة على ذلك وعارض اثنا عشر عضوا ثم جرى انتخاب اللجنة الادارية ففاز كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وزكي عبد الوهاب وصادق كمونة وطلعت الشيباني ورجب علي الصفار ، وقد حل هذان الاخيران محل عبد الكريم الازري وعبود الشالجي[٤] . ونال زكي عبد الوهاب اعلى رقم من عدد الاصوات وتجاوز مانا له كامل الجادرجى بعدد كبير من الاصوات ، وفاز طلعت الشيباني وهو مرشح الجناح اليساري الذى تؤيده اكثرية قواعد الحزب ، وبذلك تكون ثالوث زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني وكاتب هذه السطور للمحافظة على يسارية الحزب وعدم انحرافه الى اليمين او التمسك ببعض المحافظين الذين تركوا الحزب تباعا . وقد خشى كامل الجادرجي العاقبة واخذ يفكر فى مصيره ومصير الحزب وقد زادت هواجس البعض من الاعضاء فى بغداد وفي الالوية وفاتحوا الجادرجي فى الامر ، وصار البعض من داخل الحزب وخارجه ولا سيما

---

(٤) نشرة **الحزب** ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ ، **صوت الاهالى** ، ١ كانون الاول ١٩٤٦

من الشيوعيين يحرضونه ضد هذا الثالوث وانصاره من قواعد الحزب، وقداطلقوا على كاتب هذه السطور لقب «معلم الحزب» اشارة الى وظيفته فى التدريس الثانوي ، وكان الجادرجي يصرح بذلك لكاتب هذه السطور .

مناوشة مع رفائيل بطى

نشرت **صوت الاهالي** فى ١٣ كانون الاول ١٩٤٦ مقالا بعنوان «رفائيل بطى فى المرآة» بقلم ك (أي كامل الجادرجى) ذكر فيه ان رفائيل بطى صاحب جريدة **البلاد** الذى ترك العراق وذهب الى مصر وصار يحرر في مجلة **الاسبوع** كتب كلمة عن الوضع السياسى فى العراق تطرق فيها الى اشتراك الحزب الوطني الدمقراطي فى وزارة نوري السعيد بقوله انه قد سبق لاركان هذا الحزب ان حاسنوا المستعمرين ايام محنة الوطن فى خلال الحرب العالمية الثانية ولن يلبث هذا الحزب من الخروج من الوزارة اذا شرعت فى انجاز المهام التى اخذتها على عاتقها فى ظروف الشرق الاوسط أو يكفر الحزب بآرائه السياسية التي أعلنها فى قضايا معينة فيسقط فى نظر الرأي العام بعد أن تنكشف حقيقته . قال كامل الجادرجي فى رده لقد عرف العراقيون رفائيل حق المعرفة ، وهذا من اسباب نزوحه عن العراق ، ويرى ان من واجبه (أي واجب الجادرجي) تعريف المصريين والعرب به . لقد نزح رفائيل من شمال العراق الى بغداد حوالي سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ واستخدمه الاب انستاس الكرملي في جريدة **العرب** (وهي جريدة اصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية باللغة العربية) ، ثم التحق رفائيل برزوق غنام صاحب جريدة **العراق** سنة ١٩٢٠ ، وكان الانكليز قد انشأوا هذه الجريدة زمن الاحتلال لمقاومة الوطنيين الاحرار ومقاومة الثورة ، تدرج رفائيل فيها من كاتب بسيط الى رئيس تحرير ، وكان رفائيل من انصار الجمعية الآثورية وانشأ المكتبة الاثورية ، وقد استعمل الانكليز الاثوريين لشل الدولة العراقية وتمزيق الوحدة

الوطنية ، من ذلك فتنة المار شمعون سنة ١٩٣٣ . وقد اصدر رفائيل جريدته **البلاد** سنة ١٩٢٩ لخدمة الاسياد المختلفين باختلاف الظروف ولكن موقفه العدائي من حقوق الشعب ومصالحه لم يتغير . ولما انشىء حزب الاخاء الوطني سنة ١٩٣٠ انتسب اليه رفائيل بدافع حقده على سيده القديم نوري السعيد . ثم جاء وقت ايد فيه رفائيل الغاء الحياة الحزبية ثم ايد وزارة حكمت سليمان وانقلاب بكر صدقي وطعن بوزارة ياسين الهاشمي . وقد تسربت الفاشية الى روحه وصار يعادي كل حركة اصلاحية جديدة ظهرت فى البلاد وحاول ان يتقنع بقناع القومية والوطنية وبغض الانكليز ، ولكن كرهه للانكليز لم يكن الا لاهمالهم اياه بعد افتضاح حقيقته . وفى خلال الحرب العالمية الثانية اعتقل وحشر بين النازيين ولكنه لم يكن مخلصا للنازية . ثم قال الجادرجي ان القول المأثور «اتق شر من احسنت اليه» ينطبق على رفائيل ، فقد طالب جريدة **صوت الاهالى** بغلق ابواب المعتقل الذي كان فيه رفائيل ، واطرى رفائيل خطة الجريدة هذه «خلال محنة الوطن !!» . وختم الجادرجي مقاله بقوله ان وزارة نوري السعيد انتقالية مهمتها اطلاق الحريات الدستورية واجراء انتخابات نيابية حرة وان ماكتبه رفائيل عن الحزب الوطني الدمقراطي هو مجرد دس على الحزب الذي لا يحيد عن مبادئه قيد شعرة سواء كان مشتركا فى الحكم او كان خارجه(٥) .

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ بدأ رفائيل بكتابة سلسلة مقالات بلغت السبع بعنوان «شعوذة كامل افندي بالحوادث والارقام» كتبها من القاهرة فى الرد على ماجاء في مقال كامل الجادرجي عن رفائيل بطي . قال رفائيل فى المقالة الاولى انه يعز عليه ان يهاجر ويترك واجبه الاول فى مكافحة الوصوليين واصحاب الشعوذة من كامل افندي وأشباهه وقال ان هذا الشخص لايحمل عقيدة فى شيء وتظاهره فى

---

(٥) **صوت الاهالي** ،١٢كانون الاول١٩٤٦

هذا الظرف بالدمقراطية تناقضه حقيقة طبعه فهو آية فى الاستبداد وطبيعته التحكم بعناد مبعثه ضيق فكر وانانية . وقال كان كامل من جماعة الاخاء الوطني ثم اخذ يتقرب من جماعة الاهالي لانه عجز عن ان يكون شيئا في حزب الاخاء الوطني ، وهو مفطور على كره الناس وحسدهم ولا سيما من كان منهم يتمتع بمزية من المزايا[6] .

وقال رفائيل فى مقالته الثانية ان محاسنة كامل افندي الجادرجي للمستعمرين ايام محنة الوطن حقيقة يعرفها الجميع وقد سبقه الى ذكر هذه النقطة الشيخ محمد رضا الشبيبى فى جريدة **الزمان** وقد ذكر اسم الانكليزي الذى استخدم كامل افندي لهذه الاغراض . وقال ايضا ان الجادرجي عرف بالشعوبية والكيد للامة العربية والكره للعرب وبنزعة الهدم والتخريب ثم تساءل من اى قطر اعجمي نزح كامل افندي[7] ؟.

وفي المقالة الثالثة ذكر رفائيل ان كامل الجادرجي كان موظفا بسيطا فى متصرفية بغداد وكانت لياسين الهاشمي صلة بأبيه وأخيه فساعده على الحصول على النيابة عن لواء الدليم وكان متهالكا عليها ولكنه كان في مجلس النواب صفرا على اليسار . وذكر رفائيل ان كاملا طلب منه التوسط عند ياسين الهاشمي لجعله المدير المسئول لجريدة **الاخاء الوطنى** لكى تكون له شخصية فى الحزب[8] .

وفى المقالة الرابعة قال رفائيل بطي ان ياسين الهاشمي دلل كامل الجادرجي فى حزب الاخاء الوطني ورفعه الى عضوية اللجنة العليا ، ولما حان حين توزيع الكراسى بدأ تمرد كامل افندى على الحزب . وذكر رفائيل انه حين ابعد (أي رفائيل) الى كويسنجق فى عهد

---

(٦) **البلاد** ، ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦

(٧) **البلاد** ٢٧، كانون الاول ١٩٤٦ . الانكليزى الذى ذكره الشبيبى هو بيرون مدير العلاقات العامة فى السفارة البريطانية اثناء الحرب .

(٨) **البلاد** ، ٢١ كانون الاول ١٩٤٦

وزارة نوري السعيد الاولى اقترض من كامل ثمانين ربية (ستة دنانير) شهريا يدفعها الى زوجته في بغداد ، فلما عاد رفائيل طالبه بالمبلغ (الذي تجاوز الاربعين دينارا بقليل) وهدد بأقامة الدعوى في المحاكم ، فاضطر رفائيل الى تقسيطها بكمبيالات ودفعها[9] .

وفي المقالة الخامسة قال رفائيل ان كاملا انقلب على ياسين الهاشمي بالرغم من احسانه اليه وعندما صار كامل وزيرا اقترف الاثام بحق ياسين وحرض على الطعن الشخصي به[10]. وفي المقالة السادسة اتهم رفائيل كاملا في ذمته فتساءل عن المبالغ الكبيرة التي تناولها باسم الدعاية اين ذهبت ،وقال ان كاملا اقام قصره واثثه في عهد وزارته واقام حوله طوفة من الطين ليحجب فخامة القصر عن انظار الناس، وقد بقي كامل ست سنوات سجين قصره ثم خرج ليخدم مصالح الاستعمار في ايام محنة الوطن ، فكان دمقراطيا من دمقراطيي الحرب . ولم يكافح ولم يضح ، بل اخذ تقارير طبية في محاكمات ارشد العمري . عرف كامل بالتقلب والاستغلال والاصطياد واقتناص المنافع واللعب على الحبال بغية ان يكون شيئا مذكورا وان يحقق شهواته في الميدان السياسي[11] .

وفي المقالة السابعة والاخيرة قال رفائيل ان استقالة محمد حديد من الوزارة كانت مصداقا لنبوءته وكانت اوجع صفعة في حياة شعوذته وان لم تكن اخر صفعة . وقال اخيرا ان اتفاق كامل مع نوري السعيد على ان تكون الوزارة روتينية تدل على الغرض والجهل كلاهما كفر واهونهما قتال[12] .

وزارة نوري السعيد والانتخابات

بعد تأليف الوزارة بيومين عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا ادعى فيه ان وزارته تألفت لاجراء الانتخابات النيابية وعند انتهاء

---

(9) **البلاد** ، 30 كانون الاول 1946
(10) **البلاد** ، 6 كانون الثاني 1947
(11) **البلاد** ، 7 كانون الثاني 1947
(12) **البلاد** ، 10 كانون الثاني 1947

الانتخابات يسند الحكم الى الاكثرية ، وستعمل الحكومة على منع التزوير فى الانتخابات ومنع كل حركة تهديد او اعتداء فيها وعدم استعمال الحكومة لنفوذها فى الانتخابات . وقال انه اوعز الى وزير العدل بان ينظر فى قضايا الجرائد الحزبية التى عطلتها المحاكم وزعم انه يعتقد بحرية الصحافة وان الانتخابات الحرة تتطلب صحافة حرة[١٣].

وقد بدأت جريدة **صوت الاهالى** بأداء رسالتها الصحفية والحزبية فكتبت تذكر الوزارة بواجبها فى ضمان حرية الصحافة العامة ، وطالبت بضرورة الاسراع فى اجازة الفروع للاحزاب خارج العاصمة ، وضرورة ضمان حرية التنظيم النقابى ، كما اكدت على اهمية الانتخابات النيابية المقبلة بأعتبارها أول أنتخابات تجرى بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية وما ينتظر العراق من مشاريع ومعاهدات مع بريطانيا وتركيا والاردن ومعالجة قضية فلسطين وواجبات الدول العربية تجاهها وهاجمت مشروع سوريا الكبرى باعتباره خطرا على السلام العالمي [١٤] .

عقد الحزب الوطنى الدمقراطى اجتماعا ضم اللجنة الادارية المركزية ولجنة التفتيش والرقابة ولجنة التنظيم المركزية ولجنة التحقيق والمحاكمة ولجنة العمال ولجنة الصحافة والدعاية ولجنة الثقافة والمطبوعات ولجنة المكتب ولجنة الانتخابات وممثل عن لجنة تنظيم الكاظمية والقى رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسى الراهن ومسالة الانتخابات ، وكتب الرئيس كتابا الى وزير الداخلية نورى السعيد مطالبا باجازة فتح الفروع للحزب واتهم الحكومة بالمماطلة والتسويف [١٥] .

كتلة صالح جبر :

وفى هذا الوقت ظهر أن نورى السعيد يوجه الانتخابات نحو فوز كتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير العدل وعبد

---

(١٣) **الزمان** ، ٢٤ تشرين الثانى ١٩٤٦

(١٤) **صوت الاهالى** ، ٣ كانون الاول ، ٤ كانون الاول ، ٨ كانون الاول ، ١٠ كانون الاول ، ١١ كانون الاول ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ .

(١٥) **صوت الاهالى** ، ١٦ كانون الاول ١٩٤٦

المهدى تمهيدا لاسناد رياسة الوزارة الى صالح جبر كما حدث فعلا بعد ذلك فكتبت **صوت الاهالى** مقالا بعنوان «الكتلة فى الميزان» هاجمت فيها رجال الكتلة الذين اتخذوا جريدة **الساعة** لصاحبها صدر الدين شرف الدين لسانا معبرا عنهم وقالت ان هؤلاء خصوم الشعب يسوؤهم تمتع الامة بحقوقها وسيادتها ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة وقد تدخلوا فى الانتخابات فعلا واستعملوا نفوذهم الرسمى ، وطالبتهم بالنزول الى ميدان السياسة بحزب رسمى ، ثم كتبت **صوت الاهالى** مقالا اخر بعنوان «معركة الحرية» قالت فيه ان المشادة القائمة حينذك هى بين الكتلة من جهة وبين الاحزاب والفئات والوطنيين والدمقراطيين من جهة اخرى اي بين الحرية وخصومها جماعة الكتلة . ثم استعرضت تاريخ صالح جبر وكيف تقدم من حاكم الى نائب الى وزير وانه لذلك مدين للوضع الشاذ . وقالت عن صادق البصام انه كان من الخارجين على جعفر ابي التمن وحزبه الوطنى العراقى والمنحازين الى ياسين الهاشمى . وذكرت ان الكتلة ايدت اضراب الاعيان واسندت ارشد العمرى وخاصمت الحزب الوطنى الدمقراطى وان عبد المهدى يعمل على ايصال صالح جبر الى رياسة الوزارة . وذكر أن صالح جبر وصادق البصام قالا انه لو سلمنا جدلا ان لصفتنا الحزبية تأثيرا فى نفوذنا الانتخابى فما يمنع زملاءنا الحزبيين من استعمال هذه الصفة فقالت ان الحزب الوطنى الدمقراطى يؤمن بالدمقراطية وحرية الانتخابات ويقف ضد هذه الاساليب .

ثم نشرت **صوت الاهالي** مقالا اخر بعنوان «ليحذر العراقيون دس **الساعة**» ردت فيه على مقال صاحب جريدة الساعة كان قد نشر بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٤٦ وتطرقت الى موضوع «جريمة عاكف» اتهمت فيه رفعت الجادرجى والد كامل الجادرجى بالتواطؤ ضد اهل الحلة فنشرت **صوت الاهالي** تفاصيله قائلة ان الحكومة العثمانية كانت قد جردت سنة ١٩١٦ حملة عسكرية للقضاء على الثورة القائمة انذاك

فى الحلة وكان قائد الحملة هو اللواء عاكف بك ولما اقترب الجيش من مدينة الحلة اجتمع اهلوها واتتخبوا رفعت الجادرجي مندوبا عنهم لمقابلة القائد بغية استطلاع رأيه بشأن ماينوى اتخاذه من أجراءات فقبل رفعت الجادرجى القيام بتلك المهمة بالنظر لخطورة الموقف وقابل القائد الذى طمأنه بانه لايضمر الشر للاهالى وانما يريد المرور بالحلة ليستريح الجيش فيها مدة من الزمن فأبلغ رفعت الجادرجى اهالى الحلة بما قاله القائد المذكور غير أنه كاشفهم بعدم وثوقه الشخصي بأقوال القائد التركي، وعلى اثر ذلك هرب من اهل الحلة من هرب وبقي من بقي ، ولما دخل الجيش نصبت المشانق وهدمت احياء من المدينة بكاملها وسبيت عائلات كثيرة. وكان رفعت الجادرجى فى هذا الدور الرهيب قد اوقف في داره ومنع من الاتصال بالناس وقداتهم بمساندة الثوار فقرر اعدامه غير انه نجا من الاعدام فى اللحظة الاخيرة .

وردت **صوت الاهالى** ايضا على ماجاء فى مقال **الساعة** حول انقلاب ١٩٣٦ الذى وصفته بأنه كان دكتاتوريا فقالت **صوت الاهالي** انها تكتفى بالرد الذى كان قد اورده كامل الجادرجى فى كراس **بعث الفاشية فى العراق** فى الرد على سامى شوكت الذى كان قد اثار هذا الموضوع نفسه ، وقد ذكر الجادرجي فى رده ان الدمقراطية تسلك جميع السبل الدمقراطية لتصحيح الاوضاع فاذا جارت الحكومة وطغت واستبدت ولم تنفع السبل الدمقراطية جاز للدمقراطية ان تسهل سبيل الثورة وهو حق من حقوقها ، وكان انقلاب ١٩٣٦ يرمى الى ازاحة حكم دكتاتورى ثم تطور ذلك الانقلاب، انقلاب بكر صدقى وكان لسامى شوكت وامثاله الرجعيين القدح المعلى فى ذلك التطور ، ثم ذكر كامل كيف انه استقال بعد ان تطور الوضع ووقعت بعض الاحداث وقد شاركه فى الاستقالة جعفر ابو التمن ويوسف ابراهيم وصالح جبر زعيم الكتلة المذكورة . وقالت **صوت الاهالي** اخيرا ان جريدة **الساعة**

ادة لهدم كيان هذه الامة وتفريق صفوفها عن طريق الطائفية [١٦] .

استقالة صادق كمونة من الحزب

شعر صادق كبونة بقوة التيار اليسارى فى الحزب وظن ان الشيوعيين سيسيطرون عليه ولذلك قدم استقالته من الحزب بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، وقد اجاب كامل الجادرجى علىهذه الاستقالة ونشر نصها وجوابه فى نشرة خاصة عنوانها « كتاب استقالة السيد صادق كمونة من الحزب الوطنى الدمقراطى وجواب الرئيس عنه» طبعت بمطبعة الاهالى ــ بغداد . وقد كتب الجادرجى فى اول النشرة ايضاحا قال فيه ان هذه نشرة خاصة وددت ان اطلع عليها اعضاء الحزب بصفة شخصية بعدما ابداه اعضاء لجان الحزب واعضاء المؤتمر الاول فى بغداد من اهتمام بالامر . قال صادق كمونة فى استقالته مخاطبا رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية كانت قد تذاكرت فى وضع جريدة **صوت الاهلي** وعلاقتها بالحزب ، وقد طلبت منكم التنازل عنها وعن مسئوليتها وامتيازها للحزب وان يعهد بالاشراف على تحريرها الى لجنة الصحافة فيه وقد رفضتم ذلك فى حينه الامر الذى ترك لجنة الصحافة بدون اى عمل ، وقد حادثتكم بذلك عدة مرات محاولا اقناعكم للرجوع عن هذا الرأي فأبيتم ذلك وقد اثار تحريركم للجريدة كثيرا من المصاعب والمشاكل لكم وللحزب ذاته . ولايزال الحزب يسير وراء عربة الجريدة توجهه حيث شاءت رضى الحزب بذلك ام ابى . ومنذذلك الحين رأيت اننا نختلف اختلافا بينا فى كثير من شئون الحزب وسياسته التى لااود التطرق اليها بالتفصيل فى هذا الكتاب اذ سبق وأن بينتها لكم فى مباحثات عديدة . وصرت اشعر

---

(١٦) **صوت الاهالى** ، ٢٠ كانن الاول ، ٢٢ كانون الاول ، ٢٤ كانون الاول ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦

بتكتل خاص وانني امثل دور الاقلية طوال عدة اشهر الامر الذي دعاني الى عدم ترشيح نفسي للجنة المركزية عند انعقاد المؤتمر والذي يدعوني اليوم الى تقديم استقالتي من اللجنة والحزب .

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٤٧ اجاب الجادرجي على استقالة كمونة بقوله مخاطبا اياه ان المواضيع التي اثرتموها لااظنكم تخالفونني في الاعتقاد بأنها تمسني مباشرة وان جاءت بصفة عامة ، وقال كنت اتمنى ان تظل الامانة رائدنا في جميع الحالات في الوفاق وفي الخلاف ولعل هذه الامنية هي التي حملتني على ان اذكركم بالحوادث والتي جاء وصفكم لها بشكل لايتفق مع الواقع ، وقال في اوائل تأليف الحزب كان الحديث متجها الى انه يجب ان يتفرغ الرئيس لشئون الحزب تمام التفرغ وان علاقته بالجريدة يجب انلاتتعدى الاشراف على سياستها واراد الجادرجي ان يكون اشرافه عليها غاية في الدقة وانه سوف ينصرف عنها عندما يتبلور الحزب وتنكشف اتجاهات بعض اعضائه بصورة واضحة ويتم ايجاد هيئة تحرير في الحزب يعتمد عليها . قال انني لم اجعل الجريدة تصدر برأيي الخاص في الدور الذي سبق تأليف الحزب فقد كان يديرها كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل . وقال الجادرجي عندما طرحت على بساط البحث قضية اعطاء صفة حزبية للجريدة رسميا وقضية امتيازها ومسئوليتها القانونية وكيفية ادارتها وافقت اللجنة الادارية المركزية على ان تكون الجريدة لسان الحزب وان يعهد بمسئوليتها القانونية الى غير رئيسه وان يسندالاشراف على تحريرها الى لجنة معينة وتم الاتفاق على ان تكون هذه اللجنة مؤلفة من الجادرجي رئيس الحزب وحسين جميل سكرتيره وزكي عبدالوهاب عضو اللجنة الادارية ، هذا ولم توافق مديرية الدعاية العامة على نقل مسئولية الجريدة الى زكي عبد الوهاب الا بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦ .وقد عهد الى زكي عبد الوهاب بالاشراف على اصدارها منذ

اصبحت لسان الحزب ، اما المقالات الافتتاحية فقد كان يكتبها حسين جميل ومحمد حديد وكامل الجادرجي والمحرر المختص الموظف في الجريدة وفي احيان اخرى يكتبها غير هؤلاء . وقال الجادرجي يخاطب كمونة وقد رجوتكم مرارا ان تساهموا في الكتابة فأعتذرتم ثم بينتم انكم لاتملكون قابلية الكتابة في المواضيع السياسية . وقال ان كل مقال يكتب في الجريدة يطلع عليه زكي عبد الوهاب بطبيعة عمله كمشرف على تحرير الجريدة كما انه يعرض علي وعلى حسين جميل للموافقة عليه بصفتنا عضوين في لجنة الاشراف على التحرير . ولم اكتف بهذه الرقابة الرسمية بل كنت اشرك محمد حديد في مراقبة كل مقال افتتاحي يكتب الامانذر ، ومن ذلك يتضح انني لم اكن انا المسيطر على تحرير الجريدة بل كانت الجريدة تدار من قبل اربعة اعضاء من اللجنة الادارية المركزية البالغ مجموع اعضائها سبعة . وقال انه لم يتلق بصفته رئيس الحزب او احد اعضاء لجنة الاشراف على تحرير الجريدة اي اعتراض من اللجنة الادارية ، سوى ماابداه صادق كمونة في رغبته في التقليل مما كان ينشر من تعليقات راديو موسكو على الحوادث . وناقش الجادرجي اقتراح كمونة اناطة امر الجريدة بلجنة الصحافة فقال ان لجنة الصحافة ليست سوى احدى لجان الحزب فلا يمكن ان تشرف على الجريدة والاحرى ان تشرف عليها لجنة مؤلفة من بعض اعضاء اللجنة الادارية لان رأي الحزب لاتمثله الا اللجنة المركزية لا احدى لجانه . وذكر انه كان يعقد اجتماعات تضم كل من له علاقة بتحرير الجريدة واصدارها لبحث رفع مستواها وتحسينها ، وان الجريدة تدار بطريقة دمقراطية بل مغالية في الدمقراطية ، وانه سمح للاخرين لان يتدخلوا في كتاباته وان يزنوها كلمة كلمة بدقة بالغة ، ولذلك فأن الحزب لم يكن سائرا وراء عربة الجريدة وان القول بأن الجريدة كانت توجه سياسة الحزب قول يخالف الحقيقة .

اما فيما يخص اشارة كمونة الى المشاكل والمصاعب التى سببتها الجريدة للحزب فقال الجادرجي يخاطب صادقا الظاهر انكم تقصدون من وراء ذلك انه كان من واجب الجريدة عدم التعرض الى الاشخاص دائما واتم تعلمون انه لم يكن من خطة الجريدة يوما التعرض الى الاشخاص بذاتهم غير ان التقيد بذلك لم يكن على الدوام ممكنا من الوجهة العملية وذكر الجادرجى مثلا على ذلك ارشد العمرى وسياسته التعسفية ضد الحركة التقدمية والحياة الحزبية فلم يكن بامكاننا معارضتها من دون التعرض الى ارشد نفسه ، وقال ايضا من هذا يتضح لكم ان جدالنا القائم الان مع «الكتلة» ورجالها وجريدتها **الساعة**[17] . لايختلف فى جوهره عن جدالنا مع ارشد العمرى وسياسته ؛ ولابد انكم تقرون ان خطر هذه الكتلة على حياة البلاد السياسية والحزبية لايقل عن خطر ارشد ، لان هذه الجماعة بالاضافة الى اتفاقها مع ارشد فى الرجعية التى تعتبر الان مثيرة لنعرة مضرة بكيان البلاد كنتم ولاتزالون على مااعتقد من مقاوميها فمسألة هؤلاء والسكوت عنهم امر لايرتضيه اى واع واى مثقف بل اى مواطن يحرص على وحدة البلاد ومع ذلك فان الحزب قد وقف عند حد معين من هذا الجدل لاعتقاده بأن الاستمرار عليه مما يضر بالمصلحة العامة .

ثم تطرق الجادرجي الى فقرة اخرى من استقالة كمونة وهى موضع الاختلاف فى شئون الحزب وسياسته والشعور بوجود تكتل خاص كان فيه صادق يمثل دور الاقلية فذكر الجادرجى تخوف كمونه عند بدء تاسيس الحزب من تسرب بعض عناصر من غير المرغوب فيها الى الحزب وظهور بعض اتجاهاتها فى الاجتماع العام الذى عقده الحزب

---

(١٧) تعليقا على تطرق كامل الجادرجي الى كتلة صالح جبر ذكر صادق كمونة للمؤلف انه لم تكن له اية علاقة بهذه الكتلة او بالانتخابات النيابية ، وانه بعد استقالته من الحزب اعتزل السياسة اربع سنوات سكن خلالها مدينته النجف الاشرف .
هذا وقد انتخب بعد ذلك ناظم حميد لعضوية اللجنة الادارية المركزية للحزب وحل محل صادق كمونة .

بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٦ من اجل قضية فلسطين ، وقد تم اتفاق اللجنة الادارية على ان يتخلص الحزب من كل شخص ينتمي الى مؤسسة سياسة اخرى غير الحزب الوطني الدمقراطي وقد فصل بعض الاعضاء من الحزب لهذا السبب • وقال ان شعور صادق بوجود تكتل خاص مثل فيه دور الاقلية شعور مغلوط لايستند الى الواقع •

استقالة محمد حديد من الوزارة

في ٢١ كانون الاول ١٩٤٦ كتب الجادرجي رئيس الحزب الوطني الدمقراطي كتابا الى نوري السعيد رئيس الوزراء قال فيه ان الحزب الوطني الدمقراطي كان يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع نوري السعيد انه يخطو خطوة محفوفة بالصعاب ولكن رغبته الصادقة في سبيل خدمة النظام الدمقراطي واعتماده على الرأي العام واتفاق وجهات نظر الحزب ورئيس الوزراء في مهمة الوزارة لاجل تحقيق الحريات الدستورية واجراء انتخابات حرة جعل الحزب يقتحم تلك الصعاب ، ولكن الحوادث اثبتت ان هنالك تكتلا في داخل الوزارة يرمي الى عكس الغرض الذي الفت الوزارة من اجله ، وظهرت بوادر هذا التكتل في التصريحات التي ادلى بها صالح جبر وصادق البصام وفيها من التحدي والرغبة في التدخل بالانتخابات مما كان له اثر سيىء لدى الرأي العام بصفة عامة ولدى الاحزاب بصفة خاصة • وقال الجادرجي وكان من المنتظر ان يقف السعيد موقفا حاسما من هذا الاتجاه وهو في بدايته ولكن شيئا من هذا لم يحدث ولذلك شرعت هذه الجماعة المتكتلة بتنفيذ خطتها واخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلا فعليا في قضايا الانتخابات مبتدئين من اولياتها غير مبالين في استعمال نفوذهم الرسمي بصورة زعزعت ثقة الرأي العام بحرية الانتخابات تلك الثقة التي لم يكن من الممكن انهاء هذا التذبذب السياسي الذي انتاب البلاد منذ تأسيس الحكم الوطني بدونها •

وقال الجادرجى انه بالرغم من لفته لنظر رئيس الوزراء فـــى مقابلة له او مقابلات محمد حديد اوفى مانشر فى صحيفة الحزب **صوت الاهالى** من بيانات ادلى بها الجادرجى الى لجان حزبه استمر الوضـع وتكاثرت الدلائل والبراهين على مايجرى من تدخلات فى الانتخابات مما جعل الحزب يقتنع بأن وجود وزراء منتمين الى ما سمى بالكتلـة يجعل اجراء الانتخابات الحرة امرا متعذرا ويفسد الاسس التى اشترك الحزب بموجبها فى الوزارة ويحبط مهمتها الاصلية .

ثم ذكر الجادرجى عدم اجازة الاحزاب بفتح فروع لها رغم مرور وقت طويل وقال ان حزبنا يعتبر اجازة الفروع للاحـزاب قضيـــة اساسية للحياة الدستورية وحقا من حقوق الاحزاب التى لايمكـن التنازل عنهــا .

وقال الجادرجى ان كل هذه الامور جعلت اللجنة الاداريـــة المركزية لحزبنا تستعرض الوضع السياسى الراهن من جميع نواحيـه فأستقر رأيها على انه من المتعذر الاستمرار على تمثيل الحزب فى الوزارة الحاضرة دون ان تنفذ الاسس التى اشترك فى الحكم من اجلها كمـا انها ترى وجود ممثلى الكتلة فى الوزارة عائقا كبيرا لتنفيذ تلك الاسس ولنجاح الوزارة فى مهمتها الانتقالية .

وختم الجادرجى كتابه قائلا ان حزبنا قد جعل فرصة الاستمرار على التعاون منوطة بقرار رئيس الوزراء الحاسم ولكن يرى فى الوقت عينه الا يتأخر اتخاذ هذا القرار بالنظر الى الظروف الدقيقة التى يجتازها الوضـع السياسى ، وبالنظـر الى ماوصلت اليه هذه المرحلـة مـن الانتخابات (١٨) .

---

(١٨) **صوت الاهالى** ، ٢ كانون الثانى ١٩٤٧ ، الحسنى **تاريخ الوزارات العراقيـة** ، الجزء السابع ، ص‌ص ١٣٢–١٣٤ ، مديرية الدعاية العامة ، **كتاب رئيس الوزراء الـى الوصى والكتب المتبادلة بينه وبين وزيـــر التموين ووزير المواصلات والاشغال ورئيس الحزب الوطنى الدمقراطى** ، ص‌ص ٥–٨ ، **نشرة الحزب** ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

وهكذا يبدو من كتاب الجادرجي تأكيده الشديد على موقف وزيرى الكتلة صالح جبر وصادق البصام وقد فاته ان نورى السعيد والوصى والانكليز واذنابهم هم الذين كانوا يطبخون الطبخة سواء كان هذان الوزيران فى الوزارة ام خارجها ، وقد استقالا فعلا بعد استقالة محمد حديد باربعة ايام فقط فلم تتغير نتائج الانتخابات والطبخة الوزارية المقبلة. وكانت اقوال نورى السعيد واعماله سداها ولحمتها الكذب والخداع والتضليل والمناورة والجرأة على الحق . ولكن الجادرجي كان يعتقد ان نورى السعيد اقل رجعية من صالح جبر وصادق البصام وجماعتهما .

وقد اجاب نورى السعيد على كتاب كامل الجادرجي يوم ٢٣ كانون الاول قائلا ان كتاب الجادرجي تضمن نقطتين مهمتين وهما (١) السماح بفتح فروع الاحزاب ، وادعى انه لم يتلق اية شكوى من اي حزب بانه طلب فتح فروع ورد المتصرفون طلبه بدون مبرر قانوني، ولذلك طالب الاحزاب بأن تختار الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المنصوص عليها من القانون لمراجعة المتصرفيات لفتح الفروع فاذا ظهر بعد ذلك ان طلبا قدرد خلافا للقانون فانه لايتردد باجراء التحقيقات اللازمة ووضع الامور فى نصابها. (٢) اما مايخص تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة فى الانتخابات فقد طالب رئيس الوزراء كامل الجادرجي باعطائه الوثائق التى تثبت استعمال بعض الوزراء نفوذ الحكومة للتدخل فى الانتخابات لكى يستند على تلك الوثائق للقيام بالتحقيقات المقتضاة وتنفيذ احكام القانون نصا وروحا [١٩] .

---

(١٩) **صوت الاهالى** ، ٢ كانون الثانى ١٩٤٧ ، الحسنى ،**تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء السابع ، ص١٢٤، **كراس مديرية الدعاية العامة** ، ص ص ٩ـ١٠ ،**نشرة الحزب** العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ رفع محمد حديد وزير التموين استقالته الى رئيس الوزراء وفيها ذكر موضوع التدخل بالانتخابات وعدم فتح فروع للاحزاب وعلق على كتاب رئيس الوزراء الى كامل الجادرجي قائلا ان التدخلات الادارية في الانتخابات واستعمال النفوذ الرسمي فيها لم تكن يوما من الايام في بلاد مثل بلادنا قابلة للاثبات بالبينات القضائية فليس من الممكن ان تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيه انتخابات حرة بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان وعلى مراسيم قضائية طويلة • ولذلك لم تجد اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الدمقراطي وزارتكم متجهة نحو تحقيق المهمة التي اخذتها على عاتقها وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على أساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة [٢٠] •

وفي ٢٧ كانون الاول اجاب نوري السعيد على كتاب محمد حديد وفيه تكرار لاقواله السابقة • وفي ٢٨ كانون الاول اجاب محمد حديد على كتاب نوري السعيد الاخير وفيه تكرار ايضا لاقواله السابقة واصرار الحزب على استقالته • وفي هذا اليوم نفسه قدم علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار استقالته من الوزارة [٢١] •

وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كتب نوري السعيد الى الوصي على عرش العراق يخبره عن موقف الحزبين المشتركين في وزارته ويذكر ان علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار في الوزارة طلب منه حصر بعض المناطق بمن ينتمون الى حزب الاحرار وابداء

---

(٢٠) صوت الاهالي ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧، الحسني **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء السابع ، ص ص ١٢٤–١٣٦ ، **كراس مديرية الدعاية العامة** ، ص ص ١٠–١٢ ، **نشرة الحزب** ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧

(٢١) **صوت الاهالي** ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء السابع ، ص ص ١٣٦–١٤٠ ، **كراس مديرية الدعاية العامة** ، ص ص ١٢–٢٠ ، **نشرة الحزب** ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧

المساعدة لمرشحيه . وقال ان مايطلبه الوزيران باسم حزبيهما لايمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط [٢٢] .

وقد كتب كامل الجادرجي الى رئيس الوزراء بتاريخ اول كانون الثاني ١٩٤٧ انه لفت نظره ماجاء في كتابه الى الوصي من ان حزب الاحرار طلب تخصيص «مناطق مقفلة» ثم قوله ان مايطلبه الوزيران بأسم حزبيهما لايمكن تنفيذه ، ولما كانت هذه الفقرة قد جاءت غامضة وان الحزب لم يفاوض نوري السعيد بشأن المناطق الانتخابية مقفلة كانت او مفتوحة فقد طلب اليه توضيح ذلك بوجه لايقبل الالتباس تنويرا للرأي العام واظهارا للحقيقة . وفي اليوم التالي اعلن رئيس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي بمندوبي الصحف ان الحزب الوطني الدمقراطي لاعلاقة له مطلقا بموضوع المناطق المقفلة [٢٣] .

قبل الوصي استقالتي الوزيرين الحزبيين يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كما قبل في اليوم التالي استقالتي صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف [٢٤] .

هذا وقد نشرت **صوت الاهالي** في محلياتها تعليقا حول «بدعة المناطق المقفلة» قالت فيه ان جريدة **الشعب** نشرت كلمة بعنوان «بدعة المناطق المقفلة » جاء فيها انه تردد ان احد الاحزاب السياسية يقوم بمحاولات لحمل رئيس الوزراء على الموافقة على تخصيص بضع مناطق انتخابية لمرشحي هذا الحزب والعمل دون ترشيح منافس لهم ، وقالت جريدة **الشعب** انها ترجح ان الخبر صحيح واستنتجت ان ذلك الحزب غير جاد في حملته التي يقوم بها حول التدخل الذي يردده في الانتخابات ، فقالت **صوت الاهالي** نحن نصرح بأن الحزب الوطني

---

(٢٢) الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء السابع ، ص‌ص ١٤٠–١٤٢ ، **كراس مديرية الدعاية العامة** ، ص‌ص ١–٤ .

(٢٣) **نشرة الحزب** ، العدد الثامن ٤ ,١ شباط ١٩٤٧

(٢٤) الحسني ،**تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء السابع ، ص‌ص ١٤٢–١٤٥ .

الدمقراطى لم يطالب ولن يطالب بمناطق مقفلة وهو لم يساوم ولن يساوم على مقاعد انتخابية كما انه لم يساوم ولن يساوم فى اي امر اخر [٣٥] .

ونشر الحزب بيانا قال فيه ان جريدة **الشعب** نشرت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٤٦ تحت عنوان «لماذا استقال وزير التموين» زعمت فيه ان هنالك شائعات تدور حول استقالة محمد حديد من وزارة التموين مفادها ان المباحثات التى كانت تدور بين رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى وبين رئيس الوزراء كانت تتعلق بطلب رئيس الحزب تخصيص مناطق انتخابية مقفلة تعمل الحكومة على عدم السماح لاحد غير مرشح الحزب بترشيح نفسه فيها ثم ادعت الجريدة المذكورة بانه يقال ان عدم موافقة رئيس الوزراء هو الذى حمل محمد حديد على الانسحاب من الوزارة ، فقال الحزب فى بيانه انه يعلن ان مانشرته جريدة **الشعب** فى هذا الشأن ليس له أي نصيب من الصحة [٣٦] .

وقد عقد اجتماع فى مركز الحزب والقى رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسى واسباب انسحاب الحزب من الوزارة وموقفه من الانتخابات ذكر فيه موضوع الاحزاب وتدخلات الكتلة وتدخلات الادارة واستمرار الحزب فى خوض الانتخابات . ونشرت **صوت الاهالي** فى محلياتها تصريحات رئيس الوزراء لمندوبى الصحف وفيها ذكر ان الحزب الوطنى الدمقراطى لم يطالب بمناطق مقفلة [٣٧] . ولما نشر رئيس الوزراء الوثائق المتعلقة باستقالة الوزيرين الحزبيين ومعها كتابه الى الوصى وفيه يذكران مايطلبه الوزيران باسم حزبيهما لايمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط ، رد محمد حديد عليه

---

(٣٥) صوت الاهالى ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦
(٣٦) صوت الاهالى ، ٢٩ كانون الاول ١٩٤٦
(٣٧) **صوت الاهالى** ، ٣ كانون الثانى ١٩٤٧

بمقال نشره في **صوت الاهالي** عنوانه «ليس في مطالبينا مايستلزم ضرب القانون عرض الحائط»[٢٨] .

الجناح (التقدمي) المزعوم

قدم جماعة من اعضاء الحزب مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية باسم «نداء الانقاذ» موقعة من قبل ستة اعضاء وتواقيع اخرى وقد طلبوا في حينه ان ينشر النداء في صحيفة **صوت الاهلي** ، ولكن رئيس الحزب تحدث مع كامل قزانجي احد الموقعين على النداء المذكور وبين له ان النشر غير صحيح قبل عرض الموضوع على اللجنة الادارية المركزية ، ولكن كامل قزانجي ورفقاءه اصروا بالرغم من ذلك على نشره في الصحف الاخرى واقد ارسلوه فعلا الى الصحف المحلية مثل **البلاد والشعب** اللتين نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ومثل **الوطن والسياسة** اللتين نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٧ . وقد تضمن النداء تذمر هؤلاء من سياسة اللجنة الادارية المركزية للحزب والتى انتمى الكثيرون من الاعضاء الى الحزب المذكور فى سبيل تحقيقها كما زعموا . وقد احيل هؤلاء الناشرون الى لجنة التحقيق والمحاكمة ، ثم قررت هذ اللجنة التوصية بفصلهم واحالة القضية الى اللجنة الادارية المركزية التى تملك حق الفصل وهذه قررت فصلهم[٢٩] .

بالرغم من ذلك فقد استمروا على العمل باسم «الجناح التقدمى» فى الحزب الوطنى الدمقراطى ووضعوا لهم ميثاقا قالو انه مستوحى من مفاهيم الفلسفة العلمية الصحيحة وقدموه الى بعض اعضاء الحزب بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٧ ثم قدموا مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية بتاريخ ٧ مايس ١٩٤٧ .

---

(٢٨) **صوت الاهالي** ، ٥ كانون الثاني ١٩٤٧

(٢٩) نشرة **الحزب** ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧ ، **البلاد** ، ٦ شباط ١٩٤٧

ولما اقترب موعد المؤتمر الثانى الذى تقرر عقده فى ٢٧ تشرين الثانى ١٩٤٧ طبع هؤلاء الاعضاء الذين سموا انفسهم امناء الجناح التقدمى كراسة عنوانها **ميثاق الجناح التقدمى فى الحزب الوطنى الدمقراطى والميثاق المقترح وتوصيات الجناح حول السياسة العامه وتوجيهاته وتعليماته الى اعضاء الحزب** ، وهذه الكراسة مؤرخه فى اول تشرين الثانى ١٩٤٧ وكتب عليها خاصة بأعضاء الحزب الوطنى الدمقراطى ولاسيما اعضاء المؤتمر القادم . وهذه الكراسة مؤلفة من اربعة اقسام :

١ — ميثاق الجناح التقدمى فى الحزب الوطنى الدمقراطى ، وفيه هاجموا اللجنة الادارية المركزية وطالبوا بأن تكون سياسة الحزب مبنية على اسس رصينة من النظرية العلمية الصحيحة.

٢ — مذكرة الميثاق الوطنى ، وقد قدموها الى اللجنة الادارية المركزية وفيها طالبوا بوضع ميثاق وطنى تجمع عليه الاحزاب والهيئات والمنظمات الشعبية الوطنية كافة .

٣ — توصيات الجناح التقدمى حول السياسة العامة وقد ارادوا من المؤتمر الثانى ان يتبنى بعض المبادىء العامة الدمقراطية التقدمية ومنها العمل بمبدأ الحركة الوطنية الدمقراطية وحدة لاتتجزأ .

٤ — توجيهات وتعليمات الجناح التقدمى ، وفيها يطلب الى اعضاء المؤتمر الثانى مراعاة ماجاء في النقاط الثلاث السابقة ويضاف اليها :

أ — مناقشة سياسة اللجنة الادارية المركزية فى الشئون العامة وشئون الحزب الداخلية خلال السنة المنصرمة وكشف اغلاطها وشجب تعنتها فى سياستها حيال وزارة نورى السعيد وانتخاباته وعواقبها وحيال الاحزاب الوطنية الدمقراطية

لاخرى ومسئوليتها عن مصير الحريات العامة والحياة الحزبية •

ب ـ وجوب تطبيق نظام الحزب بروح دمقراطية بعيدة عن النزوات الشخصية والتحكم الكيفى والتصرفات المغرضة•

ج ـ وجوب اجراء تعديلات رئيسية فى نظام الحزب الداخلى تحقق المركزية الدمقراطية وامكانية رقابة قواعد الحزب على تصرفات القيادة الكيفية والتعبير عن ارادة جمهور اعضاء الحزب وآرائهم بحرية تامة فى صحافة الحزب •

د ـ وجوب اعادة النظر فى كافة التشكيلات التنظيمية فى الحزب لتهيئة جهاز حزبى رصين قابل التكيف والعمل وفق مقتضيات العمل الحزبي الايجابي على اسس الاندفاع الذاتى والنقد الذاتى •

هـ ـ الحرص على ان تجرى الانتخابات الى المؤتمر بحرية تامة ومصونة عن كل تزوير اوتلاعب اوحرمان من حق الانتخاب او العضوية بقصد ابعاد العناصر الواعية المعارضة •

و ـ محاسبة اللجنة المركزية عن تصرفاتها المخالفة لنظام الحزب ولاسيما الاجراءات بشأن من نشروا «نداء الانقاذ» ومن اصابتهم اجراءات مماثلة ، وضرورة اتخاذ المؤتمر قرارا بشجب تلك التصرفات التعسفية واعلان بطلانها وتأييد عضوية من كان ضحيتها من الاعضاء واحباط سعى القيادة الى حرمانهم من حقوق العضوية والشكوى والمثول فى المؤتمر •

هذا وقد قرر المؤتمر الثانى الذى عقد فى ٢٧ تشرين الثانى ١٩٤٧ اعتبار قضية فصل كامل قزانجى ورفقائه الذين فصلوا معه منتهية وهم ليسوا اعضاء فى الحزب لسبق فصلهم وفق النظام الداخلى•

بالرغم من معارضة الحزب للاسلوب الذى جرت فيه الانتخابات واستقالة ممثل الحزب من الوزارة فقد اشترك الحزب فى الانتخابات ولكن **صوت الاهالى** نشرت شكاوى التدخل فى الانتخابات خلال فترة نحو ثلاثة اشهر من اواخر كانون الاول ١٩٤٦ الى اوائل اذار ١٩٤٧، وعقد الحزب اجتماعات عامة فى اماكن مختلفة : كتبت **صوت الاهالى** تقول ان التدخل بالانتخابات يفسد نتيجتها ويزيل ثقة الناس بحريتها وان التدخل بالانتخابات من شانه استبقاء الاوضاع المخالفة للدستور وان رقابة الانتخابات وفضح التدخل فيها اول واجبات الشعب اليوم ؛ وانه من الخطأ مقاطعة الانتخابات وان الحزب الوطنى الدمقراطى يشترك فيها لان مقاطعتها نوع من السلبية وترك المعركة وعدم فضح المشاريع الاستعمارية ، وان الاشتراك بالانتخابات جزء من نضال الاحزاب يجب ان لا تتخلى عنه ، وان من اهداف الحزب الوطنى الدمقراطى فى مجلس النواب القادم مقاومة الرجعية والمشاريع الضارة بمصالح العراق والعمل لحرية البلاد العربية واستقلالها ومكافحة الاستعمار ومشاريعه ، وان المعركة الانتخابية يجب ان تقوم على اساس المبادىء والاراء لا على اساس العلاقات والروابط الفردية ، وميزت الجريدة بين المعارضة الحزبية البرلمانية والمعارضة «الحكومية» المصطنعة ، وتساءلت كيف تالف فكرة الانتخابات الحرة وهذه المداخلة الصريحة الواضحة [٣٠] .

وعقدت الاجتماعات فى بغداد والبصرة والموصل والصويرة لنشر الدعوة الانتخابية وتوضيح اهداف الحزب ومنهاجه الانتخابى وتأييد المرشحين الحزبيين . وقد عقد اجتماع عام فى بغداد فى ملهى الفارابى الشتوى يوم ٧ شباط ١٩٤٧ خطب فيه كامل الجادرجى وقال ان للحزب هدفين تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق الاصلاح الاجتماعى

---

(٣٠) **صوت الاهالى** ، ٣٠ كانون الاول ، ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، ٦ـ١٠ كانون الثانى ، ١٢ كانون الثانى ، ١٣ كانون الثانى ، ٢٠ كانون الثانى ، ٣١ كانون الثانى ١٩٤٧ .

والاقتصادى وان الرجعية قوية تهاجم الحزب الوطنى الدمقراطى ولكن الحزب يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق خوض المعركة الانتخابية ، والقى حسين جميل فى هذا الاجتماع منهج الحزب فى الانتخابات النيابية ، والقى طلعت الشيبانى خطابا عنوانه «نكافح داخل البرلمان وخارجه »[31] .

وفى الوقت نفسه كتب قادة الحزب المقالات والقى بعضهم المحاضرات وارسل بعضهم النداءات حول الانتخابات الجارية . فقد القى حسين جميل فى ١٠ كانون الثانى فى مركز الحزب محاضرة عن الحركة الانتخابية ولماذا اشترك الحزب فيها ،والكفاح بين الرجعية والدمقراطية والمطالبة بالانتخاب المباشر وواجب اعضاء الحزب فى المعركة الانتخابية هذه ، وكتب ايضا عن حق التنظيم السياسى والتوجيه الدمقراطى للعراق، وكتب ايضا ان فروع الاحزاب والحريات الدستورية من الحقوق الاساسية ومن مقومات حرية الانتخاب ، وكتب عن واجبنا فى فضح المداخلة فى الانتخابات وفى زيادة وعى الناس لاختيار نوابهم بحرية . وكتب محمد حديد يقول ان الشعب العراقى مستعد للانتخابات وليس له ذنب بما يجرى فى الانتخابات . وكتب كامل الجادرجى يقول ان فسح مجال العمل للاحزاب خير وسيلة للقضاء على الاعمال السرية . وكتب قاسم حسن مقالا بعنوان «القانون خارج بغداد » فقال ان القانون خارج بغداد عبارة عن مجموعه من الاوامر تمليها الرغبة فى الهيمنة المطلقة وكبت الانفاس [32] .

وكتبت **صوت الاهالى** تقول ان احكام الدستور والقوانين تلزم الحكومة باجازة فروع الاحزاب ، كما كتبت عن مسئولية الوزارات

---

(٣١) **صوت الاهالى** ، ١٧ كانون الثانى ،٢٢ كانون الثانى، ٢٧-٢٩ كانون الثانى، ٩-١١ شباط ، ١٤ شباط ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧ .

(٣٢) **صوت الاهالى** ، ١٢ كانون الثانى ١٥ كانون الثانى ، ٢١ كانون الثانى ، ٢ اذار ٤ اذار ، ٧ اذار ١٩٤٧

المتعاقبة عن تردي احوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية وقالت ان معالجة هذه المشاكل تتوقف على مجيء حكومة شاعرة بمسئوليتها امام الشعب والبرلمان وعن خطورة الانتخابات النيابية وواجب المنتخبين [٣٣] .

وارسل بعض قادة الحزب نداءات الى المنتخبين ، فارسل حسين جميل نداء الى المنتخبين فى مختلف انحاء العراق ،وطالبهم بأن يتذكروا خطورة الأعمال التى ستعرض على المجلس الجديد وبأن ينتخبوا من يعمل لاهدافهم ، واستعرض صفحة من صفحات الكفاح من اجل الحريه وارسل كامل الجادرجى نداء بعنوان «الى البقية الباقية من الضمائر المحصنة» [٣٤] .

وعالج الحزب بصورة خاصة الانتخابات فى الصويرة التى للحزب فيها مرشح واحد ، فأوفد الحزب زكى عبد الوهاب لمراقبة الانتخابات فيها فكتب عنها مقالا بعنوان «الانتخابت السرية فى الصويرة »وصفها بانها ملهاة ومأساة وقد منع زكى عبد الوهاب من مراقبة الانتخابات ثم اجراها فى غرفة مقفلة ، وقد علقت **صوت الاهالى** فى محلياتها بكلمة عنوانها «انتصار ام انتحار» . وطالب الحزب بأجراء التحقيق عما جرى فى انتخابات الصويرة [٣٥] .

لم يكتف الحزب بما نشر بل قدم مذكرة الى رئيس الوزراء مطالبا بالحريات العامة ومعلقا على الانتخابات العامة . وكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «اتكاس» ذكر فيه حجز جريدة **صوت الاحرار** واجتماع رئيس الوزراء بالمتصرفين من اجل التدخل فى الانتخابات .

ولما انتهت الانتخابات كتبت **صوت الاهالى** مقالا بعنوان«تحدى» وفيه ذكرت تحدى المتنفذين للشعب وان الانتخابات التى جرت تمثل

---

(٣٣) **صوت الاهالى** ٢٣، كانون الثانى ٢٦، كانون الثانى ،٨اذار ،١٠اذار ١٩٤٧.
(٣٤) **صوت الاهالى** ، ٢٤ كانون الثانى ، ٩ شباط ، ١١ اذار ، ١٢ اذار، ١٤ اذار١٩٤٢
(٣٥) صوت الاهالى ، ٦ شباط ، ٧ شباط، ٥ شباط، ١٣ شباط ١٩٤٧

جزءا من سياسة التحدى . وعلقت على الانتخابات فى الموصل بعنوان «طبخة الانتخابات فى الموصل» ،وكتبت ايضا تقول ان لاجديد فى اوضاعنا فى المجلس النيابى الجديد (٣٦) .

واصدر الحزب بيانا بسحب نوابه من المجلس النيابى قال فيه ان الحزب برهن على صحة خطته فيما اثاره بأشتراكه فى الانتخابات النيابية من وعى سياسى وفى كشفه بواسطة هذا الاشتراك عن تدخلات كثيرة فى الانتخابات (٣٧) .وفى ١٧ آذار استقال حسين جميل من مجلس النواب ، ولكن جعفر البدر وعبد الهادى البجارى وعبد الجبار الملاك الذين نجحوا فى الانتخابات عن لواء البصرة فضلوا الاستقالة من الحزب الوطنى الدمقراطى على الانسحاب من مجلس النواب (٣٨).

معالجة القضايا الاخرى :

لم يغفل الحزب عن معالجة القضايا العامة فكتب محمد حديد عن مشكلة الارصدة الاسترلينية وواجب الحكومة العراقية فى المفاوضات القادمة بشأنها وكتب عن قضية الدولار والعملات النادرة . وكتب كامل الجادرجى عن مشاكل طلاب الكليات وكتبت **صوت الاهالى** عن مشروع الضمان الاجتماعى فى العراق ، وعن التدابير الشاذة ضد الحركة الفكرية فى العراق ، ونشرت مقالا عن المشكلة البارزانية بقلم الدكتور جعفر محمد كريم (٣٩) .

وفى الوقت نفسه عالج الحزب القضايا القومية وقضايا البلاد العربية ، فكتبت **صوت الاهالى** تطالب بالجلاء وباقامة علاقات العراق مع بريطانيا على اساس من التكافؤ فى التعاقد (٤٠) وخصت قضية

---

(٣٦) **صوت الاهالى** ، ١٨ شباط ، ٢١ شباط ، ١٤ اذار ، ١٦ اذار ، ١٧ اذار ١٩٤٧

(٣٧) **صوت الاهالى** ، ١٧ اذار ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧

(٣٨) **صوت الاهالى** ، ١٩ اذار ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧

(٣٩) **صوت الاهالى** ، ١٩ شباط ، ٢٣ شباط ، ٢٤ شباط ، ٢٧ شباط ، ٦ اذار ، ١٠ اذار ١٩٤٧

(٤٠) **صوت الاهالى** ١٤ كانون الثانى ١٩٤٧

فلسطين باهتمام خاص ، فطالبت بان تكون المبادأة فى حلها بيد العرب وان المفاوضة عبث وان تعرض على مجلس الامن حالا ، وعلقت على تصريح رئيس الوزراء عن فلسطين الذى حاول فيه مجاراة بريطانيا والقاء اللوم على اميركا وقالت ان الانكليز يقومون بالمناورات من اجل الاحتفاظ بالمبادأة فى قضيتها (٤١) .

وعالجت الجريدة القضايا العربية فقالت ان تعاون الشعوب العربية من اجل حريتها واستقلالها وتحقيق اهدافها الوطنية ضرورة يحتمها تآمر قوى الاستعمار فى العالم ، وطالبت الشعوب العربية وحكوماتها بتأييد مصر ضد بريطانيا ،و برفض المشاريع الاستعمارية والكفاح ضد كل سيطرة اجنبية ، وذكرت الجامعة العربية بقضية الاسكندرونة وحق سوريا فى استرداد اللواء المسلوب . وعالجت مؤتمر الشعوب الاسيوية والفوائد التى تجنيها الشعوب العربية من الاشتراك فيه ،وهاجمت مشروع سوريا الكبرى والكتلة الشرقية . وكتب زكى عبد الوهاب مقالا بمناسبة مؤتمر المغرب العربى الاول ، عن محنة المغرب العربى وموقف الجامعة العربية منها (٤٢) .

---

(٤١) **صوت الاهالى** ، ٢ شباط ،١٢ شباط ،١٧ شباط ، ٢٥ اذار ١٩٤٧

(٤٢) **صوت الاهالى** ،٢٢ كانون الثانى ،٣٠ كانون الثانى ، ٣ شباط ،٦ شباط ، ١٤ شباط ،١٦ شباط ، ٢٠ شباط ،٢٦ شباط ،٢٨ شباط ، ٣ اذار ١٩٤٧ .

الفصل الخامس

معارضة الحزب لوزارة صالح جبر

في ١١ أذار ١٩٤٧ قدم نورى السعيد استقالة وزارته التاسعة بعد ان اجرتالانتخا بات النيابية وقبلت الاستقالة يوم ٢٩ أذار ، وفى هذا اليوم الف صالح جبر وزارته .

وفى اثناء ذلك نشرت الاحزاب الخمسة بيانا عن نتائج الانتخابات التى اجرتها وزارة نورى السعيد قالت فيه ان الامر لم يقف عند التدخل فى عملية الانتخابات فى جميع مراحلها بل انها وقفت موقفا معاديا للحريات الدستورية فضيقت على الاحزاب وطاردت الادارة والشرطة منتسبى الاحزاب ومؤازريها فى كل مكان وحالت دون فتح الفروع . وقال البيان ان الاحزاب العراقية ترى ان المجلس النيابى القائم الذى هو وليد الانتخابات النيابية التى تمت بهذه الاساليب غير المشروعة لا يصح اعتباره ممثلا للامة اومعبرا عن رغباتها ولذلك فانها ترى ان الشعب العراقى فى حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات او اى التزام يكون العراق طرفا فيه وتعتبره باطلا وغير ملزم له وترى الاحزاب ايضا ان الاسباب التى استند عليها فى حل مجلس النواب السابق لاتزال باقية (وهى انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة التى تتطلب ان يسود السلم فى العالم والرغبة فى استطلاع رأي الامة فى كيفية السير على هذا النهج وهذا يتوقف على انتخاب

مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الحديث) اى انه لاتزال هنالك حاجة لاستطلاع رأي الامــة وانتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقاتها ،وان انتخابات نورى السعيد لم تحقق هذا الغرض . ولذلك فأن الاحزاب العراقية تطالب بحل مجلس النــواب الحالى واجراء انتخابات نيابيه حرة . ثم قدم الحزب الوطنــــى الدمقراطى بعد ذلك مبادىء معينة لتكون اساسا لتعاون الاحزاب وفق خطة معينة وهذه هى خلاصة تلك المبادىء : تعزيز الحياة الدستوريــة، وتعزيز الحيــاة الحزبية ،وحــل المجلس النيابى ، وتبديــل المعاهــدة العراقية البريطانية ، وتعزيز الجامعة العربية[1] .

وفى هذه الفترة عالج الحزب بعض القضايا القومية العامة مثــل واجب البلاد العربية فى مكافحة المشاريع الاستعمارية ،وقضية فلسطين بين الانكليز والاميركان والجامعة العربية ، وخطر تغلغل الاستعمار الاميركي فى الشرق الاوسط على مصالح الشعوب العربية وامانيهــا القومية ، وعالج كامل الجادرجى واجب الجامعة العربيةفى قضيــــة فلسطين . وطالبت **صوت الاهالى** الجامعة العربية بأن تضع مشروعا ثابتا لتحقيق استقلال طرابلس الغرب[2] .

هاجم حسين جميل وزارة صالح جبر واعتبرها وزارة من وزارات الوضع الشاذ . وتلاه محمد حديد بقوله لاتعمير ولا انشاء فى الاوضاع الشاذة . ولما نشر منهج الوزارة قال حسين جميل انها وزارة لم يتضمن منهاجها طلب الجلاء بل تضمن اصدار قانون الطوارىء وقالت **صوت الاهالى** انه منهج ذو جانبين : الدعاية وكبت الحريات[3] .

---

(١) **صــــوت الاهالى** ، ١٩ اذار،٣١ اذار ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ،العدد الحادى عشر،٢٤ حزيران ١٩٤٧

(٢) **صوت الاهالى** ،٢٠ اذار،٢٤–٢٦ الدار، ٧نيسان ١٩٤٧ .

(٣) **صوت الاهالى** ، ٣٠ اذار ،٤نيسان ، ١٢ نيسان ، ١٤ نيسان ١٩٤٧

ثم عالج الحزب والجريدة مشاكل البلاد العامة وعارض مشاريع الوزارة الجديدة ومواقفها واتجاهاتها فكتب كامل الجادرجي ثلاث مقالات عن قانون المطبوعات وقال يجب ان يكون الاتجاه فى تعديله الى الامام لا الى الوراء وان قانون المطبوعات الحالى قذى فى عين الدستور [٤] • وحدد حسين جميل مهمة وزارة صالح جبر بالتعاقد مع بريطانيا وتكوين الكتلة الشرقية اى الدفاع المشترك ومحور بغداد عمان • وعارض كامل الجادرجى اتفاق العراق مع شرقى الاردن • وحينما وجد فاضل الجمالى وزير الخارجية عذرا لبريطانيا فى عدم تعديل المعاهدة بقوله بقيت عشر سنوات من المعاهدة ولايجوز تعديلها الاخلال الخمس سنوات الاخيرة تهكم منه حسين جميل بقوله اهذه بداية مفاوضات الند للند وبقوله ان القضية الوطنية دخلت طور المفاوضات السايكولوجية • وكتب محمد حديد بقوله ان القروض التي تعقد في الاوضاع الشاذة ستكون عبئا على الاجيال الحاضرة والمقبلة [٥] • ووقف الحزب فى وجه ارهاب الوزارة فكتبت **صوت الاهالى** مقالا عنوانه «ماكان الارهاب علاجا ولن يكون» وقالت ان الارهاب لن يخمد شعلة الايمان بالحق بل يزيدها اتقادا ، وعارضت اضطهاد الصحافة الحرة وحرية الفكر فى العراق حين حجزت الحكومة جريدتى **الوطن وصوت السياسة** وحاكمتهما • وكتب كامل الجادرجى يصف صالح جبر بقوله «الطبيب الجاهل والحاكم الجاهل سواء ذاك يقود المريض الى الموت وهذا يقود الامة الى الهلاك» [٦] •

وبمناسبة عرض المعاهدة العراقية ـ الاردنية و المعاهدة العراقية ـ التركية على البرلمان العراقى عارض الحزب الوطنى الدمقراطى المعاهدة العراقية

---

(٤) صوت الاهالى ١٥ ، ١٧ نيسان ١٩٤٧
(٥) صوت الاهالى ، ٢٠ نيسان ، ٢٣ نيسان ٢٧، نيسان ٢٩، نيسان ٤، ايار ١٩٤٧
(٦) صوت الاهالى ، ٢٢ نيسان ٨، ايار ، ٩ نيسان ، ٢٠ ايار ، ٨ حزيران ١٩٤٧

الاردنية ألتى عقدتها وزارة صالح جبر فى ١٤ نيسان ١٩٤٧ واصدر بيانا ضدها قال فيه انها تقيم تكتلا من العراق وشرقى الاردن من شأنه ان يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الاخرى ، وان من نتائجها ان توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الاردنى الى العراق كما ان من شأنها فتح مجالات جديدة للتدخل البريطانى فى اكثر شئون حياتنا العامة عن طريق اللجان الدائمية التنفيذية ، ومن شأن ذلك كله ايضا قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لاحدود لها ينوء بأعبائها .

كما عارض الحزب المعاهدة العراقية ـ التركية التى كانت قد وقعتها وزارة توفيق السويدى فى ٢٩ أذار ١٩٤٦ وقال الحزب عنها ان نورى السعيد كان قد تجاوز صلاحياته فى عقدها ووافقت عليها وزارة السويدى بتحفظ ثم تبنتها وزارة صالح جبر واصدر بيانا ضدها قال فيه ان من نتائج عقد هذه المعاهدة اضعاف وتفكك جامعة الدول العربية ، واعتراف بضم لواء الاسكندرونة السورى الى تركيا، وتوريط العراق فى تكتلات دولية لامصلحة له فيها بل انها مضرة كل الضرر، وتعقيدات ومشاكل فى شئون الرى فى العراق [٧] .

وعارض موقف الاتحاد السوفييتى من قضية فلسطين حين قال غروميكو مندوب الاتحاد السوفييتى فى الامم المتحدة اذا لم يمكن انشاء دولة عربية ـ يهودية دمقراطية مستقلة موحدة فمن الضرورى البحث فى تقسيم فلسطين [٨] .

وعالج محمد حديد قضية الارصدة الاسترلينية فى ثلاث مقالات

---

(٧) **صوت الاهالى** ، ٧ ايار ، ٤ حزيران ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ . راجع نص المعاهدتين وتطورات عقدهما فى **تاريخ الوزارات العراقية** الحسنى ، الجزء السابع ، ص‌ص ٤٥ــ٨٥ و ١٧٧ــ١٨٢ .

(٨) **صوت الاهالى** ، ١٨ أيار ١٩٤٧

نشرت بعد ذلك بكراس (٩) . وعالج كامل الجادرجي المعاهدة العراقية ـ التركية في اربع مقالات نشرت بعد ذلك بكراس ايضا، وقد سببت هذه المقالات محاكمة **صوت الاهالي** وكامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب المدير المسئول للجريدة (١٠) .

محاكمة كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب والجريدة

نشر كامل الجادرجي اربع مقالات عن المعاهدة العراقية ـ التركية بتاريخ ٢٧ـ٣٠ ايار ١٩٤٧ ، ثم نشر هذه المقالات بشكل كراس . وفي ٧ حزيران ١٩٤٧ اقامت الحكومة دعويين على رئيس الحزب والمدير المسئول والجريدة : الدعوى الاولى على كامل الجادرجي بسبب نشر المقالات بشكل كراس وفق المادة ٨٨ من قانون العقوبات البغدادي بصفته صاحب مطبعة الاهالي ووفق المادة ٢٠ من قانون المطبوعات بصفته ناشر الكراس . والدعوى الثانية على كامل الجادرجي بصفته كاتب المقال الثالث من هذه السلسة والمنشور بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٤٧ الذي بحث فيه البروتوكول رقم (٢) بشأن التعاون المتقابل في امور الامن والبروتوكول رقم (٦) بشأن الحدود ، وعلى زكي عبد الوهاب بصفته المدير المسئول لجريدة **صوت الاهالي** وفق المادة السادسة من الباب الثاني عشر والمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي والمادة ٣٠ من قانون المطبوعات والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات . وقد اصدر حاكم تحقيق الرصافة الجنوبي قرارا بحجز جريدة **صوت الاهالي** ومنعها من الصدور الى نتيجة المحاكمة (١١) . وقد احتجبت الجريدة من ٩ حزيران ١٩٤٧ حتى ٧ شباط ١٩٤٨ وعادت الى الظهور ثانية صباح ٨ شباط ونشرت

---

(٩) صوت الاهالي ، ٢١ـ٢٢ ايار ١٩٤٧

(١٠) **صوت الاهالي** ، ٢٧ـ٣٠ ايار ١٩٤٧

(١١) **صوت الاهالي** ، ٩ شباط، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة **الحزب** ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧

قصة المقال والدعوين فى اعدادها من ٩ـ١٥ شباط ١٩٤٨ ،كما نشرت **نشرة الحزب** اخبار المحاكمات فى الاعداد (١٠ـ٢٠) الصادرة خلال فترة ١٥ حزيران ١٩٤٧ ـ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٧ .

فى يوم ١١ حزيران ١٩٤٧ قدم رئيس الحزب احتجاجا الى رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكى ورئيس محكمة التمييز نبه فيه السلطات من خطر قيام حكم دكتاتورى فى البلاد واحتج على تصرفات الوزارة المنافية للقواعدالدمقراطية والمخالفة للاحكام الدستورية وطالبت بوقف تلك التصرفات والعمل على تأمين استقلال القضاء وتحقيق ضمانات كافية للحريات الدستورية والعمل السياسى الدستورى . وفى ١٦ حزيران صرح صالح جبر رئيس الوزراء فى مجلس النواب فى معرض الرد على احد النواب المعارضين بأن الحكومة لم تخنق الحريات ولم تمنع الاجتماعات فالاحزاب تجتمع كل اسبوع او كل عشرة ايام وتقول فى اجتماعاتها ما تشاءوان الحكومة لم تسحب اجازات الصحف اوتعطلها وكل ماهنالك ان الادعاء العام قام بمايجب ان يقوم به بحكم القانون . فرد عليه الجادرجى فى ١٩ حزيران بان الاحزاب ملاحقة وتحت الضغطوان اعضاءالحزب ملاحقون فى ارزاقهم وان للحزب الوطنى الدمقراطى فرعا واحدا فقط (في البصرة) وان الاجتماعات ليست عامة بل خاصة باعضاء الحزب وان الادعاء العام لايتحرك الا بامر وزير العدل وان الحكومة تتدخل بشئون القضاء وان المعارضة ليست فسادا .

وفى ٢٤ حزيران هاجم جمال بابان وزير العدل كامل الجادرجى فقدم الجادرجى بتاريخ ٢٩ حزيران احتجاجا الى رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكى مع صورة الى رئيس محكمة التمييز قال فيه ان اقوال وزير العدل تعتبر توجيها للحاكم الذى

عرضت عليه الدعوى لكي يحكم لاليحاكم ، وطالب بتنحية الوزير المذكور بعد ان اساء الى القضاء هذه الاساءة (١٢) .

الدعوى الاولى : جرت المحاكمة في اول تموز ١٩٤٧ وقال الادعاء العام ان كراس **بحث في المعاهدة العراقية ـ التركية** مطبوع لم تستحصل اجازة باصداره وان **مطبعة الاهالي لم تستحصل اجازة بطبع** الكراس . وقال الجادرجي بعدم صحة الاتهام واجلت الدعوى الى ١٥ تموز حين قدم المحامي حسين جميل دفاعه وقرر الحاكم الافراج . وفي ١٩ اب طلب الادعاء العام من المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها التمييزية تدقيق القرار المذكور تمييزا والامتناع عن تصديقه وادانة المتهم واجلت الدعوى الى ٢٤ آب حين امتنعت المحكمة عن تصديق الافراج واعادت الاوراق لحاكمها لاجراء المحاكمة مجددا . وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ ابرز الجادرجي عريضة من عبد القادر اسماعيل يعترف فيها بتنازله عن ملكية المطبعة الى الجادرجي منذ ١٩٣٥، ولكن المحكمة اصدرت قرارا بغرامة خمسة دنانير وغلق المطبعة الى حين استحصال الاجازة بملكيتها (١٣) .

الدعوى الثانية : في ٧ حزيران ١٩٤٧ اقام الادعاء العام الدعوى عن مقال لجادرجي الثالث في سلسلة «بحث عن المعاهدة العراقية ـ التركية» المنشور بتاريخ ٢٩ أذار ١٩٤٧ في جريدة **صوت الاهالي** قائلا انه يتضمن اخبارا كاذبة يقصد بها الاخلال بالراحة العامة واضعاف الحكومة وبث الكراهية والبغضاء بين افراد الشعب العراقي وطبقاته، واستشهد بالفقرات الاتية : «...ولانعتقد ان ثمة ضرورة لهذه التشديدات كلها لولم يكن الوضع العام للاكراد غير مستقر ...» و

(١٢) **صوت الاهالي** ، ١٠ اشباط ١٩٤٧، **نشرة الحزب** ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧، والعدد الحادي عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثاني عشر ٣ تموز ١٩٤٧ .

(١٣) صوت الاهالي ، ١١ شباط ١٩٤٨، **نشرة الحزب** ، العدد الثاني عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧، والعدد الخامس عشر ، ٢٢ تموز ١٩٤٧

«... ولكننا نعتقد بانه ليس من مصلحة العراق التمشي على مايماثل هذه السياسة ولذلك نخشى ان يؤدى هذا التعاون الوثيق مع الاتراك فى هذه الناحية شيئا فشيئا الى انحراف العراق عن سياسته العامة المقررة فى القانون الاساسى تجاه اخواننا الاكراد اوبالاحرى اننا نخشى ان يؤدي بنا الامر الواقع بنتيجة تطبيق البروتوكولين المشار اليهما الى هذا الانحراف، وبذلك نفقد صداقة هذا العنصر العزيز علينا...»

وفى ٧ حزيران ١٩٤٧ حجزت جريدة **صوت الاهالى** ، وفى ١٠ حزيران طلب المدعى العام من وزير العدل الاذن بالمحاكمة وفى ١٥ حزيران اذن الوزير بها [١٤] .

وفى الجلسة الاولى التى عقدت فى ٧ تموز ١٩٤٧ قال الجادرجى ان الغرض من المحاكمات هو كبت صوت المعارضة مهما كان نوعها وشلها وتعطيل صحفها وان الحكومة اهتمت بموضوع الاكرادمنذ زمن طويل مثال ذلك التقريرالذى قدمه نورى السعيد سنة ١٩٤٣ وان الاكراد ارتاحوا للمقالات بعكس ادعاء الحكومة، وان جمال بابان وزير العدل كانقد طالب بفصل كردستان اداريا منذ ١٩٢٩ . وقد احال حاكم الجزاء الدعوى الى المحكمة الكبرى . وفى ١٠ تموز قررت المحكمة الكبرى نقضقرار الاحالة واعادة الدعوى الى محكمة الجزاء وتقرر يوم ١٦ تموز موعدا للمحاكمة . وفى هذا التاريخ قرر الحاكم انتخاب خبراء لابداء رأيهم فى المقال وهل فيه مايدل على الجريمة التى وصفها الادعاء العام واجلت المحاكمة الى ٢٨ تموز .

وفى ٢٨ تموز قال الخبراء ان مانشر هو تبيان لرأي الحزب فى المعاهدة لا اخبار كاذبة او تفرقة او مايضعف الحكومة . وقدم المحامى حسين جميل دفاعه ، وقرر الحاكم براءة الجادرجى وزكى عبد الوهاب

---

(١٤) **صوت الاهالى** ، ١١ شباط ١٩٤٨، **نشرة الحزب** ،العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الحادى عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثانى عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧

والافرا جعـن الجريـــدة .

ولكن المحكمة الكبرى قررت بتاريخ ٢٩ تموز بناء على تمييـز الادعاء العام جحز الجريدة الى نتيجة التدقيقات التمييزية . وفى ٩ أب قررت اعادة الاوراق لحاكمها لاعادة النظر فى البراءة . وفى ٣١ أب قرر حاكم الجزاء الاصرار على قرار البراءة والافراج عـن جريـدة **صوت الاهالى** .

وفى اول ايلول ميز الادعاء العام قرار حاكم الجزاء وفى ٢٠ ايلول قررت المحكمة الكبرى الامتناع عن تصديق القرار واعـادة الاوراق لاجراء المحاكمة مجددا وسمح القرار لحاكم الجزاء ان يتخذ مايراه فى ابقاء الاجراءات الاحتياطية المتخذة لمنع جريدة **صوت الاهالى** مـن الصدور اوعدمه . وفى اليوم نفسه قدم المحامى حسين جميل لائحـة تمييزية الى محكمة تمييز العراق ،وفى ١٩ ايلول قدم لائحة اخرى الى محكمة الجزاء لرفع قرار حجز الجريدة . اما محكمة التمييز فقدقررت عدم جلب الاوراق ، واما حاكم الجزاء (محمد محمود القشطينى) فقد اعتبر القضية منتهية بعد ان اصر على قرار البراءة وفق الاصول، ولكنه نقل الى حاكمية الصلح الاولى فى بغدد .

وفى ١٨ تشرين الثانى ١٩٤٧ نظر حاكم الجزاء الجديد فـــى الدعوى ثم اجلها الى ٢٢ تشرين الثانى ثم الى ٢ كانون الاول ١٩٤٧ حين قرر تغريم كل من كامل الجادرجي وزكـى عبد الوهـاب بعشرة دنانير[١٥] ، وتعطيل **صوت الاهالى** لمدة شهرين اعتبارا من صـــدور القـــرار [١٦] .

---

(١٥) كان زكـى عبـد الوهـاب قـد قدم استقالته من الحزب بتاريخ ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٧ كما سيأتى بيانه ،ومن المؤسف انـــه دفع مبلغ الغرامة من جيبه الخاص بالرغم من استقالته ومن انه كان المدير المسئول **لصوت الاهالى** لـــسان الحـزب

(١٦) **صوت ملاهالى** ، ١٢ شباط، ١٣شباط، ١٥ شباط ١٩٤٧ ، **نشرة الحزب** ،العددالرابع عشر ١٤، تموز ١٩٤٧ ،والعدد السادس عشر، ٢٨ تموز ١٩٤٧ ، والعدد السابع عشر ، ٤اب ١٩٤٧ ، والعدد الثامن عشر ، ٢٨ أب ١٩٤٧، والعدد التاسع عشر ، ١٨ ايلول ١٩٤٧

ابطال رخصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب :

لما ضاقت وزارة صالح جبر ذرعا بالاحزاب بما تنظمه من مظاهرات وما تقدمه من احتجاجات وما تثيره في الشعب من معارضة الحكومة القائمة وللطبقة الحاكمة عمدت الوزارة الى سحب اجازة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واستمرت في اضطهاد الاحزاب الاخرى . وقد نشرت بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٤٧ بيانا قالت ان الحكومة لاحظت ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني الاخذا منذ تاسيسهما يقومان خلافا للقانون ولنظاميهما المصدقين بتحبيذ المبادىء الهدامة وترويجها والحث على الثورة وخلق الاضطرابات والاساءة الى رجالات العراق المسئولين كما وجدت انهما اعتمدا في تلافي قسم من مصروفاتهما على ايرادات من مصادر مجهولة واعتمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية الى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظرا لما في استرسال الحزبين المذكورين باعمالهما هذه من الخطر البليغ في تسميم الافكار والاخلال بالامن والنظام العامين فقد قرر ابطال رخصتهما (١٧) .

وقد احتجت الاحزاب الثلاثة الباقية على هذا العمل ، واصدر الحزب الوطني الدمقرطي بيانا استنكر غلق هذين الحزبين .

هذا وكانت الاحزاب الاربعة : الوطني الدمقراطي والاحرار والاتحاد الوطني والاستقلال قد اصدرت بيانا بتاريخ ١٤ ايلول تدعو الشعب العراقي الى الاضراب العام احتجاجا على توصيات لجنة تحري الحقائق الموفده من هيئة الامم المتحدة بشأن فلسطين، فلما ابطلت رخصة الحزبين المذكورين صدر بيان اخر من الحزب الوطني الدمقراطي والاحرار والاستقلال حدد فيه يوم الجمعة ٣ تشرين الاول ١٩٤٧ موعدا للاضراب (١٨)

---

(١٧) الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء السابع ، ص ١٧٦

(١٨) **نشرة الحزب** ، العدد العشرون ، ١ تشرين الثاني ١٩٤٧

الفصل السادس

الانشقاق الاول فى الحزب

١

فى خلال فترة الاعداد لتكوين الحزب وقبل اجازته رسميا فى ٢ نيسان ١٩٤٦ كانت افكار التقدميين المؤيدين لصوت الاهالى ولكامل الجادرجى وصحبه مركزة حول نقطتين : الاولى ضرورة توحيد الحركة التقدمية غير الشيوعية فى حزب واحد والثانية ضرورة التمسك بتقدمية الحزب الذى سيؤلف وعدم فسح المجال لانحرافه نحو المحافظة واشراك غير التقدميين فى تكوينه . وحول هاتين النقطتين حدث الخلاف بين جماعة كامل الجادرجى وجماعة عبد الفتاح ابراهيم وجماعة عزيز شريف ، هذا عدا عن العوامل الشخصية والفردية . وفى هذا الموضوع كان لكاتب هذه السطور موقف يختلف عن موقف هذه الجماعات الثلاث :فيما يخص توحيد الحركة التقدمية اعتقد المؤلف بضرورة التوحيد ولكن عن طريق الحزب الوطنى الدمقراطى ، وفيما يخص اشراك غير التقدميين عارض ذلك وسعى الى ان يكون الحزب منسجما فى تقدميته ، وقد ايده فى ذلك طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب وعدد كبير من الاعضاء من اصدقاء المؤلف وتلاميذه السابقين وهؤلاء هم الذين كونوا الجناح الذى اطلق عليه المؤلف فى هذا الكتاب اسم الجناح اليسارى .

احرز الجناح اليسارى نجاحا كبيرا فى انتخاب زكى عبد الوهاب لعضوية اللجنة الادارية المركزية بعد اجازة الحزب بفترة تقل عن

الشهر . ثم بدأ بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بترك الحزب حين ظهر لهم انهم لاينسجمون مع اتجاهات الحزب فاستقال عبد الوهاب مرجان وتلاه عبد الكريم الازرى ثم استقال عبود الشالجى ثم صادق كمونة . وفى انتخابات المؤتمر الاول فاز زكى عبد الوهاب بعضوية اللجنة المركزية باصوات تزيد على مانالة كامل الجادرجى نفسه وفاز ايضا طلعت الشيبانى عن الجناح اليسارى .

هذه الحوادث ازعجت كامل الجادرجى وأرقته كما ازعجت محمد حديد وحسين جميل . ومما زاد فى حدة الامر بالنسبة للجناح اليمينى هذا ماسمعه الجادرجى من تعليقات الاعضاء فى مختلف انحاء العراق حول ماظنوه تكتلا فى الحزب يمثله ثالوث طلعت وزكى والمؤلف . حتى ان بعض الشيوعيين حذروا الجادرجى من وجود كاتب هذه السطور وقد دعوه « معلم الحزب » .

كان الجناح اليسارى لايترك فرصة تمر دون ان يؤكد على ضرورة توحيد الحركة التقدمية وتوحيد الاحزاب التقدمية الثلاثة المجازة، دون ان يفكر فى ضم الشيوعيين الى الحركة التقدمية [1] . وكان الحزب الشيوعى السرى من جانبه يصر على كيانه المستقل ويحبذ تكوين جبهة وطنية مع الاحزاب التقدمية . وكان جواب الجادرجى فى هذا الموضوع انه لايستطيع التعاون مع قادة الحزبين الاخرين لاسباب مختلفة ، وكلما اشتد عليه ضغط المؤيدين لتوحيد التقدميين اتهم المنادين بالتوحيد بأنهم واقعون تحت تأثير دعايات من خارج الحزب ولاسيما من عبد الفتاح ابراهيم ، وهذه التهمة لااساس لها اطلاقا بل كانت مجرد دفاع من الجادرجى .

---

(١) كانت جماعة الجناح اليسارى تريد ان يكون الحزب الوطنى الدمقراطى اشبه مايكون بحزب المؤتمر الهندى يضم جماعات تقدمية متباينة يجمعها منهاج الحزب ونظامه ، بينما كان الجادرجى ومحمد حديد يريدانه ان يكون شبيها بحزب العمال البريطانى مع اختلاف فى السياسة الخارجية .

ولما اشتد ضغط وزارة صالح جبر على الاحزاب ومكافحتها وبدا انها قادمة على غلق حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني كما حدث فعلا بعد ذلك ، اعلن بعض قادة حزب الاتحاد الوطني وخاصة عبد الفتاح ابراهيم انهم مستعدون للانضمام الى الحزب الوطني الدمقراطي دون قيد او شرط . وكان الحزب الوطني الدمقراطي مطاردا وقد اقيمت دعويان على الجادرجي وزكي عبد الوهاب وعلى صوت الاهالي التي حجزت ومنعت من الصدور . في هذه الظروف فكر كامل الجادرجي في ضرب عصفورين بحجر واحد : العصفور الاول هو الجناح اليساري في الحزب والعصفور الثاني هو عبد الفتاح ابراهيم والاخرون الذين رغبوا في الانضمام الى الحزب الوطني الدمقراطي ، فقد اراد اخراج ثالوث الجناح اليساري واعوانه ومنع انضمام عبد الفتاح وصحبه. روى كامل الجادري لمؤلف هذا الكتاب انه خشي من ان يستطيع الثالوث جر حسين جميل وناظم حميد وطالب جميل وغيرهم الى جانبهم وترك الجادرجي ومحمد حديد صفرين على اليسار[٢] ، ولذلك ضرب ضربته قبل فوات الاوان وكانت مجازفة منه كانت تقضي على الحزب لولا ان بعض الظروف خدمته .

المذكرة الاشتراكية

تمثلت ضربته في تقديم مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية: كتب في الجهة العليا اليمنى منها «المركز العام للحزب الوطني الدمقراطي » وتحته «بغداد في ١٥ آب ١٩٤٧» وكتب في الجهة العليا اليسرى «سري للغاية» [٣] . وقد قسم الجادرجي تلك المذكرة الى تسعة اقسام وكل

---

(٢) هذا التفكير لايمثل الحقيقة وسيأتي ايضاح ذلك .

(٣) قدم كامل الجادرجي هذه المذكرة مكتوبه بخط يده في كراس من القطع المتوسط في (٩٩) صفحة ، ولم يطلع على هذه المذكرة في حينه وحتى كتابة هذه السطور اكثر من عشرة اشخاص، اعضاء اللجنة الادارية المركزية السبعة وثلاثة من خارج اللجنة لحدهم كاتب هذه السطور . وقد حاول اعضاء الحزب واعضاء المؤتمر الثاني الاطلاع عليها فلم يفلحوا . توجد الان من هذه المذكرة نسختان واحدة عند الجادرجي والثانية عند المؤلف، وكان الاعضاء يسمون الفكرة «اشتراكية دمقراطية » ولكنها في التعبير الغربي «دمقراطية اشتراكية »

قسم الى اقسام اخرى . وفيما يلي ملخص هذه المذكرة :

— ١ —

١ ـ اسباب تقديم المذكرة :

أ ـ ماشيع مؤخرا من ان حزب الاتحاد الوطني ينوى حل نفسه بنفسه والاندماج بالحزب الوطني الدمقراطي كافراد ، وقد نوه بعض قادة حزب الاتحاد الوطني عن هذا الموضوع .

ب ـ ضرورة القيام بدعاية لتعريف الحزب الوطني الدمقراطي خارج العراق ، في البلاد العربية وفي اوربا وغيرها ولاسيما في انكلترا ، على ان يرافق ذلك في الوقت نفسه نشاط حزبي واسع في العراق .

ج ـ ضرورة اعتناق الحزب فلسفة معينة ثابتة يستند اليها عندما يضع خطة فعالة تخرجه من جموده الحالي

د ـ ضرورة دراسة الظروف الحاضرة من حيث ملاءمتها للحزب او عدم ملاءمتها وفحصها على ضوء التيارات الداخلية والخارجية على اساس نظرة الحزب الى المنظمات والاحزاب الاخرى والى السلطات القائمة ونظرة الاحزاب والسلطات القائمة اليه .

— ٢ —

٢ ـ قضية جمع العناصر التقدمية في حزب واحد :

الفكرة خلابة يمكن ان تبث الدعاية الواسعة لها ويتقبلها الكثيرون من منتسبي الاحزاب التقدمية وقد سعى اليها كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني سعيا حثيثا . ان ذلك يستوجب ايضاح مفهوم التقدمية في نظر كل فريق يدعي السعي لجمع العناصر التقدمية .

٣ ــ سياسة حزب الشعب وأهدافه :

فقادة حزب الشعب لايؤمنون بغير الماركسية[٤] ولكنهم يعتقدون بأن الوقت لم يحن بعد (فى هذه المرحلة من تاريخ العراق) للتظاهر بالفكرة ، فكانت خطتهم جمع كل مايمكنهم جمعه فى حزبهم من شيوعيين واشتراكيين واحرار فكر ومناوئين للاستعمار البريطانى وسيرهم من الوطنيين . فيقنعون الشيوعيين بأنه فى هذه المرحلة من تاريخ العراق يجب الاكتفاء موقتا بتلقين المادية الماركسية فى داخل كتل معينة من الحزب من غير ان يتظاهر الحزب امام الرأي العام بكل ماله علاقة بالمركسية اى انه يجب تجميد الماركسية فى نظرهم على ان تبقى جذوتها مستعرة يغذيها الحزب بمقدار مناسب من الزيت حتى يحين الوقت المناسب فيجعل منها لهيبا يقضى على كل ماحوله . وهم يظهرون للاشتراكيين ان كل مايصبو اليه الحزب هو تحقيق الاشتراكية بالطرق الدمقراطية .اما لمناوئي الاستعمار البريطانى فانهم يظهرون انه لايمكن ان يرجى اي تقدم للعراق وأي اصلاح مادام الجيش البريطانى مرابطا فيه ونفوذ الانكليز قائما ، واذن فيجب قبل كل شيء مقاومة الانكليز ، وانهم مستعدون للتعاون مع كل وطنى على هذا الاساس .

اما مايخص موقفهم من القوميين المتطرفين وحتى الشوفينيين (الاعتدائيين) منهم بل وحتى رجال الدين فلا مانع لديهم من التعاون معهم باي ثمن كان . وبهذه الطريقة يعتقدون بانهم يستطيعون التعاون مع جميع العناصر المستعدة للعمل الحزبي بما فى ذلك الرأسماليين الاقحاح وذلك املا بانضواء هؤلاء تحت لواء حزب الشعب .

والحقيقة ان الحزب المذكور مؤلف فى الوقت الحاضر من ادعياء

---

(٤) قال المؤلف لكامل الجادرجي بيدوانك تعنى بكلمة "ماركسية" هنا "شيوعية" فقال نعم. هذا وفى اثناء مناقشات الحزب ولاسيما مناقشات المذكرة الاشتراكية كان المتكلمون يخلطون بين الماركسية كنظرية فلسفية وبين الشيوعية كمبدأ سياسى حزبى ، ولكنهم كانوا فى الاغلب يقصدون الشيوعيـــــة والشيوعيين عند ذكر الماركية والماركسيين

الماركسية الذين يغالون كل المغالاة في تفسير المراحل التاريخية ومن فلول المنشقين على الحزب الشيوعي ورابطة الشيوعيين وعلى جماعة التحرر الوطني .

٤ ــ قواعد حزب الشعب وقيادته :

اصبح من الصعب قيادة اكثرية قواعد هذا الحزب والتفاهم معها وافهامها حقائق الامور بالنظر لتمسكها الاعمى بالماركسية ، ويتألف القسم الاكبر منها من احداث في سن المراهقة ، ثقافتهم العامة ناقصة ولايعترفون بوجود ثقافة اخرى غير الثقافة الماركسية .اما قادة الحزب فهم اشخاص معدودون ، والشخص الوحيد بينهم المعروف لدى الراي العام هو عزيز شريف والاخرون تابعون له ، ولكن عزيز الحاكم والمحامي غيره كسياسي وكرئيس حزب .

ــ ٣ ــ

٥ ــ حزب الاتحاد الوطني ودعوته الى توحيد الاحزاب الدمقراطية :

قام مؤسسو هذا الحزب بتأليفه لمجرد انهم وجدوا مجالا لتأليف حزب سياسي وقد ذكروا في منهاج الحزب ان مهمته توحيد الاحزاب الدمقراطية في حزب واحد . انالكثيرين في الحزب الوطني الدمقراطي يرون ان هذا الحزب اقرب الى حزبنا من حزب الشعب .

٦ ــ قواعد حزب الاتحاد الوطني وقيادته :

قواعد هذا الحزب مؤلفة كحزب الشعب من فلول الشيوعيين واكثرهم من المثقفين سواء منهم من انشق على الاحزاب الشيوعية (حزب فهد ، وحزب داود الصائغ) اومن رجح الاشتغال العلني على الاشتغال السري او من كان يحمل العقيدة الماركسية من دون ان ينضم

الى مؤسسة من المؤسسات البرية فرجح الانخراط فى هذه الجماعة لمختلف الاسباب الشخصية وغير الشخصية • والحزب مؤلف بالاضافة الى ذلك من جماعة محدودة جدا من العمال •

اما قيادة الحزب فمؤلفة من جماعة اغلبها من الماركسيين وبعضها من الاحرار • القواعد والقيادة تؤلف عددا قليلا من الصعب ان تكون حزبا بالمعنى الصحيح •ويدين عبد الفتاح ابراهيم بالماركسية ولكنه حاول مرارا ان يطور الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه ، وكان يعطى لشخصه المقام الاول فى جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته الخاصة ويعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية فى العراق ولذلك فقد الصفة التى تحبب المرء للناس PoPularity والتى هى ضرورية لكل من يشتغل بالسياسة وبالاعمال العامة • اما ناظم الزهاوى فمتعصب لارائه يعتد بها الى درجة العناد ، والماركسية طاغية على قابلياته الفكرية وكفاءته الثقافية العامة • اما ناصر الكيلانى فلا يعتبر شخصا جديا فهو يتاثر بمحيطه الخاص لااكثر من المحيط السياسى او الحزبى وليست المذاهب السياسية المعروفة عنه راسخة فى قراره نفسه كل الرسوخ •

— ٤ —

٧ ــ هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب :

ليس من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب لان هناك اسبابا جوهرية تمنع ذلك اهمها ان الاتجاه الفكرى لدى اشخاصه البارزين يختلف اويناقض الاتجاه الفكرى والسياسى الذى يسير عليه حزبنا والذى ننوى ايضاح اسسه الفلسفية •فضلا عن ان قيادة هذا الحزب اواعضاءه لايضيفون قوة الى حزبنا بل من المحقق انهم سيكونون سببا لاضعافه وانحلاله •

٨ ــ هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الاتحاد الوطنى :

لاينكر مالبعض قادته من قابليات ثقافية يمكن ان تزيد فى كفاءة

حزبنا اذا اندمجوا فيه ولكن هناك مخاطر حسية تهدد كيان الحزب بانضمامهم اليه فى الوقت الحاضر لان الماركسية متأصلة فى نفوس معظمهم . واذا دخلوا حزبنا فسيحاولون تطويره حسب فلسفتهم وسيحل قسم منهم فى اللجنة الادارية المركزية بالنظر لقابلياتهم ويحل القسم الاخر فى لجان الحزب المهمة ، واذا عرضت قضية خطيرة على اللجنة الادارية المركزية فسيسعون لحلها حسب رأيهم عن طريق الحصول على الاكثرية واذا لم يحصلوا على هذه الاكثرية فيحاولون ان يقسموا الحزب الى جناحين ويدعون الاعضاء الى الانضمام اليهم فيحدثون فى الحزب نظير ماكاد يحدثه كامل قزانجى من مشاكل يشكل اكثر خطرا وهكذا سيكونون خطرا على كيان الحزب فى وقت لم يتبلور فيه بعد التبلور الكافى لمجابهة هذه المشاكل فينشق على نفسه ويخرج على منهجه الاساسى الذى اتفقنا على ان يكون ظاهره مثل باطنه.

ـ ٥ ـ

٩ ـ تعريف الحزب الوطنى الدمقراطى :

عندما ظهر حزبنا تراءى للراى العام انه اكثر الاحزاب التقدمية رصانة واضمنها على الدوام واقربها الى النجاح واوسعها مجالا للعمل بين مختلف طبقات الشعب وذلك لاسباب كثيرة اهمها ان الحزب كان مكونا قبل ان يولد لان جريدة **صوت الاهالى** كانت قد مهدت له مدة طويلة فهذه الجريدة قد حازت ثقة الاغلبية الساحقة من المثقفين واحرار الفكر وطبقات كثيرة من الشعب مما جعل الحزب عند اجازته بالعمل موضع اطمئنان اغلب الناس ، كما انها كانت ايام المحن تعالج مختلف المواضيع معالجة معتدلة ولم تندفع مع التيارات المتطرفة فى الحركة التقدمية بل استقلت عن تلك العناصر المتطرفة تمام الاستقلال . ولما انشق عزيز شريف وجماعته على هيئة ادارة الجريدة ثم عبدالفتاح ابراهيم وجماعته اعتبر الرأي العام هذين الحادثين انشقاقين حزبيين ولذلك لم يستغرب الناس

عدم وجود عزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم وجماعتهما في الهيئة المؤسسة لحزبنا . اما السبب الثاني لمزايا حزبنا فهو كون هيئته المؤسسة قد ضمت شخصيات اثقل وزنا من شخصيات الحزبين التقدميين الاخرين .

كان حزبنا مطمح انظار الكثير من العناصر التقدمية فقد دخلت اصناف كثيرة من التقدميين والاحرار والوطنيين من مختلف الطبقات ولاسيما الطبقة البرجوازية الصغيرة وكان الاقبال عليه شديدا . وفي ذلك الظرف الذي غمرت فيه روح المباراة جميع الاحزاب انجرف حزبنا بهذا التيار فتساهل كثيرا في قبول الاعضاء وقد استفادت احدى المؤسسات السرية (جماعة داود الصائغ : رابطة الشيوعيين) من هذا التساهل او من هذه الغلطة فدست مااستطاعت دسه من اعضائها في الحزب ، وفي اول اجتماع عام عقده الحزب للبحث في قضية سياسية خطيرة هي قضية فلسطين اراد بعض اعضاء هذه المؤسسة المندسين في حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية ان يستغلوا هذا الاجتماع لمحاسبة اللجنة الادارية لحزبنا فخربوا الاجتماع وكادوا يبعدونه عن غايته الاصلية لولا الموقف الحازم الذي وقفته اللجنة الادارية بالتعاون مع سائر اعضاء الحزب الذين حضروا الاجتماع (٥) . وهذه البادرة السيئة نبهت اللجنة الادارية الى الخطأ الناجم من التساهل في قبول الاعضاء فحاولت تلافي الامر واخذت تكافح العناصر المخربة ففصلت البعض ، لاسباب كثيرة اهمها التراخي الموجود في بعض اعضاء اللجنة الادارية وكانوا يخشون يومئذ ان يؤدي استعمال الشدة في هذا الشأن الى بعض الامتعاض في قواعد الحزب . هذا بالاضافة الى ان الحزب قد انصرف الى مكافحة وزارة ارشد العمري فانشغل مدة من الزمن عن تركيز الاهتمام بأموره الداخلية .

ثم ظهرت قضية الانتخابات النيابية التي هزت قواعد الحزب هزا

---

(٥) انظر موضوع « الحزب وقضية فلسطين » في الفصل الثاني اعلاه .

عنيفافكادت تتضعضع ولكنهابلورت اتجاهاته ثم ظهرت حركة كامل قزانجى التى كان ظاهرها الحرص على سلامة الحزب من الانحراف عن الحركة التقدمية وباطنها حركة شيوعية أوحركة متأثرة بأراء الشيوعيين [٦] . وقد تطرق كامل الجادرجى الى هذه الحركة فى الخطـاب الذى القاه باسم اللجنة الادارية المركزية على لجان الحزب وشرح موقف الحزب مـن التيارات الخارجية ، وقد عالجت جريدة **صوت الاهالى** وتطرقت الى حمة الحزب تجـاه سياسـة روسـيا الخارجيـة

١٠ ــ موقف قواعد الحزب الوطنى الدمقراطى من سياسة قيادته :

أن قسما غير قليل من قواعد الحزب اصبح يؤمن بسياسة اللجنـة الادارية المركزية فيما يخص علاقة الحزب مع الحزبين التقدميين الاخرين وموقفه من الشيوعيين ومن المنظمات التابعه لهم وخطته فى الانتخابات النيابية وسياسته حيال التوتر الدولى لان الحزب اتبع خطة مستقلة عن سياسة روسيا وكل دولة اجنبية أخرى ، فى الوقت الذى عزم فيه الحزب على التخلص من جميع العناصر المنتمية الى المنظمات السرية والمتأثـرة بالحزبين التقدميين الاخرين ، وقد تخلص من عدد غير قليل من العناصر المضرة بكيانه سواء عن طريق الفصل او الاستقالة غير انه لم يعوض بل لم يسد هذا الفراغ بعناصر جديدة تقوى مركزه وتوسع نفوذه وترفـع مسـتوى كفاءتـه .

ان اللجنة الادارية المركزية متفقة على سياسـة الحـزب تجـاه الشيوعيين داخل العراق وخارجه وتجاه سياسة روسيا الخارجية ،فاذا ما رسخت هذه السياسة فى الحزب وعرفت فى الخارج معرفة تامة فانهـا ستقوى كيان الحزب وستجلب له انصارا كثيرين من المثقفين والاحرار والحرفين والعمال الذين لم ينتموا الى منظمـات سرية او الى احزاب

---

(٦) انظر موضوع «الجناح التقدمـى الزعوم » فى الفصل الرابع اعلاه .

اخرى وعددا كبيرا من افراد الطبقة المتوسطة وغيرهم من الوطنيين والعناصر الواعية . وستشجع هذه السياسة على الانتماء الى الحزب عددا كبيرا ممن يناصرونه قلبيا ولكنهم لايجرؤون على الانتماء اما لشبهات تساورهم تجاه سياسة الحزب او لخوفهم من السلطة قد تعتبر انتماءهم انتماءا الى حزب شيوعي او شبه شيوعي .

اما قواعد الحزب فان تاييد قسم غير قليل منهم لهذه السياسة كان نتيجة ترويض طويل ونتيجة مؤثرات عامة وتأثيرات شخصية واحترام لبعض الشخصيات فى الحزب . ولكن لايعلم مقدار رسوخ هذه المؤثرات على هذا القسم من قواعد الحزب فى حالة ماذا اصبح للمنظمات السرية مجال للنشاط بحيث يتاح لها التدخل فى شئون الاحزاب العلنية كالحزب الوطنى الدمقراطى . وينبغى لنا ان ندرس هذه القضية درساوافيا لامتحان بعضنا البعض الاخر امتحاناحقيقيا يستند الى القواعد العلمية ويحدد موقفنا من جميع اعضاء الحزب وهذا لايمكن تحقيقه الا اذا عينا فلسفة ثابتة للحزب .

— ٦ —

١١ ــ فلسفة الحزب الوطنى الدمقراطى وتشابه مناهج الاحزاب :

مما لاشك فيه اننا تقدميون ولكن للتقدمية مفهوما واسعا يجمع الشيوعيين والاشتراكيين الدمقراطيين والراديكاليين والاحرار اليساريين والوطنيين الدمقراطيين وسائر محبذى الحركات الاصلاحية . ونحن نصرح بكل مناسبة بأننا غير شيوعيين كما نصرح دائما بأننا دمقراطيون ولكننا لم نجرؤ حتى الان على ان نبين ماذا كنا اشتراكيين دمقراطيين اوراديكاليين اواحرار يساريين اواى صنف اخرمن اصناف التقدمية مع انه كان يجب علينا منذ مدة طويلة ان نعين فلسفتنا بصراحة تامة ، وانه من الصعب على المرء ان يستخرج من منهاج حزبنا فلسفة معينة بالنظر لكون الاحزاب التقدمية الاخرى شبيهة به كل الشبه بل ان منهاج حزب الاحرار ومنهاج

حزب الاستقلال لايختلفان عنه من حيث الجوهر • فهذه المناهج تسبب الالتباس عند عامة الشعب والمثقفين لان صبغة الاحزاب ليست معينة في مناهجها بل في سلوك قيادتها لان بعض هذه الاحزاب لا تؤمن بالمنهج الذي أعلنته وانما فعلت ذلك في سبيل الدعاية •

١٢ ـ مدى ايمان الاحزاب الاخرى بمناهجها :

فحزب الاحرار لايؤمن بما سطره في منهاجه وانما جاء منهاجه بذلك الشكل لكسب اهتمام الرأي العام العراقي والمثقفين بصفة خاصة وهذا امر لايهم قادة الحزب الذين يعتقدون بأن عمر حزبهم لن يطول أكثر من تأليفهم وزارة أو وزارتين •

أما حزب الاستقلال الذي لايختلف منهاجه عن منهاج حزب الاحرار اختلافا جوهريا ولاينطبق على حقيقة اراء واضعيه فهو حزب بعيد كل البعد عن الدمقراطية وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بالاشتراكية بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون كل الايمان وهو قومي متطرف في قوميته يعتقد بالزعامة الفردية •

اما الحزبان التقدميان وخاصة منهما حزب الشعب ، فانهما ماركسيان بقيادتهما وقواعدهما وما أعلناه من مناهج ما هو الا لتمضية دور من أدوار الماركسية

من ذلك يتضح ان العبرة من اتجاهات قيادة الاحزاب ومبادئها لا في منهاجها المعلنة ، فقيادة الحزب الوطني الدمقراطي وان كانت في سلوكها المستمر قد اثبتت ان هذا الحزب غيرماركسي وانها بهذاالسلوك قد اثرت بعض التاثير على بعض قواعد الحزب الا ان هذا التاثير كان ابعد من ان يشبه التاثير المستند الى العقيدة • ولما كان الحزبان التقدميان الاخران (مع بعض العناصر التقدمية الاخرى) يدركان هذه الحقيقية نراهما يتحينان الفرص لاحداث ثغرات في حزبنا والتاثير عليه

لجذب اكبر عدد ممكن من قواعده الى جانبهما وخلق الانشقاقات في صفوف اعضائه على قيادته • ومهما كان من ابتعاد قيادة الحزب في الوقت الحاضر عن المؤثرات فلايمكن أن يعتبر ذلك قطعيا فى المستقبل اذا لم يعتنق حزبنا فلسفة تقدمية معينة •

١٣ ــ ضرورة اعتناق الحزب الوطنى الدمقراطى مذهبا تقدميا خاصا :

نحن نؤمن ايمانا راسخا بالدمقراطية ولكن لانريد الاشتراكية التى نعتنقها جميعا بالاساليب الثورية وانما نسعى لتحقيقها بالاساليب الدمقراطية تدريجيا ، وبذلك تكون الفلسفة المطلوب من الحزب اعتناقها اقرب الى الاشتراكية الدمقراطيةمن اي مذهب تقدمى آخر ، واذاتوصلنا الى اقرار هذه الفلسفة فلن تخالف مبدأنا ولامنهج حزبنا ولاسياستنا العملية التى انتهجناها والتى ننتهجها بالفعل ، وتقر اللجنة الادارية المركزية (قيادة الحزب) تلك الفلسفة ويناصرها فى ذلك عدد لابأس به من قواعد الحزب •

١٤ ــ فوائد اقرارنا الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية فلسفة للحزب الوطنى الدمقراطى :

اما الفوائد العملية التى سنجنيها من اقرارنا الاشتراكية الدمقراطية فهى انانصبح مستقلين كل الاستقلال عن العناصر الشيوعية ونعين موقفنا بكل صراحة من الحزبين التقدميين الاخرين ونوقف ماتبثه ضدنا الفئة الحاكمة وبعض العناصر التابعة لها من دعاية باطلة كزعمها اننا شيوعيون • واذا مااستقر حزبنا على هذه السياسة فلن تجد العناصر الشيوعية والتقدمية المتطرفة مجالاللتغلغل فى حزبنا بقدر ماتطمع به الان • ثم ان اقرارنا هذه السياسة سيجلب للحزب العناصر المفيدة من العمال والحرفيين وابناء الطبقة المتوسطة وغيرهم من الفئات التى تدين بالحريات الدمقراطية وباستقلال البلاد وتشجب النفوذ الأجنبى • ان

اقرار هذه السياسة سيفقد الحزب بعض العناصر المتطرفة التى اضرت بالحزب أكثر مما افادته ، ولكن الحزب سيكسب فى الوقت ذاته عناصر جديدة تدخله دون ان تخامرها الشكوك والريب من موقفنا تجاه الشيوعيين والمتطرفين . فضلا عن ان اقرارنا للاشتراكية الدمقراطية سيجلب للحزب كثيرا من العناصر التى ترغب من الصميم فى ان تناضل نضالا دمقراطيا ولاتريد ان تتعرض للاضطهاد والذى تقوم به الحكومة ضد المؤسسات التى تعتبرها ثورية وهى لاترضى بأن يقال عنها انها تحمل صبغة شيوعية اوانها منتمية الى مؤسسة شيوعية اوشبه شيوعية ، وقد اصبحت هذه العناصر مشلولة عن كل عمل سياسى فهى تعتبر حزب الاحرار حزبا انتهازيا وحزب الاستقلال بعيدا عن تطمين نزعتها الحرة وتعتبر الحزبين التقدميين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى حزبين شيوعيين وتنظر الى حزبنا نظرة الشك والريبة . علينا ان نستفيد من هذه العناصر المهمة الواعية ونخرجها من جمودها وندخلها فى نطاق الكفاح الدمقراطى الذى يجب ان يكون حزبنا حامل لوائه الحقيقى فى هذا البلد . ان مثل هذه العناصر أبعد ماتكون عن التخريب وهى مستعدة للنضال الدمقراطى السافر اكثر من غيرها .

١٥ ـ مناقشة المحاذير من اعلان الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية للحزب الوطنى الدمقراطى :

ذكر الجادرجى انه كان قد اثار ضرورة اعلان الحزب اعتناقه للاشتراكية الدمقراطية مرتين فى اللجنة الادارية المركزية فوجد تحرجا فى قبول الفكرة ، فكان قسم من الاعضاء يتخوفون من ان الكثير من الطبقات لاتفرق بين الاشتراكية والشيوعية وكان من رأي هذا الفريق من الاعضاء أن يبرهن اعضاء اللجنة والحزب على هذه الفكرة بالسلوك الحزبى كما حدث فى الماضى وكما هو حادث فى الحاضر وما سيحدث

في المستقبل أي العمل للفكرة دون الاعلان عنها في الوقت الحاضر •
وقال الجادرجي ردا على هذا الفريق انه كان من الممكن التساهل في هذا التأجيل لوكانت امور الحزب والدعاية له سائرة سيرا اعتياديا غير ان النشاط الحزبي يكاد يكون منعدما بالمرة في ظرف يعتبر في رايه مناسبا للنشاط الحزبي وهومناسب للحزب الوطني الدمقراطي اكثر اي حزب آخر •

وقال الجادرجي ان الفريق الاخر من اعضاء اللجنة الادارية (يقصد طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب) لم يبد رأيا ولكنه يعتقد انهم يخشون من استياء بعض قواعد الحزب المتطرفة من اعلان هذه السياسة لاعتقادهم بان هذه الفئة من الاعضاء ليست قليلة العدد بحيث لايعتد بها • او ان يكون لهذا الفريق من أعضاء اللجنة الادارية عطف خاص على هؤلاء الاعضاء • وقال الجادرجي انه لايعلم عدد هذه الفئة بالضبط ولايعلم ما اذا كان من الصحيح ابداء مثل هذا العطف الخاص عليها مع أنه يرى جميع الظواهر تدل على عدم مشاركة هذا الفريق من أعضاء اللجنة الادارية مثل هذه القواعد المتطرفة في الرأي • وقال ان هذا الفريق من اعضاء اللجنة الادارية المركزية متأثر بمطالعاته ومن جملتها الصحف والمطبوعات الشيوعية التي تبث دعاية واسعة النطاق ضد الاشتراكيين الدمقراطيين في أوربا متهمة اياهم بأسوأ التهم • وقال الجادرجي انه يعتقد ان هذا النوع من الدعايات هو من مقتضيات الخطط الحزبية (التاكتيك) بين الشيوعيين والاشتراكيين في اوربا وهو امر يجب ان لانتأثر به لاختلاف ظروفنا واوضاعنا •

١٦ ــ الحزب الوطني الدمقراطي وفلسفة حزب العمال البريطاني :

قال الجادرجي: واني عندما ادعو الحزب الى ضرورة اعتناق فلسفة ثابتة ليستند اليها منهاجه لا اهدف الى ان نعتنق فلسفة حزب العمال البريطاني الذي برهن على طبيعة تمثيله الشامل لمختلف الطبقات وعلى مقدرته

لحل المشاكل الداخلية باستناده الى فلسفة بعيدة كل البعد عن التسرع والاستفزاز والى خطة عملية شاملة لتحقيق مبادئه فهذا الحزب في الحقيقة ليس حزبا خاصا بالعمال انما يمثل مختلف طبقات الشعب فهو يضم المثقفين واحرار الفكر والحرفيين وصغار الملاكين والفلاحين وغيرهم الى جانب العمال، فاعضاء الحزب على اختلاف طبقاتهم يعتنقون فلسفة دون التقيد بالثورة واحدة وهي الاشتراكية الدمقراطية التي تحقق بالطرق الدمقراطية دون التقيد بالثورة

١٧ ـ عدم تقيد الحزب الوطني الدمقراطي بسياسة الاحزاب الاشتراكية الدمقراطية في العالم :

قال الجادرجي نحن لانتفق مع حزب العمال البريطاني في سياسته الخارجية التي مازالت تسيرها النزعات الاستعمارية وسنواصل كفاحنا ضد الاستعمار باي شكل كان واينما وجد ونخاصم كل حزب يسير في ركاب السياسة الاستعمارية حتى وان كان حزبا اشتراكيا دمقراطيا وقد سبق ان أيد الحزب في جريدة **صوت الاهالي** موقف الحزب الشيوعي البريطاني من قضية فلسطين حين وجد ذلك الحزب يعطف على اماني العرب ويكافح الصهيونية (٧) ، وانتقد الحزب الوطني الدمقراطي حزب العمال بهذا الشأن .

وقال الجادرجي ان اعلان مخاصمة الحزب الوطني الدمقراطي للاحزاب الاشتراكية الدمقراطية في مواقفها الراهنة من قضايا المستعمرات هو اولا من مستلزمات استقلال حزبنا عن اي حزب اخر في العالم ومن مقتضيات التمسك باهداف منهاجه فيما يخص الشعوب العربية ، وهو ثانيا من عوامل تبديد سوء الفهم الذي قد يبدر من بعض اعضاء الحزب تجاه اعتناقنا للفسلفة الاشتراكية الدمقراطية لما يساور هؤلاء الاعضاء

---

(٧) كان هذا قبل ان يغير الشيوعيون موقفهم من قضية فلسطين بعد ان أيد الاتحاد السوفييتي تقسيم فلسطين .

من استياء شديد من سياسة الاحزاب الاشتراكية الدمقراطية فى العالم فى قضية فلسطين بصفة خاصة وقضايا المستعمرات بصفة عامة •

١٨ـ هل يمكن تحقيق المبادىء الحزبية بالطرق الدمقراطية في جميع الظروف

تساءل الجادرجى هل يمكن تحقيق اهداف أي حزب بالطرق الدمقراطية مادامت الفئة الحاكمة قد استولت على الحكم بطرق غير دمقراطية وغير مشروعة وسدت بوجه الشعب جميع السبل الدمقراطية فسلبت جميع حقوقه الدستورية المشروعة وهى الكل فى الكل فى سبيل تحقيق النظام الدمقراطى المعمول عليه فى تحقيق مبادئ الحزب الوطنى الدمقراطى وفلسفته • وذكر انه كان قد بحث «حق الثورة فى الدمقراطية» فى كراس **بعث الفاشية فى العراق** فى ١٩٤٦ وقال ان البعض اعتبره ثوريا شيوعيا واعتبره الرجعيون داعيا الى الثورة وزعموا انها هدف من اهدافه الاساسية • وقال اننا باعتناقنا الاشتراكية الدمقراطية انما نهدف الى تحقيق الاشتراكية بالوسائل الدمقراطية وحدها عندما تتيسر ، اما اذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الدمقراطية فلا بد من اللجوء الى استعمال القوة ولكن مفعول القوة يجب ان يقف عند حده حينما تتحقق الدمقراطية اي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية •

ثم عاد الى المحاذير التى ابداها الفريقان فى اللجنة الادارية من اعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب فقال ان تخوف فريق من اعضاء اللجنة الادارية من ان الناس لايفرقون بين الاشتراكية والشيوعية اصبح فى غير محله فى الوقت الحاضر وربما كان هذا الراي صحيحا قبل عدة سنوات ، غير انه بعد ان اخذت الثقافة تنتشر فى العراق وبعد اتضحت لعامة الناس من الاذاعات والصحف مواقف الاشتراكيين والشيوعيين وبعد ان تبلورت اتجاهات مختلف العناصر التقدمية العراقية وبعد ان جاء حزب العمال الى الحكم فى بريطانيا واخذ يطبق

الاشتراكية الدمقراطية بالفعل ، اصبحت اكثر الفئات على اختلاف اتجاهاتها السياسية فى العراق لاتخشى من وجود حزب من هذا القبيل فى بلادنا • وقال الجادرجى عن الفريق الاخر ارجو ان تكون التجارب التى مرت بهم كافية لان يحددوا موقفهم تحديدا تاما من جميع العناصر المتطرفة فى الحزب •

١٩ـ الوضع العام فى العراق وسياسة مكافحة الشيوعية ووضع الاحزاب القائمة:

ان الجرأة التى تبديها الفئة الحاكمة فى العراق فى مكافحة الحريات العامة وشل الاحزاب والاستهتار بالقوانين بعد انتهاء الحرب بانتصار الامم الدمقراطية لاتخلو من علاقة لها بالوضع الدولى العام • والظاهر ان هذه الفئة متفقة مع الانكليز على ان يسود البلاد سكون شامل ، وان الانكليز عازمون على جعل البلاد التابعة لسيطرتهم فى حوض البحر المتوسط على استعداد لمجابهة «خطر توسع النفوذ الروسى» لذلك سيدفعون حكومات تلك البلاد الى مكافحة الشيوعية وخاصة منها حكومة العراق التى تندفع فى هذه المكافحة الى اقصى حد وسيبقى ذلك حتى بعد زوال التوتر الدولى بين الكتلتين السلافية والانكليزية ـ الاميركية • ولايتعذر على الانكليز الذين يعلمون بكل مايجرى فى هذه البلاد ان يتوصلوا الى معرفة تاثر حزبى الشعب والاتحاد الوطنى بسياسة روسيا الخارجية الى حد بعيد ، ولذلك يرى الانكليز القضاء على هذين الحزبين ضمن خطة القضاء على الاحزاب الشيوعية وتوابعها ، ولما كانت هذه المؤسسات تفتقر الى مقومات الاحزاب السياسية العلنية فلن تتمكن من تحمل هذا الضغط المتواصل الذى سيستمر رغم تبدل الوزارات ، ولذلك فان هذين الحزبين سينحلان من تلقاء نفسيهما ، ومتى ماأغلقا فسوف يتشرد اعضاؤهما فمنهم من يترك العمل الحزبى ومنهم من قد يعود الى قواعده فى المنظمات السرية [٨] •

---

(٨) كان هذا قبل ان تحمل وزارة صالح جبر الحزبين المذكورين بفترة قصيرة

اما حزب الاحرار الذى كان تاليفه اصطناعيا ويعيش الان عيشة مصطنعة والذى ستنتهى حياته السياسية عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه لتاليف وزارة او للدخول فى احدى الوزارات المقبلة . فقادته يعتبرونه وسيلة للمساومة ولكنها وسيلة ثقيلة لن يطيقوا حملها مدة طويلة . ولعل من اهم اسباب بقاء هذا الحزب واقفا على قدميه حتى الان بعد ان ستقال منه توفيق السويدى هو شخصية رئيسه سعد صالح الذى له مكانة محترمة لدى بعض الاوساط الشعبية والحكومية. اما نظرة السلطات الى حزب استقلال فسيئة جداد ،فالبلاط والانكليز يحتقرون هذا الحزب لاعتقادهم بانه الخلف الحقيقى لنادى المثنى الذى كانت له اليد الطولى فى اثارة حوادث مايس ١٩٤١ ولانه على اتصال وثيق بمفتى فلسطين ورشيد عالى الكيلانى . والحقيقة ان هذا الحزب لايتردد فى انتهاز كل فرصة لاظهار عدائه للانكليز دون تمييز بين القوى التقدمية والقوى الرجعية بينهم . غير ان حزب الاستقلال لايتعرض للوصى لاسباب تاكتيكية بل ينتهز الفرص للتظاهر فيجريدته ونشراته باخلاصه للعرش . ولاينتظر من الانكليز ولامن البلاط ولامن الفئة الحاكمة ان يفسحو المجال امام هذا الحزب مجال العمل لممارسة حقوقه الا بقدر ماتتطلبه حاجتهم الى التاكتيك السياسى لايجاد توازن تجاه القوى المناوئة للوضع الشاذ . ولايعتبر هذا الحزب قوة كبيرة بالنظر الى الخلافات القائمة بين قادته والتيارات المتناقضة فيه . فقد كان هناك اتجاه يميل الى التعاون مع الاحزاب الاخرى فى قضايا معينة واتجاه اخر يرفض التعاون مع جميع العناصر التقدمية التى لها صبغة رسمية ولاسيما حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى ويبدو ان هذا الاتجاه الاخير هو الذى تغلب ولذلك حلت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ثم شل مؤتمر الاحزاب الذى تكون بنتيجة الانتخابات النيابية . وقد يستفيد الانكليز منهذا الوضع فى الحزب

فى الوقت المناسب لضرب كل حركة تقدمية فى العراق . وقال الجادرجى انه علم ان فى حزب الاستقلال رايا يمثل الاقلية يميل الى التفاهم مع الانكليز حول قضايا معينة هى مكافحة الحركة التقدمية بمفهومها الشامل . واذا كان هذا الراي قد هزم بنتيجة الجدال الطويل الذى قام بين قادة الحزب فلا يمكن القول انه قد زال من الوجود نهائيا .

اما الحزب الوطنى الدمقراطى فهو ضعيف فى الوقت الحاضر بعناصره وبفروعه وبكفاءة لجانه سواء داخل العاصمة او خارجها ، كما انه ضعيف بماليته الى ابعد حد ، واهم نقطة ضعف هى عدم تنوع عناصره ، فان الكادر الفعال من صنف واحد معظمه محدود الثقافة وان معدل العمر لاعضاء الحزب لايشجع على طرح قضايا خطيرة امام المؤتمر يحتاج البت فيها الى الحكمة والعقل وطول الاناة ، ثم ان جدال الحزب فى بداية الانتخابات الماضية مع الكتلة قد ادى الى فقدان الحزب كثيرا من عناصره بانسحابها منه وقد كان الاقبال على الحزب فى بدء تأسيسه شديدا للغاية غير ان ضغط الحكومة المتواصل على الاحزاب قد حمل العناصر التى كان يجب ان يعول عليها الحزب على الانكماش وعلى الابتعاد عنه ، فقد كان الحزب منذ بدء تاليفه وحتى قبل تاليفه قويا بالعناصر التى تؤيده وتؤازره ولكنها لاتنتسب اليه تلك العناصر التى تخشى ان يقال عنها انها شيوعية والتى لاتتحمل الضغط والارهاب ولكنها مستعدة للعمل فى الظروف الاعتيادية وبشروط دمقراطية .

٢٠ ـ الانكليز ومساوىء الوضع الراهن فى العراق :

يدرك الانكليز ان هذا الوضع الشاذ فى العراق محفوف بالمخاطر وانه لايمكن ان يدوم وان الفئة المتمسكة بمقاليد الحكم صارت بالية لاتصلح لادارة شئون الدولة مدة طويلة . ويدرك الانكليز ان الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلاد من هذا التذبذب هى تحقيق الدمقراطية . ولكنهم

يرون ان هناك قضية انية يجب معالجتها وهي انهم يرغبـون فـي ان يسود العراق خلال التوتر الدولي الحاضر سكون شامل كي يستطيعوا التحكم في الوضع تحكما تاما عند المفاجآت . وهنـاك بعض ظواهر التهدئة بماتشمل عليه من تدابير مسكنة.ولكن هذه التدابير غيرمشجعة بل معرقلة لقيام اية حركة شعبية واي نشاط حزبي في الوقت الحاضر . ان هذه التدابير تؤلف بحد ذاتها في النتيجة نقطة ضعف حتى في هـذا السكون الذي تريده الفئة الحاكمة ومن ورائها الانكليز .

٢١ ـ موقف الفئة الحاكمة من الجهات التي تخشاها :

لابد للفئة الحاكمة عندما تريد المضي في خطتهـا التعسفيـة تجاه الشعب بهضمها لحقوقه الدستورية وتركها ابناءه ولاسيما سكـان المدن عرضة للجوع والفاقة ، ان تفكر في تجنب بعض الجهات التـي تخشى باسها . فالفئة الحاكمة تخشى العشائر لانها مسلحة ولذلـك واصلت الحكومات العراقية المتعاقبة اتباع السياسة التي اختطها الانكليز وهي عدم فرض الضرائب على الزراع من الشيوخ وسكان المدن فادى هذا الى اثراء معظمهم اثراءا فاحشا في ظل الوضع الشاذ الامـر الذي جعلهم يرتضون هذا الوضع ويدافعون عنه دفاع المستميت. والقوة الثانية التي تخشاها الفئة الحاكمة هي قوة الجيش وقد اتبعت سياسـة ثابتة هي اخراج كل عنصر متذمر من ضباط الجيش من جهة والامعـان من جهة اخرى في ترقية الضباط الذين هم موضع ثقة الفئة الحاكمـة واطمئنانها وزيادة مرتباتهم ومخصصاتهـم وجعـل شروط التقاعـد ومرتباتـه ملائمـة .

٢٢ ـ موقف الشباب الواعي من الحكومة الحاضرة :

وهناك قوة ثالثة تخشى بأسها لفئة الحاكمة وهي المثقفون الذيـن تريد ان تامن من مطالبتهم بحقوق الشعب . ولكـن وزارة صالح جبر

لم تجابه بمقاومة عنيفة كما جوبهت وزارة ارشد العمرى لان هناك تلك اليد الخفية التى ارادت ان تشل قسما كبيرا من الشباب المثقف ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد منصرفة عن معارضة الوضع القائم فدبرت على يد عميلها نورى السعيد تاليف مجلس نيابى لم يكن ليجيء فى تلك الظروف الا على اساس طائفى ثم حتمت تلك اليد الخفية مجيء رئيس رئيس وزارة على اساس طائفى ايضا .

٢٣ – تدابير التهدئة فى العراق لاتقوى على مجابهة حوادث الزمن :

ان اليد الخفية التى سببت تدابيرها هذا الخمول تدرك فى الوقت نفسه ان تلك التدبير وقتية لاتقوى على مجابهة حوادث الزمن وهى تعلم ان تطوير العراق الى دولة عصرية يستوجب الكف عن مداراة الشيوخ واصحاب الاراضى والمزارع بعدم فرض الضرائب المناسبة عليهم فى الوقت الذى لايمكن فيه لمالية الدولة الاستغناء عن هذا المورد المهم وفى الوقت الذى يتضور فيه الفلاحون وسكان المدن جوعا بسبب التساهل تجاه كبار الزراع والمحتكرين وفسح المجال لهذا الغلاء المصطنع واهمال شئون العمال وغيرهم من سكان المدن الذين اخذ الوعى ينتشر بينهم . اما مايخص المثقفين الذين هم اكبر قوة محركة فى كل مجتمع متحضر ، فستزول هذه الترضيات المصطنعة التى منحت لطائفة معينة وستحدث هذه الخطة الشاذة رد فعل لدى الطوائف الاخرى مما يزيد الشعب استياءا ويزيد الوضع ارتباكا فضلا عن ان هذه الترضيات لايمكن ان تشمل جميع المثقفين من افراد تلك الطائفة .

اما مايخص الجيش فان الطريقة المتبعة فى ارضاء قسم من ضباطه اشبه ماتكون بطريقة الارضاء التى كانت تتبع فى جيش (الينى جرى – الانكشارى) فى تاريخ الدولة العثمانية والتى يعرف نتائجها السيئة كل من تتبع نتائج تلك الدولة . قد اثبتت الحوادث ان الجيش

العراقى لايمكن ان يكون غير متاثر بالوضع العام مهما حاولت السلطة ترضيته لعزله من الشئون العامة بل ان سوء الوضع فى البلاد كان ولايزال منعكسا فيـه دائمـا .

٢٤ ـ لماذا يريد الانكليز مكافحة الشيوعية فى العراق :

مهما تراءى للعيان ان الفئة الحاكمة هى القابضة على زمام الامور ففى الواقع ان السلطة الحقيقية فى القضايا المهمة هـى بيـد الانكليز وسيبقى الامر كذلك مالم يجبر الوضع الدولى الانكليز على تغيير هذه الحالة ومالم توقفهم عند حدهم حكومة شعبية تستند فى حكمهـا الى تاييـد الشعب .

ان الوصى يحكم البلاد الان حكما مطلقا بتاييد عام من الانكليز وباستشارة من رجل الامبراطورية نورى السعيد . وهذا الوضع الذى بدا منذ عام ١٩٤١ سيبقى مستمرا حتى تغيره الظروف . اما الوضـع الدولى فليس من المحتمل ان يتجه فى مستقبل قريب اتجاها يساعـد فى تغيير وضع الانكليز فى العراق بعد ان اصبحت مناطق النفـوذ الدولية واضحة فوقع الشرق الاوسط ومنه العراق بصفة خاصة تحت النفوذ البريطانى ، واذا ما افلت قطر من هذه الاقطار من قبضة النفوذ البريطانى فسيقع حتما تحت نير النفوذ الاميركى الذى هو اسوأ بكثير من النفوذ البريطانى . ولما كان الانكليز حريصين كل الحرص علـى ابقاء نفوذهم فى العراق بالنظر لظروف الشرق الاوسط ولاسيما فـى تركيا وايران فانهم سيتوسلون بجميع الوسائل ليبقوا هم المسيطريـن على هذه المنطقة سيطرة تقضى مصلحتهم فيها مكافحة الشيوعية بصورة عنيفة وضرب كل حركة تمت الى روسيا او الاحزاب الشيوعيـة فـى العالم بصلة وعدم فسح مجال النمو لاية جماعة معادية لهم ، وبهـذا الاعتبار سيواصلون مناوأة الحزبين التقدميين حـزب الشعـب وحزب

الاتحاد الوطنى وان الحكومات العراقية تعمل اكثر مما يريده الانكليز وحتى ان حكم الاعدام الذى صدر بحق الشيوعيين كان خلافا لرأي الانكليز ولولا بعض مواقفهم فى هذه القضية لكان هذا الحكم قد نفذ فى واحد على الاقل من الشيوعيين .

ومن جهة ثانية لايحتمل ان يغير الشيوعيون والحزبان التقدميان موقفهم العدائي حيال الانكليز مادام موقف الاتحاد السوفييتى من الانكليز غير ودى ومادامت الاحزاب الشيوعية فى العالم تقف هذا الموقف من الانكليز . ولذلك فان مجال العمل امام الشيوعيين واتباعهم والاحزاب التقدمية التى يعتبرها الانكليز متطرفة او متأثرة بسياسة روسيا الخارجية سيبقى ضعيفا الى ابعد حد مادام النفوذ الانكليزي فى البلاد هو الكل فى الكل . ان ضعف الراى العام العراقى يساعد الانكليز والفئة الحاكمة على عدم فسح المجال للشيوعيين ولا لاية منظمة شبه شيوعية . الا ان الانكليز يدركون عدم امكان مقاومة الوعى العام فى العراق بسبب انتشار الوعى الدمقراطى فى العالم بصفة عامة وتطور الوعى السياسى فى البلاد العربية بصفة خاصة . ان اكثر مايخشاه الانكليز هو تأثر العراق بما يسود مصر من وعى شعبى وحركة وطنية واسعة يستندان الى التنظيم الحزبى والنقابى مما جعل الانكليز يسلمون بالحقيقة الواقعة وهى ان مصر تقود البلاد العربية الان فكريا وسيبقى شأنها كذلك الى امد طويل .

٢٥ ــ هل يحبذ الانكليز ضرب الحركة الحزبية بصفة عامة فى العراق

لايحبذ الانكليز النهج الذى انتهجته الفئة الحاكمة فى العراق منذ انتهاء الحرب فى ضرب كل حركة فكرية ولايحبذون انزال مثل هذه الضربات القاصمة بصفة عامة دون تفريق بين الشيوعية والدمقراطية . واذا كانوا قد سكتوا حتى الان على هذا الاضطهاد الذى نال جميع

الاحزاب فذلك لانهم لم يتاكدوا بعد من ان فى العراق جماعة تؤمن بالدمقراطية ايمانا راسخا من دون ان تتأثر بالمؤثرات الخارجية .

٢٦ ـ ماهى نظرة الانكليز الى الحزب الوطنى الدمقراطى

يعتقد الانكليز ان قيادة حزبنا قد برهنت على انها تسير بالحزب فى الطريق الدمقراطى ولكنهم لم يعتقدوا بعد بان فكرة الدمقراطية اصبحت متغلغلة فى قواعد الحزب تغلغلا تاما . ويقول الجادرجى انه بالنظر الى هذه الحقائق التى قد يكون مخطئا فى توصله اليها بنتيجة استنتاجاته الشخصية يرى ان المبادرة الى اعلان فلسفة الحزب والتمسك بها فى الحياة الحزبية ضرورية من جهة التاكتيك عدا ضرورتها باعتبارها فلسفة للحزب . واذا مااستنتجنا ان الانكليز سيفسحون المجال للحزب الوطنى الدمقراطى (وبعبارة اصح سيشيرون على الفئة الحاكمة بضرورة التفريق بين الحزب الوطنى الدمقراطى وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى) لا لاعتقادهم بانهم سيكسبون صداقة هذا الحزب صداقة مطلقة اي الصداقة التى تغيرهم كمستعمرين وانما لانهم مضطرون الى ذلك اضطرارا لاعتقادهم بان الضغط العام الذى تقوم به الفئة الحاكمة على الشعب قد يفسح المجال لفئة معادية لهم وقد تمضى هذه الفئة فى معاداتها لهم الى اقصى حدود المعاداة سواء كانت هذه الفئة مماثلة للفئة التى قامت بحركة مايس ١٩٤١ ام من نوع اخر . ولاشك ان الانكليز يعلمون بأن حزبا دمقراطيا كحزبنا ليس من الممكن ان يحمل لهم ولغيرهم عداءا شوفينيا باية حال وان كانت صداقته لهم غير مضمونة . هذا بالاضافة الى ان الانكليز لابد ان يكونوا مدركين كل الادراك انهم وان كان باستطاعتهم تاليف حزب اوكتلة او جماعة يامنون صداقتها ويضمنون ولاءها المطلق غير انهم

يدركون ان مثل هذه الفئة لايمكن ان تكون قوة شعبية يعتد بها في الظروف الاعتيادية ، وانما يمكن الاستفادة منها في ظروف شاذة كظروف الحرب بصفة عملاء يكلفهم استئجارهم كثيرا من المال

٢٧ـ موقف الانكليز من الحركة التقدمية في العراق في حالة وقوع حرب عالمية ثالثة

واذا كانت الحالة تدعو الانكليز الى الاعتقاد بوقوع حرب عالمية ثالثة في وقت قريب ، فالقضية يتغير شكلها بالنسبة الينا • فانهم لن يفسحوا المجال لاية فئة لايضمنون صداقتها وولاءها ولايميزون بين العناصر التقدمية على اختلاف اتجاهاتها السياسية ولن يفسحوا مجال العمل حينذاك الا للفئات الرجعية لتعمل سوية مع المأجورين في سبيل مكافحة كل عنصر تقدمي • وقال الجادرجي انه يرجح ان هذا التوتر الدولي سوف يبقى قائما الى مدة غير قصيرة من غير ان يدعو الانكليز الى الاعتقاد بانه سيؤدي الى حرب عالمية ثالثة في القريب العاجل •ومن المعلوم انه وان كانت اميركا راغبة كل الرغبة في اثارة مثل هذه الحرب ضد روسيا ولكنها تعتقد بان مثل هذه الحرب لايمكن ان تشن دون مشاركة الانكليز فيها • ويعتقد الجادرجي ان انكلترا لاتستطيع دخول حرب عالمية في الوقت الحاضر بسبب ماتجتازه من ازمات خطيرة • هذا بالاضافة الى ان حكومة العمال التي بيدها زمام الامر لاتعتبر بحكم طبيعة نظامها حكومة معادية للاتحاد السوفييتي بقدر ماتعاديه حكومات المحافظين التي لاينتظر ان تستلم الحكم في انكلترا في وقت قريب •

٢٨ ـ هل من الممكن ايجاد جبهة مشتركة بين الاحزاب التقدمية في العراق

كان الرأي الغالب في اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الدمقراطي أن كل تكتل او جبهة مع الاحزاب التقدمية يعتبر تكتلا خاصا ذا صبغة معينة يفقد الحزب صبغته الخاصة والصبغة التي نريدها له في نوع اشتغالنا السياسي وحتى لو قررنا عدم الالتفات الى هذه النقطة الجوهرية باعتبار ان التكتل بين الاحزاب

الثلاثة التقدمية خطوة تقدمية مفيدة يجب ان تكون فوق كل اعتبار لدى البعض فهناك الصعوبة في اي اتفاق مع حزب الشعب لانحصار قيادته بيد شخص من الصعب جدا الوثوق باخلاقه السياسية، وقد تجلت هذه الصعوبة باجلى مظاهرها حينما اظهرنا استعدادنا لهذه الفكرة سواء قبل تاليف الاحزاب في سنة ١٩٤٦ او بعد تاليفها وذلك عندما قبلنا مبدأ تكتل اصحاب الجرائد والمجلات التقدمية قبل تأليف الحزب وعندما قبلنا مبدأ تكتل الاحزاب التقدمية الثلاثة في عهد وزارة ارشد العمري ، ولكننا لم نحصل على نتيجة عملية بهذا الشأن وكان ذلك على الاكثر بسبب موقف جماعة حزب الشعب سواء قبل اجازة حزبهم او بعدها بالرغم من تظاهرهم بانهم من اشد الناس حرصا على التكتل.

٢٩ – قضية تاليف جبهة واحدة من جميع الاحزاب العراقية وموقف الاحزاب منها:

كنا في جميع الاجتماعات والمباحثات من اول المحبذين في فكرة اتفاق جميع الاحزاب وتاليف جبهة واحدة ضد الوضع الشاذ . ولكن كانت هناك صعوبات كثيرة في طريق تحقيق هذه الفكرة وفي مقدمتها تمنع حزب الاستقلال من قبول تاليف مثل هذه الجبهة مع الاحزاب الاخرى فهو يعتبر حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني شيوعيين ،ولا يريد التعاون مع حزب الاحرار لاعتباره اياه حزبا انتهازيا هو وحده الذي يستفيد من تاليف مثل هذه الجبهة بين الاحزاب . اما فيما يخص حزبنا فان حزب الاستقلال لم يكن له سبب ظاهر لعدم التعاون ،ولكن يبدو انه لايريد التعاون مع اي حزب .

اما حزب الاحرار فانه تحرج في المضي في استعداده للتعاون مع جميع الاحزاب لانه لايريد التعاون مع حزب الشعب ولا حزب الاتحاد الوطني بدعوى انهما يحملان صبغة شيوعية ،ولايريد التعاون مع حزب

الاستقلال بدعوى انه مكروه من الانكليز والبلاط • اما مايخص حزبنا فلا اعتقد ان لدى حزب الاحرار مانعا فى التعاون معه ، ولكن ليس من مصلحة الحزب الوطنى الدمقراطى التعاون مع هذا الحزب وحده بصفة خاصة فى الوقت الحاضر لان غايته الوحيدة من الوقوف موقف المعارض هو المجىء الى الحكم باي ثمن كان •

اما الحزبان التقدميان حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى فهما يحبذان قيام مثل هذه الجبهة وان حزب الشعب بصفة خاصة حريص كل الحرص على التظاهر بأنه على استعداد للتعاون مع اي حزب ومع اية جبهة ضد الاستعمار البريطانى لاعتقاده ان بث الدعاية لنفسه على اساس هذه الدعوة يرفع منزلته فى عين الاحزاب الشيوعية لان هذا الحزب يتخيل انه اكبر كتلة مخلصة للعمل فى سبيل الماركسية وانه هو النواة الحقيقية لتاليف حزب شيوعى فى المستقبل يعتقد انه من السهل عليه اقناع الاحزاب الشيوعية فى العالم اوفى الشرقين الادنى والاوسط على الاقل بانه هو الجدير بالسيطرة على التقدميين كافة فى العراق •

— ٩ —

٣٠ ـ ليس امام الحزب الوطنى الدمقراطى سوى طريق العمل بمفرده :

بالنظر لما تقدم لم يبق امام حزبنا غير طريق العمل بمفرده فى هذا الوضع الشاذ وتحت ارهاب الحكومات التى لاتميز بل ليس من مصلحتها ان تميز بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى لادراكها ان فسح المجال لتطبيق النظام الدمقراطى فى العراق معناه فسح المجال للمنظمات التى تعمل فى سبيل الدمقراطية والتى يعنى امر تقويتها تقلص نفوذ الفئة الحاكمة وبالنتيجة اقصاؤها عن مراكز الدولة التى يعتبرها رجال الحكم كالبقرة الحلوب • ان اضطرارنا الى العمل

بمفردنا فيه صعوبات ومشاكل كثيرة ولكن اذا ماعينا الطريق الذى يجب ان نسلكه واطلقنا العنان لعقولنا ان تعمل بما توحي به تجاربها بصبر وطول اناة فالقضية تسهل كثيرا ٠ويجب على حزبنا ان يكون فى مقدمة الكتل السياسية التى تسعى جهدطاقتها للاتفاق مع الكتل الاخرى التى تعمل فى سبيل صيانة الدستور من العبث واستئصال النفوذ الاجنبى ٠ ويجب ان يأخذ الحزب المبادأة فى هذا الشان كلما امكن ذلك ويحرص فى الوقت ذاته كل الحرص على المحافظة على استقلاله ٠

٣١ ـ ضرورة الدعاية للحزب الوطنى الدمقراطى خارج العراق :

ان الاستمرار على العمل الذى نختطه بجرأة بعد ان نعين بصراحة موقفنا من الماركسيين على الوجه الذى يقنع الاوساط العراقية بان حزبنا حزب دمقراطى صميم يتطلب منا ان نقوم بدعاية واسعة النطاق لتعريف حزبنا خارج العراق ولاسيما فى البلاد العربية وانكلترا ٠ ان بث الدعاية للحزب فى انكلترا امر على جانب كبير من الاهمية لان الحكومات الشاذة فى العراق تعمل ماتعمله الان بأمر اوبارشاد اوبرغبة من السفارة البريطانية فى بغداد ، فافهام الاوساط الشعبية ومحافل النشر فى انكلترا انه ليس من العدل ولامن مصلحة الانكليز انفسهم ضرب الحريات الدمقراطية التى تعمل فى سبيلها ذواهمية كبيرة من حيث تاثيره على الحكومة الانكليز فيما يجب ان تسلكه بهذا الشأن ٠ وهذا لايمكن ان يتم من الوجهة العملية الا بعد ان تتيقن هذه الاوساط من ان حزبنا حزب دمقراطى من الصميم وانه يعمل فى سبيل الاشتراكية الدمقراطية لا فى سبيل الماركسية تحت ستار دمقراطية مقنعة ٠

٣٢ ـ الحزب الوطنى الدمقراطي لن يكون حزبا مساوما :

يجب ان لاتكون الفرص السانحة للحزب او الممهدة له فى سبيل العمل سببا او واسطة للدخول فى مساومة مع الانكليز على حساب حزب

من الاحزاب او على حساب مطاليب الشعب الوطنية او مبادىء حزبنا نفسه ، فانتهاز الحزب فرص العمل السانحة له لايكون عن طريق المساومة مع الاستعمار او مع الفئة الحاكمة انما يكون طن طريق سلوك الحزب كل سبيل امامه لتوطيد الدمقراطية فى العراق وللمطالبة بحقوق الشعب الوطنية بطريقته الخاصة أي بالطريقة التى لاتقيد حريته فى العمل السياسى ٠ان حزبنا بطبيعة مبدأه التقدمى ونزعته الى الاصلاح الاساسى وتحقيق الدمقراطية وسياسته الصريحة فى مكافحة الاستعمار البريطانى وكل استعمار اخر لايمكن ان يكون حزبنا مساوما مع الانكليز او الفئة الحاكمة اوأي مستعمر اخر ٠

ومهما كانت الاوضاع السياسية فمن واجب حزبنا ان يختار ميدان العمل السياسي فى سبيل تحقيق هدفه السياسي فلا يجوز ان يصبح مع الزمن حزبا انتهازيا تسيره الظروف ولا ان يتحول فى المستقبل الى مايشبه الجمعيات التبشيرية الدينية او الجمعيات السياسية التى لاتهدف الا الى نشر الحقائق والنظريات كالجمعية الفابية وانما اقصد بتعبير «ميدان العمل السياسى الطويل » ان ينهج حزبنا بنهج حزب العمال البريطانى فى كفاحه الطويل فى سبيل تحقيق الاشتراكية الدمقراطية ٠

وعلى الحزب ان يحافظ على خلقه السياسى دائما فى هذا المعترك الشاق وينبغى ان لايكون النجاح السياسى على حساب المبادىء التى يعتنقها الحزب ولا ان تكون عن طريق تصيد الحزب للفرص لمجرد انها فرص تتيح له مجال الاشتراك فى الحكم وانما يجب ان ينتهز الحزب هذه الفرص عندما يكون بانتهازه لها محققا لمبادئه ٠

مناقشة المذكرة الاشتراكية

قرأ اعضاء اللجنة الادارية المركزية المذكرة الاشتراكية خلال ١٧ــ٢٠ ايلول ١٩٤٧ بصورة مجتمعة ثم اتيحت لكل عضو فرصة مطالعتها

على انفراد ، وبعد ان فرغوا من مطالعتها بدأوا المناقشة فى اليـــوم الثامن من تشرين الاول ١٩٤٧ وانتهت المناقشة فى اليوم الخامس مـــن تشرين الثانى ١٩٤٧ • وكانت اللجنة وقت المناقشة مؤلفة من كامـل الجادرجى رئيس الحزب ومحمد حديد نائب الرئيس وحسين جميـل السكرتير ورجب علي الصفار المحاسب [٩] وناظـم حميـد وطلعـت الشيباني وزكى عبد الوهاب • وقد تم الاتفاق على النقاط التى يجب ان تبحث فى الجلســات فكانت كما يلـى :

١ ـ البحث حول النظريـــة
٢ ـ الموقف تجاه طالبى وحدة الاحزاب الدمقراطية
٣ ـ خطة العمل للحزب تجاه السلطـات
٤ ـ خطة العمل للحزب تجاه الاحزاب والهيئات الاخرى
٥ ـ قضية الدعاية للحزب داخل العراق وخارجه
٦ ـ بعـث النشاط الحزبـي
٧ ـ الحزب والموقـف الدولـي

وفيما يلى ملخص محاضر الجلسات [١٠]

الجلسـة الاولـى : وقد انعقدت بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤٧

حسـين جميـل : احبذ الاخذ بنظرية الاشتراكية مـع بعـض التحفظات وبشرط عدم الاعلان عنها •

زكى عبد الوهاب : اعتبار الاشتراكية اساسا لفلسفة الحـزب لا ينسجم مع حاجات المجتمع العراقـى • ان

---

(٩) حضر رجب علي الصفار الجلسات لبضع الاولى ثم سافر الى سوريا فلم يحضر الجلسات الثلاث الاخيرة •

(١٠) كتب كامل الجادرجي محاضر للجلسات ،وتوجد من هذه المحاضر نسختان كاملتان واحدة عند الجادرجي وثانية عند زكى عبد الوهاب ، وتوجد نسخة غير كاملة عند حسين جميل • ولم يطلع على هذه المحاضر من خارج اللجنة الادارية حتى كتابة هذه السطور سوى المؤلف •

الفوائد المنتظرة من اعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب يمكن الحصول عليها دون اعتناق الاشتراكية . اجد التمسك بمنهج الحزب وبموقفه الحاضر .

ناظم حميد : سأل زكى عبد الوهاب

١ - الايجعل عدم اقرار اتجاه فلسفى الكثرة من اعضاء الحزب فى تبلبل ؟

٢ - الا يرى زكي ان منهاج الحزب واتجاهاته اشتراكية دمقراطية ؟

زكي عبد الوهاب :

١ - التبلبل ناتج عن غموض سياسة الحزب فى المواقف المختلفة .

٢ - اذا كانت الاتجاهات الاشتراكية تعنى العدالة الاجتماعية ففى قسم من المنهج اتجاهات اشتراكية .

محمد حديد : سأل زكي عبد الوهاب :

اذا قررنا جلب العناصر المفيدة فهلا يجب وضع قاعدة تميز هذه العناصر بحيث لايندس فى الحزب من يخربه ويحبط اعماله ؟

زكى عبد الوهاب : وضع القاعدة ضرورى وقد اقرت ونفذت، يقبل الشخص الذى يؤمن بمنهج الحزب ويتعهد بالتقيد بنظامه الداخلى على ان لا يكون رجعيا وغير منتم الى حزب اخر . اما اندساس البعض فقد كان بسبب مخالفة هذه القاعدة .

حسين جميل : البحث يتطلب مناقشة الامور الاتية والاجابة
عن هذه الاسئلة تعين نظرية الحزب واسلوب
عمله :

١ – هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق
البرلمانية ام بالثورة

٢ – هل يدعو الحزب الى الحريات الدمقراطية
للجميع وهل يقاوم الدكتاتورية بجميع
انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ام لا

٣ – هل يشتغل على اساس كفاح طبقي ام لا

محمد حديد : سأل زكي :
هل يقر حزبنا النظرية الماركسية فلا يكون
فلا يكون لديه مانع من قبول المؤمنين بها

زكي عبد الوهاب : يقبل الحزب جميع المواطنين مهما كانت
فلسفتهم الاجتماعية بشرط تحقيق القيود
الاحترازية . واذا وجدت عناصر تؤمن
بتحقيق اشتراكية متطرفة فان تطبيق النظام
الداخلي بصراحة كاف لتطهير الحزب من هذه
العناصر . واذا كان الاخذ بالاشتراكية
اساسا لفلسفة حزبنا يعتبر في نظري امرا
غير عملي وغير منسجم مع حاجات المجتمع
العراقي وخطوة سابقة لاوانها فلن يكون
من رأيي طبعا الاخذ بالماركسية اساسا
لفلسفة الحزب .

محمد حديد : منهج الحزب هو اصلح منهج لمعالجة
وضع العراق وهو أقل من مفاهيم الاشتراكية

الدمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكيـة
الدمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكية
ارتباكا فى الرأي العام . ولـكن بالنظـر
لوجود عناصر مختلفة بالمباديء بعضهايؤمن
بالماركسية او بالاشتراكية المتطرفة ، وترى
ان المرحلة التاريخية تتطلب منها فى الوقت
الحاضر العمل ضمن منهج يشبه منهج حزبنا
فان تصرفاتها تخرب اعمال الحزب ، ولذلك
ارى من الضرورى ان نضع ميزة خاصـــة
تجعله مستقلا عن مثل هذه العناصر ،وتتحقق
هذه الميزة بالاخذ بالمبادىء الاتية :

١ ـ ان يعترف الحزب بالملكية الفردية

٢ ـ ان يعمل بموجب النظام الدستورى البرلمانى
ويؤمن بالحريات الدمقراطية بصورة مطلقة .

٣ ـ ان يكافح الدكتاتورية بشتى انواعها طبقيـــة
كانت او غير طبقية حتى ولو كانت دكتاتورية
العمـــال .

ناظم حميـــد : ســأل محمد حديد
ان فى منهج حزبنـا اتجاهـات اشتراكية
دمقراطية أفليس من المفيد ان نشرح بعض
جوانب المنهاج على ضوء هذه النظرية .

محمــد حديـــد : يتضمن منهجنا بعض المبادىء الاشتراكية
ولكن ليست كل الاشتراكية فمثلا تعنى الاشتراكية
تأميم الصناعات بينما يؤمن حزبنا بتشجيع التشبث
الفردى للصناعة بتوجيه من الدولة ، كمـا

ان من مفهوم الاشتراكية تأميم البنوك بينما اخذ حزبنا بمراقبتها فقط ، والاشتراكية تعني توزيع الاراضي على الفلاحين بينمااخذ منهجنا بتحديد ملكيتها والعمل على توزيع الاراضي الاميرية .

الجلسة الثانية : في ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ (غاب عنها طلعت الشيباني بسبب سفره الى الهويدر)

رجب الصفار : (كلمة مكتوبة امليت املاءاً) :

انى اعتقدبوجوب الدعوةالدمقراطية للجميع وبوجوب مقاومة شتى انواع الدكتاتورية . اما من ناحية اتخاذ الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية فلسفة الحزب والتقيد بها فانى اؤيد رأي الاخ محمد حديد حيث ان الاخذ بهذه اللسفة كأساس للعمل فى حزبنا يحدث ارتباكا فى الرأي العام ، وتقيدنا بمفاهيم الاشتراكية التى ليس بالامكان تطبيقها في الوقت الحاضر . هذا فضلا عن ان العناصر الرجعية من الاحزاب الاخرى او الفئة الحاكمة تكون قد حصلت على سلاح ضدنا ، حيث ان اغلب الرأي العام يخلط بين الاشتراكية والشيوعية . ولكنى لا انكر ضرورة ايجاد ميزة لحزبنا يبعد عنه بعض العناصر المؤمنين بالفلسفة الماركسية او بالاشتراكية المتطرفة لاختلاف نظرتها فى كيفية تطبيق المناهج الاصلاحية ،واغلبها لايؤمن بالطرق الدستورية الدمقراطية ،وهى

دوما تتبع طرق الاحراج والتخريب التى تعرقل سير الحزب فى حالة وجودها داخل الحزب . كذلك أؤيد الاخ محمد بوجوب اخذ الحزب المبادىء التى اقترحها ميزة له .
ان فى منهج الحزب بعض المبادىء الاشتراكية ولابأس من شرحه وفق اسس المبادىء الاشتراكية ،ولااعتقد ان من مصلحة الحزب اتخاذ الفلسفةالاشتراكية الدمقراطية فلسفة له . ولااظن ان حزب الوفد اوحزب المؤتمر الهندى شعر بحاجة للاخذ بهذه الفلسفة معان لكل منها اتجاهات كثيرة عليها صبغة اشتراكية .

زكي عبد الوهاب : سأل رجب الصفار عن الاساس الذى يجب ان يسير عليه الحزب فى قبول الاعضاء

رجب الصفار : طلب تأجيل اجابته عن هذا السؤال .

حسين جميل : بينت فى الكلمة الاولى ان المنهج لاينطبق على الاشتراكية تماما وتوصلت الى وجوب عدم اعلان اشتراكية الحزب ولكن قلت علينا ان نأخذ بهذه النظرية فى شرح المنهج ،واود شرح هذا الرأي بتفصيل اكثر :

لماذا يجب ان لانعلن عن اشتراكية الحزب؟ ان اسباب ذلك هي :

١ ــ ان منهج الحزب لايدعو للاشتراكية ، ولااري تعديل المنهج لان المنهج الحالى منطبق تماما على حاجات العراق فى نواحى حياته المختلفة .

٢ ــ الاخذ بالاشتراكية يحدد نشاط الحزب

ويصغر قاعدته ولا يجعله واسع الشعبيـة •
علينا ان نجند في هذه المرحلة التي تقـاوم
فيها الاستعمار كافة المواطنين• اما الاصلاحات
الداخلية فمتحققة في منهجنا • ان الاخـذ
بالاشتراكية يخرج حزبنا من كونه حزبـا
وطنيـا •

٣ ـ الاشتراكية غير مفهومة وغير معروفة الا مـن
قبل المثقفين • سيكون اعلان الاشتراكيـة
صدمة لاعضاء الحزب لاسيمـا في خارج
بغداد • ان اعلان الاشتراكية لاينفي تهمـة
الشيوعية عن الحزب بل يزيدها تثبيتـا لان
هناك ارتباطا في اذهان الناس بين الاشتراكية
والشيوعية بل سيقال ان الحزب الشيوعـي
يتستـر وراء الاشتراكية •

الاخذ بالنظريـة الاشتراكيـة :

اما قولي بالاخذ بالنظرية الاشتراكية فقـد
حددته في موضوع شرح المنهج وبيان النقاط
التي يتفق فيها مع الاشتراكية وتلك التـي
يختلـف فيـها معها •

القبـول فـي الحـزب :

كان رأيي اننا يجب ان نقبل كل من تنطبق
عليه شروط المادة الاولى من النظام الداخلي
الا ان التجارب التي مرت جعلتني اغير رأيي

في كيفية تطبيق هذه المادة . كنت اعتقد ان الماركسيين يتنازلون عن جميع التاكتيكات والمواقف التي من شأنهم الايمان بها داخل الحزب اعتقادا مني بأنهم يرون بان المرحلة التي يمر فيها العراق لاتتطلب في الوقت الحاضر اكثر مما يدعو له حزبنا ، ولكنهم ظهروا كفئة خاصة لاتستطيع ان تندمج بهذه المؤسسة وانهم يرتبطون بالاحزاب الشيوعية الاخرى في سوريا وفلسطين وغيرهما . لذلك اعتقد بانه عند النظر في قبول او عدم قبول شخص يجب الا ننظر الى انه يدعو الى تحقيق المنهاج فقط بل يجب ان ننظر ايضا ممن يستوحي موقفه ونظره الى الحوادث هل الى قرارات الحزب الوطني الدمقراطي فيتقيد بها كأي حزبي مخلص امانه يستوحي موقفه من الاحزاب الشيوعية الاخرى .

محمد حديد : سأل حسين جميل
ذكر الاخ حسين ان الاعلان عن الاشتراكية الدمقراطية يصغر قاعدة الحزب ويقلل شعبيته فهل يقصد بذلك انالذين يرمون الى الاكثر من الاشتراكية الدمقراطية سوف يخرجون من الحزب اولا ينتمون اليه ؟

حسين جميل : قصدت ان من يؤمن باقل من الاشتراكية قد يخرج من الحزب اولا ينتمي اليه اقصد بهم الوطنيين .

محمد حديد : سأل حسين جميل :

قال حسين ان اعلان الاشتراكية صدمة للكثير من الاعضاء ، هل تكون الصدمة من جانب المعتدلين ؟

حسين جميل : نعم هذا هو المقصود .

محمد حديد : سأل حسين جميل :

الايرى ان تهمة الشيوعية التى تلصق بالحزب يساعدها عدم صراحة الحزب فى موقفه من بعض النظريات وطرائق العمل الماركسية كدكتاتورية الطبقات والكفاح الطبقى ومصادرة الاملاك ؟ الايرى ضرورة تمييز حزبنا بتعيين مواقفه من هذه الامور لكى تتعين صفة حزبنا وتتحدد بالمنهج الذى اتخذه اتباعا للقاعدة المعروفة : بضدها تتميز الاشياء ؟ لدينا موقف يجب معالجته وهو ابعاد تهمة الشيوعية بصورة باتة ومطلقة .

حسين جميل : ان حزبنا غير متهم الان بهذه التهمة سواء من قبل الصحافة الرجعية او الفئة الحاكمة او الجهات الاخرى . يجب ان يكون الاعلان عن مبادىء الحزب بصورة واضحة وصريحة لا بصورة مصطنعة وعن طريق اختلاق مواقف لان ذلك يبدو غير طبيعى وكأنه مقصود به نفى التهمة لغرض معين وليس اعلان حقيقة. ثم ان امامنا شرح منهج الحزب : نبين ماهو

الحزب وبماذا يختلف عن المبادىء المعروفة في العالم ، لايعارض الملكية الفرديةويشجع التشبث الفردي والرأسمال الوطني يدعو الى الحريةللجميع ويعارض الدكتاتورية بشتى اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكي عبدالوهاب : عدونا الاول الالد هم الانكليز لا الطبقة الحاكمة وهدفنا المباشر وقضيتنا الكبرى هي تحقيق انعتاقنا من النفوذ الاجنبي بأشكاله المختلفة لاتحقيق الاشتراكية . على الحزب ان يكون مستعدا لقبول جميع الوطنيين الدمقراطيين اذا ثبت ايمانهم بمنهج الحزب واستعدادهم للخضوع لنظامه الداخلي ، وبذلك يمكن ان تتحقق رغبة حسين جميل في تجنيد الوطنيين كافة كما يقول . اماالقيد الاحترازي الذي ابداه حسين جميل واعتبره ملحقا لرأيه الاول فهو في الحقيقة يلغي هذا المبدأ كله لان استثناء طائفة معينة كالماركسيين او غيرهم امر غير مفيد وغير عملي . اما كون هذا الاستثناء غير مفيد فذلك لانه لايمكن ان يقال ان جميع من دعاهم بالماركسيين يستوحون آراءهم من الاحزاب الشيوعية خارج العراق كمالايمكن ان يقال انجميعمن هم داخل الحزبمن هؤلاء يتأثرون بسياسة او اتجاهات الاحزاب الشيوعية داخل العراق او خارجه . واما

كونه غير عملي فذلك لانه اذا كان هؤلاء قد دخلوا الحزب لغرض تغيير اتجاهه او جره نحو اليسار فليس اسهل عليهم فى هذه الحالة من انكار ماركسيتهم والعمل على تحقيق اغراضهم .

لايستطيع الحزب ان يقوى نفسه بتحسين ظن السلطات منه او تحبيب نفسه لها ولابأن يعلق كفاحه الجدى على تحقيق الظروف الملائمة لان حزبا وطنيا دمقراطيا ، كما يجب ان يكون حزبنا ، يجب ان يعمل فى جميع الظروف الملائمة وغير الملائمة ، عند اشتداد الارهاب او عند خفته ، وفى زمن الاضطهاد وعند زواله ،وقد تختلف اساليب عمل الحزب فى كل حين .

ان اتهام الحركة الوطنية بالشيوعية او بعلاقاتها بالخارج او بغير ذلك من التهم تدبير طالما لجأ اليه الاستعمار الانكليزى للفت فى عضد الوطنيين فى العراق وتفريق صفوفهم واضعاف الحركة الوطنية وتقسيمها وتحريض كل قسم على اخر لتلهية الوطنيين واشغالهم كيما يتسنى للانكليز تحقيق اهدافهم الاستعمارية . لن يألو الانكليز جهدا فى اتهامنا بمختلف التهم ولايخلصنا من ذلك اعلاننا اعتناق فلسفة حزب العمال البريطانى اي الفلسفة الاشتراكية

الدمقراطية •ولن يكون لقصرعضوية الحزب على الاشتراكيين الدمقراطيين وحدهم سوى نتيجة واحدة هى اضعاف الحزب وتفكيكه وفقدان عناصره النشيطة والمخلصة والمضحية•

قال رئيس الحزب فى مذكرته ان الانكليز يقرون بان الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلاد من التذبذب الذى يسود فيها هى تحقيق الدمقراطية • والذى اعتقده ان ليس من مصلحة الانكليز تحقيق الدمقراطية فى العراق ولايعنيهم انقاذ البلاد من التذبذب بواسطة تحقيق الدمقرطية الا بالقدر الذى يضمن لهم مصالحهم لان الانكليز يدركون جيدا ان تحقيق الدمقراطية فى العراق يهدد مصالحهم بالخطر لانه يبعد عن الحكم الطبقة الحاكمة الحالية التى اتفقت مصالحها مع مصالحهم فخضعب لهم وطاوعتهم • ولذلك فان حوادث الارهاب والضغط وسائر اعمال الطبقة الحاكمة التى تناقض الدمقراطية نصا وروحا هى منسجمة فى الحقيقة مع رغبات الانكليز لانها تهيء لهم الجو المناسب الذى يستطيعون فيه تحقيق اطماعهم وضمان مصالحهم • واذا كان الانكليز يفزعون من شيء فانما يفزعون من مجيء حكومة شعبية مستندة فى حكمها الى تأييد الشعب •

حسين جميل : سأل زكي عبد الوهاب :
كيف يمكن ان نستفيد من التجارب التي مرت على الحزب بقبول جماعة داود الصائغ وكامل قزانجي وجماعته اذا أخذنا برأيه على اطلاقه ؟

محمد حديد : ان النتيجة المنطقية لما قاله زكي ان لاطريق للتخلص من الاستعمار وتحقيق منهج الحزب الا بالثورة ، فهل هذه هي الطريقة التي يجب ان يسلكها الحزب ام يجب ان يتبع التدرج فيسعى لتحقيق الحياة الدستورية ومن هذا الطريق يكافح الاستعمار ؟

الجلسة الثالثة : يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٤٧

زكي عبد الوهاب : كان قبول جماعة داود الصائغ مخالفة صريحة لمبدأ القبول الذي وضعته الهيئة المؤسسة فقد كان لهم تنظيم خاص مستند الى مبدأ معين ونشرة تصدر بين الحين والحين . ان قسما كبيرا من المسئولية يقع على عاتق حسين جميل . اما جماعة كامل قزانجي فلا ادري السبب في تهويل امر هذه الجماعة واعطائهم أهمية كبيرة اكثر مما تستحق وقد فصل الحزب هذ الجماعة لمخالفة افرادها النظام الداخلي. اننا لوعملنا من اجل تنظيم الحزب وبالنقد الذاتي لما امكن ان يؤثر فصل اعضاء مهما كان عددهم في كيان

الحزب او في سمعته او المحافظة على اتجاه سير الحزب وضمان سيره في طريقه الطبيعي من اجل تحقيق اهدافه .

ان الفكرة الرئيسية التي يجب الاخذ بها هي انه ليس من داع او فائدة من استثناء طائفة معينة من القبول في الحزب . واذا خالف العضو منهج الحزب ونظامه الداخلي يفصل سواء كان في اقصى اليمين او في اقصى اليسار .

كان حسين جميل قد صرح امام لجنة الثقافة والمطبوعات في الشتاء الماضي بانه ماركسي وان الماركسية اصح نظرية يمكن اعتناقها [11] ، فلو فرضنا ان الحزب كان في ذلك الحين يقصر القبول على الاشتراكيين الدمقراطيين اماكان الحزب يخسر رجلاكحسين جميل له كفاءته واخلاصه ونشاطه ؟ الجواب على ذلك بالايجاب دون شك .

محمد حديد : سأل زكي عبد الوهاب :

يحتوي منهج الحزب على تعابير عامة في بعض النقاط مما لايميزه عن مبادىء واحزاب اخرى ودخول عناصر مختلفة على هذا الاساس ممايؤدي بطبيعة الحال الى اختلاف في وجهات النظر بين هذه العناصر فتحدث

---

(11) بالنظر لما عرف عن حسين جميل وما قاله في مناقشات اللجنة الادارية المركزية هذه فانه ليس من المعقول ان يقول انه ماركسي بمعنى شيوعي وان الماركسية بمعنى الشيوعية اصح نظرية يمكن اعتناقها، فاذا صح انه قال قولا كهذا فلابد انه يقصد الاشتراكية العلمية التي يدين بها الدمقراطيون الاشتراكيون في اوربا . وقد اكد ذلك لي حسين جميل نفسه ـ المؤلف .

الانشقاقات . افليس لافضل ان تتبع الطريقة الصحيحه وهي ان الوقايه افضل من العلاج فنعمل لاقرار مبادىء معينه تميز الحزب وتصبغ اعضاءه بصبغة واحدة ، وبهذا تتجنب الاختلافات المضرة .

زكي عبد الوهاب : لايستطيع الحزب تمييز نفسه بواسطة قصر عضويته على فئة اوفئات معينه وانما يستطيع ذلك بمواقفه في الحوادث المختلفة وسياسته العملية واسلوب عمله الذى يظهر للناس كل يوم في صحف الحزب وفي بياناته واجتماعاته . ان تخوف محمد حديد من اختلاف وجهات النظر مبالغ فيه ، لان الاختلاف امر طبيعي ودليل على حيوية اعضاء الحزب واهتمامهم بمناقشة ومعالجة القضايا السياسية .

حسين جميل : الا يجب ان نضع اعتبارات اخرى حول شخص طالب القبول بالرغم من تقديمه طلبا يتضمن ايمانه بمنهج الحزب وبالرغم من انطباق شروط الانتماء فيه ، مثال ذلك شخص نازي وشخص ماركسي يرومان الانتماء الى الحزب الوطني الدمقراطي .

زكي عبد اوهاب : ان مبدأ القبول الحالي الذى اقترحت الاستمرار عليه لايعني قبول الشخص بمجرد تقديم طلب يدعي فيه انه يؤمن بمنهج الحزب وانه مستعد للخضوع لنظامه الداخلي ، بل يجب ان يثبت ايمان هذا الشخص بمنهج الحزب .

جوابي عن سؤال محمد حديد في الجلسة الماضية:
اتفق مع رئيس الحزب في ضرورة الاخذ بالوسائل الدمقراطية الا اذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الدمقرطية فسلبت جميع حقوقه الدستورية المشروعة ، ولكن بحث الرئيس كان ناقصا فلم يبحث كيفية تحقيق استقلال الوطن واساليب طرد الانكليز من بلادنا . ولا اعتقد ان تحرر العرق من النفوذ الاجنبي يمكن ان يتم بالنضال الدمقراطي البرلماني وحده ؛ وليس صحيحا قول محمد حديد ان الاستعمار لايمكن التخلص منه الا بالثورة ، مثال ذلك استقلال سوريا ولبنان وبما ان الانكليز لايسمحون بحياة دمقراطية صحيحة في العراق فتكون النتيجة الطبيعية هي الثورة .

محمد حديد : لم اجد الجواب عن سؤالي في بيانات زكي عبد الوهاب بل بالعكس وجدت تاييدا للنتيجة المنطقية التي توصلت اليها ، وعلى هذا فان منطق زكي في بياناته يعني انه لابد للحزب ان يتخذ الثورة ضد الاستعمار طريقة للتخلص منه .

زكي عبد الوهاب : الخص جوابي :

١ ـ الاخذ بالاساليب الدمقراطية كما ورد في مذكرة الرئيس

٢ ـ الانكليز لايمكن التخلص من سيطرتهم عن طريق البرلمان

٣ ــ دعوت الى ان يتخذ الحزب في كفاحه الطرق الاخرى غير العنف والبرلمان وضربت مثلا لذلك .
واذا شاء محمد حديد ان يستنتج من كلامي اشياء اخري فانه حر في ذلك .

الجلسة الرابعة : يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٤٧

زكي عبد الوهاب : من المؤسف حقا ان نجد مجرد القول بان الانكليز عدونا الاول كاف في بعض اوساط حزبنا لاعتبار القائل ثوريا . ارجو ان يقتنع محمد حديد بانني ليست من الذين يدعون الى التهيئة للثورة او القيام بها . هذا وقد اشار رئيس الحزب الى ان عملي وسلوكي في الحزب كان ممتازاً .

اسئلة موجهة الى محمد حديد :

١ ــ كيف يمكن التخلص من الاستعمار الانكليزي في العراق ؟
٢ ــ كيف سيؤدى تحقيق الحياة الدستورية الى طرد الانكليز من بلادنا ؟
٣ ــ الا يؤدى دفاع حكومة العراق عن مصالح شعبنا وحقوقه وحرياته الى تهديد الانكلز في بلادنا ، وماذا سيكون موقف الانكليز من تلك الحكومة في هذه الحالة ؟
٤ ــ هل يعتقد محمد حديد ان عمل هذه الحكومة يجب ان يكون ضمن نطاق معين بحيث لا يهدد المصالح الحيوية الانكليزية في العراق

لضمان بقاء هذه الحكومة فى الحكم لتحقيق اهدافها الاخرى ؟

٥ ــ هل يعتقد ان الرأي العام العراقى يمكن ان يؤيد ويسند حكومة حزبية لاتعتبر الانكليز عدونا الاول ولا تعتبر هدفها المباشر التخلص من نفوذ النكليز وتحقيق استقلال العراق ؟

٦ ــ من هو عدونا الاول فى رأيه وما هو هدف حزبنا المباشر ؟

٧ ــ واخيرا هل يعتقد ان العراق بلد مستقل بحيث لاداعى لتناول الانكليز فى بحثنا واعتبارهم عاملا له اهميته فى تحديد اهداف الحزب وغاياته ؟

ناظم حميد : في اخر بيانات زكى عبد الوهاب فى الجلسة السابقةذكر ثلاثةامور ،وفهمت تناقضايين الاول والثانى ، فالنقطة الاولى تقول بالاخذ بالاساليب الدمقراطية والنفطة الثانية تقول بعدم جدوى ذلك .

زكى عبد الوهاب : كانت هذه تلخيصا لاقوالى التى شرحت فيها هذا الموضوع ، ولو عاد ناظم حميد الى اصل اقوالى لما وجد هناك اى تناقض .

محمد حديد : (اجابة مكتوبة) :

اود ان ابين اننا هنا نناقش موضوعاً خطيرا بالنسبة الى مستقبل حزبنا والى توجيهه ووضع خطة عمله . وفى مناقشتنا هذه

وبقدر مايتعلق الامر بي لم اقصد اية تهمة ، انما اريد ان نناقش الموضوع مناقشة منطقية تؤدى الى النتيجة الصحيحه . هذا واننى لا اجد اي نقص فى ان يكون الانسان ثوريا اذا كان معتقدا بذلك .

الفرضية الاولى التى افترضها زكى من انه لايمكن التخلص من الاستعمار عن طريق العمل الدستورى البرلمانى لان العمل الدستورى البرلمانى لايمكن ان يتحقق فى ظل الانكليز هى برأيى فرضية لايصح اتخاذها اساسا لعمل حزبنا . لااری من الصحيح ان نفرض عدم امكان القيام باصلاحات سياسية او اقتصادية اواجتماعية قبل التخلص من النفوذ الاجنبى بصورة تامة ، لان هذه الفرضية توصلنا منطقيا الى نتيجة محتمة هى انه من العبث العمل بالطرق الدستورية للتخلص من الاستعمار او تحقيق اصلاحات داخلية . واذا استثنينا الطرق الدستورية فلا مناص من الالتجاء الى الثورة لتحقيق هذه الاغراض الامر الذى لااجد امكانيات له فى ظروف العراق الحاضرة . اضف الى ذلك عقم هذه الطريقة تجاه جهاز الدولة الحديث ، وكذلك تناقضها مع طريقة عمل الحزب العلنى .

لذلك ارى ان على حزبنا ان يجعل مكافحة الاستعمار والاصلاح الداخلى هدفين

لايتفاوتان كثيرا فى الاهمية لانهما هدفان متيمان لبعضهما .

ـ ان على حزبنا ان يستفيد من الاحوال والظروف الخارجية والداخلية فى مواصلة سيره واستمرار كفاحه .

ـ ارى انه يمكن التخلص من الاستعمار الانكليزى بواسطة الطرق الدستورية والبرلمانية اذا ماعمل حزبنا الى بث الوعى الشعبي والحصول على مساندته .

ـ ان دفاع حكومة ما فى العراق عن مصالح الشعب وحقوقه وحرياته يؤدى طبعا بالنهاية الى تهديد مصالح الانكليز فى بلادنا . ولكنى اعتقد ان الانكليز ينسحبون امام القوى الشعبية ، واذا تمت مرحلة تصادمت فيها حكومة شعبية مع الانكليز فلا بد ان يكون الانكليز هم المعتدين ويمكن الالتجاء حينئذ الى الوسائل الدولية لصد ذلك الاعتداء، واذا لم تنجح كل هذه الطرق فحينئذ يتوقف الوضع على استعدادالشعب العراقى للثورة ، وحينئذ تأتى المرحلة التى تفضل بها الرئيس. ولكن هذه المرحلة يجب ان نعتبرها كحل اخير بعد استنفاد جميع الحلول الاخرى .

ـ اما من هو عدونا الاول فقد بنيت ان الاستعمار والطبقة الحاكمة المستبدة هما اعداؤنا .

ـ انى لااعتقد ان العراق بلد مستقل استقلالا

تاما وانه لابد من اخذ الانكليز بنظر الاعتبار فـي بحثنـا .

وعلى هذا فانني اكرر ماقلت في اللجنة الاولى من لزوم ازالة كل غموض في اهداف منهجنا وذلك لاقرار المبادىء التي تميزنا من الشيوعيين من جهة ومن الفاشيين من جهة اخرى ، وذلك بالتأكيد على تلك المبادىء من الاشتراكية الدمقراطية التي اخذ بهامنهج حزبنا ، وتاكيد معارضتنا لبعض المبادىء الماركسية التي تناقضهذا المنهج وتناقض خطة حزبنا وبهذه الطريقة تتجنب المشاكل التي جرى البحث حولها فيما يخص قبول الاعضاء ووقوع الانشقاقات بعد قبول الاعضاء الذين يفترضون فرضيات لاوجود لها في الواقع ، ثم يحسبون ان الحزب بخطته العملية قد انحرف عن اهدافه كما جرى مع كامل قزانجي وجماعته .

ناظم حميد : (كلمة مكتوبة) :

جاء في مذكرة الرئيس ان الحزب يهدف الى تحقيق الاشتراكية بالوسائل الدمقراطية عندما تكون تلك الوسائل متيسرة اما اذاسدت بوجه الشعب جميع السبل الدمقراطية فلا بدمن اللجوء الى استعمال القوة . ان استعمال القوة اي الثورة لايمت بصلة الى الاشتراكية الدمقراطية ، ولكنني ارى في هذا التعديل

للمبادىء الاشتراكية اقرارا للواقع العراقي والعربي الى حد بعيد . ماهو الموقف اذا اعلنا الاشتراكية الدمقراطية :

١ ـ ان الاعلان مخالف لمنهج الحزب

٢ ـ الاعلان يخالف ايضا مصلحة حزبنا لانه يكون اقوى سلاح بيد الرجعية والاستعمار يحاولون به التدليل على مزاعمهم واكاذيبهم من ان الحزب الوطني الدمقراطي شيوعي ، وهذا يؤدي الى عزلنا عن الحركة الوطنية والدمقراطية

٣ ـ ولكن عدم الاعلان وعدم الايضاح سيبقي مجال عضوية حزبنا واسعا امام جماعات امثال داود الصائغ وكامل قزانجي وعلاج ذلك شرح المنهاج على ضوء النظرية الاشتراكية الدمقراطية . وارى ان يكون ثمة تعديل في شروط قبول من يريد الانتساب للحزب وذلك بان يلاحظ توفر اتجاهات اشتراكية في من يريد الانتساب اذا كان شخصا ذا ماض سياسي معلوم . واما اذاكان طالب الانتساب من سائر الناس فالواجب ان تتحقق من عدم وجود اتجاهات مخالفة للاتجاهات الاشتراكية الدمقراطية لديه .

= جوابي عن اسئلة حسين جميل :

١ ـ هل يؤمن الحزب بتحقيق مهمته بالطرق البرلمانية او الثورة ؟

ـ اتفق مع مذكرة الرئيس : بالوسائل

الدمقراطية حتى تسد وعندئذ لناحق الثورة .

٢ ـ هل يؤمن الحزب بالكفاح الطبقى ؟

ـ ان المجتمع العراقى متكون من طبقات وان مصالح هذه الطبقات متمايزة ولكنها فى رايى ليست ، بالنظر لوضع العراق ، متضاربة الى حد الحرب ، ولذلك فان الحزب لايؤمن فى نظرى ، بالكفاح الطبقى .

٣ ـ هل يدعو الحزب الى الدمقراطية للجميع وهل يقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

ـ ان الحزب يدعو الى الدمقراطية للجميع ، ويقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكي عبد الوهاب : سأل ناظم حيد :

مالذى يقصده من قوله انه يجب ان يلاحظ توفر اتجاهات اشتراكية دمقراطية فى من يريد الانتساب اذا كان شخصا ذا ماض معلوم ؟ هل يقصد بذلك ماضى هذا الشخص فى خدمة الاستعمار البريطانى ؟ ام ماضيه فى الاشتغال بالاحزاب الشيوعية السرية ؟ ام ماضيه فى خدمة الرجعية مثلا ؟ ام انه يقصد ذلك جميعا؟ ام انه يقصد شيئا آخر؟

ناظم حميد : اقصد جميع ماذكر زكى عبد الوهاب واية معلومات اخرى .

طلعت الشيبانى : لايمكن ان يكون المبدأ صائبا وصالحا مالم يشتق من الواقع بجميع نواحيه السياسية

والاقتصادية والاجتماعية . كانت الاشتراكية
قبل الثورة الصناعية مجرد تصرفات فردية
ولكن تبدل الحال ابان الثورة الصناعية
وبعدها فنشأت حركة سياسية اجتماعية
ترمي بالدرجة الاولى الى تحسين الاحوال
الاقتصادية للطبقة العاملة التى نشأت عن
الثورة الصناعية . وقد اتخذت هذه الحركة
شكلها الحساس على يد كارل ماركس الذى
قال بوجوب الثورة المسلحة الدموية يقوم
بها العمال ضد الراسمالية . وقد اثبت
التاريخ خطأها .

ثم قامت حركة تحريفية على يد امثال
برنشتاين ولاسال ، انكرت على ماركس
فكرة الثورة واتخذت طريق البرلمان. اما
المشكلة التى يجابهها المجتمع العراقى فهى
مشكلة تحقيق الدمقراطية كما جاءت على
لسان ابراهام لنكن احد رؤساء جمهورية
الولايات المتحدة الاميركية حكومة الشعب
وبالشعب وللشعب . الذى اعتقده اننا نعانى
من امرين الامر الاول هو النفوذ الاجنبى
فى بلادنا والامر الثانى هو الفساد الذى يعم
كيان الدولة فى العراق .

انى اؤيد حق الثورة ، ولكن لا اقصد
اللجوء الى الثورة لتطوير المجتمع
العراقى من مرحلة الى اخرى . واري التخلص
من الاستعمار بالطرق المرهونة بالقوى

الشعبية التي يمكن ان تتوفر للعــــراق بالاضافة الى الظرف الدولي الملائم •

الجلسة الخامسة : يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٤٧

حسـين جميـل : ان الغرض من بحثنا هو تعيين نظرية الحزب وتعيين خطة الحزب في العمل • اما الغرض من تعيين نظرية الحزب كان قد اثير لغرض شرح المنهج ، ثم حدثت حوادث اخــرى كالدعوة الى توحيد الاحزاب التقدمية وغير ذلك مما دعا الرئيس الى تقديم مذكرتـه •
دار البحث حول الاستقلال وهل يمكن ان ينال بالاساليب الدمقراطية اي البرلمانيـة ام بالحرب التحريرية • ان الاسلوب لاعتيادى والاصل في عملنا هو الاسلوب الدمقراطي لذى ارى ان الاسلوب البرلماني هو احد جوانبه لاجميعها لان الاستفـادة مــــن الاختلافات الدولية ومن المنظمات الاممية كهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية اومايستجد من مؤسســات كهذه ، كل ذلك من اساليب العمل الدمقراطي اعتقد اننا جميعا متفقون على سلوك هـذا الطريق بدليل ماهو منصوص عليه في منهج الحزب تحت عنوان «غاية الحزب» فآخـر فقرة مما تضمنه هذا العنوان هي :«يتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الدمقراطية» وتحت عنوان «اهداف الحزب» ومن جملتها

استقلال العراق. اما ان نفترض انه تحدث حالة لاتجدى فيها الوسائل الدمقراطية وعندئذ يصار الى ماسماه الرئيس بحق الثورة فان ذلك ليس اصلا ولاينص عليه المنهج ولايقرر خطته للعمل فى الظروف الاعتياديه .

واذا قررنا ان الاستقلال لايمكن ان ينال الا بالحرب التحريرية فيبنى على ذلك حتما اننا ننظم انفسنا منذ اتخاذ هذا القرار على القيام بالثورة وبالتحريض عليها والتهيؤ لها والدعوة اليها والا فنكون مقصرين ان لم ندع الى ذلك .

محمد حديد : بناء على سد حزب الاتحاد الوطنى وحزب الشعب فقد انتهى البحث حول توحيد الاحزاب الدمقراطية فى حزب واحد ولكن اصبحت تجابهنا مسألة قبول بعض اعضاء هذين الحزبين سواء من القادة او القواعد فيما اذا قدموا طلبا للانتماء الى حزبنا .وفى رأيى انه بالنظر الى ماعهده شخصيا من اراء وفلسفات ماركسية يتمسك بها قادة هذين الحزبين ، وبالنظر الى مابديته من تناقض منهج الحزب مع كثير من المبادىء الماركسية ولزوم توضيح ذلك فلااري من الصحيح قبول مثل هؤلاء الاعضاء . اما فيما يخص قواعد هذين الحزبين فارى من الواجب التدقيق العميق فى ارائهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم السابقة والحاضرة للتأكد من قبولهم بمنهج

ومبادىء وخطة حزبنا وعدم ارتباطهم بمنظمات اخرى قبل الموافقة على قبول من يتقدم لطلب الانتساب الى حزبنا منهم .

كامل الجادرجي : ماالذى تقصده بقادة الحزب ؟

محمد حديد : اقصد اعضاء الهيئات الادارية والاعضاء البارزين .

كامل الجادرجي : اذا كنت تعتقد بان احد قواعد الحزب ماركسى ولكنه تقدم وقال انه يؤمن بمنهاج حزبنا وتاكد انه غير منتم الى جمعية سرية فهل توافق على قبوله ؟

محمد حديد : اذا علمت انه ماركسى فلا اوافق على قبوله .

حسين جميل : يجب ان لانقرر امرا فى موضوع قادة اوقواعد الحزب فيما يخص قبولهم اوعدم قبولهم فى حالة طلب الانتماء لانه مادام امر القبول مودعا الى اللجنة الادارية المركزية فاننى ارى ان يبحث طلب كل شخص يتقدم بطلب انتماء مستقل ،فنقرر ان هذا الشخص يؤمن حقيقة وفعلا بمنهج الحزب ام انه يعلن ذلك كستار لاغراض اخرى ، وفى هذه الحالةالثانية يجب عدم قبوله،لاننا لانستطيع ان نقرر ان جميع قادة الحزب اواعضاء الحزبين المذكورين هم ماركسيون فنتخذ قرارا شاملا عنهم .ففى العراق او فيمايخص هؤلاء على الاقل تتدخل الشائعات والاقاويل حول نسبة مبدأ معين لشخص معين . لذلك فان اتخاذ قرار شامل فى هذا الشان اعتقد

انه سيشمل اناسا لاينطبق عليهم الوصف المذكور اي الماركسية . ان كثيرين فى العراق من الشباب لاسيما الشباب فى دور غير مستقر فيما يخص تعيين المذهب الذى يدينون به او انهم فى حالة قلق وفى حالة تكوين تستهويهم مبادىء الماركسية او ربما يستهويهم موقف من مواقف الاتحاد السوفييتى اوربما فلم سينمائي سوفييتى او موقف من مواقف البطولة فى الحرب او كتاب الخ ... فيتصورون انفسهم شيوعيين ، وقد يتغير نظرهم الى انفسهم . اعتقد انه من المصلحة قبولهم وتعهدهم وتنشئتهم وفق المبادىء الدمقراطية بل ان نبذهم وابعادهم عن حظيرة الحزب يلقى بهم فى احضان الحركات السرية الشيوعية .

ناظم حميد : ماهى باضبط القاعدة التى اتبعت فى قبول الاعضاء ؟

حسين جميل : بحث هذا الموضوع قبل اكثر من عام ورفعت حوله مذكرات واتخذ حوله قرار

كامل الجادرجى : ماهى فلسفة الحزب التى اشرت اليها فى حديثك ؟

حسين جميل : ان الحزب لايقبل الاشخاص الذين لايدينون بالفلسفة التى سنقررها بنتيجة هذا البحث ان فلسفة الحزب فى رايى هى الاشتراكية الدمقراطية لان المنهج يهتدى بهديها وان لم ياخذها اطلاقا ، بل نص فى بعض مواده على مالاتدعو اليه .

زكي عبدالوهاب : سأل حسين جميل :

هل يرى في هذه الجلسة ضرورة الاعلان عن فلسفة الحزب ، واذا كان الجواب بالسلب فما الذي سيقوله الحزب للاعضاء الذين يرفض قبول عضويتهم فيه لمجرد ان فلسفتهم ليست الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية .

حسين جميل : ان منهج الحزب ليس اشتراكيا في كل محتوياته فقد اخذ بعض ماتدعو اليه الاشتراكية كما قرر امورا اخرى تخالف الاشتراكية .ولذلك وللاسباب الاخرى التي بينتها قلت انه ليس من الصحيح اعلان اشتراكية الحزب . الا انه لما كان المنهج قد استوحى من الاشتراكية باتجاهه وهو يهتدي بهديها لذلك قبلت ان يكون شرح المنهج على اساس هذه النظرية ،وقيدت ذلك بان يذكر في الشرح مايتفق فيه المنهج مع الاشتراكية ومايختلف فيه معها .ان الحزب اوسع من ان يكون اشتراكيا ،وان الوطني الذي لايدين بالاشتراكية يقبل في الحزب مادام يقبل منهجه ، فاني لااعارض قبول من لم تكن فلسفته اشتراكية دمقراطية لان كل وطني دمقراطي اعتقد انه يدين بالمنهج مخلصا يقبل في الحزب .الا انه لما لم يكن الحزب ماركسيا على كل حال ويختلف مع الماركسية في اسسها فاستطيع ان اقول ان

من يرى تحقيق المبادىء الماركسية فى العراق لاتنسجم دعوته هذه مع قبوله فى عضوية الحزب .

ناظم حميد : اذا توفرت الشروط المبينة فى النظام الداخلى فى شخص فما هو موقف اللجنة الادارية المركزية فى طلب هذا الشخص ؟ ان هذا الموقف بنظرى يتحدد فى امرين اثنين :

١ ـ الاتجاهات الموجودة فى المنهج . ان المتقصى لمنهج حزبنا يجد فيه اتجاهات وميولا اشتراكية دمقراطية واصلاحية ووطنية . فهناك امام اللجنة الادارية جميع هذه الاتجاهات التى يجب عليها ان تلاحظ وجودها فى الشخص طالب الانتماء او عدم وجود ماينافضها او يخالفها لديه .

٢ ـ المدى الذى تتوفر فيه هذه الاتجاهات فى اعضاء الحزبين المذكورين . اننى اعتقد بتوافر هذه الاتجاهات فى عدد قليل من اعضاء الحزبين المذكورين وخاصة خارج بغداد . اما معظم قادة الحزبين فلا تتوفر فيهم هذه الاتجاهات الموجودة فى منهج حزبنا ، لاننى اعتقد ان معظم القادة المذكورين يعتنقون الماركسية بشكل ربما كان علميا او غير علمى

كامل الجادرجى : هل للماركسية اشكال ؟

ناظم حميد : ان تعبيري عن معظم هؤلاء انهم يعتنقون الماركسية بصورة مشوهة غير قائمة على تعريفها العلمى .

سؤال من الجميع : لو كان احد هؤلاء يعتنق الماركسية بشكل

علمی بنظر ناظم حمید فهل یمکن قبوله فی الحزب ؟

ناظم حمید : لایمکن قبوله بسبب ماعرضت اعلاه من الاتجاهات الواضحة فی منهج حزبنا .

الجلسة السادسة : یوم ١٨ تشرین الاول ١٩٤٧

حسین جمیل : صرح طلعت الشیبانی فی جلسة سابقة ان تقریره[١٢] الذی قدمه الی اللجنة الاداریة المرکزیة بتاریخ ٢٩ ایلول ١٩٤٧ بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر، یعتبر فیه اجابة علی مذکرة الرئیس فی بعض النقاط . لذلك ولضرورة تفاهمنا علی جمیع النقاط التی تتعلق بکیان الحزب اود ان اعلق علی بعض ماجاء بهذا التقریر واستوضح عن نقاط اخری :

جاء فی الصفحة (٣٠) «ان مبدأ توحید الحرکة الدمقراطیة فی العراق امنیة الاکثریة الساحقة من التقدمیین» وبما ان هذه الجملة جاءت بمناسبة الحدیث عن حزب الاتحاد الوطنی فیفهم منها ان هذه الدعوة کما نادی بها حزب الاتحاد هی امنیة الاکثریة الساحقة من التقدمیین ، وبما ان دعوة حزب الاتحاد کانت مطلقة ، کما انه خص بدعوته حزب الشعب والحزب الوطنی الدمقراطی فاود ان اعلق علی ذلك :

(١٢) حاولت الحصول علی نص تقریر الدکتور طلعت الشیبانی هذا! فلم افلح . ولکن مجمل الاراء المذکورة فیه ،کما اعلم، لاتخرج عما ابداه الشیبانی فی مناقشة المذکرة الاشتراکیة فی جلسات اللجنة الاداریة وعما اقتبس منه فی محاضر هذه الجلسات ـ المؤلف

ان توحيد الحركة الدمقراطية فى العراق امنية من الامانى متى ماتحدد معنى ومفهوم «الدمقراطى» وكان من المفهوم متفقا عليه، اما فى الحالة التى نشرت فيها هذه الدعوة فان تعبير «الدمقراطى» لم يكن له تحديد، فقد كان ينطوى تحت هذه الكلمة ، وحتى عند دعاتها قادة حزب الاتحاد الوطنى ، الشيوعيون والاشتراكيون ومعتنقو فكرة الدمقراطية كما هى مطبقة فى انكلترا واميركا ، واحرار الفكر وكل من يؤمن بتطور المجتمع . وعلى ذلك اعتقد ان نقطة الضعف فى هذه الدعوة كانت عدم تحديد معنى «الدمقراطى» والمقصود منه بحيث كانت تشمل هذه الاصناف المتباينة التى لايمكن ان يضمها حزب واحد. فاود ان اسال طلعت الشيبانى هل يقصد بكون هذه الفكرة هى امنية الاكثرية الساحقة من التقدميين هذا الشتات الواسع فى مفهوم الدمقرطية واذا كان الامر كذلك فهل يعتقد بامكان اجتماع هؤلاء فى حزب واحد ؟ اما اذا كان لايقصد هذا الامر ويقصد مفهوما واحدا للدمقراطية يجمع صنفا واحدا من الناس يدينون بفلسفة واحدة فانا اتفق معه على ان اجتماع هؤلاء فى صعيد واحد اوفى حزب واحد على الاصح هو امنية لى شخصيا واعتقد انها امنية الدمقراطيين جميعا .

طلعت الشيبانى : اقصد بالحركة الدمقراطية التقدمية شيئين :

الاول التنظيم وما تفيده لفظة الحركة والثانى موضوع التنظيم وهو القوى الوطنيه الدمقراطية التى يمكن ان تنضوى تحته وتقبل بهذه التنظيمات كوسيلة للكفاح وهذا طبعا يجرنا الى البت فى مسألة القبول • ان هذا يدعونى ايضا الى ان اقول انى قد اشرت الى ذلك فى تقريرى ص (٣٢) اذ قلت : «على انى اذ انتقد الاحزاب التقدمية المذكورة انما ارمى الى لاستفادة من دراسة اوضاعها فى سبيل الحركة الوطنية الدمقراطية فى العراق عن طريق حزبنا» واقصد بتعبير «عن طريق حزبنا» ان يرضخ طالب الانتساب الى كل القواعد والمقررات التى تصدرها اللجنة الادارية المركزية ، ومع ذلك فانى لاارى فى الوقت الحالى قبول قادة الحزبين بعد حلهما كاعضاء فى حزبنا نتيجة لاختلاف مفاهيمهم فى القيادة والكفاح والشعارات، اما بشأن الاعضاء الباقين فلا ارى مانعا اذا ما تأكدت اللجنة الادارية او مرجع القبول فى حزبنا من توفر شروط الانتماء التى نص عليها النظام الداخلى • الا اننى اود بهذه المناسبة ان اذكر شيئا عن التخوف الذى يساورنا فى قبول الاعضاء فاقول ان النظام الداخلى قد نص على عقوبات كثيرة منها الفصل ، فيمكن اللجنة الادارية بها ان تعالج بعض الاوضاع الشاذة • اما اذا تركنا هذا

الى مبدأ القبول المثالى فاننا نجد انفسنا امام حرج شديد لايمكن معه ان نبت بشأن قبول اى عضـو من الاعضاء .

كامل الجادرجى : ان الحزبين السريين حزب فهد وحـزب داود الصائغ ينعتان نفسيهما دائما سواءفـى جرائدهما السرية ام فى بياناتهما بانهمـا دمقراطيان وطنيان فهل نقر نحن بكـون هؤلاء دمقراطيـين ؟

طلعت الشيبانى : لااعتقد ان فلسفة هذين الحزبين تستند الـى الفلسفـة الدمقراطيـة .

حسـين جميـل : جاء فى مقدمة تقرير طلعت الشيبانى عـن كيفية نشوء الاحزاب ان تعدد الاحزاب هو نتيجة لاختلافات الجماعات فـى مفهـوم الوطنية وقد جعل هذه الكلمة عنوانا،وتحت العنوان قال «ومع ذلك فان الاحـزاب السياسية الوطنية فى البلـدان المستعمـرة غالبا ماتتحد فى غاية وتختلف فى غاية اخرى اما التى تختلف فيها فهى طبيعة الاصـلاح الداخلى ،واما التى تتفق فيها فهى الاستقلال» فهلا يعتقد طلعت الشيبانى بأن الشيوعيـين يختلفون عن سواهم فى مفهوم الاصلاح الداخلى واهدافه وطريقة تحقيقه ؟

طلعـت الشيبانى : يختلفون طبعا عن بقية الاحزاب فى ذلك .

حسـين جميـل : اذا كانوا يختلفون فهلا يعنـي ذلك وجـوب

عدم انضوائهم تحت حزب اخر يختلفون معه في طبيعة الاصلاح الداخلي وهدفه وطريقة تحقيقه • واذا غض حزب ماالنظر عن هذه الاختلافات وقبلهم في عضويته الا يسبب ذلك اختلافات داخلية في ذلك الحزب وعدم انسجام وصعوبة في العمل ، على كل حزب ان يتجنبها مقدما ؟

طلعت الشيباني : اذاكان طالب الانتماء يختلف عنا بمفاهيمنا الحزبية حسب مانص عليه في المنهج فيجب ان لانقبله •

حسين جميل : اود ان اعلق على بعض جمل وردت في تقرير طلعت الشيباني لانني اعتقد في هذا البحث يجب ان نفهم بعضنا بعضا • اني وان كنت اتفق معه عموما فيما قال عن الفئة الحاكمة الا انني اود ان اضع استثناء واعتقد انه لايخالفني فيه وهذا الاستثناء وجود اناس نظيفين سياسيا وهدفا في هذه الفئة الحاكمة اي ان ماقيل عن الفئة الحاكمة يكون صحيحا عن اغلبيتهم ولااعتقد انه يقصدهم جميعا ، ومن هؤلاء من يمكن ان يتعاون معه الحزب في اعمال معينة او في اوقات معينة ولاهداف مخصوصة • واكثر من هذا اعتقد انه اذا كانت مصلحة الحزب انيتعاون في ظرف معين مع شخص من الفئة الحاكمة حتى اذا كان الشخص من الجماعة السيئة كنوري السعيد فاننا يجب ان لانحجم عن العمل معه في وقت معين ولغرض معين وعلى

ذلك انى اصر على ان موقف الحزب من الاشتراك مع نورى السعيد بتشكيل وزارته الاخيرة كان صحيحا خلافا لما جاء فى تقريره ص (٣٨)

طلعت الشيبانى : لااعتقد ان حسين جميل قد اضاف شيئا جديدا على ماجاء فى تقريرى فقد ذكرت فى ص(٣٤) تحت عنوان «الفئة التى تتناوب الحكم» : «على انى لاانكر عدم الاستحالة فى الاستفادة منهم اى الفئة الحاكمة ولو على خط متقطع ملتو ضيق اذا احسن التعاون معهم كلما سنح الظرف الملائم »اما بشان رايى فى الاشتراك بوزارة نورى السعيد فقد نافحت وجادلت فى سبيله كثيرا .

حسين جميل : اتفق مع طلعت فيماذكره فى ص (٤٦) من اننا يجب ان نكون متمسكين بالاعتدال واتفق معه ايضا فى الفكرة التالية : « على ان لايكون ذلك بالانشغال ينفى تهمة التطرف عنا بحيث يبعدناعما نريد بالاعتدال فى سلوكنا» واضيف ان الحزب يجب ان لايحاول اتخاذ مواقف بقصد الاعلان عن اعتداله وتطرفه بل يجب ان يتخذ الموقف الصحيح فى كل امر من الامور مهما فسر ذلك الموقف اومهما كان راى الناس معتدلين او متطرفين فيه، وحتى اذا كان ذلك الموقف يخالف اجماع الامة.واودان اوضح اكثربانى

الاحظ فى الحزب تيارين احدهما تيار محاولة الاعلان عن اعتدال الحزب وتيار اخر اتخاذ مواقف لترضية الفئات المتطرفة حتى لا يقال بان الحزب خرج على تقدميته او انحرف . اعتقد ان كلا الموقفين غير صحيح فيجب ان تكون لنا نحن قادة الحزب الجرأة بان تقف الموقف الصحيح لكى تقود الرأي العام فيما نراه صحيحا لا ان تنقاد له واخيرا فانى اتفق مع طلعت فيما ذكر من وجوب التفريق بين الثقافة المهنية والثقافة السياسية فلا نودع اعمال الحزب المهمة او وجانبه الا الى المتمتعين بثقافة سياسية تؤهلهم لذلك .

محمد حديد :اعتقد اننا يجب ان نبحث ايضا عن موقفنا من التعاون مع حزبين اخرين هما حزب الاستقلال وحزب الاحرار ومن الفئات السياسية الموجودة الان . اما مايخص حزب الاستقلال فقد ثبت ماكنا نتوقعه من عدم امكان التعاون مع هذا الحزب بسبب مواقفه المختلفة عن موقف حزبنا . ولذلك لااري من الصحيح المبادأة من حزبنا للتعاون مع هذا الحزب مالم تحدث قضية تستوجب تعاون الاحزاب الموجودة بصورة عامة . اما حزب الاحرار فمع تأييدى لما جاء فى تقرير الرئيس عن هذا الحزب فانى ارى انه يضم جماعة اقل شرا من غيرها على الاقل ومن الفئة الحاكمة .واعتقد ان من المصلحة

وجود اتصال بين حزبنا وحزب الاحرار والتعاون معه قدر المستطاع لتحقيق اغراض منهجنا فى شتى الشئون . وكذلك ارى من اللازم عند قيام هيئة سياسية مستقلة من السياسيين تنادى لتحقيق حياة دستورية وفسح مجال الحريات ارى حينذاك ان يتعاون حزبنا مع مثل هذه الهيئات . وبصورة عامة ارى ان على حزبنا ان يسعى دائما لاخذ المبادأة فى الحركة السياسية الوطنية ، وبذلك يستطيع الحزب ان يعزز مركزه لدى الرأي العام . اما اذا ترك مجال اخذ المبادأة للغير فأظن ان حزبنا سيصبح ثانويا .

الجلسة السابعة : فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : موقفنا من الاحزاب يجب ان يمليه علينا الهدف الذى نهدف اليه اى الاستقلال الخارجى والاصلاح الداخلى . فمن ناحية الاستقلال الخارجى ان حزب الاستقلال وان كان يقول انه خصم الانكليز وانه يعمل للاستقلال الا اننى اعتقد نتيجة لاتصالاتى مع اعضائه والاطلاع على صحيفته واساليب عمل الحزب وقادته ان اعضاء حزب الاستقلال البارزين يخشون اليساريين ويحاربونهم اكثر مما يخشون الانكليز ويحاربونهم وهم يضعون انفسهم موضع الخصومة لحزبنا ويحاربونه

ويكافحونه • فتجاه هذا الموقف اعتقد بتعذر التعاون مع حزب الاستقلال • ان من مصلحة الحركة الوطنية التى يهدف اليها حزبنا عدم تقوية هذا الحزب الذى يريد القضاء على حزبنا وقد اثبت الواقع هذا الرأي الذى ابديته حيث انهم قضوا على لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين ، كما قضوا على مؤتر الاحزاب وحتى على ابسط مظاهر التعاون فى سبيل فلسطين وهو ارسال برقية مشتركة او اجتماع مشترك •
توجد تيارات فى حزب الاستقلال احتجت على قيادتها بسبب الاشتراك مع الاحزاب اليسارية فى موضوع فلسطين •وان قيادة الحزب لاتستطيع الخروج على راي المتطرفين اليمينيين حفظا لكيان حزبهم وان الراى الغالب فى ذلك الحزب اعتبارنا شيوعيين وهم لاينفكون ينشرون هذه الدعوة حتى وان كان عقلاؤهم لايعتقدون بها من صميم انفسهم • ولذلك يستحيل التعاون بين حزبنا وحزب الاستقلال فى المواضيع الداخلية لاختلاف وجهات النظر اختلافا تاما [13] •

اما حزب الاحزار فاعتقد ان اعتباره حزبا هو من باب التجوز لانه ليس اكثر من بضعة

(١٣) كل هذا لم يمنع تعاون الحزبين فى محاولة الاندماج فى حزب واحد هو حزب المؤتمر الوطنى ، كما سيأتى شرح ذلك فى الفصل الثالث عشر ادناه •

اشخاص وهم سعد صالح وداخل الشعلان وعلي ممتاز وعبد الهادى الظاهر وجـواد الخطيب ومحمد فخرى الجميل ، واعتقـد ان التعاون معهم ممكن فى حدود معينـة ولاغراض معينة للاسبـاب التاليـة :

١ ــ ان اكثر قادة الحزب كاناس مارسوا الحكم يتمتعون بسمعة حسنة فى اوسـاط كثيرة •

٢ ــ ان القيام معهم ببعض الاعمـال المشتركـة يعطى العمل المشترك قـوة ولاسيما خارج بغداد حيث يقال عندئذ انالاحزاب العراقية ترتئى كذا او ماشبـه •

٣ ــ حيث ان ظروفا اجبرت سعد صالح وجماعته منح اجازة للاحزاب والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية فانهم اصبحوا يشعرون انهم مسئولون ادبيا عن حماية تلك الحريات واصبح الناس يكررون لهم ذلك بحيـث انهم اصبحوا مرغمين على الدفاع عـن الحريات الدستورية • وحيث ان الاهداف التى تقصدها هى توطيد الحرياتالدمقراطية فيمكن التعاون معهمفى هذا الموضوع •

٤ ــ ان الحزب الوطنى الدمقراطى يحتاج مـن اجل توسيع دائرة عمله الى تعريف نفسـه والعمل فى وساط اكثر من الاوساطاليسارية التى تنتمى اليه او تؤيده ، واعتقد ان حزب الاحرار احسن من سواه • واعتقد انـه يتساوى مع حزب الاحرار فى هذا الموضوع

بعض الساسة المستقلين مثل حكمت سليمان ونصرت الفارسي وبعض النواب المعارضين ولذلك ارى ايضا ايجاد صلة تعاون ومذاكرة وتشاور مع هؤلاء المستقلين، واعتقدان الوقت الحاضرملائم لذلك بالنظر لقرب افتتاح مجلس النواب وبدء الموسم السياسي .

محمد حديد : هل يرى حسين جميل عدم التعاون مع حزب الاستقلال في كل الظروف ام يجوز ذلك اذا حدثت ظروف شاذة ربما تستوجب تعاون الاحزاب في قضيةمعينة ؟

حسين جميل : ان ايجاد رابطة اوصلة للعمل مع حزب الاستقلال كمؤتمر او لجنة او تشكيل دائم امر بحث ولااوافق عليه مطلقا . اما التعاون في امر معين ووقت محدود فلا اراه صحيحا في الوقت الحاضر الا اذا كان ذلك ضروريا، وبشرط ان يقر حزب الاحرار الاشتراك في ذلك الامر . وهذا موضوع يدرس ويقرر في حينه ، فلا نشترك في مثل هذا العمل الا لضرورة والا اذا كانت الفائدة من ذلك العمل المشترك تفوق الضرر منه .

ناظم حميد : هل يعتبر حسين جميل مؤتمر الاحزاب قائما ام غير قائم ؟

حسين جميل : انه غير قائم لان حزب الاستقلال ، عندما اجتمعنامع ممثليه ومع ممثلي الاحزاب الاخرى

رفض ان يكون مؤتمر الاحزاب لغـــرض
يزيد على الاحتجاج على كيفية اجـــراء
الانتخابات والاحتجاج عليها واظهار زيفهـا
وقد تم ذلك فى حينه .

ناظـم حميـــد : اقـر حزبنـا وسار على مبدأ التعاون مع
الاحزاب الاخرى بما فيها حزب الاستقلال،
ولم يبلغنا حزب الاستقلال بايقاف هــذا
الشكل من التعاون (اى مؤتمر الاحزاب)

حسـين جميـل : عند اول تشكيل مؤتمر الاحزاب رفض حزب
الاستقلال الاقتراح بان يكون من مهمات
المؤتمر الدفاع عن الحريات الدستوريـة ،
واعلن الاستقلاليون انهم لايتعارنون فـى
هذا المؤتمر مع الاحزاب الا فى الاحتجاج
على كيفية اجراء الانتخابات واعلان عـدم
شرعية المجلس النيابى القادم . وقد تم ذلك
فعــلا .

محمـد حديـد : كما قلت فى الجلسة السابقة ، من رأيي عدم
التعاون مع حزب الاستقلال واستـمرار
الاتصال مع حزب الاحرار واقرار نوع من
التعاون محدود معهم الا اذا حدثت حوادث
خطيرة تستوجب ان يرجح فيها تعاون الاحزاب
جميعــا .

ناظـم حميـــد : اخالف مذكرة الرئيس فى بعض ما ورد فيها
من التفاصيل بشأن كيان حزب الاستقـلال
واتجاهاته والتيارات التـى فيـه ووضـع

قياداته ، فان هذا الحزب لاتراسه ، برايي ، قيادة واحدة لاختلاف التيارات ولكنى ارى فيه حزبا وطنيا منظما ذا شان فى الحركة الوطنية . ولذلك ولما كانت للسلطات وللانكليز نيات وتصرفات معادية للحركة الحزبية محاولة منهم لضرب الحركة الوطنية فمن الواجب علينا ان نستمر فى بذل اقصى جهودنا لكسب هذا الحزب فى تعاون مشترك فى اكثر مايستطاع من الاعمال السياسية .

(ملاحظة : ايد حسين جميل وطلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب ورجب على الصفار كلام محمد حديد وعارضوا ماابداه ناظم حميد)

حسين جميل نتنقل الان الىموضوع ماذا يجب ان يكون موقف الحزب من السلطات المختلفة ،وهذه السلطات برأيي هم الانكليز ورئيس الدولة والوزارة والفئة الحاكمة والفئة الرجعية ذات المصالح في النظام الحاكم ، واقصد بالسلطات ذات النفوذ والتي يعتمد عليها الوضع الحاضر ، لاسلطات الدولة بالمفهوم الدستوري .

اما موقفنامن الانكليز ،فانى اعتبر الانكليز مسئولين عن الوضع الحاضرفى اسسه وفيمايشكو الشعب منه سواءفى الوضع السياسى القائم من خارجي وداخلي وسواء فى الاصلاح الذي يمكن اجراؤه . اعتقد ان على الحزب

ان يوضح ذلك للراى العام ويعمل كما هو في منهجه بتعيين العلاقات مع انكلترا على اسس اكمال سيادة العراق ولو اقتضى الامر الدعوة الى الغاء المعاهدة القائمة ومخاصمة انكلترا في الهيئات الدولية كمجلس الامن وهيئة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في موضوع المعاهدة والمعسكرات والتدخل في الشئون الداخلية . الا انى اضع لموضوع الانكليز تفصيلا فاقسم الانكليز الى قسمين وهما : الانكليز المحليون الذين لهم مراكز في العراق سواء في السفارات او البعثات او المستشارون في الوزارات وفي الدوائر المختلفة وحتى موظفي الاستخبارات ومدراء الشركات وما اشبه .

والقسم الثاني هو الوزارة البريطانية ومن يدعمها وعلى راسهم حزب العمال فان موقفنا من هؤلاء يختلف عن موقفنا من اولئك .

ان الانكليز المحليين برأيي رجعيون ويؤيدون سياسة استعمارية اكثر مما يتطلب المركز اى لندن ، ويعطون صورة غير صحيحة عن الاوضاع في العراق مما ينتج عنه مقررات غير صحيحة في انكلترا .

وبرأيي يجب مهاجمة الانكليز المحليين في صحافة الحزب وفي مقالات تكتب في الصحافة الانكليزية وبيان مداخلتهم في

الشئون المحلية وعضدهم جماعة معينة من العراقيين هي المستسلمة الى المصالح البريطانية ومحاربتهم الوطنيين والفئات الشعبية . ويجب فى الوقت نفسه عدم مقاطعتهم بل الاتصال بهم وتفهيمهم حقيقة حركتنا واهدافنا فيما يخص توطيد الدمقراطية والنظام الدستورى خشية تشويه حقيقة حركتنا من قبل الفئات الرجعية وصبغ حركتنا بلون الشيوعية ، ويجب على كل حال مهاجمة هؤلاء من ناحية اعمالهم ومداخلاتهم فى الشئون العراقية وتوضيح ذلك للرأي العام العراقى .

اما موقفنا من الوزارة البريطانية وفئات حزب العمال والصحافة البريطانية والراي العام البريطانى عموما فارى انه يجب ان يختلف عن موقفنا من الانكليز المحليين ، وذلك بان يوضح لدى هذه الفئات كون الانكليز المحليين رجعيين يعطون صورة مشوهة عن الوضع فى العراق وعن حقيقة امانى الشعب العراقى وكونهم ضد الحركة الدمقراطية وانهم عنصر فعال فى عدم قيام هذه الحركة او توطيدها وكونهم - اى الانكليز المحليين - يؤيدون الفئات الرجعية ويعضدونهم ويوصلونهم الى الحكم بل انهم يضغطون فى سبيل ايصالهم الى الحكم ،

واقصد بالضغط التدخل لابقائهم فى الحكم.
يجب ان يفهم الشعب البريطانى انه لايمكن قيام صداقة بين الشعبين العراقى والبريطانى عن طريق هذه الفئات بل عن طريق الاعتراف بحقوق الشعب العراقى وتحقيق امانيه وعدم محاربته بمطاليبه فى الحرية وتوطيد النظام الدمقراطى . وعن طريق الصحافة البريطانية واعضاء حزب العمال ولاسيما النواب منهم يجب ان تقوم بتعريف الحزب الوطنى الدمقراطى وحقيقة مطاليبه لاسيما توطيد الحريات الد ستورية والنظام الدمقراطي وان نبين سيئات الوضع القائم وخطتنا فى علاجها .
اما رئيس الدولة بهو بحكم الدستور مصون وغير مسئول الا انه فى الحقيقة الموجه والسير لماكنة الدولة والمباشر للاعمال حتى مايدخل فى صلاحيات الوزارة والوزراء.
فى رايى عدم الابتعاد عنه بل الاتصال به بالحدود اللازمة والضرورية لايضاح مختلف الشئون له لئلا يدعى ان احدا لم يتصل به ويوضح وجهة النظر الاخرى المخالفة لوجهة النظر التى بلغت اليه من الفئة المحيطة به .
اما الوزارة القائمة فيجب ان يكون موقفنا منها موقف المعارض لكيفية تاليفها من غير ارادة الشعب حيث ان العناصر التى تتألف منها الوزارات غير منتمية لاحزاب يمكن معرفة

درجة تايد الراى العام لها • كما انها لعدم انبثاقها عن ارادة الشعب لايمكن ان تعمل لمصالحه ولماكانت تنتخب من فئة خاصة ويتدخل فى تاليفها من لايعمل لتحقيق مصالح الشعب فيجب ان نقرر مقدما ان موقفنا من امثال هذه الوزارات موقف المعارض حتى يستطيع الشعب ان يفرض ارادته على الوزارة التى يرتضيها •

اما موقفنا من الفئة الحاكمة فانى اقسمهم الى قسمين : الجماعة الملوثة منهم التى تعمل لمصالح الاجنبى ولمصلحتها وتعمل للاثراء وتستهتر بحقوق الشعب ، ومن الطبيعى ان يكون موقفنا موقف المخاصم وموقف الموضح للشعب درجة فساد هذه الفئة لكى ينزع الشعب ثقته منها ويعمل على ايصال الفئة الصالحة للحكم • والجماعة الثانية تضم اناسا حافظوا على نظافة ايديهم من جهة ولاتزال لديهم الرغبة للعمل فى سبيل مصالح الاكثرية ، واضرب مثلا لهؤلاء حكمت سليمان ونصرت الفارسى ورضا الشبيبى وناجى الاصيل ويوسف ابراهيم وسعد صالح ، فهؤلاء يمكن التعاون معهم بحدود معينة ضمن الاهداف التى يهدف اليها الحزب لكل موقف او امر نرى بحينه جدوى للتعاون مع هؤلاء فى ذلك الامر •

واما الفئة الرجعية عموما وهم برأيي رؤساء الاقطاع واصحاب المصالح الكبيرة ورجال الدين المتعصبين فيجب ان يكون موقفنا منهم موقف المخاصم الا انى فى الوقت نفسه لا ادعو ان يكون موقفنا منهم موقفا استفزازيا .

زكى عبد الوهاب : هل يعتقد حسين جميل ان سياسة ومواقف الانكليز المحليين تجرى خلافا لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية الصريحة او الضمنية ؟ وماهى الاسباب التى تدعو الانكليز الى اتخاذ هذه المواقف ؟

حسين جميل : اعتقد انه لما كان الانكليز المحليون يبلغون لندن معلومات غير صحيحة فالسياسة المبلغة اليهم غير صحيحة لان المقدمة غير الصحيحة تعطى نتيجة غير صحيحة . اما سبب اتخاذ الانكليز المحليين هذه المواقف فهو لان الجهاز الخارجى البريطانى والقنصلى والبعثات ومدراء الشركات كلهم لم يتغيروا عما كانوا عليه قبل مجىء حزب العمال الى الحكم وكلهم من المحافظين وغلاة الرجعية والمشتغلين فى المستعمرات الافريقية والهند . وقد جاء العراق خلال ايام الحرب بعض الموظفين التقدميين من اشتراكيين وغيرهم غير انهم لم ينسجموا مع اولئك وقد فصلوا من الخدمة واعيدوا الى انكلترا .

زكى عبد لوهاب : هل تقوم سياسة وزارة حزب العمال الخارجية

في راي حسين جميل على اساس الاعتراف
باماني الشعوب المستعمرة وبحقها في تقرير
مصيرها ام انها قائمة على اتجاهات استعمارية؟

حسين جميل : فيما قلته لم اقل ان سياسة وزارة حزب
العمال قائمة على اساس الاعتراف بأماني
الشعوب وبتقرير مصيرها فهي كما اظهر
الواقع سواء هذه الوزارة العمالية الحاضرة
ام الوزارات السابقة تهدف الى اغراض
استعمارية . وهذا الاستعمار يهدف بالنسبة
للعراق الى نقاط اساسية مثل النقاط
الاستراتيجية والنفط والاسواق التجارية .
الا ان وضع الانكليز في العراق يتجاوز
المصالح الاستعمارية بمالا اعتقد بان وزارة
حزب العمال تهدف اليه او تحقق غرضا من
اغراضها في المداخلة في الشئون المحلية
ومخاصمة الحركةالدمقراطية ومقاومة تحقيق
بعض الحريات الدستورية مما يدعو اليه
غلاة الانكليز الرجعيين مما لا اعتقد انه
يدخل في السياسة المرسومة لانكلترا . وبهذا
الحدود يمكن العمل على تفهيم السلطات
الانكليزية في انكلترا غلو ممثليها في
العراقي في التضييق على الحريات والابتعاد
عن كل مفهوم دستوري في الحكم ومخاصمة
النظام الدمقراطي .

زكي عبد الوهاب : هل ان تاييد رئيس الدولة للفئة الحاكمة
سببه في راي حسين جميل عدم فهمه للامور

على حقيقتها وعدم تقديره لقيمة الفئةالحاكمة
فى المجتمع ام ان السبب يعود الى رغبته
فى المحافظة على الوضع القائم وعلى مصالحه
التى تزداد يوما فيوما ورغبته بتقريب اناس
من نوع معين يضمن له ذلك ؟

حسين جميل : لا اعتقد ان الموقف الذى يقفه رئيس الدولة
هو نتيجة لعدم فهمه للامور على حقيقتها
الا انى ارى فى الوقت نفسه انهناك فائدة
من الاتصال به كلما دعت الضرورة لتفهيمه
حقيقة المواقف وابلاغه اراء الحزب فى الامور
المختلفة ، لان فى ذلك ايضاحا لمواقف الحزب
وعدم فسح المجال للدعايات الضارة التى
مازال رجال الحكم والفئات الرجعية يبلغونها
ويكررونها لرئيس الدولة لحمله على اتخاذ
موقف معاد وربما للتمهيد لطلب حل الحزب
اذا سنحت الفرصة .

محمد حديد : ارى التحليل الذى جاء فى مذكرة رئيس
الحزب حول موقف الانكليز من الاحزاب
ومن الحركة التقدمية بصفة خاصة
فى هذا الظرف الذى يحدث فيه التوتر بين
الجهة السوفييتية والجهة الانكلو ـ اميركية
ينطبق على الواقع تماما وارى ان على حزبنا
فى هذ الموقف ان يعلن عن موقفه الصريح
خصوصا من الماركسية كما ارى ان النفوذ
البريطانى فى تسيير دفة الدولة امر واقع

لاينكر ، ومع ان على حزبنا محاربة ومقاومة هذا النفوذ ولكن في الوقت نفسه ارى ان على حزبنا ان يتبع خطة تاكتيكية يتجنب فيها عداء الانكليز الذى يظهرونه نحو احزاب اليسار المتطرفة وذلك بافهامهم بان حزبنا وان كان يقاوم الاستعمار البريطاني ويقاوم وجود قوات وقواعد عسكرية في بلادنا ويقاوم ترويج المصالح البريطانية بشكل يضر بمصالح العراق فان حزبنا مع ذلك يرمى الى توطيد الصداقة بين الشعب العراقى والشعب البريطانى وان حزبنا يرى ان زوال المصالح الاستعمارية هو بالنتيجة لفائدة هذه الصداقة ولمصلحة الشعب البريطاني ايضا . ان حزبنا يميل الى الاشتراكية الدمقراطية التى نرى العمل في بريطانيا اليوم نحو تحقيقها وان حزبنا يرجح ان تسود هذه الاشتراكية الدمقراطية في العالم اكثر من ان يرى النظام السوفييتي الحاضر . ولهذا ارى ضرورة افهام الراي العام البريطانى والسلطات البريطانية سواء في العراق اوفى بريطانيا نفسها بموقف حزبنا هذا .

اما مايخص رئيس الدولة فاني اؤيد الراى الذى ابداه حسين جميل من ضرورة الاتصال به عند الضرورات لاجل دفع الضرر الذى يلحق بحزبنا من الوشايات الكثيرة

والدعايات الضارة • ولكن فى الوقت نفسه يجب ان يقف حزبنا موقفا صريحا من تطبيق القواعد الدستورية ومقاومة كل مخالفة لذلك بشكل غير استفزازى ، ولذلك اؤيد الراى الذى ابداه حسين جميل حول موقفنا من الوزارات المقبلة ، فاذا وجدناها تضم عناصر تميل الى الاعتراف بشىء من الحريات والقيام باصلاح جهاز الدولة فاعتقد ان على حزبنا ان يكون مشجعا لمثل هذه الوزارات اذ قد اثبتت الحوادث التاريخية سواء فى العراق او فى الاقطار الاخرى ان اهون الشرين خير من الشر البحت •

ناظم حميد : ورد فى اخر مذكرة الرئيس ان حزبنا لن يكون مساوما فانا اشترط هذا الامر فى جميع المواقف التى تتخذها بالنسبة للانكليز او للوصى

حسين جميل : اعتقد اننا يجب ان نفرق بين ان يكون الحزب غير شيوعى اى وطنيا دمقراطيا له نزعات اشتراكية دمقراطية وبين ان يكون حزبا لمقاومة الشيوعية • فليس من وظيفة حزبنا مقاومة الشيوعية او الشيوعيين سواء فى العراق او فى الخارج •فمثلا ان موقف مقاومة الشيوعية فى الخارج قد يجرنا الى مخاصمة الدول التى يسود فيها هذا النظام ، ومن ذلك الاعلان «بان حزبنا يرجح ان تسود هذه الاشتراكية الدمقراطية فى العالم اكثر من ان يرى النظام السوفيتى الحاضر » وذلك

لان هذه الدول التى يسودها النظـــام الشيوعى هى عناصر ضد الاستعمار فـــى النزاع الدولى الحاضر بينما الحكومـات الاشتراكية الدمقراطية تحارب الحركـات التحريرية كوزارة فرنسا مثـلا وغيرهـا • فالدخول فى هذه التفاصيل قديجرنا الـى مواقف غير صحيحة واعتقد انه يكفى حزبنا ان يعلن عن مواقفه ويوضح اراءه ومباديه دون مهاجمة اومخاصمة الانظمة السائدة فى اماكن اخرى ، لاننا لانستطيع ان نسقط من حسابنا مسالة مقاومة الاستعمار وامكان الاستفادة من هذه المقاومة من القوى التـى تقاوم الاستعمار وان كنا لانتفق معها فـى الرأي فى نوع النظام الذى يجب ان يسود وفى نوع الاصلاح الداخلى ونوع الحكم وماشبـه ذلك •

محمد حديـــد : اعتقد انه مادامحزبنايعتنق مبادىء اشتراكية دمقراطية بالقدر الذى جاء فى منهجه ومادام يميل الى هذه العقيدة فمن المحتمل كنتيجة طبيعية ان يعتقد بافضليتها علـى المبـادىء الاخرى ويود ان يراها بالنهاية سائدة فـى العراق وفى العالم اجمع • وهذا يعـــين موقفنا من الانظمة الاخرى ،واذا كنـــا لاتتفق مع هذه الانظمة فذلك لايمنـــع تعاوننا معها فى ظروف معينة وقد حـدث بالفعل ان تلك الانظمة السوفييتية تعاونت

مع انظمة معاكسة لها على خط مستقيم كالانظمة النازية فى ظروف معينة . فما احرانا الا نجد من عدم اتفاقنا معها فى المبدأ مانعا من التعاون فى قضايا معينة .

حسين جميل : ارى انه لامانع من ان نعلن اراءنا فى النظام الذى ندعو اليه ، وفى حدود المثل المضروب نقول : بودنا ان نرى النظام الاشتراكى الدمقراطى سائدا الا ان تخصيص عبارة «دون النظام السوفييتى» بعد هذه الجملة يعلن عن مخاصمة لهذا النظام دون غيره ، فاذا ذكرنا النظام فى المخاصمة فيلزم ان نذكر ايضا النظام النازى مثلا او الراسمالى البحت او ماشبه ذلك ، وكل ذلك لالزوم له لاسيما فى الوقت الذى لايوجد من يدعو الى تحقيق نظام شيوعى او سوفييتى فى العراق ، فلوكانت هناك دعوة لتحقيق هذا النظام فيجوز عندئذ ان نعلن عن رأينا بعدم صلاحه . اما الاعلان عن ذلك بدون وجود من يدعو اليه فيصح ان يسمى لزوم مالا يلزم .

محمد حديد : ارى من الضرورى حين نعلن عن تحبيذنا لانتشار الاشتراكية الدمقراطية فى العالم ان نعلن ايضا عن عدائنا للرأسمالية والنازية وجميع الانظمة الدكتاتورية بما فيها النظام السوفييتى . وبما ان هناك جدلا عاما فى العالم باسره حول صلاح النظام الشيوعى

من جهة والنظام الاشتراكى الدمقراطى من جهة ثانية والنظام الراسمالى من جهة ثالثة فنحن كحزب سياسي يجب ان نعين موقفنا من هذا الجدل ، ولايصح لنا ان نهرب من من تعيين هـذا الموقف .

حسين جميل : الجدل القائم اليوم بين المعسكرات التى اشار اليها محمد حديد هو ليس الجدل حول ماهية الانظمة واصلحها بل حول مواقف دولية تمثل كل جهة من الجهات المشار اليها موقفا ومع ان راينا لايتفق مع الماركسية بل مع الاشتراكية الدمقراطية الا ان كثيرا من المواقف التى يدافع عنها المعسكر السوفييتى هى مواقف نراها صحيحة ولصالحنا كمسألة مصر واندونيسيا مثلاوذلك بصرف النظر عن مسألة فلسطين . فالجدل اذن لايدور حول المبادىء بالذات وانما حول مواقف دولية .واعتقد ان الجدل حول المبادىء قد فات منذ امد طويل وليس هناك فى الصحافة العالمية من يكتب اليوم عن افضلية مبدأ على مبدأ الا عرضا وبمناسبة ما ، فالموقف الذى يجب ان نقفه هو الدفاع عن آرائنا والاستفادة من المواقف الدولية التى تفيد قضيتنا الوطنية وقضية الحرية فى العالم بصرف النظر عن المعسكر الذى يقف الموقف الذى نؤيده او نعارضه . وعند شرح المنهج نستطيع ان

نذكر النقاط التى نختلف فيها مع الماركسية
وهى كثيرة جــدا ٠

رجب الصفـار : اؤيد راى الاخ محمد حديد حول الوضـع
الذى يجب ان يتخذه حزبنا مع كل مـن
الانكليز ورئيس الدولة والوزارات العراقية،
واتفق معه على التعليقات التى علقها علـى
بيانـات حسـين جميـل ٠

حسـين جميـل : ان كان مـن واجبنا مخاصمـة الاستعمـار
والمعسكر الذى يؤيده فمن الطبيعى الا نقف
موقفا يقوى هذا المعسكر فى المنازعـات
الدولية ولما كان المعسكر الانكلو-اميركى
يقف اليوم ضد امانى الشعوب وحرياتها فى
مختلف انحاء العالم ، فـى مصر والعـراق
وتركيا واليونان واندونيسيا والهند الصينية
والصين وغيرها فيجب الا نقف اى موقـف
يفسر بانه تقوية لهـذا المعسكر فى النـزاع
الدولى وان كنا لا نقصد فعلا هذه التقوية
اذ اننا يجب الا نسقط الراى العام مـن
حسابنا لان هذا الموقف لايمكن ان يفـسر
الا بانه انضمام الى معسكر يخاصمنا فـى
امانينا وحقوقنا بدون ضرورة لهذا الاعلان
لان اعلان موقفنا يمكن ان يقتصر على مانراه
وذلك فى الناحية الايجابية ، اما مانراه مـن
الانظمة كالنظام السوفييتى ، ومايتبع ذلك
من اختلاف فى كيفية تطبيقه فأمر لاضرورة

له وهو كما ذكرت يعتبر مناصرة لمعسكر مخاصم ولنا واضعافا لمعسكر يمكن ان نستفيد منه فى هذه المنازعات الدولية كما استفادت مصر من مواقف الاتحاد السوفييتى وبولندا فى مجلس الامن ،كما سبق ان استفادت سوريا ولبنان . وذلك لايعنى بطبيعة الحال موالاة لهذا النظام لانى ايضا لا ارى بان نعلن اننا ضد النظام الراسمالى مثلا حين لاتوجد ضرورة لذلك وقد يفسر هذا الراى اذا اعلن بما لاحاجة للحزب الى الدخول فيه . ومن الطبيعى ان رايى هذا يتعلق بالظروف الراهنة لاننى اتكلم عن الوقت الحاضر .

محمد حديد : ان بحثنا هذا يجرنا الى بحث النقطة الاخرى وهى تعيين موقفنا فى الوضع الدولى الحاضر . ارى ان حزبنا يجب ان يكون ضد ايجاد معسكرين فى العالم وضد التكتلات التى تؤدى الى ذلك من اية جهة كانت بل يجب ان تقوم سياسة حزبنا الخارجية على التعاون بين جميع الامم على اساس ميثاق الامم المتحدة . اعتقد ان الموقف الذى يقفه اليوم هنرى والاس واعوانه فى الولايات المتحدة هو أحسن دليل فيما يجب أن يقفه حزبنا فى الاوضاع الدولية الراهنة . انى حين ارى رجحان انتشار النظام الشتراكى الدمقراطى فى العالم لا ارى فى ذلك سببا

لمخاصمة المعسكر السوفييتي مثلا اذ ان
الاحزاب الاشتراكية الدمقراطية فى اوربا
الغربية مثلا تدعو الى تعميم مبدئها دون ان
تجعل من موقفها سببا للخصومة مع المعسكر
السوفييتي لانها تدعو الى التفاهم بين الامم
كافة وتقاوم التكتلات من اية جهة كانت ،
ان اتخاذنا هذا الموقف لن يحول دون تأييد
الكتلة السوفيتية لموقفنا تجاه الاستعمار
البريطاني • فان مصر مثلا كانت تعلن دائما
عن عدم اتفاقها مع النظام السوفيتي ولكن
مع ذلك ايدت الحكومة السوفيتية موقف
مصر فى مجلس الامن • ولا ارى فى تحبيذنا
انتشار الاشتراكية الدمقراطية فى العالم
انحيازا الى المعسكر الانكلو-اميركي لان
ذلك المعسكر يسود فيه النفوذ الاميركي
الذي لايمت الى الاشتراكية الدمقراطية بصلة•

الجلسة الثامنة : فى ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب الصفار لسفره الى سوريا)

زكي عبد الوهاب : يجب ان يستوحى موقف الحزب من الاستعمار
الانكليزي فى العراق من الاهداف التى
يرمى الحزب الى تحقيقها ، فانكليز هم
المسئول الاول عن تردى احوال الشعب
السياسية وان من واجب الحزب ان يعلن
هذه الحقيقة • يكافح الحزب الانكليز

بالوسائل الدمقراطية وهذه لاتمنع الحزب من اللجوء الى جميع الاساليب المتيسرة .
واذا لم تجد الاساليب المذكرة فعندئذ . يسلك الحزب الطريق الاخير وهو طريق الثورة ضد الانكليز اذا كان الشعب على اتم استعداد لها . وتكون الثورة فى هذه الحالة عملادمقراطيا لان الحزبلم يدع اليها لنصرة طبقة على طبقة وانما للتخلص من نفوذ الاستعمار الانكليزى فهى بهذا الاعتبار ليست ثورة طبقية كما يفيد المفهوم العلمى لها وانما هى حرب تحريرية وهى من صميم الدمقراطية .

اما تقسيم الانكليز الى قسمين ، القسم الاول الانكليز المحليون ذووالمراكز فى العراق والقسم الثانى الوزارة البريطانية وعلىراسها حزب العمال ، فاعتقد ان الاقتراح بضرورة اختلاف موقف الحزب تجاه كل من هذين القسمين غير صحيح وغير عملى ومضر بمصلحة الحركة الوطنية .

فى الموقف الدولى الراهن يجب ان يستمد الحزب جميع مواقفه من مصلحة العراق الوطنية (ضد التكتلات وضد الحرب) اما موقف الحزب من رئيس الدولة فيجب التمسك بتحقيق احكام القانون الاساسى واحبذ الاتصال به اذا وجدت ضرورة لذلك لافهامه حقيقة مواقف الحزبولدفع الاضرار

التى يمكن ان تلحق الحزب من وشايات المحيطين به •

اما موقف الحزب من الوزارات العراقية فعليه ان يعارض طريقة تاليف الوزارات وتشجيع الوزارات التى تؤلف من عناصر نظيفة ولو بصورة جزئية او من عناصر تميل نوعاما الى الاعتراف بحقوق الشعب،وبشرط ان يكون هذا التايد بقدرماتقضى به الضرورة لحمل مثل تلك الوزارات على تحقيق اهدافها الحسنة •

طلعت الشيبانى : نوه محمد حديد عن خصومتنا للماركسية السوفيتية والراسمالية البحتة ، وابدى عطفا خاصا على الحكومات والاحزاب التى تعتنق الدمقراطية الاشتراكية • فى رايى ان الدور الذى يمر به العراق ويمر به حزبنا لايتطلب اعلان هذه الخصومة ،لاننا فى هذه الحالة نضع انفسنا فى وضع لايمكن ان تتحلل منه فيما اذا استجدت اشياء اخرى • اننا فى هذا الاعلان نشجع على نوع من التكتل الدولى • اننا بحاجة الى ان نبدى آراءنا وتثبت مباداءنا بالدرجة الاولى •

لقد ابدت الاحزاب الاشتراكية الدمقراطية عداءاً للحركات التحريرية فى المستعمرات • ليست الفلسفة الاشتراكية منسقة على مستوى عالمى بحيث لاتتضارب مصالح

حكومة اشتراكية دمقراطية مع حكومة اخرى اشتراكية دمقراطية .

ان تقسيم حسين جميل للانكليز الى قسمين محليين فى العراق واخرين فى بريطانيا يتولون الحكم غير صحيح فى رايى .

حسين جميل : ان تقسيمى للانكليز بالنسبة الى مواقفنا منهم الى الانكليز المحليين والى الانكليز فى انكلترا لايعني انى ارى ان نهادن الانكليز فى انكلترا وان نخاصم الانكليز المحليين فقط . من البديهى ان خصمنا فى حريتنا واستقلالنا هو الاستعمار الانكليزي ويجب ان نحاربه اينما كان سواء اكان فى العراق ام فى انكلترا ام فى محل آخر من العالم كما نحارب الاستعمار وان لم يكن انكليزيا . انما الذى قصدته هو وجوب بث الدعاية للحزب فى انكلترا واقصد بذلك لمبادئه وآرائه ومطالبه وان تتصل بالصحافة الانكليزية فى انكلترا طبعا وبأوساط حزب العمال وبنواب هذا الحزب والنواب الاخرين وافهامهم مطالبينا فى الاستقلال والحرية والاصلاح الداخلى وتثبيت الدمقراطية فى العراق ، وان يكون جانب من هذا الاتصال لايضاح كون الانكليز المحليين فى العراق لايعطون انكلترا سواء مقاماتها الرسمية اوصحافتها رايا صحيحا عن حقيقة الاوضاع فى العراق .

الرئيس كامل الجادرجي :

سأتناول فى بحثي المواضيع التى لم توضح فى المذكرة توضيحا كافيا ، وسأتناول النقاط التى أريد ان اؤكد عليها وان جاءت فى المذكرة • وتتلخص هذه النقاط والمواضيع بما يلى :

١ ــ التخوف مما يحدث من ارتباك فى الراى العام نتيجة لتبنى الحزب للاشتراكية الدمقراطية

٢ ــ الاعتقاد بان الاخذ بالاشتراكية يتطلب منا تطبيق منهجنا على مفاهيمها وهذا يراه بعض الاخوان متعذرا ولذلك يرون ان من الضرورى تبديل المنهج فى حالة اقرار الاشتراكية الدمقراطية ، وبما انهم يرون ان تبديل منهج الحزب فى الوقت الحاضر لايتفق مع مصلحة الحزب فانهم يجعلون هذا السبب من جملة اسباب عدم اقرار الاشتراكية الدمقرطية •

٣ ــ ماذا كان من الضرورى تسمية حزبنا بالحزب الاشتراكى الدمقراطى اذا اقررنا فلسفة الاشتراكية لدمقرطية

٤ ــ الاعتقاد بعدم استقرار سياسة الحزب على شىء معين مما قد يفقد الثقة به •

ان ترك المنهج بمثل هذه المرونة التى

تتسع لكل تفسير من شأنه خلق الفوضى فى الحزب . واذا دخل الشيوعيون حزبنا يخربون ويشنعون على القيادة . ان الدمقراطية واسطة لتحقيق مبادىء معينة وكذلك الوطنية وهى اعم واشمل من الدمقراطية . ان امكانيات حزبنا تقتصر على المنظمات العلنية وان اعلان كوننا غير شيوعيين هو الخطة الاولى لكفاحنا ضد الاستعمار . ان حالة العراق تشبه الوضع فى فرنسا قبيل الثورة الفرنسية الكبرى التى كانت ثورة برجوازية دمقراطية ولكن هناك بعض الاختلاف فى وضع العراق والوضع الدولى فلم يكن من الممكن التدخل السريع فى فرنسا وهى دولة معظمة . ان الاشتراكية لاتنزع ثقة من يدينون بها ببلادهم وبالقوى الوطنية والعوامل المحلية التى من شانها ان تلعب دورا مهما فى تحرير البلاد ،وانها لاتقف موقفا محايدا تجاه القوى الرجعة وتكتلاتها .

يبدو لى ان الفكرة التى تجول فى اذهان بعض الاخوان حول الاشتراكية الدمقراطبة اساسها ما قيل يحق الدمقراطية من قبل الشيوعيين حين بدأ النزاع حادا بين الفريقين. والذى اعتقده ان اهم سبب لهذا النزاع المستمر هو ان الانظمة الاشتراكية الدمقراطية تحقق الاشتراكية تدريجيا دون ان تقلق

طبقات كثيرة من الناس اي ان المجتمعات التى تسيطر عليها الراسمالية تستسيغ هذه الانظمة بصفة عامة اكثر مما تستسيغ الشيوعية التى تخشى هذه المجتمعات ان تقلب حياتها راسا على عقب .

اننا لاتتخذ الثورة وسيلة لتحقيق اهدافنا الاصلاحية (الاشتراكية الدمقراطية) ولكن ذلك لايعنى اننايجب ان تتنازل عن حق الثورة عندما تسد جميع سبل العمل امامنا .

اننا لاتتخذ نضال الطبقات اساسا لعملنا الحزبى بل انى اعتقد بان الاشتراكية الدمقراطية تفرض علينا فى وضعنا الحالى ان تنادي فى كثير من الاحيان بالتعاون الاجتماعى بين جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار واحباط خططه .من الواضح ان منهاج الحزب استقى من الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية لا كما يقول بعض الاخوان من انه لا يمكن ان يعتبر المنهج اشتراكيا دمقراطيا لانه اخذ ببعض هذه الفلسفة ولم يأخذ بها كلها . فالقضية اذن هي اعلان هذه الفلسفة بالطريقة والوقت المناسبين ، وبالشكل الذى تقره قيادة الحزب كى تضع حدا فاصلا بيننا وبين الماركسيين واعنى بهم الشيوعيين . وقد كان الحزب بسبب عدم التصريح بفلسفة الحزب مرتعا للشيوعيين وهو الامر الرئيسى الذى

سبب اضعاف الحزب وبث الفوضى فيه •

لم اطلب ان تكون القاعدة الفلسفية لمنهجنا هي الاشتراكية الدمقراطية بسبب كون حزب العمال يدين بها او لحمل البعض على الاعتقاد باننا لسنا خطرين اولتهدئة بعض الخواطر اولمجرد الهواية الفكرية والحس المبهم دون الارتباط بالواقع او بصرف النظر عن اوضاعنا الاجتماعية او لمهادنة الاستعمار كما قد يخطر على البال.

ان اقرار الفلسفة الاشتراكية سيكون سلاحا قويا حاسما في ايدينا لاسكات الفئة الحاكمة والفئة الرجعية وابطال مفعول سلاحهما الذى كاتناقد اشهرتاه وهو عدم وجود حدفاصل بيننا وبين الشيوعيين •

اما عن قضية استقلالنا عن الشيوعيين فمن الصحيح بل من الضرورى ان نكون مستقلين عن الشيوعيين اينما وجدوا وهذا اهم ماهدفت اليه المذكرة ، وبكلمة مختصرة ايقاف «التقيةالماركسية» وابعاد اصحابها عن الحزب •

اما ان السلطات قد تميزنا عن اصحاب المبادىء اليسارية الاخرى بدون ان نقوم نحن بعمل يثبت وجود فلسفة خاصة بنا فذلك ناشىء عن اعتقاد هذه السلطات وبالحقيقة اعتقاد الانكليز بان الحزب لايمكن

ان يكون شيوعيا مادام على رأسه كامل الجادرجي ومحمد حديد فالذى نحن بحاجة اليه الان هو اخراج هذه الفكرة من نطاقها الشخصى وجعل كل من يقيم وزنا لحركتنا واهدافنا السياسية يعتقد كل الاعتقاد بان الحزب مادام يعتنق الاشتراكية الدمقراطية فلا يمكن ان يكون شيوعيا سواء ابقى فيه كامل ومحمد ام لم يبقيا .

سمعت مرارا من المرحوم الزعيم الكبير محمد جعفر ابي التمن انه يعتبر نفسه اشتراكيا لان الاشتراكية لاتعارض الدين الاسلامي ولا النظام العائلي ،غير انه يعارض الشيوعية كل المعارضة لانها فى رأيه لاتتفق مع الدين والنظام العائلى. فاذا كان المرحوم جعفر لم ينفر من الاشتراكية فمن الذى ينفر منها ؟

تضمن تقرير طلعت الشيبانى فيما تضمن موضوعا لم اكن لاتطرق اليه بصفة خاصة لولم يجعله حسين جميل موضوع بحث فى مناقشاتنا ، وخلاصته يجب ان لاتفسح مجالا امام اصحاب الثقافة المهنية للارتقاء الى قيادة الحزب والاضطلاع بشئونه اوكما جاء فى تقرير طلعت الشيبانى بالنص انه «اذاكان العضو المثقف خلوا من الثقافة السياسية فيجب ابعاده عن المراكز القيادية واستغلاله فى مواضع معينة محدودة بحيث

تشبع غروره مع الاستفادة من تأثيره على الناس دون التعرض لاخطار اخطائه اذا ماتسلم القيادة » ومن راي طلعت الشيبانى ان الذى يجب ان نعمله هوان تفسح مجال الارتقاء الى القيادة لذوى الثقافة السياسية اوكما جاء فى تقريره بالنص «ان تقدم العضو الذى يتوفر لديه نوع من الثقافة الساسية والقابلية الحزبية »

قبل البحث فى هذا الموضوع يجب ان نعين موقفنا من الرأي السائد لدى بعض التقدميين فى العراق واذا كنا متفقين مع هذا الرأي اوغير متفقين وخلاصة هذا الرأي هي : ان الانسان لايمكن ان يكون ذا ثقافة سياسية الا اذا اعتنق الفلسفة الشيوعية التى هى الكل فى الكل فى نظر هذا الصنف من التقدميين عند قياس عقل الانسان فى رجحانه على الغير • وهم لايفهمون للعمل السياسى غير مفهوم واحد هو ان تكون الماركسية مرنة الى ابعد حدود المرونة من حيث قابلياتها على الظهور والاختفاء فهى فى نظرهم يجب ان تطفو على تصرفات الانسان عندما يكون الجو ملائما لها والا فتغطس الى القاع بحيث لاتخفى معالمها فقط بل يسمح لها ايضا بالتظاهر بكل مامن شانه اخفاء كل ظاهرة من ظواهرهاالى درجة الخداع والتمويه •

لقد كانت قضية الاشخاص من جملة الاسباب الكثيرة للخلاف بيني وبين عبد الفتاح ابراهيم عندما كنا نشتغل سوية . كان عبد الفتاح يرى ان يوصل الى قمة العمل السياسي الذي كنا قائمين به حينذاك «الاستاذين» يحيى قاسم وخدوري خدوري وغيرهما ممن يوافقونه على طريقته في العمل . وعلى هذا القياس يعتبر البعض منا، على ماأعتقد ، المحامي صادق كمونة وجعفر البدر من اصحاب الثقافة المهنية لاالسياسية.

يتضح من ذلك اننا يجب ان نؤيد المذهب الاشتراكي الدمقراطي بذاته بصرف النظر عن سياسة الحكومة والاحزاب الاشتراكية الدمقراطية في البلدان الاخرى كما يفعل الشيوعيون .

ابدى محمد حديد وحسين جميل وناظم حميد ورجب علي الصفار رأيهم في هذا الموضوع فهم ، على مايظهر ،متفقون على ان منهاج الحزب يهتدي بهديها وانهم متفقون ايضا حسب مافهمته من بياناتهم السابقة بان الحزب بحاجة الى طابع خاص يميزه عن الاحزاب والهيئات الاخرى عدا الطابع الوطني الذي يتمثل بمكافحة الاستعمار البريطاني ، ذلك الطابع الذي اصر زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني

على ان يكون اهم ميزة للحزب ،على مافهمت دون حاجة الى ميزة ظاهرة أخرى •

الجلسة العاشرة : في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب الصفار)

زكي عبد الوهاب : هل كانت فلسفة الاشتراكية الدمقراطية نصب اعين الذين وضعوا منهج الحزب ؟

كامل الجادرجي : لم يجر بحث حول هذه النقطة ، ولكن القائمين بتأسيس الحزب كانوا على اعتقاد بانهم يهتدون بهدى الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية عند وضعهم المنهج •

محمد حديد : اتفقت الهيئة المؤسسة بصورة صريحة على ان لايكون الحزب شيوعيا • ان اقرب المذاهب السياسية الى حزبنا هو المذهب الاشتراكي الدمقراطي فمنه استوحينا في الماضي وسنستوحي في المستقبل اتجاهنا السياسي •

حسين جميل : بما ان فكرة الاشتراكية مجهولة من الشعب العراقي لانتشار الجهل والامية ، بل انها كانت مجهولة من اكثرية اعضاء الحزب ،ارى ان لايقر اعتناق الاشتراكية الدمقراطية لمخالفة ذلك للواقع اي ان هذا الاعلان يعني ان الحزب اشتراكي دمقراطي وهو خلاف ذلك • بل ارى ان تقرر عند شرح المنهج انه يهتدي بهدى الاشتراكية الدمقراطية ، وعند شرح النقاط المستقاة من هذا المذهب يشار الى مصدرها هذا •

ناظم حميـــد : اقترح اتخاذ القرار الاتى : ان اللجنة الادارية المركزية ترى فى منهج الحزب اتجاهـــات اشتراكية دمقراطية واضحة،وترى ان الحزب اهتدى بفلسفته السياسية وغيرها بهـدى هـذه النظريـــة .

زكى عبد الوهاب : ان عدم انطباق مفاهيم الفلسفة الاشتراكية الدمقراطية على اوضاع العراق يجعل الاخذ بها سابقا لاوانه كثيرا . ولذلك فلن يهتدى الحزب الا بهدى الوطنية الدمقراطية. اما عند شرح المنهج فلا بأس من ان يشار الى وجود تشابه بين بعض الحلول الاشتراكيـة وبعض مبادىء منهـج الحـزب .

طلعـت الشيبانى : ان مايجب ان نسعى لتحقيقـه هـو حيـاة دمقراطية نيابية برلمانية واستقـلال العـراق واصلاح الحالة الاقتصادية ولا ارى اعتناق الاشتراكية الدمقراطية كفلسفة للحزب .

الرئيس كامل الجادرجى : بالنظر لما تقدم قرر عدم اعتناق الاشتراكية الدمقراطية للحزب .

هل هناك نقاط اخرى دار حولها الحديـث ويجب اتخاذ قرار حولها كخاتمة لانهـــاء المناقشـــات ؟

النقطة التالية هى هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية ام بالثورة ؟

حسـين جميـل : الحزب يؤمن لتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية .

زكي عبد الوهاب : بالوسائل الدمقراطية لابالوسائل الثورية .

طلعت الشيباني : الوسائل الدمقراطية هي طريقنا في الكفاح. اما الثورة كأساس لتحقيق الحياة الدمقراطية فلا اعتقد باتخاذها الااذا سدت جميع الطرق البرلمانية في سبيل كفاحنا ، كما جاء ذلك في مذكرة رئيس الحزب .

ناظم حميد : بالوسائل الدمقراطية الى ان تسد السبل الدمقراطية وعندئذ فلنا حق الثورة ، وانا متفق مع مذكرة الرئيس في هذا الموضوع .

محمد حديد : وفق الطرق الدستورية البرلمانية

الرئيس : النقطة الثانية : هل يؤمن الحزب بالحريات الدمقراطية بصورة مطلقة للجميع ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يقاوم الحزب بنظركم الدكتاتوريات بجميع انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يعمل الحزب بنظركم على اساس الكفاح الطبقي ؟

الاعضاء : كلا

الرئيس : هل يعترف الحزب بالملكية الفردية ؟

حسين جميل : الاعتراف بالملكية الفردية بالحدود التي قررها منهج الحزب .

زكي عبدالوهاب : يعترف الحزب بالملكية الفردية بالحدود التي بينها منهجه

طلعت الشيباني : منهج الحزب واضح في تحديد الملكية الفردية وانا اقره في هذه الناحية .

محمد حديد : يجب ان يعترف الحزب بالملكية الفردية

من حيث المبدأ ويمكن تحديدها بالكمية حسب التطورات الاقتصادية .

ناظم حميد : جوابى هو جواب زكى عبد الوهاب

الرئيس : هل يقبل فى الحزب من يدعى انه وطنى بغض النظر عن الفلسفة التى يدين بها حتى اذا كان ماركسيا او فاشيا اذا قال انه يقر منهج الحزب ونظامه الداخلى ؟

حسين جميل لااري ان نأخذ الامر بدون تحقيق وتأكد . يخرج من حدود مبدأ القبول فى الحزب الماركسى والفاشى وكل من يعتنق مبدأ او فلسفة تعارض منهج الحزب .

زكي عبدالوهاب : ارى التمسك بمبدأ القبول الحالى

طلعت الشيباني : يقبل من يقتنع مرجع القبول فى الحزب باخلاصه لمبادىء الحزب

محمد حديد : ارى ان لايقبل كل من تأكدت ماركسيته او فاشيته اوكان يعتنق مبدأ يعارض منهج الحزب .

ناظم حميد : ارى ان تتأكد اللجنة الاداريه المركزية بعد تحقيق تقتنع به من حقيقة التزام طالب الانتماء بمنهج الحزب وبنظامه الداخلى وبهذه النقاط التى قررناها فى هذه الجلسة وعندئذ تقبل الطلب وبذلك يخرج الماركسى والفاشى ممن ذكرت .

مناورات كامــل الجادرجي

رفضت اللجنة الادارية المركزية فكرة اعتناق الدمقراطية الاشتراكية فلسفة للحزب ولم يحقق كامل لجادرجي غرضه فى دفع طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب على ترك الحزب فلجأ الى مناورة الاستقالة التـى طالما لجأ اليها لتحقيق غرض من أغراضه فقدم فى ٦ تشرين الثانـــى ١٩٤٧ اى اليوم التالى لانتهاء مناقشات اللجنـة الاداريـة المركزيـة لمذكرتـه الاشتراكية المؤرخة فى ١٥ آب ١٩٤٧ استقالته من رياسـة الحزب ومن اللجنة الادارية المركزية لا من الحزب نفسه قال فيهـا انه تبين له نتيجة المذاكرات التى جرت فى اللجنة الادارية المركزية حـول المذكرة الاشتراكية ان هناك خلافا فى اوجه النظر ولاسيما فى قضيـة اعتبرها خطيرة وهى ضرورة اعتناق الحـزب مذهبا خاصا يتميـز به عن سائر الاحزاب والهيئات السياسيـة . وقد رفضت اللجنة الادارية تلك الاستقالة وهدد محمد حديد نائب الرئيس بالاستقالة اذا اصـر الجادرجى على استقالتـه ، ثم وافق الجادرجى على سحبهـا .

ثم لجأ الجادرجى الى اسلوب اخر اذ دعا طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب الى مقابلته فى داره وبعد احاديث ومناقشات خيرهما بين امرين اما ان يستقيل من الحزب ويسلمه اليهما واما ان يستقيلا همـا وبذلك يحلا الازمة المصطنعة التى نشأت عن موقفـه .

روى طلعت الشيبانى للمؤلف ان كامل الجادرجى قال فى معرض حديثه اثناء تلك المقابلة ان فهمى المدرس الذى اطلقت عليه الصحافـة العراقية لقب «الكاتب العراقى الكبير المعروف» كان مستاءامن استغلال اسمه وانه مستعد للتنازل عن نصف املاكه فى سبيل اعفائه من استغلال اسمه فى الدعاية لبعض القضايا القومية التى يستغلها الانتهازيون . وعلق كامل الجادرجى على ذلك بقوله انه مستعد للتنازل عن جميع املاكه فى سبيل اعفائه من استغلال اسمه فى الدعاية التقدمية . وكان الجادرجى يقول للمؤلف

ولامثاله من الشباب انكم تستطيعون ان تغيروا مباديكم لانكم لاتزالون في اول الطريق كما يستطيع سائق السيارة ان يغير اتجاه سيارته اما انا فلااستطيع ان افعل وقد مضى علي زمن طويل وانا معروف بتقدميتي .

في تلك الايام كانت العلاقات قد انقطعت بين كاتب هذه السطور وبين طلعت الشيباني لاسباب شخصية ثم تطورت لاسباب عامة . ثم اصيب المؤلف بالملاريا فلازم فراش المرض نحو شهر فزاره طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب ،وتدارس الثلاثة الموقف . وقد ايقنوا ان باستطاعتهم السيطرة على الحزب والتخلص من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ورجب الصفار وناظم حميد في المؤتمر القادم،ولكنهم لم يفكروا في جذب حسين جميل او ناظم حميد او طالب جميل الى جانبهم وترك كامل الجادرجي ومحمد حديد صفرين على اليسار كما ذكر الجادرجي للمؤلف ، فقد كانوا يعتبرون حسين جميل من المحافظين ولم يفكروا بالتعاون مع ناظم حميد واعتبروا طالب جميل متأثرا باخيه حسين جميل . ولكن جرى بحثهم حول نقطتين : النقطة الاولى كيفية تأليف لجنة مركزية جديدة وذكرت بعض الاسماء مثل الدكتور رفعت علي الشيباني اخي طلعت الشيباني وضياء عبد الوهاب، وقد قال طلعت انه لايريد توريط اخيه بعد ان تورط هو . والنقطة الثانية مستقبل الحزب والعمل الحزبي فقد كان واضحا لديهم انه ليس هناك مجال للعمل الحزبي بحرية وان من المحتمل ان يحل الحزب بعد فترة وجيزة اذا انتقلت مسئوليته اليهم فلم يشاؤا تحمل المسئولية السياسية والادبية في حالة سيطرتهم على الحزب ثم حله ، هذا مع العلم انه لم يكن في مستطاع المؤلف حينذاك ان يشارك بصورة رسمية في ادارة الحزب لانه كان موظفا (مدرساً في لاعدادية المركزية ببغداد) لاتحق له المشاركة بالعمل الحزبي .

ولذلك قر رأيهم على استقالة طلعت وزكي من الحزب [١٤]، فكتبا استقالتيهما وعرضاهما على المؤلف، وكان لايزال فى فراش المرض، وحصل الاتفاق على صيغة الاستقالتين وكان ذلك بتاريخ ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٧ .

خلاصة استقالة طلعت الشيباني : [١٥]

لم تكن المكانة الاجتماعية التى يتميز بهاالحزب الوطنى الدمقراطى هى السبب الوحيد فى انتمائى اليه، انما كان هناك سبب أهم من ذلك هو تعبير مبادئه عن حاجات الشعب وسهر الهيئة القائمة به على رعاية هذه المبادىء وتوجيهه التوجيه الصحيح لخدمة هذا البلد الذى ابتلى بالاستعمار الانكليزي والمشاكل الداخليةالاخرى بمختلف وجوهها، ولقد فسرت كثيرا من التصرفات التى مرت بى منذ انتمائي الى الحزب على هذا الاساس .

وعندما تقدمت بتقريرى الى اللجنة الادارية المركزية وجدت ان هناك تقريرين كانا قد قدما احدهما هو تقرير الرئيس وثانيهما هو تقرير قاسم حسن [١٦] حول سياسة الحزب العامة واتخاذ نظرية له يفسر على اساسها منهج لحزب وتتصرف بموجبها اللجنة الادارية المركزية، وبعد مناقشة طويلة وجدت ان اكثرية اللجنة الادارية

---

(١٤) تكرر هذا الموقف فى تاريخ الحزب فى النصف الاول من سنة ١٩٦١ فادى الى استقالات كثيرة اولها استقالة المؤلف كما سيأتى شرح ذلك فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(١٥) روى كامل الجادرجي للمؤلف ان طلعت قال للجادرجي بعد ان عاد وتفاهم معه انه يشعر بالخجل الشديد كلما تذكر استقالته هذه .

(١٦) لم افلح فى الحصول على نص تقرير قاسم حسن ولكن اتصلت بقاسم فروى لى ان تقريره كان يرمى الى ايجاد حدود فاصلة بين الاشتراكية والشيوعية ولم تكن هناك حينذاك حدود بين الاشتراكيين والشيوعيين فى العراق بل كانت مشاعا . وحين اقترح تعديل منهاج الحزب واعتناق الاشتراكية الدمقراطية فلسفة للحزب فى المؤتمر الرابع (١٩٥٠) قدم قاسم حسن مذكرة الى الحزب يشرح معنى الدمقراطية وقد نشرت المذكرة فى جريدة **الاهالي** فى ٣ اب ١٩٦٠، وهى بحث اعتيادى فى الدمقراطية . وقد اخبرنى قاسم ان هذه المذكرة تشبه تقريره المذكور الذى قدمه الى اللجنة الادارية فى صيف ١٩٤٧ . واخبرنى ايضا انه فى تفكيره اقرب الى تفكير محمد حديد فى هذا الموضوع ـ المؤلف .

المركزية تتفق فى اشياء كثيرة **اولها** اغفال الاستعمار البريطانى فى قضيتنا الوطنية ومناوشته بصورة شكلية مما يفوت علينا اخذ مبادىء الحزب اخذا صحيحا ، والمناداة بها بالصورة التى تكفل التفاف القوى الوطنية حولنا لتطبيق منهج الحزب ، **وثانيها** اتخاذ الاشتراكية الدمقراطية فلسفة او نظرية للحزب او هاديا يهتدى به لشرح مبدئنا . مع العلم اننا فى مرحلة تقضي بطرد المستعمر وتحقيق الدمقراطية ، فلسنا اذن مختارين فى انتحال المبادىء وافتراض النظريات . وقد يصح راي الاكثرية لوكان العراق دولة مستقلة ، اما ونحن من شعب يحلم بالحرية السياسية والاستقلال بالدرجة الاولى فانى ارى ان اعتناق الاشتراكية الدمقراطية من قبيل الترف الفكرى المقصود به بصرف الشعب عن مشاكله الكبرى بالقدر الذى يسمح بالاضطهاد الشكلى فقط والذى يبهرج الكفاح الهزيل ويزينه فى نظر الناس ليتقبلوا الصورة الشوهاء فى الاطار الخلاب .

ولايفوتنى ان اذكر المناورات التى تمثلت فى اوقات كثيرة بالتهديد بالاستقالة او الاستقالة فعلا لحمل اللجنة الادارية المركزية على رأي معين هو رأي الرئيس كلما شعر ان الاكثرية ضده فى المسائل الهامة التى تعرض على اللجنة الادارية المركزية واستغلال المركز الذى يتمتع به فى الحزب ، فاقول انها مناورات ان دلت على شيء فانما تدل على تحكم لايمت الى الدمقراطية بشيء لانها تؤدى الى اخفات صوت المعارضة بحيث تصبح عديمة الجدوى والفائدة ، وما الدمقراطية فى رايى الا اختلاف ونقاش واهتداء .

خلاصة استقالة زكي عبد الوهاب [١٧] .

تعلمون انني لما انتسبت الى الحزب الوطني الدمقراطي لم اكن على صلة شخصية وثيقة بكم (أي بكامل الجادرجي) او بسائر اعضاء الهيئة المؤسسة ، فلم يسبق لي الاجتماع بهم او بكم الا مرة اومرتين، ولكن مع ذلك انضمت الى هذا الحزب وتحمست له ، لانه كان الى حدما موجودا قبل اجازته وكانت جريدة **صوت الاهالي** تعبر عن لسان الجماعة التي اصبحت قيادة الحزب بعد ذلك بيدها ، فكانت هذه الجريدة تعالج المشاكل التي يعانيها ابناء شعبنا بقوة وصراحة وبرصانة واعتدال في الوقت ذاته . وعندما قرأت منهج الحزب الذي اعلنتموه وربطت ذلك بما كنت اقرأه في جريدة **صوت الاهالي** تخيلت ان الحزب الوطني الدمقراطي قد تيسرت له الامكانيات اكثر من اي حزب آخر لجمع العناصر الوطنية وتوحيدها ليكون الحزب بهذه الواسطة دعامة منيعة وقوة شعبية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق اهدافنا الوطنية . فلم يكن الباعث لي على العمل في صفوف الحزب الوطني الدمقراطي اذن علاقات شخصية سابقة او ايمان مثالي بشخص معين ، انما كان ايمانا بالمبادىء قبل الاشخاص ، واعتقادا مني بانه في بلد مستعمر ومضطهد ومستغل كالعراق ، يجب ان تكون قاعدة الكفاح الوطني الشعبي فيه قاعدة واسعة تشمل جميع العناصر الوطنية على اختلافها ، وان الحزب الوطني الدمقراطي سيكون رائد هذا الكفاح ، وسيضطلع بواجبه الوطني في هذا الشأن بعد ان تيسرت له الامكانيات اللازمة لتوحيد الحركة التقدمية وقيادتها .

---

(١٧) لم يحاول زكي التفاهم مع كامل بالرغم من رغبته (اي زكي) فيه ولم يلتق الاثنان منذ تاريخ هذه الاستقالة حتى كتابة هذه السطور سوى مرتين لمدة دقائق معدودة الاولى حين زار زكي كامل الجادرجي بمناسبة وفاة اخيه رؤوف الجادرجي والثانية حين رد كامل الزيارة في دائرة زكي في مصرف الرافدين . روى كامل الجادرجي للمؤلف أن جميل عبد الوهاب اخبره بانه هو الذي شجع اخاه زكي عبد الوهاب على الانتماء الى الحزب الوطني الدمقراطي خشية تجرانه مع الشيوعيين .

فعلى هذا الاساس انتسبت الى الحزب وعملت فيه ، الا أنه قد اتضح الان بعد مناقشة المذكرة التى قدمتموها الى اللجنة الادارية المركزية حول سياسة الحزب العامة ، وضرورة اعتناق فلسفة معينة له ، ان هناك اختلافا عميقا بينى وبين اكثرية اللجنة الادارية المركزية .

فأنى اعتقد ان فلسفة الحزب يجب ان تكون مستمدة من حاجات المجتمع العراقى واماني واهداف الشعب المباشرة ، ومستندة الى تحرير العراق من جميع اشكال النفوذ الاجنبى تحريرا تاما وتحقيق الحياة الدمقراطية وتوطيدها ، والسعى لانجاز الاصلاحات التى بحث عنها منهج الحزب . ولهذا السبب لم ار لزوما لاقرار الاشتراكية الدمقراطيه فلسفة للحزب ، لان ذلك يعتبر فى رأيى امرا لاينسجم مع ظروف وحاجات المجتمع العراقى ، ولعدم انطباق اكثر مفاهيم هذه الفلسفة على اوضاع العراق ، ولان الاخذ بها سابق لاوانه كثيرا ، فليس من رأيي ان نبلور الحزب وفق فلسفة من هذا القبيل ، منقولة من تنظيمات دولية فى مجتمعات ارقى بكثير من مجتمعنا او من دولة ذات سيادة تامة ولايمكن مقارنتها بالعراق ، مدفوعين فى ذلك بظروف دولية معينة .

وانا اعتقد ان عدو البلاد الاول والالدهم الانكليز لا الفئة الحاكمة وان هدفنا المباشر هو تحقيق استقلال العراق التام لاتحقيق الاشتراكية . فالحزب يكافح الفئة الحاكمة المغرقة بفسادها والممعنة فى رجعيتها واستخذائها للانكليز وهو يفضح اعمال هذه الفئة ويكشف عن مخازيها امام الراي العام ، ولكنه انما يفعل ذلك باعتبار ان كفاحه لهذه الفئة الحاكمة يسهل له تحقيق غايته الاساسية بل غاية الشعب العراقى الانية وقضيته المباشرة الكبرى ، وهي قضية انعتاقه من نير الاستعمار وتحقق تحرره الوطن التام الكامل .

فليس من رابى اغفال او تناسى هذه الغاية الرئيسية فى سبيل غايـــة بعيدة سابقة لاوانها ولايجوز ان تكون موضوع بحث فى الوقت الحاضر وهى تحقيق الاشتراكية ، كما انه ليس من رابىايضا ان نجعل كفاحنا للاستعمار الانكليزي غير موجع له او غير مؤثر فى مصالحه بحجـة ان الففئة الحاكمة هى التى تضطهد الشعب وتصادر حقوقه وحرياته ، مع ان الاستعمار الانكليزي هو السبب الحقيقى لوجود فئة حاكمة مـــن من هـــذا النوع •

وانا اعتقد ان سياسة قبول الاعضاء فى الحزب يجب ان تكـــون على اساس قبول كل وطنى دمقراطى مخلص يثبت ايمانه بمنهج الحزب واستعداده للخضوع لنظامه الداخلى ايا كانت فلسفته الاجتماعيـــة ، اى التمسك بمبدأ القبول الحالى • ان تطبيق مبدأ القبول الحالـــى تطبيقا صحيحا يؤدى الى تمكين الحزب من توجيه الحركة التقدميـــة ، لابواسطة المساومات بين هذا وذاك من التقدميين على المراكز القيادية ولابواسطة الاتفاقات التى تبرم من الاعلى ، وانما باحتضان العناصر الوطنية الدمقراطية المخلصة،وبالعمل الصحيح فىمضمار الحركةالوطنية، والتعبير القوى عن اهدافنا واماننا القومية • واذا كان الحزب قدعانى من تخريب بعض من اندسوا فيه فى الماضى ، فما كان ذلك الا بسبـب مخالفة مبدأ القبول من قبل اولى الامر فى الحـــزب بـــبب تساهلهم او عدم مبالاتهم او لاسباب شخصية اخرى •

ولقد اتضح الخلاف الواسع بينى وبين اكثرية اعضاء اللجنـــة الادارية المركزية حو لهـ ذه القضايا وحول قضايا أخرى كموقـــف الحزب من الانكليز وطريقة كفاحه لهم مما هو مدون فى ماقشاتنـــا حول مذكرتكم •ومن رأيي بوجه عام ان البواعث الحقيقة للمذكـــرة رغبتكم بالتهرب من متاعب النضال الوطنى وتفادى اضطهاد السلطـــات ومضايقتها ، ورغبتكم فى تنقية الجو بين الحزب وبين الانكليز ولاسيما حزب العمال البريطانى باعتباره الحزب الحاكم الان ،مما يؤدى الـــى

تقريب يوم تولى الحزب للحكم ، ومع ان الحزب يجب ان يكون غير مستعد لتحمل مسئولية الحكم الا على اساس مجيئه بالطريق الدمقراطي وبارادة الشعب ، مما لايسمح به الاستعمار الانكليزى الا بشروط خاصة تفقد الحزب صفة الوطنيــة .

ان استقالتكم وان كانت حدثا غريبا فى حد ذاته ، الا انها ليست كذلك بالنسبة الينا ، فقد تعودنا منكم هذه الاساليب التى تبدو دمقرطية فى مظهرها وشكلها الخارجى فقط فتهديدكم بالاستقالــة اثناء المؤتمر السابق لحمل الحزب على عدم الانسحاب من وزارة نورى السعيــد ، وتهديدكم بالاستقالة بعد ذلك لحمل الحــزب على عــدم مقاطعــة الانتخابات النيابية ،وتهديدكم بالاستقالة كلما شعرتم بان الاكثريــة ضدكم فى جميع القضايا التى تعتبرونها رئيسية ، واستقالتكم فى الوقت الحاضر ، كلها فى الحقيقة ظواهر متعددة منبعثة عن حقيقــة واحدة هى منافاة هذه الاساليب للدمقراطية الحقيقية ،وهادفة الى غاية واحدة هى رغبتكم فى حمل الحزب على اتباع آرائكم بأي ثمن .

وقد نظرت اللجنة الادارية المركزية بالاستقالتين فى ١٩ تشريــن الثانى ١٩٤٧ وقررت عدم البت فيهما بالنظر لقرب انعقاد مؤتمر الحزب الثانى وترك امر البت فى الموضوع الى اللجنة الادارية المركزية الجديدة. هذا وقد اهمل كامل الجادرجى فى ذلك الوقت موضوع الاشتراكيــة الدمقراطية بعد ان تنفس الصعداء باستقالة زكى وطلعت وانصارهما .

مؤتمـر الحزب الثانى

كان من المقرر ان يعقد مؤتمر الحزب بتاريخ ١٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ ولكن اللجنة الادارية المركزية اجلت الموعد الى ٢٧ تشرين الثانى ،ولم يتقدم احد للترشيح لعضوية اللجنة الادارية المركزية بسبب الازمة القائمة،

فلما عقد المؤتمر فى التاريخ المذكور ، قرر المؤتمر فى جلسته الاولى اعتبار قضية فصل كامل قزانجي ورفقائه الذين فصلوا معه منتهية ، ثم جرى نقاش شديد حول الازمة الناشبة داخل اللجنة الادارية المركزية ،وطالب بعض الاعضاء بالاطلاع على المذكرة الاشتراكية ومناقشة اسباب الخلاف ولكن كامل الجادرجي وجناحه اليمينى المحافظ رفضوا اطلاع الاعضاء على المذكرة كما رفضوا مناقشة اسباب الخلاف • ثم اجل المؤتمر الى ٢٦ شباط ١٩٤٨ لعدم وجود مرشحين للهيئة الادارية المركزية واللجان الاخرى •

وفى خلال ذلك قررت اللجنة الادارية المركزية قبول استقالة طلعت الشيبانى وزكى عبدالوهاب وعدد كبير من الاعضاء من الحزب بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٤٧ ،وبذلك فقد الحزب أنشط الاعضاء وفقد الجزء الاكبر من حيويته •

ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر يوم ٢٦ شباط ١٩٤٨ ، وانتخب للهيئة الادارية المركزية كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل والفريق الركن المتقاعد حسين فوزى ورجب علي الصفار وناظم حميد ونائل سمحيرى •

موقف المؤلف من الازمة :

لم يكن المؤلف عضواً رسميا فى الحزب لانه كان موظفا لايحق له الاشتغال بالامور الحزبية ولكنه عاش الازمة من اولها الى آخرها وقد عبر طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب بوجه عام عن آرائه • ولما ابل من مرضه بالملاريا ذهب الى نقابة المحامين وهناك رأى كامل الجادرجى وعاتبه على عدم السؤال عنه اثناء مرضه [١٨] ، فذكر الجادرجى أنه لم يعلم بذلك • ثم قال الجادرجى لماذا تقول عنى اننى

---

(١٨) من عيوب الجادرجى التى تنقص من شان زعامته عدم تفقده أحوال الاعضاء-المؤلف

انكليزى ،فقال المؤلف انه لم يقل ذلك ، فقال الجادرجى طلعت وزكـى قالا ذلك في استقالتيهما وهما يعبران عن رأيك ، فرفض المؤلف تحمل مسئولية ماقاله طلعت وزكى .

وفى تلك الايام رشحت وزارة المعارف كاتب هذه السطور لعضوية بعثتها العلمية للدراسة فى الولايات المتحدة الاميركية والحصول علـى شهادة الدكتوراه فى التاريخ الحديث . ثم كلف المؤلف كامل الجادرجى المتوسط فى قضية خاصة فقام الجادرجى بما كلفه به المؤلف ، وعادت العلاقات الشخصية بينهما الى مستواها الطبيعى مع بقاء الاختلاف فـى الرأي . وفى صيف ١٩٤٨ سافر كاتب هذه السطور الى الولايـات المتحـدة .

الفصل السابع

الحزب ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

راى الشعب العراقى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الامم المتحدة ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد استنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع وان العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين فى الحقوق والواجبات وان ذلك الميثاق الغى المعاهدة العراقية ـ البريطانية التى تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق التى نصت على انه «اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اى التزام دولى اخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق»

ولكن الطبقة الحاكمة فى العراق والخاضعة للاستعمار البريطانى وافقت على الخطة الانكلو ـ اميركية فى موضوع الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الاوسط والمساهمة فى الحرب الباردة بين الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية ، وقد رغبت بريطانيا فى تجديد صفة الشرعية للمعاهدة العراقية ـ البريطانية وفى توسيع الامتيازات العسكرية بحيث يكون العراق باجمعه مطارا للقوات البريطانية بدلا من الحبانية والشعيبة وحدهما .

وقد بدأت وزارة توفيق السويدى الثانية التى الفها فى ٢٣ شباط ١٩٤٦ بالتمهيد لتنفيذ هذه الخطة وكان لولب الحركة فى هذا الموضوع رجل الاستعمار فى الشرق الاوسط نورى السعيد . وقد

بدأ تحقيق الفكرة بضرب الاحزاب المعارضة زمن وزارة ارشد العمري الاولى التي الفها في اول حزيران ١٩٤٦ ، ثم في طبخة الانتخابات التي قام بها عجوز الاستعمار نوري السعيد والتي حاول اضفاء صفة الشرعية عليها بتوريط حزب الاحرار والحزب الوطني الدمقراطي حين أشركهما في وزارته التاسعة التي الفها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ ثم انكشفت اللعبة ولكنه افلح في انتخاب مجلس نواب يخدم الغرض المطلوب ، وقد هيأ نوري السعيد المجال امام صالح جبر الذي الف وزارته في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ لكي يحقق الغرض النهائي وهو ربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني ، وقد وقع اختيار نوري السعيد والاستعمار على صالح جبر بالذات بصفته من الشيعة وبذلك حاولوا احداث انشقاق بين السنة والشيعة فلم يفلحوا [1] .

وقد دارت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن في الفترة الواقعة بين ٨ مايس ١٩٤٧ و ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ عقدت خلالها اجتماعات كثيرة بين المتفاوضين واجتماعات اخرى في قصر الرحاب بحضور عبد الاله الوصي على عرش العراق ، وقد تم تأليف الوفد العراقي برياسة صالح جبر رئيس الوزراء وعضوية فاضل الجمالي وزير الخارجية وشاكر الوادي وزير الدفاع ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان وتوفيق السويدي عضو مجلس الاعيان .

موقف المعارضة من معاهدة بورتسموث

احتجت الاحزاب العراقية ، حزب الاستقلال وحزب الاحرار والحزب الوطني الدمقراطي وعارضت عقد اية معاهدة معتبرة المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ ملغية بميثاق الامم المتحدة وقالت

---

(١) عن ثورة كانون الثاني ١٩٤٨ ومقدمات عقد معاهده بورتسموث ونتائجها انظر عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** الجزء السابع ، ص ص ٢١٠ـ٢٧٤ ، وهذا افضل ماكتب من الموضوع حتى الان .

ان مجلس النواب لايمثل الشعب العراقي وان وزارة صالح جبر لاتؤتمن على مستقبل البلاد .

ولما قام طلاب كلية الحقوق والطلاب الاخرون بمظاهرة احتجاج قررت الحكومة تعطيل الدراسة فى ٥ كانون الثانى ١٩٤٨ وتوقيف بعض الطلاب ولكن الطلاب استمروا بالاضراب وقصدوا البرلمان ، ثم قرر مجلس الوزراء اعادة الدراسة فى كلية الحقوق يوم ٨ كانون الثانى .

وفى الوقت نفسه جرت مفاوضات شكلية فى لندن فى السابع والثامن والعاشر من كانون الثانى ١٩٤٨ واعلن عن توصل المتفاوضين الى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع على المعاهدة فى ميناء بورتسموث فى ١٥ كانون الثانى ١٩٤٨ ولذلك سميت بمعاهدة بورتسموث ، وقد نشرت فى بغداد يوم ١٦ كانون الثانى ، واصدرت الاحزاب العراقية بياناتها ضد المعاهدة فى ١٨ كانون الثانى و ٢٠ كانون الثانى .

وقد اعلن الطلاب الاضراب وقاموا بمظاهرات منذ ١٧ كانون الثانى ١٩٤٨ . ثم منع وكيل رئيس الوزراء جمال بابان المظاهرات كما منعها ايضا وزير الداخلية توفيق النائب . وفى ٢٠ كانون الثانى استعملت الشرطة القوة واطلقت الرصاص على المتظاهرين وقتل اربعة اشخاص بينهم تلميذ واحد هو شمران عمران من طلاب دار المعلمين فى بغداد . وفى اليوم التالى ذهب الطلاب لاستلام جثث القتلى من معهد الطب العدلى ولكن الشرطة اطلقت النار من جديد فقتلت اثنين احدهما تلميذ فى كلية الصيدلة ، فاستقال عميد واساتذة كليتى الطب والصيدلة ومدراء الاقسام فى المستشفى ونشر سكرتير الجمعية الطبية العراقية احتجاجا .

ثم عقد اجتماع فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢١ كانون

الثاني ١٩٤٨ برياسة الوصي على العرش حضره رئيسا الاعيان والنواب ورؤساء الوزارات السابقون وممثلو الاحزاب السياسية وبعض الشخصيات السياسية. واوعز الوصي الى جمال بابان بأن يتصل بصالح جبر ويطلب عودته الى بغداد فوراً، و قد سخر صالح جبر من حوادث بغداد واستنكر دعوة السياسين الى الاجتماع دون اخذ رأيه وتوعد بسحق لمعارضة عند عودته الى العراق .

ثم اذيع بيان التشريفات الملكية في الساعة الثامنة من مساء ٢١ كانون الثاني من دار الاذاعة العراقية وفيه يعد الوصي الشعب العراقي بانه لن تبرم اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية .

وفي صباح ٢٢ كانون الثاني اذاع راديو لندن تصريحا لصالح جبر قال فيه انه موقن بان البرلمان العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة مايحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه واحدثت القلاقل في البلاد وانه سيعود الى العراق فورا وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتما . فهاج الناس وعادت المظاهرات .

الوثبة الوطنية

عاد صالح جبر الى العراق يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ وقابل الوصي وعنف وكيله جمال بابان على سوء تصرفه ، ثم ذهب نوري السعيد وتوفيق السويدي لمقابلة الوصي ونسب نوري السعيد مسئولية الاضطرابات الى جمال بابان . وقد ابدى صالح جبر استعداده للاستقالة ولكنه طلب ان يمهل ٢٤ ساعة ويسمح له بحرية التصرف لاعادة النظام وهيبة الحكم كمازعم ولكن جمال بابان وزير العدل وجميل عبد الوهاب وزير الشئون الاجتماعية اقترحا استقالة الوزارة فورا لتهدئة الحالة وعودة الامور الى نصابها ، ثم استقال جمال بابان مساء ٢٦ كانون الثاني .

ولكن صالح جبر اذاع فى الساعة الثامنة مساء من دار الاذاعة العراقية بيانا طلب فيه الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالامن والنظام ومخالفة القوانين وترك الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة فى البت فى امـــر المعاهدة الى مجلس الامـــة .

ولكن المظاهرات انتشرت فى جميع انحاء بغداد وفى اكثر مدن العراق . وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٧) اصبحت بغداد كانها ساحة حرب وقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب فى الميادين الرئيسية ونصب الرشاشات فوق البنايات الشامخة ومآذن بعض الجوامع . ولما حلت الساعة التاسعة تجمعت جماهير الطلاب والطالبات فى الساحات العامة فى الاعظمية والرصافة والكرخ ثم شرعت فى سيرها لتلتقى مع بعضها واذا بالشرطة تفتح النار وتقتل اربعة من المتظاهرين. ولما حاولت مظاهرة الكرخ العبور الى جانب الرصافة فتحت الشرطة رشاشاتها على العابرين وقتلت الكثيرين واستطاع المتظاهرون بالرغم من ذلك العبور الـى الرصافـــة .

ثم اذاع صالح جبر بيانا جديدا كان بمثابة الزيت الذى صب على النار فزادها اشتعالا . ثم استقال بعض النواب فرئيس مجلس النواب عبد العزيز القصـاب ، ثم استقال وزير المالية يوسف غنيمة ووزيـر الشئون الاجتماعية جميل عبـد الوهـاب .

وفى ذلك الوقت قابل محمد الصدر ونورى السعيـد الوصـى على العرش فنصحه الاول باقالة الوزارة ولاسيما بعد ان استقـــال ثلاثة وزراء واصبح بقاء الوزارة غير دستورى ونصحه الثانى باعلان الاحكام العرفية ومنع التجول وابقاء صالح جبر ، ولكن الوصي خشى العاقبة فطلب من صالـح جبـر ان يستقيـل فاستقال . وفى الساعة الثامنة من مساء ٢٧ كانون الثانى اذاع الوصى بنفسه بيانا مـــن دار الاذاعة العراقية ذكر فيه استقالة الوزارة وقبولها . وقد اعتبر يوم ٢٧

كانون الثانى ١٩٤٨ يوم الوثبة الوطنية التى اسقطت وزارة صالح جبر واتت وزارة جديدة هى وزارة محمد الصدر ٠

موقف الحزب الوطنى الدمقراطي

فى خلال الفترة الواقعة بين ٩ حزيران ١٩٤٧ و ٧ شباط ١٩٤٨ لم تصدر جريدة **صوت الاهالى** اذ عطلتها وزارة صالح جبر ولم تعد للصدور الا بعد استقالة وزارته وتأليف وزارة محمد الصدر ٠ وفى تلك الفترة التى جرت المفاوضات لعقد معاهدة جديدة فلم يتسن للحزب ان ينشر موقفه من الموضوع الى ان عقد اجتماع الساسة العراقيين فى قصر الرحاب فى ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ لبحث قضية تعديل المعاهدة العراقية-البريطانية فاصدر الحزب حينئذ اول بيان له بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ كما اصدر بيانات اخرى حسب تطورات الحوادث التى ادت الى اسقاط وزارة صالح جبر فى الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٨ ٠ فلما عادت **صوت الاهالى** الى الصدور بتاريخ ٨ شباط ١٩٤٨ شرعت بنشر تطورات الحوادث المتعلقة بعقد معاهدة بورتسموث والوثبة الوطنية وموقف الحزب الوطنى الدمقراطى ابتداءا من هذا التاريخ الى ٢ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «سجل الحركة الوطنية» فى حلقات بلغت (٢١) حلقة ٠ وفى ٢٧ كانون الثانى ١٩٦٠ بمناسبة مرور اثنتى عشرة سنة على الوثبة الوطنية اصدرت دار الاهالى كتابا من القطع المتوسط ضم السجل المذكور بعنوان **سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطنى الدمقراطى فيها** ، وهو يقع فى ١٣١ صفحة ويحتوى على (٢١) صوره تمثل حوادث الفترة ٠ وقد جاء فى الصفحة الثالثة : «اهداء الكتاب : الى ارواح الشهداء الابرار الذين ضحوا باروحهم للدفاع عن شعبهم عندما اريد تكبيله بقيود جديدة وربطه بعجلة الاستعمار فاستحقوا الخلود» ٠ وجاء فى الصفحة الرابعة : شهداء الحركة الوطنية من

اعضاء الحزب الوطنى الدمقراطى :احمدصالح، علوان حسين ،نعمان حميد ، فيصل ياسين ، عبد الوهاب أحمد ، الذين سقطوا صرعى فى ميدان الكفاح ضد معاهدة جبر-بيفن فى يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٨ فى معركة جسر الشهداء ــ بغداد .

ويبدأ الكتاب بنشر بيان الحزب المؤرخ فى ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ الذى جاء فيه ان الحزب يرى ان فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب وغير مستندة الى مجلس نيابى يمثل الامة تمثيلا حقيقيا عمل فى غير صالح العراق ، ولذلك فلا بد ان تكون النتيجة امرا مجحفا بحقوق الشعب العراقى ومخلا بسيادته ولايمكن أن يعتبر علاقات صداقة بين دولتين حليفتين وانما سيكون سببا لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانيا فى المستقبل (ص ص ٧ــ٨) .

وفى ٧ كانون الثانى ١٩٤٨ وجه الحزب كتابا الى وزير الداخلية وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكى احتجاجا على استعمال القسوة ضده طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الأخرى عند محاولتهم القيام بمظاهرتهم السلمية فى اليوم السابق لاظهار شعورهم الوطنى فيها واحتجاجا على التماهل البادى من قبل الحكومة فى قضية فلسطين واستنكارا لتصرفات وزير خارجية العراق فى لندن بشأن المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، وطالب باطلاق سراح الطلاب الموقوفين ومعاقبة المسئولين عن استعمال القسوة وباستئناف الدراسة فى كلية الحقوق حالا وبالكف عن وضع العقبات فى طريق الشعب نحو تحرره من نير الاستعمار والاستبداد . وفى اليوم التالى اجاب وزير وزير الداخلية على كتاب الحزب قائلا ان الحزب تسرع فى توجيه التهم وكان الاجدر بحزب سياسي كالحزب الوطنى الدمقراطى ان يتريث فى كيل التهم . فاجاب الحزب على كتاب وزير الداخلية

بتاريخ ١١ كانون الثاني واكد ان احتجاجه كان نتيجة تدقيق وتمحيص ، وليس الحزب ملزما بتصديق كل ماتدعيه الحكومة ، وان اسناد التسرع الى الحزب في هذا الحادث في غير محله ولا يسع الحزب تقبله من وزارة الداخلية التي نرجو ان تكون دقيقة في مراسلاتها مع هيئات شعبية لها مكانتها في المجتمع (ص‌ص ٩-١٤) .

ولما نشرت معاهدة بورتسموث يوم ١٦ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الدمقراطي بيانه الاحتجاجي ضدها يوم ١٨ كانون الثاني قال فيه انه وجد نتيجة المفاوضات أسوأ مما كان قد توقع لانه لم يكن يتوقع ان تبلغ بالمفاوضين الجرأة الى حد لم يقيموا معه أي وزن للشعب العراقي فيكبلوه بقيود جديدة مفرطين بحقوقه هذا التفريط ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة . وبعد ان استعرض الحزب مواد المعاهدة الجديدة واخطارها دعا الشعب العراقي الى احباط المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتي من قوة (ص‌ص ١٦ — ٢٠)

وفي ٢١ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الدمقراطي احتجاجا شديد اللهجة الى وزير الداخلية وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي وذلك ضدموقف قوات الحكومة من المتظاهرين في اليوم السابق . وقد جاء فيه وصفلحوادث كثيرة ثابتة بشهود عيان استعملت فيها الشرطة منتهى القسوة والقتل العمد (ص‌ص ٢٦-٢٨)

وفي اليوم نفسه وفي الساعة الثالثة مساء تم اجتماع بعض الساسة مع الوصي وتكلم كامل الجادرجي معلقا على الوضع وعلى كلام وكيل رئيس الوزراء جمال بابان بأن هذا الوضع الخطير انما نجم عن المعاهدة التي لايمكن للشعب ان يقبلها ثم عدد الاسباب التي دعت الطلاب دون غيرهم للبدء بالاحتجاج والتظاهر ضد المعاهدة وجاء على ذكر القسوة التي جوبهوا بها ونتائج الضغط على

الحريات ومصادرتها وكم افواه الصحف وتعنت الحاكمين وقال ان الحركة وطنية بحتة لادخل لاى تحريض فيها كما زعم وكيل رئيس الوزراء وكما زعم السيد عبد المهدى وان الحل الوحيد هو الغاء المعاهدة وانسحاب الوزارة ثم قال ان الشعب لم يعد يثق بهذه الوزارة وعلى ذلك فان اي بيان يصدر منها لايقيم الشعب لهوزنا . فايده رجال السياسة الاخرون وزاد عليهم رئيس حزب الاستقلال محمد مهدى كبة بأن ايد الجادرجى بضرورة انسحاب الوزارة من الحكم ثم أجمع الحاضرون في كلماتهم المسهبة التى القوها على استنكارهم وعلى استنكار الشعب للمعاهدة ومعارضته لها اشد المعارضة ، فقر قرار الحاضرين وعلى راسهم الوصى ، بعدان دامت الجلسة خمس ساعات ، على ان يصدر بيان من رياسة التشريفات الملكية يتضمن وعدا صريحا من الوصى بعدم ابرام اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية (ص ص ٣١ ــ ٣٣)

وفى ٢٢ كانون الثانى ادلى كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى الى مندوب جريدة **صوت الاحرار** بتصريح علق فيه على بيان التشريفات وقال انه لايجوز للوزارة ان تبقى فى الحكم ساعة واحدة بعد صدوره وانه مادامت وزارة صالح جبر عاقد المعاهدة قائمة فان الشعب يخشى استمرار المؤامرات عليه وقال انه يرى ان الظرف يتطلب تنحية وزارة صالح جبر اذا اصرت على البقاء وانه يرى من الضرورى ان يبقى الشعب يقظا تجاه كل مشروع استعمارى او تجاه أية مؤامرة استعمارية تحاك ضد ارادته . وقد ادلى سعد صالح رئيس حزب الاحرار بتصريح ، واصدر محمد مهدى كبة رئيس حزب الاستقلال بيانا يشبهان ماذهب اليه الجادرجى . كما صرح محمدرضاالشبيبى عضو الجبهةالدستوريةالبرلمانية (التى تضم فيمن تضم نصرت الفارسى وجعفر حمندى ونجيب الصائغ وذيبان الغبان وعبد الرزاق الشيخلى) ومحمد مهدى كبة وعلي ممتاز معتمد حزب

الاحرار بما يشبه ذلك (ص‌ص ٣٦-٣٩)

وفي يوم الجمعة ٢٣ كانون الثاني قامت مظاهرة كبرى في بغداد دامت خمس ساعات وقد اقسم المتظاهرون على تحقيق المطاليب التالية:

١ - حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر يمثل اماني الامة ومطاليبها الوطنية .

٢ - اطلاق سراح الوطنيين الموقوفين

٣ - اسقاط الحكومة الحاضرة واقامة حكومة وطنية .

٤ - مواصلة الكفاح حتى ينال الشعب امانيه الوطنية .

ولكن بعض المخربين والمدسوسين نادى بنداءات بقصد تشويه نبل الغاية التي حدثت المظاهرة من اجلها ، وقد اعطى المتظاهرون درسا مناسبا لهؤلاء المخربين والدساسين .

وقد ادلى كامل الجادرجي بتصريح الى جريدتي **الزمان وصوت الاحرار** حول ماجرى في المظاهرة قال فيه ان الحزب الوطني الدمقراطي يعتز بالروح الوطنية الوثابة التي ظهرت في المظاهرات التي قام بها الشعب وابناؤه الواعون ضد المعاهدة الجائرة ويحرص كثيرا على بقاء الصفة الوطنية الموحدة لجميع ابناء الشعب العراقي في استنكارهم المعاهدة الجديدة واستيائهم منها ولهذا فان حزبنا يرى ان بعض ما وقع في مظاهرة الجمعة وما بدأ فيها من اتجاهات ونعرات حزبية او مبدئية خاصة مما يضر بحركتنا الوطنية التي يقوم بها الشعب العراقي اليوم على اختلاف طبقاته لاحباط معاهدة جبر - بفن التي اجمع الرأي على مقاومتها ، لاسيما وان هناك محاولات لصبغ هذه الحركة الوطنية وهذا الهدف السامي بغير صبغته الحقيقية ، وهناك محاولات ومناورات تحاك في لندن للتذرع بذلك في معارضة اماني الشعب ، ولذلك يرى حزبنا انه من الواجب تجنب كل ما يصبغ حركتنا الوطنية بصبغة خاصة او يفرق الوحدة الوطنية

فى هذا الظرف الدقيق الذى تجتازه البلاد والذى يتطلب الاجماع على الظهور بمظهر وطنى بحت (ص ص ٤١-٤٢)

وفى اليوم نفسه قدم فرع الحزب الوطنى الدمقراطى فى البصرة احتجاجا على اعمال الشرطة فى قمع المظاهرات (ص٤٣) .

وفى يوم ٢٦ كانون الثانى نشر حسين جميل سكرتير الحزب الوطنى الدمقراطى مقالا افتتاحيا فى جريدة **الزمان** بعنوان «لقد انكروا الشعب فأثبت وجوده» تعليقا على المظاهرات الشعبية فى مختلف انحاء العراق ضد معاهدة جبر-بفن ومما جاء فى هذا المقال : «اعتادت الحكومات المختلفة ان تنعت كل حركة تبدر من الشعب لغير مصالحها وبدون رضاها بانها تحريض «دعاة السوء» ولكنها لاتستطيع ان تقول اليوم بان غضبة عشرات الالاف وتظاهرهم ضد هذه المعاهدة الجائرة لعدة ايام تحت وابل من رصاص الشرطة وتساقط الشهداء والجرحى هنا وهناك واصرار الشعب على ان يبدى رأيه ضد المعاهدة انها لاتستطيع انتقول ا ن ذلك من فعل «دعاة السوء» اوانه نتيجة التحريض والا فلتبذل الوزارة كل جهودها ولتصرف من اموالها ماشاءت فتحرض عددا من الاشخاص مهما قل عددهم وهزل شأنهم على التظاهر بتأييد المعاهدة» (ص٦٣)

وفى يوم الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٨ كان كامل الجادرجى على اتصال دائم منذ الصباح مع مركز الحزب العام ومع حسين جميل الذى كان مشتركا اشتراكا فعليا فى المظاهرات ومع محمد حديد الذى كان يقوم بمهمة خاصة اودعت اليه مع هيئات شعبية اخرى لتلقى الاخبار وابداء رأيه فى بعض المواقف وكان من جملة ماقام به الجادرجى انه اتصل برئيس حزب الاستقلال وبعض الشخصيات البارزة للتشاور معهم فى الوضع القائم فى البلد كما انه كان على اتصال دائم مع معظم الشخصيات البارزة من رجال الحكم ، وقد اقترح تأليف وفد من الاحزاب ومن الشخصيات

البارزة لمقابلة الوصى بغية عرض الحالة القائمة فى البلد على حقيقتها فلم يوفق فى ذلك ولكنه تمكن من اقناع ارشد العمرى بضرورة الذهاب الى قصر الرحاب ومقابلة الوصى بهذا الشأن (ص‌ص ٧٤ ــ ٧٥) .

وبعد ظهر ٢٧ كانون الثانى اتصل رؤساء الاحزاب ببعضهم فقرروا الاجتماع فى دار الشيخ داخل الشعلان لمعالجة الموقف واتصلوا من هناك بالجبهة الدستورية البرلمانية التى كانت مجتمعة فى دار نصرت الفارسى وتحادثوا فى ايفاد وفد من الاحزاب ومن الجبهة الدستورية البرلمانية الى الوصى لعرض خطورة الموقف عليه وطلب استقالة صالح جبر ، ولما اتصلوا بالسيد محمد الصدر اخبرهم ان صالح جبر فى طريقه الى الاستقالة ولذلك صرفوا النظر عن ارسال الوفد (ص‌ص ٧٦ــ٧٧)

وفى اليوم التالى للوثبة واستقالة صالح جبر أي فى يوم ٢٨ كانون الثانى كلف ارشد العمرى بتأليف الوزارة بعد ان اعتذر محمد الصدر ولكن الاحزاب الثلاثة حزب الاحرار وحزب الاستقلال والحزب الوطنى الدمقراطى عارضوا اسناد الوزارة الى ارشد العمرى واصدروا بيانا طالبوا فيه :

١ ــ بابطال معاهدة بورتسموث
٢ ــ اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار
٣ ــ حل المجلس النيابى واجرء انتخابات حرة
٤ ــ احترام الحريات الدستورية
٥ ــ فسح المجال للنشاط الحزبي
٦ ــ حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته

ثم كلف محمد الصدر بتاليف الوزارة فالفها فى ٢٩ كانون الثانى ١٩٤٨ (ص‌ص ٩٠ــ٩٣)

الفصل الثامن

تجميد الحزب

استقبل الناس تكليف السيد محمد الصدر بتأليف الوزارة الجديدة بالارتياح التام ورحبت الاحزاب بتكليفه وذلك بعد انعانى الشعب العراقى من وزارة صالح جبر ماعانى من اراقة الدماء وازهاق الارواح ، غير ان وجود ارشد العمرى فيها كوزير للدفاع ومصطفى العمرى كوزير للاقتصاد اثار بعض الاستهجان والمخاوف . وقد صرح كامل الجادرجى لمراسل اخبار اسوشييتد بريس بقوله : «اننا نحترم كل الاحترام شخصية الرئيس ونعتز بماضيه ونعتقد انه كان انسب شخصية يمكن ان تتولى رياسة الوزارة فى هذه الظروف العصيبة ، ولكن هذا وحده لا يكفى بطبيعة الحال لانه قد اصبحت هنالك مطاليب يتمسك بها الشعب كل التمسك بعد الحوادث الاخيرة والتضحيات الغالية التى اداها . وقد ادركت الاحزاب العراقية هذه الحقيقة فاصدرت بيانها الخطير ليلة ٢٨ كانون الثانى ١٩٤٨ ... اما قضية اشتراك حزب الاستقلال دون غيره فى الوزارة فمن الطبيعى ان كل حزب بعد ان وقع البيان المتضمن المطاليب الستة اصبح من واجبه التمسك به كل التمسك [١] »هذا وكان الصدر قد فاوض حزب الاستقلال وحزب الاحرار فقط فى موضوع الاشتراك فى وزارته فقبل الاول ذلك بعد ان اطمأن الى الوعد الذى حصل عليه بحل مجلس النواب ، ورفض الثانى هذا الاشتراك لعدم اطمئنانه الى هذا الوعد .

وفى ٤ آذار قبلت استقالة جميل المدفعى من وزارة الداخلية

(١) سجل الحركة الوطنية، ص ص ٩٥-٩٦

وعمر نظمی من وزارة العدل وعين نصرت الفارسي وزيرا للداخلية ونجيب الراوى وزيرا للعدل وداود الحيدرى وزيرا للشئون الاجتماعية.

وفى ٣٠ آذار وبعد وفاة حمدى الباحجى وزير الخارجية عين نصرت الفارسى وزيرا للخارجية ومصطفى العمرى وزيرا للداخلية بالوكالة .

وقد اوجس الناس خيفة من مصطفى العمرى وكيل وزير الداخلية الذى سيجرى الانتخابات القادمة والذى سيشرف على الاحكام العرفية التى اعلنت فى ١٤ مايس ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين فاستغلت ابشع استغلال لدعم الحكم .

واخذ الناس تدريجيا يدركون ان السيد محمد الصدر واحد من الطبقة الحاكمة ومن انصار البلاط وانمصطفى العمرى الآلة المنفذة لرغبات الطبقة الحاكمة والبلاط والانكليز ، وان الوصى الذى خاف من حوادث كانون الثانى ولاسيما حين سمع بالهتاف بسقوط الملكيه فوافق على اقالة صالح جبر ثم ندم على مافعل وخشى العاقبة واعتذر للانكليز ونورى السعيد ابدى استعداده لماشاة الاستعمار وعجوزه الى اقصى حد ممكن للتكفير عن ذنبه .

اهم اعمال وزارة الصدر :

فسحت وزارة الصدر المجال الواسع امام الشعب ومنظماته للتنفيس عن نفسه بالمواكب واقامة الفواتح وتقديم المذكرات ومقابلة رئيس الوزراء وبعض الوزراء . وقد حاول الشيوعيون استغلال الفرصة للحصول على مكاسب حزبية فازعجوا الحكومة والاستعمار الى ان حانت ساعة الانتقام منهم بعد اعلان الاحكام العرفية بمناسبة حرب فلسطين ، ولم يقتصر انتقام الحكومة على الشيوعيين وحدهم بل شمل العناصر التقدمية والوطنية الاخرى .

والعمل الثانى الذى قامت به الوزارة هو دخول العراق فى حرب فلسطين ، وتمثل هذه القضية موضوعا قائما بذاته يستحق ان يسجل

فى كتاب بل فى كتب ،ولن يمكن تسجيل خيانات الطبقات الحاكمة فى العراق وفى البلاد العربية لقضية فلسطين قبل مضى وقت طويل والاطلاع على الاسرار والوثائق المتعلقة بها عند جميع الدول ذات العلاقة • ولكن مايهمنا الان ان نذكره ان وزارة الصدر استغلت الاحكام العرفية لغير الغرض الذى اعلنت من اجله وهوحماية مؤخرة الجيش العراقى الذاهب الى فلسطين فنكلت بالاحرار وتدخلت بالانتخابات ولفقت نتائجها ، وكأنها وزارة يرأسها احد ساسة العهد البائد الاستعمارى •

والعمل الثالث الذى قامت به وزارة الصدر هو اجراء انتخابات على الطريقة التقليدية من تدخل وتزوير واضطهاد وارهاب، وقداحتجت الصحافة والاحزاب على ذلك حتى ان محمد مهدى كبة وزير التموين اضطر للاستقالة فى ٧ حزيران ١٩٤٨ فقبلت ، كما ان داود الحيدرى وزير الشئون الاجتماعية كان قد قدم استقالته فى ٢٦ مايس للسبب نفسه ولكن استقالته لم تقبل وبعد ان انجز محمدالصدرمهمته التى اثارت سخط الرأي العام استقال فى ١٦ حزيران فقبلت استقالته فى ٢٣ حزيران

موقف الحزب الوطنى الدمقراطى من وزارة الصدر

عادت **صوت الاهالى** الى الظهور فى ٨ شباط ١٩٤٨ فكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «حسبوا الوداعة خنوعا» يودع فيه صالح جبر ونورى السعيد وجماعتهما بالشماتة والسخرية ويهلل للشعب العراقى الذى ثار على الظلم والاستعمار • وفى اليوم التالى كتب الجادرجى مقالا ثانيا بعوان «العراق يقدم من ضحاياه الحجر الاول لبنائه الشعبى» ثم حدد فى مقاليه التاليين «واجبات الوزارة» ثم «واجبات الشعب» [٢] • وكتب محمد حديد مقالا عن «واجب الوزارة

(٢) **صوت الاهالى** ،٨شباط-١١شباط ١٩٤٨

فى تحقيق اهداف الشعب العليا» ومقالا اخر عن «العلاقات العراقيــة البريطانية» [٣] • وكتب حسين جميل مقالا بعنوان «شعب يــدون تاريخه» ومقالا ثالثا بعنوان «هذه القيود ضد الحريات لمصلحة من ؟ » ومقالا ثالثا بعنوان «مجلس حمل مع تكوينه جرثومة حلـه» [٤] • وكتب الدكتور جعفر محمد كريم مقالا بعنوان «حل المجلس النيابـى امر واجب» ومقالا ثانيا بعنوان «المأساة البارزانية يجبان تنتهي»[٥]• وكتب حسن زكريا مقالا بعنوان «يوم ينبغى ان يكون له مابعـده» وهو يعنى يوم الجسر يوم الشهـداء ، ومقالا ثانيا بعنوان «الشعب والاحـــزاب» [٦] •

قضيـة الانتخابـات :

وعالجت **صوت الاهالي** موضوع الانتخابات بمقالات كثيرة فطالبت بالحرية وتغيير الجهاز الحكومى الممارس لشئون الانتخابات ، وقالت ان الشعب لايطمئن على انتخاباته قبل تطهير الجهاز الحكومى المشرف على الحركة الانتخابية وطالبت الحكومة بضمان سلامة الانتخابـات ، وقال الحزب «سنفضح المتدخلين فى انتخابات اليوم كمـا فضحناها بالامس» وكتب حسين جميل عن حرص الشعب على صيانة الانتخابات من التلاعب [٧] • وكان الحزب الوطنى الدمقراطى قد اشتـرك بالانتخابت ورشح كامل الجادرجى نفسه عن المنطقة الثالثة فى بغـداد ضد علي ممتاز الدفترى ، ولما اشتد التدخل والارهاب سحب ترشيحه حقنا للدماء • وقد نشرت الجريدة اخبار الانتخابات ونشاط الحـزب والمرشحين واخبارهم وفضحت التدخل والتزوير والارهاب • وقـد

(٣) **صوت الاهالى**،١٢ شباط،١٣ شباط ١٩٤٨
(٤) **صوت الاهالى** ،١٥ شباط،١٧ شباط ١٩٤٨
(٥) **صوت الاهالى** ،١٢ شباط،٢٧ شباط ١٩٤٨
(٦) **صوت الاهالى** ،١٦ شباط،٢٧ شباط ١٩٤٨
(٧) **صوت الاهالى** ،١٤ اذار ٢٠ اذار ١٨، اذار ، ٧ نيسان ، ٨ نيسان ١٩٤٨

فاز محمد حديد وحسين جميل فى انتخابات الموصل وبغـــداد وفـار خدورى خدورى عن الاقليات المسيحية فى بغـــداد •

قضيـة فلسطيـن :

كانت هيئة الامم المتحدة قد قررت فى ٢٩ تشرين الثانـى ١٩٤٧ تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وتكوين دولتين واحدة يهوديـة سميت بعدئذ «اسرائيل» وثانية عربية وقد ضمت اراضيها بعد ذلـك الى الاردن • وقررت بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحـاب منها فى ١٤ مايس ١٩٤٨ • وقررت الدول العربية استعمال القـوة لاحباط التقسيم ولكن ظهر بعد ذلك ان بعض الحكام العرب وافقـوا على التقسيم واحبطوا تدابير الدول العربية وهذا الامر له تاريـخ لابد وان يكتب فى المستقبل • وقد وافقت الاحزاب الشيوعية العربية على التقسيم لان الاتحاد السوفييتى وافق عليه • فلما عادت جريـدة **صوت الاهالى** الى الظهور وعالجت موضوع فلسطين قبل ١٥مايس ١٩٤٨ معالجة وافية ، فكتبت مقالات عن مشاريع الاستعمار فى البـلاد العربية بعد احباط معاهدة جبر ــ بفن ، وان الامة العربية قررت احباط التقسيم ولن يثنى عزمها ارسال قوة دولية لتنفيذه •وانه لابد مـن انقاذ فلسطين على يد جيوش الدول العربية ، وان انقاذ فلسطين سياسة شعبيـة البـلاد العربيـة ، وان واجـب الـدول العربيـة دخول فلسطين اثر انسحاب القوات البريطانية وان احتلال فلسطـين من قبل جيوش الدول العربية اصبح ضرورة لامنـاص منهـا ، وان اشتـراك الـدولة العراقيـة يستلـزم الاستقـرار فى البـلاد ،وان انقاذ فلسطين لايتم الا بزحف جيوش الدول العربية عليها وفق خطـة عسكرية موحدة ، وان مصير فلسطين يجب ان يتقرر فى فلسطـين نفسها على ايدى العرب لافى منظمة الامم المتحدة ، وان الشعـب الفلسطيني العربى هو الذى سيقرر مصيره بعد تحرير فلسطين ، وان

تفريق صفوف الوطنيين مساعدة فعلية للصهيونية والاستعمار ، ولاينقذ فلسطين من مؤامرات الصهيونية والاستعمار غير مبادرة الجيوش العربية النظامية الى نجدتها فورا ، ولاسلم للشعوب العربية ومحنة فلسطين على اشدها ،وان على الشعوب العربية ان تتأهب لمجابهة مفاجآت يوم ١٥ ايار (٨) .

ثم شرعت الجريدة بكتابة عناوين بحروف كبيرة فوق الصفحة الاولى حول قضية فلسطين ابتداء من ٢٧ نيسان ١٩٤٨ فكتبت العناوين الاتية : «ان اضاعة الوقت وعدم زحف الجيوش العربية على فلسطين حالا مساعدة فعلية للصهيونيين» و «زحف جيوش الدول العربية مجتمعة الى فلسطين فى الحال يحول دون تنفيذ المؤامرات الصهيونية الاستعمارية» و «التردد فى اقتحام حدود فلسطين من قبل الجيوش العربية مجتمعة لايخدم غير الصهيونية والاستعمار» و «الاسراع فى اجتثاث جذور الصهيونية واحباط المؤامرات الاستعمارية واجب مقدس فى عنق كل وطنى» و «تباطؤ جيوش الدول العربية فى الزحف على فلسطين وتحريرها يفيد الصهيونية والاستعمار» وفى«على الشعوب العربية ان تساند المعركة الحاسمة لانقاذ فلسطين وتحريرها من الصهيونية والاستعمار » الخ ... (٩) .

ثم نشر الحزب بيانا بتأييد دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، ونشر حسين جميل مقالا بعنوان «اليوم تقف الدول العربية الموقف الصحيح لحل قضية فلسطين» ، واعتبر الحزب اعتراف الولايات المتحدة باسرائيل عدوانا اميركيا جديدا على العرب ، كما استنكر

---

(٨) صوت الاهالى ١٨، شباط ٢٢، شباط ، ١٤ اذار، ٢٩ اذار ، ١٤ نيسان ، ١٦ نيسان ، ٢٢ نيسان ، ٢٨-٣٠ نيسان ، ٥ ايار ، ١١ ايار ، ١٣ ايار ١٩٤٨

(٩) صوت الاهالى ، ٢٧-٣٠ نيسان ، ٢ ايار ، ١٤ ايار ١٩٤٨

اعتراف الاتحاد السوفييتى بها ، وكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «دول الشرقين الادنى والاوسط مسئولة امام التاريخ لنجـــدة العرب فى حربهم المقدسة» ، وكتب حسين جميل مطالبا بأن تعبىء الامة العربية كل قواها لهذه الحرب العادلة وان يدرك كل فرد مسئوليته امام ضميره وأمام وطنه وامام التاريخ والاجيال القادمة ، وكتب قاسم حسن مقالا بعنوان «الصهيونية الاعتدائية الاستعمارية ماهو مفهومها اليوم لدى مندوب الاتحاد السوفييتى فى مجلس الامن» ذكر فيه اقوال غروميكو ومنها :

١ ــ ان قرار تقسيم فلسطين مايزال نافذ المفعول

٢ ــ ان الدولة اليهودية قائمة فعلا وان دولا كثيرة اعترفت بها

٣ ــ ان الحالة فى فلسطين مخلة بالامن والسلام

٤ ــ طالب بوقف القتال بالقـوة

٥ ــ طلب بحث انضمام الدولة اليهودية الى هيئة الامم المتحدة

٦ ــ ان الاتحاد السوفييتى مندهش من ارسال الجيوش العربية للقضاء على القومية اليهودية ، وان الاتحاد السوفييتى كان دائما يعطف على كل حركة تحرير ، وهذه من المبادىء التى تقوم عليها سياسة الاتحاد السوفييتـــى .

فأجـاب قاسـم حسـن :

١ ــ ان ٦٥٠ ألف يهودى لايؤلفون قومية من مجمـوع ١٥ مليـــون

٢ ــ ان كتاب ستالين الماركسية والقضية الوطنية يذكر ان اليهود ليسـوا بقوميـة

٣ ــ متى انقلبت الصهيونية الى حركة تحرير ، فقد كانت سابقا حركة رأسمالية وهناك كتب ونشرات ومقالات شيوعية ضد الصهيونيـــة .

وكتب قاسم حسن مقالات اخرى كثيرة عن الموضوع [10] . واستمرت الجريدة على كتابة المقالات العديدة كما استمرت منذ ١٥ أيار ١٩٤٨على نشر العناوين الكبيرة فوق الصفحة الاولى من كل عدد .

موقف الحزب الوطنى الدمقراطى من وزارة مزاحم الباجهجي

فى ١٦ حزيران ١٩٤٨ قدمت وزارة محمد الصدر استقالتها بعد ان اجرت الانتخابات والف مزاحم الامين الباجهجي الوزارة الجديدة فى ٢٦ حزيران وفى عهدها استؤنف القتال فى فلسطين بعد الهدنة الاولى التى بدأت فى ١١ حزيران ثم عقدت الهدنة الثانية فى ١٨ تموز واستمر الحزب على مواقفه السابقة فى قضية فلسطين ومثلهفى مجلس النواب محمد حديد وحسين جميل وخدوري خدوري وقد طالب محمد حديد بتنظيم ميزانية خاصة للدفاع عن فلسطين ، وطالب حسين جميل بأن تلغى الدول العربية امتيازات الدول المؤيدة للصهيونية . وطالبت جريدة **صوت الاهالى** بقطع النفط العراقى عن حيفا ومنع تصدير البترول العربى عن طريق طرابلس وقالت ان ذلك سلاح فعال للعرب فى خدمة فلسطين [11]

وكتبت جريدة **صوت الاهالى** تقول ان الانصياع لاوامر مجلس الامن فى فرض الهدنة الثانية لايمثل ارادة الشعوب العربية، وان الشعوب العربية فى حل مما تقرره حكوماتها ضد ارادتها بشأن فلسطين وان قبول الهدنة اقرار ضمنى بالدولة اليهودية وان الشعب وحده هو طريق الخلاص من هذه النكبة ، وان الامة العربية تريد اليوم فى الحكم من يمثل

---

(١٠) **صوت الاهالى** ، ١٥ ايار ، ١٧–٢١ ايار ، ٢٤ أيار ، ٣ حزاران ، ١٠ حزيران ، ١٥ حزيران ١٩٤٨

(١١) **صوت الاهالى** ، ٩تموز ، ١٣تموز ، ١٥ تموز ، ١٨تموز، ٢٨ تموز ١٩٤٨

ارادتها ومن يملك القدرة على حل قضية فلسطين بما يحقق آمالها [١٢] . وذكرت الجريدة ان مركز جامعة الدول العربية تضعضع بسبب استمرار سياستها بشان فلسطين ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «فشل دبلوماسية الجامعة العربية» قال فيه انه على ضوء التجارب القاسية التي مرت بالجامعة العربية وهي في نشأتها يجب ان يعاد النظر في جميع تشكيلاتها وان تودع الى هيئة دبلوماسية تقر بمقدرتها جميع الشعوب العربية وتطمئن الى انها غير ممالئة للانكليز والاميركان على ان يكون على رأسها شخصية بعيدة كل البعد عن الروح الانتهازية متصفة بالجرأة الادبية الى حد كبير الى جانب ثقافتها الواسعة ومقدرتها الدبلوماسية لاتهدف الاالى هدف واحد هو الغاية المنشودة بالنسبة الى كل عربي الا وهي تحقيق اتحاد الشعوب العربية على اساس تمتعها جميعا بحريتها واستقلالها [١٣] .

وبمناسبة تأييد الحزب الشيوعي العراقي لتقسيم فلسطين كتبت **صوت الاهالي** مقالا بعنوان «شيوعيو العراق وقضية فلسطين» قالت فيه ان الحزب الشيوعي العراقي تقوده فئة من الموتورين الذين ثبت انهم جاهلون بحقيقة المجتمع العراقي وقد رأت هذه الفئة ان في اسر عقول من ينخرط في عداد اعضائه خير وسيلة لقيام منظمة دكتاتورية المسلك عنيفة لاتقبل المعارضة والنقاش من اعضائها والاسل سيف الخيانة والجاسوسية بوجه من يناقش منهم «القيادة» او يعارض، وتدلقن الاعضاء المساكين بانهم وحدهم «الوطنيون» وانهم وحدهم «الدمقراطيون» وان كل احد آخر غيرهم متهم بالخيانة مقدما ومتهم بالتهاون والاندحارية والتامر مع الاستعمار كائنا من كان ذلك الغير وكائنا ماكان تاريخه في الحركة الوطنية . وقد ظهر تناقض سياسة الشيوعيين ومساسها بالمصالح الوطنية والقومية في مجال السياسة

---

(١٢) **صوت الاهالي** ، ٢١ تموز ، ٢٢تموز، ٢٥ تموز ، ٢٧ تموز ١٩٤٨

(١٣) **صوت الاهالي** ،٢٦تموز،٣٠تموز ١٩٤٨

العربية فى العراق فى قضية حساسة هى قضية فلسطين والنظر الى الصهيونية . وعندما دخلت الشعوب العربية فى صراع دموى ضد الصهيونية اصدر ماسموه «بالحزب الشيوعى العراقى» منشورا سريا بلغت بأصحابه الجرأة والقحة ان تحدوا الشعوب العربية كلها وتحدوا مصالحها وامانيها الواضحة فاصدروا منشورا طالبوا فيه بوقف القتال فى فلسطين وسحب الجيوش العربية منها ، وذلك ترديدا لسياسة الاتحاد السوفييتى ومطاليب ممثليه فى مجلس الامن (١٤) .

ثم عالجب جريدة **صوت الاهالى** موضوع اللاجئين الفلسطينيين فى الوقت الذى استمرت فى الكتابة عن قضيه فلسطين وطالبت بتغيير سياسة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية . وطالب كامل الجادرجي بان تكون حرب فلسطين اجماعية تحشد لها جميع موارد الامة ، وكتب ايضا بعنوان «سبع دول وشرذمة» قال فيه ان الحكومات العربية غير شعبية وضعيفة وغير منظمة وان الصهيونية منظمة (١٥) .

وعالجت الجريدة مواضيع عامة مثل الغلاء ، والحريات الدستورية ، ومهاجمة نورى السعيد للاحزاب ، والبطالة ، وقضية طرابلس الغرب ، والحياة النيابية ، والحياة الحزبية (١٦) .

فى ٢٠ تشرين الاول اسندت وزارة الدفاع الى شاكر الوادى بعد استقالة صادق البصام وزير الدفاع السابق، وشاكر الوادى هو احد عاقدى معاهدة بورتسموث ، وفى ٢٢ تشرين الاول صدرت جريدة **صوت الاهالى** وفيها عنوان مقال «حول التعديل الوزاري» وقد ترك مكان المقال فراغ ابيض فقد حذف الرقيب المقال الذى هاجم تعيين

---

(١٤) **صوت الاهالى** ، ١٤ تموز ١٩٤٨ . نشر المقال بدون توقيع وكان كاتبه قاسم حسن .

(١٥) **صوت الاهالى**، ٣اب ٦، اب ، ١١ اب ، ١٢ اب، ١٥اب ، ٢٤اب ، ٢٩ اب ، ٣ ايلول ، ٦ايلول ، ١٠ ايلول ١٣، ايلول ١٩، ايلول ٢١، ايلول ٢٤، ايلول ، ٢٦ايلول ، ٢٧ ايلول ، ٢٩ ايلول ، ٣٠ ايلول ١٩٤٨

(١٦) **صوت الاهالى** ، ٢اب ٤، اب ، ٥اب ، ٢٤ ايلول ١٤، ايلول ، ١٦ ايلول ، ١٧ ايلول ١٨–٢٠ اب ، ٢٢اب ٢٥، اب ٢٦، اب ، ٢٨ايلول ، ١تشرين الاول ، ٤ تشرين الاول ٥، تشرين الاول ، ٨ تشرين الاول ١٩٤٨

شاكر الوادى وزيرا للدفاع • وفى مجلس النوب خطب محمد حديد قائلا ن التعديل الوزارى هذا قد باعد بين الشعب والحكومة ، ودارت نى مجلس النواب مناقشة حامية حول الموضوع • ثم تلا ذلك عدم نشر المقالات الافتتاحية وترك مكانها فراغا بأمر الرقيب ، كما حذف الرقيب بعض الاخبار المحلية ثم قرر الحزب عدم ارسال مقالات للرقيب بسبب موقف الحكومة والرقابة (١٧) •

المؤتمر الثالث للحزب الوطنى الدمقراطى :

عقد المؤتمر الثالث يوم ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٨ ، وانتخب لعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ورجب علي الصفار وحسين فوزي ونائل سمحيري وقاسم حسن • وقد انتخب كامل الجادرجى رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا ورجب علي الصفار محاسبا •

تجميد الحزب

جمد الحزب الوطنى الدمقراطى نفسه حتى سنة ١٩٦١ ثلاث مرات ، وقد اثار قرار التجميد جدلا داخل الحزب وقال انصار التجميد ان ظروف العمل السياسى فى كل مرة جمدالحزب فيها لاتساعد على استمرار نشاطه • ففى اواخر ١٩٤٨ جمد الحزب نفسه بسبب ماتعرض له من الاضطهاد والكبت ، وفى ربيع ١٩٥٩ جمد نفسه ثانية لاجل احراج الشيوعيين لما قاموا به من اعمال اراد الحزب اظهار براءته منها ومعارضتها لها واستجابة لرغبة رئيس الوزراء ، وفى ربيع ١٩٦١ حين آل الحزب الى جماعة كامل الجادرجى جمد الحزب نفسه للمرة الثالثة بسبب عدم امكانية العمل السياسى وتضعضع الحزب بعد أن تخلى عنه عدد كبير من القادة والقواعد • ويقول خصوم التجميد ومنهم كاتب

(١٧) **صوت الاهالى** ، ٢٢ تشرين الاول ، ٢٤—٢٨ تشرين الاول ، ٣١ تشرين الاول ١٩٤٨

هذه السطور انه ممايخالف منطق الحزبية والدمقراطية ان يتخلى اي حزب عن اداء واجباته فى الكفاح من اجل الحرية والاصلاح مهما كانت الظروف فكيف يصح لحزب يسمى نفسه بالدمقراطى ان يتخلى عن الكفاح من اجل الدمقراطية . ولكن مما يخفف من شدة معارضة خصوم التجميد ان الحزب الوطنى الدمقراطى بتركيبه واسلوبه فى العمل العلنى غير قادر على العمل السرى وغير راغب فيه لكى يعوض به عن نشاطه العلنى ، وان الطلب اليه بالاستمرار فى النضال والعمل مهما كانت الظروف احراج له وتحميله مسئولية لايطيق تحملها . استعرض الان مبررات الحزب لتجميد اعماله فى اواخر ١٩٤٨ ، وسأستعرض اسباب التجميد الاخرى فى مكانها المناسب .

ففى اول كانون الاول ١٩٤٨ أصدر الحزب الوطنى الدمقراطى بيانا بشان ايقاف اعماله نشر فى **صوت الاهالى** بتاريخ ٣ كانون الاول [١٨] . وقد جاء فيه ان وزارة محمد الصدر استغلت الادارة العراقية لاحباط الحركة الوطنية حتى صارت واسطة للتشفى والانتقام من كل فئة نشطت اثناء الوثبة الوطنية ، وقد وجه الحزب الوطنى الدمقراطى عدة مذكرات بهذا الشان الى رئيس الوزراء اشار فيها الى استغلال الادارة العرفية استغلالا يهدد حرية الفرد وتوجيه هذه الادارة توجيها لايتفق مع المصلحة العامة ، وقد أثبت الحزب بالاسماء والارقام كيف ان الادارة العرفية كانت تستغل لاغراض حزبية او انتخابية او محلية او شخصية وحذر الحكومة من مغبة تلك الاعمال التعسفية .

ولما اسند مزاحم الباجه‌جي رئيس الوزراء الجديد وزارة الدفاع الى شاكر الوادى الذى كان ركنا مهما من اركان وزارة صالح جبر وواحد اعضاء الوفد الموقع على معاهدة بورتسموث كان ذلك نذيرا

(١٨) ارسل كامل الجادرجي نسخة من البيان بالبريد الجوى الى كاتب هذه السطور حين كان يدرس فى الولايات المتحدة الاميركية .

باقلاب الوضع ودليلا واضحا على ارتماء مزاحم فى احضان البورتسموثيين خصومه بالامس والذين تعتبرهم الاحزاب ومن ورائها الرأي العام الجناح المتطرف فى رجعيته من الفئة الحاكمة واكثرها ممالاة للاستعمار ، ولما ارادت الاحزاب ابداء آرائها فى ذلك الحادث الخطير منعت منا باتا ولم يقف الامر عند منع جريدة **صوت الاهالى** وسائر الصحف الحزبية من التعليق على ذلك الحادث بل ان الرقابة قد تمادت فى تصرفاتها الكيفية وفق خطة مرسومة لمنعنا من ابداء رأينا فى كل قضية من قضايا البلاد الحيوية فارتأينا الكف عن كتابة المقالات الافتتاحية لان مصيرها الحذف حتما على يد الرقابة بعدما حذفت كل ماكنا نرسله اليها من مقالات وهكذا أصبحت الجريدة التى هى لسان حال الحزب والمظهر الوحيد لوجوده أقل من كونها جريدة اخبارية .

وليس هذا الكبت الذى فرض على الحزب الا نتيجة خطة مبيتة من قبل الفئة الحاكمة للقضاء على الحياة الحزبية فى العراق وقد تلقى الحزب الوطنى الدمقراطى النصيب الاوفى من هذه الضربات المتواصلة لانه كان كثير النشاط فى جميع فروعه ولجانه حيثما كان عدد من اعضائه ، اثناء الحركة الوطنية الاخيرة كما كان جريئا فى مختلف الاحداث السياسية الخطيرة مما اكسبه مكانة كبيرة لدى الرأي العام . وقد تجلى اضطهاد حزبنا فى سوق عدد كبير من اعضائه الى المجالس العراقية فشملت المحاكمات قادة فرع بكامله كما حدث فى البصرة وقد سجنوا جميعا اثر اعلان الاحكام العرفية كما لوحق الاعضاء فى مدينة من المدن وهى الناصرية وقد سجنوا جميعا ايضا وحوكم اعضاء الحزب فى السماوة وكربلاء والكثير من اعضاء الحزب فى الحلة والكاظمية واعضاء اخرين من بلدان اخرى حيث خرج الامر من محاكمة شخص بجريمة معينة الى محاكمة للسبب الحقيقى وهو

عضويته فى الحزب وان اتخذت هذه المحاكمة اشكالا ظـــاهرة اخرى لعدم وجود جريمة باســم الانتماء الى الحــزب الوطنى الدمقراطى او الايمان بمبادئه . وبالاضافة الى ذلك فقد لوحق اعضاء الحزب فـــى ارزاقهم واعمالهم بحيث أنهم كانوا يبلغون بعدم انجاز مصالحهم الا اذا قطعوا صلتهم بالحزب حتى صار كل منتم الى الحزب يبيت ليلتــه قلقا غير آمن على حرمة منزله او على حريته الشخصية وقد أصبــح منزله معرضا للتفتيش فى كل لحظة واصبح هومعرضا للقبض عليــه وزجهفى التوقيف حتى صار التوقيف الاحتياطى من الامور المألوفة ، فكثيرا ما تلجأ السلطات الى توقيف الكثير مــن الاعضــاء لالتهمــة موجهة اليهم من مرجع مختص وانما لمجرد احتمال اشتراكهم فى مظاهرة يحتمل أن تقام فى المستقبل ، وهناك اخرون قبض عليهم لمجرد نشاطهــم الحزبى وكثيرا مابقوا رهن التوقيف اسابيع وربما اشهرا مـــن دون محاكمة حتى اصبح كل عضو فى الحزب يشعر شعورا يدعمه الواقع بانه يعيش فى جو مرهق من الجاسوسية التى تتعقبه تعقبا فى حياتــه اليومية وتحصى عليه انفاسه وتحبر التقارير الضافية بمــا يقوله خـلال قيامه باعماله وفى مجالسه الخاصة وفى محلات الراحة التى يركن اليها بعد الفراغ من أعماله . وقد أحيط المركز العام للحزب وفروعه خارج العاصمة واعضاؤه بشبكة واسعة من الجاسوسية تحاول ان تعلم بكل مايجرى داخل الحزب وفى اجتماعاته العامةوالخاصة بأعضائه وتستعمل شتى وسائل الاغراء للوصول الى هذه الغاية كما لوكانت هـــذه المؤسسة الدمقراطية مركزا للاجرام . وقد كان نتيجة الملاحقة المستمرة لاعضاء الحزب خارج العاصمة ان تأثرت امورهم المعاشية تأثرا بالغا، وهكذا أصبح الحزب كما لو انه لم يكن حزبا مجازا فى بلد لــه دستور وفى وضع يقال انه دمقراطى . وقد كان الاعضاء فى جميــع انحاء العراق عرضة للضغط عليهم فى سبيل حملهم على ترك الحزب ، بحيث ان بعض الاستقالات كانت تكتب فى الدوائر الرسمية ، وهكذا

شل نشاط الحزب فى مختلف الميادين بحيث اصبح لايستطيع القيام بواجباته التى التزم بها امام الشعب الا اذا غير أساليب عمله وبدل منهجه المبنى على الاساليب الدمقراطية وانقلب الى حزب ثورى يسلك مسالك الاحزاب الثورية وهذا مايتناقض مع منهجه الاساسى وفلسفته الاجتماعية والسياسية الاصلية التى يدين بها والغرض الذى اوجد من اجله .

ولقدتبين ان الفئة الحاكمة التى تريد الحيلولة دون تبديل هذه الاوضاع الفاسدة والتى تسير على نفس منهجها الذى كان ولايزال يسوق البلاد الى الهاوية قد بقيت تكافح الحزب بمختلف سلطاتها وبجميع وسائلها على اساس تهم باطلة تعلم هى حق العلم ببطلانها اذ ان الحزب بقى متمسكا اشد التمسك بمنهجه وكان ولايزال مستقلا كل الاستقلال فى سياسته ولم يتأثر قط بالتيارات الخارجية وقد كافحت قيادة الحزب بلا هوادة كل من كان يشذ عن هذه السياسة من اعضاء الحزب وصرحت مرارا بأن الحزب لاينوى تحقيق مبادئه الا بالوسائل الدمقراطية وانه لايتوسل فى سبيل ذلك بالطرق الثورية .

ومع ان معظم رجال الفئة الحاكمة صاروا يصرحون بانحزبنا دمقراطى صميم لكن المكافحة استمرت بل اخذت تشتد يوما بعد يوم ، وسبب استمرار هذه المكافحة لحزبنا كما نعتقد هو المناصرة التى يتلقاها من الشعب بالنظر الى صلابته الوطنية وتمسكه بمنهجه من جهة والطريقة الايجابية التى سلكها منذ تاليفه عندما تقتضى المصلحة العامة العمل الايجابى من جهة اخرى ، فالفئة الحاكمة التى لايمكن ان تعيش الا فى دور دكتاتورى ارهابى لايسعها ان تفسح المجال لحزب يعمل فى سبيل النظام الدمقراطى لانه اذا ماتحقق هذا النظام فسوف تفقد هذه الفئة امتيازاتها وتتلاشى فى عهد دمقراطى مستقر وهو العهد الذى يهدف الحزب الى ان يكون الحكم فيه من الشعب وبالشعب وللشعب ،ولذلك حرمت الفئة الحاكمة حزبنا الذى انشىء على اساس العمل فى ظل

الدستور من ممارسة حقوقه كما حرمته من جميع وسائل العمل الدستورية وحالت بينه وبين توفير امكانيات العمل الدمقراطى له .

ومع ان القائمين بشئون الحزب يرغبون من الصميم فى مواصلة العمل بكل مايتطلب الامر من الكفاح ضد الحكم الفردي ويقدرون رغبة الاعضاء فى مواصلة الكفاح فى هذا السبيل بالرغم مما احتملوه من تضحيات مادية ومعنوية ولكنهم لايرغبون فى الوقت ذاته فى ان يحملوا الحزب امرا فوق مايتحمله جهازه الحاضر اذ ان كل شخص منتسب الى الحزب كان يعلم عند انتسابه ان عمله لن يخرج عن نطاق العمل الدمقراطى فليس من العدل اذن ان يكلف منتسبو الحزب بتحمل مسئوليات اكثر مما تعهدوا الايفاء به سواء كانت تعهداتهم تلك تعهدات صريحة بقبولهم منهج الحزب او تعهدات ضمنية بعدم قيامهم بأي عمل خارج حدود العمل الدمقراطى المكشوف .

ولابد ان يخطر على البال سؤال له وجاهته وهو لماذا تواصل الفئة الحاكمة اضطهاد الاحزاب الدمقراطية وتشديد الخناق عليها من غير أن تقضى عليها مباشرة بتعطيلها رسميا ؟ ان سبب ذلك واضح فى نظرنا فالفئة الحاكمة تخشى من ان تظهر بوجه دكتاتورى سافر امام الرأي العام العراقى الذى سئم الحكم المطلق بعد ان قاسى نتائجه الوخيمة ، ولذلك ارادت ان تحكم البلاد حكما دكتاتوريا بحقيقته دمقراطيا بمظهره ، فوجود النظام الدستورى بما فيه الاحزاب ولاسيما الدمقراطية منها امر ضرورى بالنسبة للفئة الحاكمة لستر هذه الدمقراطية المزيفة فهى تسمح باستمرار ابقاء الاحزاب من غير ان تفسح لها مجال العمل الامر الذى لايمكن ان يقره حزبنا بوجه من الوجوه ، فان تمسك الاحزاب بالشكليات للظهور امام الرأي العام العراقى بمظهر هيئات قائمة تستطيع ان تزاول اعمالها فى جو ملائم ، فى حين ان حقيقة الامر عكس ذلك ،يسبغ على الوضع القائم صبغة دمقراطية ويؤدى الى تضليل الشعب ويحمل الرأي العام فى خارج

العراق على الاعتقاد بان العراق بلد دستورى يتمتع بنظام فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ويقر الحقوق السياسية للمواطنين ويخدم الحرية الشخصية ويجيز حرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الدستورية ، وهذا امر لايتفق مع الحقيقة وواقع الحال مطلقا • فاستمرار الحزب الوطنى الدمقراطى على العمل فى هذا الوضع الشاذ الذى تفاقمت مساوؤه باستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبى والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم فى ظل الدستور وحرمانه من امكانية العمل ، كل هذا يعنى اعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الدمقراطى ، وهذا مما يخالف الواقع كل المخالفة • لذلك قرر الحزب ان يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجددا ، وبذلك يكشف الحزب الستار عن حقيقة الوضع القائم فيلقى عن كاهله المسئولية التاريخية التى ارادت لفئة الحاكمة ان تحمله اياها باعتباره جزءا من النظام الدمقراطى •

وينهى الحزب بيانه مناشدا الشعب ان يتدبر الامر ويعمل فى سبيل استرداد حريته المسلوبة وحقوقه المهضومة •

الفصل التاسع

محاكمة كامل الجادرجي في ١٩٤٩

عندما صدرت **صوت الاهالي** فى اليوم الثالث من كانون الاول ١٩٤٨ حذفت عبارة «لسان الحزب الوطنى الدمقراطى» من تحت اسم الجريدة بعد تجميد الحزب لاعماله ، وقد اقتصر العمل على الاستمرار فى اصدار الجريدة على النهج نفسه الذى عرفت به وهى تعبر عن آراء الحزب المجمد وعلى قيام محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى فى مجلس النواب على اداء واجباتهم النيابية بروح الحزب الوطنى الدمقراطى . ففى ٢٠ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت **صوت الاهالى** خطاب حسين جميل فى مجلس النواب الذى قال فيه «من رأى منكم منكرا فليغيره» ثم عالج الوضع غير الدستورى ،وفقدان الحريات، والتدخل فى الانتخابات ، وضعف الحياة النيابية وعجزها عن القيام بواجبها وسبب الثورات الانقلابية ،ووجوب سؤال الحاكمين عن مخالفتهم القانون الاساسى قبل سؤال المحكومين لدفاعهم عن حقوقهم ووجوب تشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن مخالفتهم الدستور ،وتعديل قانون الانتخاب ، وتجاوز السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، والسياسة الخارجية التى تتبع السياسة البريطانية ، وكون العراق قاعدة للجيوش البريطانية ، وتوحيد كلمة العرب لانقاذ فلسطين ، وحرب الشعوب العربية التى لم تبدأ بعد ، وقانون الادارة العرفية . وفى ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت الجريدة

خطاب محمد حديد فى مجلس النواب حول خطاب العرش وقد عالج فيه المناهج الوزارية ، والحياة الدستورية والمعارضة ، وقانون الانتخاب ، وقضية فلسطين ومؤتمر أريحا ، والاصلاح الداخلي . واستمرار الاضطهاد الذى يولد انفجارا ، والوضع المالى وموقف الحكومة وتنظيم الحياة الاقتصادية ، واتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وتعديل امتيازات النفط [1] .

وقد عالجت الجريدة قضية فلسطين فنشرت مقالا بعنوان «مأساة فلسطين وتصدع الوحدة العربية» وفى مقال اخر اكدت على ان سياسة شرقى الاردن نقطة ضعف فى الوحدة العربية وان واجب العراق يقضى عليه باتباع سياسة مستقلة عن السياسة الاردنية [2]. وقد اشترك حسين جميل مع وفد من النواب يمثلون المعارضة فى مقابلة مزاحم الباجهجى رئيس الوزراء لعرض مطاليب الشعب عليه وقد طلبوا باستئناف القتال فى فلسطين ونجدة الجيش المصرى والمحافظة على وحدة كلمة البلاد العربية لانقاذ فلسطين وصيانة الجامعة العربية ، كما طالبوا بضمان الحريات الدستورية وفسح المجال للتعبير وعدم استعمال العنف تجاه المتظاهرين [3] .

وزارة نورى السعيد العاشرة :

فى ٦كانون الثاني ١٩٤٩ قدم مزاحم الباجهجي استقالة وزارته وفى اليوم نفسه الف نورى السعيد وزارته العاشرة . وقد كتب كامل الجادرجى بهذه المناسبة مقالا بعنوان «الحلقة المفرغة»ولكن الرقابة منعت نشره وترك مكانه فارغا في جريدة **صوت الاهالى** بتاريخ ٩ كانون الثانى ١٩٤٩ ثم اعيد نشر قسم منه فى جريدة **صوت الاهالى**

---

(١) **صوت الاهالى** ، ٢٠كانون الاول،٢٢كانون الاول ١٩٤٨
(٢) **صوت الاهالى** ، ٢٣ كانون الاول ،٢٦ كانون الاول ١٩٤٨
(٣) **صوت الاهالى** ، ٢كانون الثانى ١٩٤٩

بتاريخ ١٠ كانون الثانى ١٩٥٠ . وقد ذكر السيد عبد الرزاق الحسنى لمؤلف هذا الكتاب انه استطاع فى حينه الحصول على النص الكامل لهذا المقال فنشر قسما منه فى كتابه **تاريخ الوزارات العراقية** وهو الذى يتعلق بمزاحم الباجهجى وكان بمثابة رثاء له ، جاء فيه ان مصير مزاحم الباجهجي كسياسى له بعض القابليات كان محزنا حقا وقد اتيحت له الفرصة كي يكفر عن الماضى وكى ينقى صفحته فينسحب من الميدان ويصارح الشعب بحقائق يتلهف الرأي العام الى الوقوف عليها اشد التلهف ولكنه لم ينتهز تلك الفرصة بل استقال على الطريقة المالوفة فكان وقوفه الاخير على قدميه ثم سقوطه المحزن بعد ان كانت له صولات وجولات كلامية فى ميادين الاصلاح والبطولة الوطنية والجهاد القومى فترة من فترات تخللت سيرة ذلك الرجل الذى تحمل وسوف يتحمل الى مدة طويلة تبعات هذا العهد من تاريخ العراق وهى سيرة نورى السعيد (٤)

وقد استمرت الوزارة الجديدة على سياسة الوزارة السابقة فى كبت الحريات بل زادت وتجاوزت المدى ، والذى يراجع جريدة **صوت الاهالى** يجد ان هناك فراغات كثيرة فى مقالاتها الافتتاحية وفى اخبارها المحلية والخارجية بسبب تدخل الرقيب وحذف مالايروق للحكومة حتى اضطرت الجريدة فى اكثر الاحيان على عدم كتابة المقالات الافتتاحية . ولكن سمح لها بنشر خطاب محمد حديد فى مجلس النواب حول تاليف وزارة نورى السعيد وخطابه حول الميزانية العامة الموقتة ، كما سمح بنشر خطاب حسين جميل بعنوان «كيف تدنى الوضع العام فى البلاد ؟» ولما عالج محمد حديد كيفية تعديل امتيازات النفط حذفت بعض فقرات المقال وقد طالب فيه بان تكون حصة النصف هى الحد الادنى وان يكون البدل بالعملة الذهبية وان يعين حد ادنى لما يجب ان يصدر من النفط وان لايكون العرق باجمعه مشمولا

---

(٤) الحسنى ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الثامن ، ص ص ٥٣–٥٤

بالامتيازات كما طالب بتجهيز العراق بما يحتاجه من النفط ومنتوجاته باسعار معتدلة ، وطالب بنقل المصب من حيفا وبأن تتعهد الشركات بتعليم العراقيين هندسة النفط وان تستخدم اكبر عدد ممكن من العراقيين فى اعمالها ، وطالب الحكومة بان تنشر معلومات مسهبة عن استثمار النفط العراقى • وقد نشر هذا المقال بشكل كراس عنوانه **كيف يجب ان تعدل امتيازات النفط** وطبع بمطبعة الرابطة (بغداد ١٩٤٩) وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٧ آذار قدم محمد حديد سؤالا الى نورى السعيد رئيس الوزراء حول موقف الرقابة من مقاله بشأن تعديل امتيازات النفط ولكن رئيس الوزراء امتنع عن الاجابة مالم تحذف فقرة من السؤال وهى : «لاشك ان المستر ويتلى بالنظر لخدمته الطويلة لدى الحكومة العراقية يعلم من «اين تؤكل الكتف» فى المفاوضات التى يقوم بها» ، ونشر فى محليات **صوت الاهالى** فى ٨ آذار بحث صغير عنوانه «من اين تؤكل الكتف» معناها ومرماها فى لغة العرب جاء فيه : الذى ياتى الامور من مأتاها ،وكذلك يعرف من حيث يؤتى الناس فى طلب الحوائج [٥]

ولما عرضت الميزانية العامة على مجلس النواب القى محمد حديد خطابا عنها قال فيه ان فى الميزانية عجزا يبلغ ثلاثة ملايين دينار واذ تخمينات وزير المالية للواردات غير صحيحة وشرح كيفية معالجة الوضع المالى والازمة الاقتصادية وعالج موضوع المشاريع العمرانية والانشائية التى تتطلبها البلاد وطالب بضرورة زيادة حصة العراق من النفط وقال لايمكن اصلاح الوضع الاقتصادى بدون اصلاح دمقراطى وهاجم تفسخ الجهاز الحكومى والظلم اللاحق بالحريات الشخصية وطالب بوجوب احياء جامعة الدول العربية وتجنب الخلافات ، وقال ان البلاد تتطلب اصلاحا اساسيا وان الظلم ان دام دمر وان الاحكام

---

(٥) صوت الاهالى ، ١١ شباط ، ١٢ شباط، ٢ اذار ، ٨ اذار ١٩٤٩

العرفية لاتستطيع حماية الاوضاع الفاسدة الى الابد وطالب بضرورة القضاء على الاوضاع الفاسدة وتنفيذ منهاج اقتصادى عمرانى ومنهاج اصلاحى اجتماعى وبالتخلص من النفوذ الاجنبى ومن استغلاله وباصلاح الجهاز الحكومى وتطهيره من الفساد [٦] .

محاكمة كامل الجادرجى

بتاريخ ٢٥مايس كتب كامل الجادرجى فى **صوت الاهالى** مقالا بعنوان «المعارضة فى المجلس النيابى واثرها لدى الشعب» بمناسبة انتهاء المناقشة حول الميزانية فى مجلس النواب ، اشاد فيه بالدور الذى قامت به المعارضة فى المجلس منذ اجتماعه غير الاعتيادى فى ٢١ حزيران ١٩٤٨ حتى انتهائه من مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ــ ١٩٥٠ وبتعبيرها الصادق عن شعور الشعب ثم تطرق الى كيفية اجراء الانتخابات السابقة وما رافقها من حرمان الشعب من حق الانتخاب ودعا الشعب الى التمسك بحقه الدستورى فى الانتخابات المقبلة تمسكا تاما لتامين مجالس نيابية تعبر عن ارادته وتسيطر على السلطة التنفيذية. وبين الجادرجى شعور النائب الذى ينتخب انتخابا حرا والفرق بينه وبين «النائب» الذى يأتى برغبة الحكومة ومساعدتها ، واشار الى التدخلات التى قامت بها الحكومة فى الانتخابات الاخيرة .

ثم راجع بعض النواب الذين يؤيدون الحكومة رئيس مجلس النواب طالبين اليه الايعاز الى الحكومة باقامة الدعوى على الجادرجى معتبرين ماكتبه مسا بكرامتهم . وبعد ذلك بايام قليلة بلغ حاكم التحقيق كامل الجادرجى بوجوب الحضور للاجابة عن دعويين اقيمتا عليه الاولى بموجب المادة السادسة والعشرين والمادة الثلاثين من قانون المطبوعات وهى تخص شكوى النواب والثانية بموجب المادة الثالثة عشرة من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى باعتبار

---

(٦) **صوت الاهالى** ،٥مايس ،٩مايس ١٩٤٩

ماكتب تحقيرا للحكومة واهانة لها . وقد نشرت اخبار المحاكمة في جريدة **صوت الاهالي** بتاريخ ١٤و١٥و١٧و٢٠و٢٣ حزيران ١٩٤٩ ثم نشرت تفصيلات المحاكمة في كتاب من القطع المتوسط عنوانه **محاكمة كامل الجادرجي في صيف ١٩٤٩** وذلك بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٩ وقد ضم الكتاب (١٤٦) صفحة .

احال حاكم التحقيق الدعويين الى حاكم جزاء بغداد الاول برهان الدين الكيلاني وقد عين يوم ١٤ حزيران موعدا للنظر فيهما وفي الموعد المعين عقدت الجلسة الاولى وكان محامو الدفاع عبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر وذيبان الغبان وحسن عبد الرحمن وعبد الرحمن الجليلي ونجيب الصايغ وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق الحمود وعبد الرزاق الشيخلي وداود السعدي وعباس حلمي الحلي وخدوري خدوري ومحمد جواد الخطيب وشاكر غصيبة وحسين جميل ونائل سمحيري وقاسم حسن وعبد المجيد الونداوي وجميل كبة .

وقد تلى كتاب المدعي العام الذي اشار الى احدى فقرات مقال الجادرجي في **صوت الاهالي** ونصها : «ثالثا ـ شعور الناس بظاهرة برلمانية لم يكونوا ليتوقعوها بعد هذا القنوط الذي خيم عليهم وهي انهم لمسوا الثمرة التي انتجتها انتخابات جرت بمقتضى قانون الانتخاب الجديد بالرغم مما جرى فيها من تلاعب وغش وتزوير ومداخلة فعلية من جانب السلطة في اكثر المناطق الانتخابية او بتعبير اصح في جميع المناطق الانتخابية باستثناء البعض منها الامر الذي ادى الى سلامة مناطق قليلة من تدخل السلطة في انتخاباتها لفرض المرشحين من انصارها ومؤيديها على الشعب فرضا مما ادى بالنتيجة الى انتخاب نواب اعتبروا انفسهم مدينين الى الناخبين انفسهم لا الى مساعدة الحكومة وهذا ماجعل الكثيرين منهم يتصرفون في المجلس بكامل حريتهم» فالتلاعب والغش والتزوير والمداخلة الفعلية في الانتخابات جرائم معاقب عليها بموجب احكام قانون الانتخابات وقانون العقوبات فاسناده هذه الجرائم

الى الحكومة يعد قذفا نص عليه فى الباب السادس والعشرين من قانون العقوبات البغدادي واهانة لها وهو مايكون جريمة ينطبق على احكام المادة (١٣) من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادي [٧] .

تلا الجادرجي افادة مكتوبة جاء فيها ان الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادي اضيف الى القانون على اثر المظاهرات الكبيرة التى اقيمت اثناء انعقاد المجلس التاسيسى الذى كان يناقش معاهدة ١٩٢٢ وقد اعتبرت الحكومة ان معارضتها حالة غير اعتيادية اى انها حالة ثورة . ثم استعرض الجادرجى تاريخ العراق وتاريخ البرلمان والصحافة وقانون الانتخابات وختم افادته بقوله ان القصد الحقيقى من اقامة هذه الدعاوى هو قمع كل معارضة تهدف الى الاصلاح ولما كانت الشكليات الدستورية عندنا لاتساعد على سن مراسيم تمنع المعارضة من ابداء الرأي فقد اخذت الحكومة المتعاقبة تلجأ الى مثل هذه التفسيرات وزج القضاء فى هذا الجدل [٨] .

قال الحاكم ان هناك دعوى اخرى احيلت من قبل المدعى العام وهى شكوى النواب بموجب المادة (٢٦) من قانون المطبوعات وقد قررت المحكمة النظر فيها بصورة موجزة ، ولكن حسين جميل المحامى طلب توحيد الدعويين لان المقال مضوع الدعوى واحد . ثم تلى كتاب المدعى العام وجاء فيه ان النواب الذين قدموا الشكوى هم جميل الاورفلى ومتى سرسم وموحان الخيرالله وعزالدين الملا واحمد العامر وفرحان العرس وشعلان السلمان وغانم الشمران وحميد الحمود وعبدالله الياسين وغازي العلى وجعفر المكوطر باعتبار المقال المذكور ماسا بكرامة المجلس النيابى واعضائه، واقتبس كتاب المدعى العام الفقرة الواردة فى مقال الجادرجى التى نقلنا نصها اعلاه . وهذا يعنى

---

(٧) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ص ١٢-١٨

(٨) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩) ، ص ص ١٩-٢٩

ان النواب الذين فازوا بالانتخابات فى اكثر المناطق المشار اليها فازوا بطريقة غير قانونية وبالغش والتزوير والمداخلة الفعلية وهذا يعنى انهم جاؤا الى المجلس النيابى خلافا لقانون الانتخابات وان المجلس باكثريته مزور • ان هذه العبارات تعتبر اهانة لمجلس الامة واعضائه وتحط من كرامتهم ولذلك فانها تكون جريمة تنطبق على احكام المادة (٢٦) من قانون المطبوعات بدلالة المادة (٣٠) من القانون المذكور •

وقال كامل الجادرجى فى افادته انه يحترم الفرد ويقدر قيمته الشخصية وان مقاله لم يقصد به اسماء النواب المذكورين لابصفتهم الشخصية ولابصفتهم النيابيةوان موضوع المقال موضوع عام ولايعتبر اهانة لهم اولسواهم وانه لايعرف هل جرى انتخاب هؤلاء النواب بصورة صحيحة •

ثم طالب حسين جميل بتوحيد الدعويين او الافراج عن الجادرجى فى هذه الدعوى فقرر الحاكم توحيد الدعويين [٩] •

وفى الجلسة الثانية التى عقدت بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٩ أبلغ الحاكم الصحفيين بأنه قرر عدم نشر الافادات • ثم بدأ حسين جميل المحامى دفاعه الذى قال فيه ان مجرد اقامة هذه الدعوى هو تحد صريح للحقائق والواقع وتحد وانكار لامور لا خلاف عليها ولاينكرها احد من المجتمع العراقى حتى المسئولون بل حتى اولئك الذين اجروا الانتخابات سواء منها الانتخابات الاخيرة او ماسبقها من انتخابات • والى جانب شهادات الشهود قدم حسين جميل الوثائق التالية ومنها وثائق رسمية تثبت الامور التى اراد الادعاء العام مؤاخدة الجادرجى عنها ، وقد قرا بعض مقتطفات منها :

١ ــ استقالة داود الحيدرى وزير الشئون الاجتماعية من وزارة محمد الصدر التى اجرت الانتخابات موضوع المحاكمة (وكانت بتاريخ ٢٦ مايس ١٩٤٨) وفيها

---

٩) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩أ) ص ص ٢٩ــ٣٠

اعتراف باخلال صحة عملية الانتخابات لان التدخل
وصلت درجة رفض مراجعة البعض فى ترشيح انفسهم
بل بلغت حد تهديدهم فى حالة اصرارهم على الترشيح .

٢ ـ استقالة محمد مهدى كبة وزير التموين فى الوزارة نفسها (وكانت بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٨) وفيها يذكر التدخل السافر فى كثير من المناطق الانتخابية فى خارج بعض المدن الكبرى ورفض تأمينات بعض المرشحين واغراء آخرين بترشيح انفسهم فى مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابى فيها بل كان بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التى رشحوا انفسهم فيها ، ومارافق ذلك من ارهاب ضاق به الاهلون وتوقيف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين فى مختلف ارجاء العراق .

٣ ـ مذكرة كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى الى محمد الصدر رئيس الوزراء المرقمة ٣٣٦ والمؤرخة فى ٢٧ مايس ١٩٤٨ جاء فيها ان الادارة العرفية التى اعلنت لصيانة الجهاز الحربى خلال حرب فلسطين قد استغلت من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين للنيابة بعدم ترشيح انفسهم والا احيلوا الى المحاكمة امام المجلس العرفى العسكرى . ولم يقف الامر عند حد استغلال الادارة العرفية فى ابعاد بعض الاشخاص عن النيابة بل استغلت لامور حزبية ومبدئية وشخصية حتى شملت التوقيفات والاحالة الى المجالس العرفية بعض مراكز الالوية والاقضية كالبصرة والعمارة والناصرية والسماوة والحلة والموصل وغيرها . وقد اوقف عدد

من منتسبى الحزب الوطنى الدمقراطى لالجريمة ارتكبوها ولالعمل معين قاموا به يستوجب المسئولية وانما كان توقيفهم بسبب انتسابهم الى حزبنا .

٤ ـ مذكرة رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى الى رئيس الوزراء المرقمة ٣٦٣ والمؤرخة فى ٩ حزيران ١٩٤٨ وفيها كرر ماجاء فى المذكرة السابقة وقال ان الانتخابات النيابية اخذت تتجه الى أسوأ من اتجاه الانتخابات السابقة من حيث القاء الحبل على الغارب فى بداية الامر لاشخاص وجماعات اخذت اعمالهم شكل اعمال العصابات من حيث التدخل الحكومى السافر فيما بعد .

٥ ـ مذكرة رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى الى وزير العدل المرقمة ٣٤٩ والمؤرخة فى ١ حزيران ١٩٤٨ وفيها يشير الى كتاب وزير العدل المرقم م٠خ٢٦ والمؤرخ فى ٣٠ مايس ١٩٤٨ ويجيب على اسئلة :

١ ـ (أ) اسماء المرشحين للنيابة والذين هددوا بعدم ترشيح انفسهم ممن تحقق الحزب من حوادثهم : الدكتور يوسف عبود فى الحلة وعبد الهادى صالح فى المسيب وذنون ايوب فى الموصل .

(ب) السلطة التى هددتهم : الادارة فى الاماكن المذكورة . اما اسماء الموظفين فهو قائممقام مركز الحلة بالنسبة للدكتور يوسف عبود ، وبالنسبة للاخرين يرجى السؤال من المرشحين انفسهم .

٢ ـ (أ) اسماء الاشخاص الذين حجزوا للحيلولة دون ترشيح انفسهم ، الدكتور يوسف عبود حجز فى الحلة من يوم ٢٤ مايس ١٩٤٨ الى غاية ٢٥ مايس

حين انتهى موعد الترشيح ثم احيل الى المحاكمة امام المجلس العرفى .

(ب) اسم الذى امر بحجزه : حجزته السلطة الادارية فى الحلة ويسأل منه عن اسم الموظف .

٣ - (أ) اسماء من احيلوا على المجلس العرفى العسكرى بغية منعهم من ترشيح انفسهم : محمد السعدون فى البصرة ،والدكتور يوسف عبود فى الحلة ، وعبد الصاحب سميسم المحامي فى السماوة ، وذنون ايوب فى الموصل ، وعبد الرزاق زبير فى العمارة ، وقاسم احمد العباس فى العمارة وغيرهم .

(ب) من هدد من ذوى المرشحين او اعوانهم لحملهم على عدم الترشيح : الشيخ جاسم عم المرشح عبد الهادى صالح فى المسيب ، ويحيى قاف وعبد كرموش ومحمد على الخشاب وسيد عبد الرحمن فى الموصل .

٤ - السلطات التى استغلت الادارة العرفية لابعاد الاشخاص عن النيابة : الادارة فى بعض الجهات .

٥ - (أ) اسماء الاشخاص الذين اوقفوا لمجرد انتسابهم للحزب الوطنى الدمقراطى : عبد الحسين علوان ، والسيد رشيد السيد محيى ، وجبر غفورى في الناصرية ، وجواد كاظم فى الحلة ،وعبد الصاحب سميسم المحامى ، ورؤوف الحاج مهدي ، وعبد الخضر الحاج حسين فى السماوة .

(ب) السلطة التى اوقفتهم والتى احالتهم على المجلس العرفى : مبينة فى اوراق التحقيق .

وقد ختمت المذكرة بالقول انه اذا كان هنالك تحقيق في هذا الموضوع فان الاشخاص المدونة اسماؤهم يستطيعون ان يدلوا بمعلومات اوسع ، مع العلم بان هذه الاسماء ليست على سبيل الحصر وان هناك اسماء اخرى سيكشف عنها التحقيق اذا جرى .

٦ ــ بيان الى الكاظميين من جعفر حمندي وحسن السهيل وصادق مهدى السعيد بانسحابهم من الانتخابات بسبب اعمال المداخلة فيها

٧ ــ كتاب جعفر حمندي وحسن السهيل وصادق مهدى السعيد الى رئيس مجلس النواب عن اعمال المداخلة في الانتخابات في الكاظمية .

٨ ــ خطاب نجيب الصائغ نائب الموصل في مجلس النواب بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨ عن اعمال المداخلة في الانتخابات النيابية الاخيرة .

٩ ــ كتاب رفيق عيسى الى رئيس مجلس النواب عن اعمال المداخلة في الانتخابات التي جرت في قضاء الرفاعي .

١٠ ــ كتاب سلمان الشواف الى رئيس مجلس النواب عن انتخابات قضاء ابي الخصيب

١١ ــ مانشرته جريدة **الشعب** في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «قوائم النواب في مجلس الوزراء وحديث حرية الانتخابات » .

١٢ ــ ومانشرته جريدة **الشعب** في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «استقالة بعض الوزراء حول القوائم»

١٣ ــ ومانشرته جريدة **الشعب** ايضا في العدد نفسه تحت عنوان «الاستفادة من الاحكام العرفية لنصرة المرشحين

الحكوميين»

وما نشرته جريدة **الشعب** ايضا في العدد نفسه تحت عنوان «محاولة فاشلة ارادت بها الدعاية ستر فضيحة الانتخابات»

١٣ ـ نشرت جريدة **النداء** في عددها الصادر بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٤٨ تحت عنوان «قانون الانتخابات» مايلي:

«لقد وجدنا المقاعد النيابية تنتقل من الاب الى الابن ونستطيع ان نبرهن على انها انتقلت من الجد الى الابن الى الحفيد، وقد احتفظ كثيرون بالمقاعد النيابية عدة سنوات مما ادى الى ضعف الحياة النيابية وعدم تمثيلها تمثيلا حقيقيا.

وقد نشأ عن هذا عجز المجالس النيابية عن السيطرة على الحكومة ومحاسبتها ومجيء الوزراء من مجلس الاعيان وسيطرتهم على مجلس النواب»

١٤ ـ نشرت جريدة **الوطن** في عددها الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «معركة الانتخابات» مايلي:

«وقد تجلى الصراع في معركة الانتخابات بين الوطنيين من جانب والاستعمار ورهطه من الجانب الاخر في حوادث اخرى معينة، فهذه هيئة تفتيشية جاء بها الوعد والوعيد ومايتبعهما من اساليب وضيعة، وذلك رئيس هيئة تفتيشية تدبر له المكائد ليساق الى التوقيف والسجن لانه لم يخضع لارادة الادارة المحلية في تلك المنطقة او في ذلك اللواء»

١٥ ـ نشرت جريدة **صوت الاحرار** في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والاسس التي

ستجرى عليهـا »مايلى :

«لقد نوهنا مرارا على صفحات جريدتنا وطلبنا بمايجب من تبديل وتغيير فى الجهاز الحاضر الذى اجرى الانتخابات السابقة رغبة فى تهيئة جو ملائم لهـذه الانتخابات ولكن الحالة لم تتبدل تبدلا محسوسا حتى الان، مع العلـم ان الحكومة التـى سبق واجـرت الانتخابات الماضية رتبت فى حينها جهاز الانتخـاب ترتيبا سهل عليها عملية التزييف والتزوير التـى انكشف امـرها »

١٦ ـ نشرت جريدة **صدى الايام** فى عددها الصادر بتاريخ ١٣ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «عـلى هامش معارك الانتخابـات » مايلـى

«ان الجمهور الواعى يرقب اليوم معركة الانتخابات ويحصى السيئات وسيحاسب المتلاعبين والمزوريـن حسابا عسيرا يوم تظهر له النتيجة بخلاف ماينتظـر ويرجو ، وليثق انصار االعهد البائد ان الشعب الحى المناضل لن يقف موقف المتفرج يوم يراهم يدخلون المجلس القادم بنتيجة تزويرهم والتجائهم الى القـوة المسلحة فى الحصول على اصوات الناخبين »

١٧ ـ نشرت جريدة **لواء الاستقلال** فى عددها الصادربتاريخ ٣ اذار ١٩٤٩ تحت عنوان «تعزيز القانون الاساسى» مايلى :

«تنفس الناس الصعداء حين عبرت المعارضة فـى المجلس النيابى عن بعض مشاعر الشعب العراقـى الكريم ففى هذا التعبير اولا ممارسة لحريـة عامة

صانها الدستور وثانيا ان نواب المعارضة لم يتهموا بالتعيين من جانب السلطة التنفيذية وثالثا وجد الناس الذين ساهموا فعلافى الانتخابات النيابية وغيرهم من ابناء الشعب منطقة النائب المنتخب بحرية ان نائبهم الذى شغل هذا المركز بفضل اختيار ابناء المنطقة له قد التزم عملا بما وعد ناخبيه ومنتخبيه قولا حول القيام بواجب التعبير عن مشاعر الشعب ومطالبه»

١٨ ــ نشرت جريدة **صدى الايام** فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حكمة الى سماحة الصدر» مايلى :

« تبين من البوادر التى اخذت اخبارها تتوارد علينا من جهات متعددة بأن هذه الاحكام العرفية بدىء باستعمالها كسلاح لنصرة المرشحين الحزبيين »

١٩ ــ مانشرته جريدة **صوت الاهالى** فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حوادث ارهاب واعتداء فى الحلة» .

ومانشرته جريدة **صوت الاهالى** فى العدد نفسه تحت عنوان «مظاهرة اهالى الكاظمية»

٢٠ ــ مانشرته جريدة **صوت الاهالى** فى عددها الصادر بتاريخ ١٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات تجرى في جو من الارهاب والاعتداء ــ تدخل فى انتخابات السماوة »

ومانشرته جريدة **صوت الاهالى** ايضا فى العدد نفسه تحت عنوان «حوادث ارهاب واعتداء فى البصرة »

٢١ ــ نشرت جريدة **صوت الاهالى** فى عددها الصادر بتاريخ

٢٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الهيئة التفتيشية فى العمارة» مايلى :

«تلقينا من لفيف من اهالى العمارة صورة من عريضة يشكون فيها من الاجراءات التى اتبعتها الشرطة لحرمان الناس من الدخول الى المحل الذى يجرى فيه انتخاب الهيئة التفتيشية مما ادى الى مجىء عناصر العهد البائد المعروفة ببث التفرقة والشقاق فى العمارة لخدمة المصالح الخاصة»

٢٢ ــ ٢١ــ نشرت جريدة **صوت الاهالى** فى عددها الصادر بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الخمسات فى السليمانية» مايلى :

« قدم جمهور كبير فى مركز لواء السليمانية احتجاجا الى السلطات المختصة ضد تدخل السلطة فى انتخاب «الخمسات» بعد ان استقالوا اثر تعيينهم من قبل المختارين مما اثار استياء الجميع .(الخمسات : جمع خمسة وتعنى الاشخاص الخمسة الذين تنتخبهم الهيئة الاختيارية من كل محلة من مركز المنطقة الانتخابية،والذين ينتخبون من كل المحلات يجتمعون لانتخاب لجنة التفتيش الانتخابية)

٢٣ ــ نشرت جريدة **صوت الاهالى** فى عددها الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان « مطاردة الوطنيين الدمقراطيين» برقية وردتها من الناصرية هذا نصها :

«رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى ــ بغداد

الشرطة تقوم بدور رهابى ضدنا وهى تستهدف الحيلولة دون اتصالاتنا الانتخابية بالناس ومنعنا من القيام بمهامنا الحزبية»

٢٤ ـ نشرت جريدة **صوت الاهالي** في عددها الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «التدخل في اختيار الخمسات في طويريج»

٢٥ ـ نشرت جريدة **صوت الاهالي** في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والجو الذي سارت فيه» جاء فيه مايلي :

«كانت انتخابات المجلس السابق قد اثارت استياء الرأي العام بسبب مداخلة الحكومة والموظفين الاداريين فيها ، ويذكر القراء ان ممثل الحزب الوطني الدمقراطي في وزارة نوري السعيد قد استقال منها ولم يمض على تاليفها غير شهر واحد بسبب المداخلة التي وقعت فيها .

وماكادت عملية الانتخابات (لسنة ١٩٤٨) تبدأ حتى وقعت حوادث وتدخل وتالفت عصابات مسلحة في مناطق معينة لحمل الناخبين على التصويت لقوائم مرشحين معينين عن طريق استعمال العنف والقوة والتهديد»

٢٦ ـ استقالة محمد حديد من وزارة نوري السعيد بسبب التدخل في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٤٧

٢٧ ـ استقالة علي ممتاز من وزارة نوري السعيد بسبب التدخل في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧

٢٨ ـ مقتبسات عن الانتخابات النيابية وعن مجلس النواب في كتاب **العراق ـ دراسة في تطوره السياسي** تاليف فليب آيرلاند وترجمة جعفر خياط . ومصادر هذا الكتاب على غاية من الخطورة منها اضبارات محفوظة لدى وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات ووزارة الهند والسفارة البريطانية في بغداد الى

جانب التقارير الرسمية السرية :

«ان انتخابات المجلس النيابى كلها من دون استثناء كانت تسيطر عليها الحكومة بشدة واحيانا تحت ضغط من المقيمة (دار المندوب السامى البريطانى) »

٢٩ ـ مقتبس من خطاب نورى السعيد رئيس الوزراء فى جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الثانى ١٩٤٤ عن المحضر الرسمى لمجلس النواب بكون النواب فازوا بالنيابة لان الحكومة ارادت ذلك :

«هل فى الامكان ـ اناشدكم الله ـ ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته فى البلاد ومهما كانت خدماته فى الدولة مالم تات الحكومة وترشحه ؟ فانا اراهن كل شخص يدعى بمركزه ووطنيته فليستقل الان ويخرج ونعيد الانتخاب ولاندخله فى قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذى وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا؟ »

ثم قال حسين جميل محامى الدفاع :

«هذ اقليل من كثير مما يثبت تدخل الحكومة فى الانتخابات تدخلا فاضحا واضحا وهذا قليل من كثير مما جرى فى هذه الانتخابات من اعمال يمنعها القانون ويعاقب عليها .

ومن عجب ان يقال عن تلك الانتخابات اكثر بكثير مما جاء فى المقال موضوع المحاكمة وان يقال فى عهد الوزارة التى اجرت الانتخابات فلا تحرك تلك الوزارة ساكنا ـ ولكن تاتى وزارة بعد سنة من الانتخابات وزارة هى خصم الوزارة التى اجرت الانتخابات وقد قال رئيس الوزراء الحالى ماهو اشد مما ورد فى المقال موضوع المحاكمة ، تاتى الوزارة الحاضرة فتطلب محاكمة موكلنا لانه قال

بوقوع تدخل فى تلك الانتخابات التى طعن بها اكثر الوزراء الحاليين واعوانهـــم »

اما شهود الدفاع الذى نطلب شهاداتهم فيطلب موكلى سماع شهادات داود الحيدرى والشيخ محمد مهدى كبة والدكتور يوسـف عبود والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وطلعت الشيبانى والشيخ موجد الشعلان وسعد عمر ومحمد بابان وسلمان الشواف وذنون ايـوب وتوفيق علاوى وعبد الهادى البجارى ورفيق عيسى ومحسن ابوطبيخ(١٠)

وفى الجلسة الثالثة التى عقدت بتاريخ ١٩ حزيران تكلم ممثل الادعاء العام وقال ان مرجع شكوى التزوير والتدخل والغش فـى الانتخابات معين فى قانون الانتخابات وبموجبه عين حاكم لكل منطقة انتخابية ليراقب سير الانتخابات ويسمع جميع الشكاوى التى تنشأ مما ويت فيها . وان المرجع الاخير للانتخابات والمصادقة على الوثائق الانتخابية المعطاة لكل منتخب انتخب نائبا هـو المجلس النيابى ولما كان المجلس قد صادق على الوثائق الانتخابية لجميع النواب ومنهم نجيب الصائغ ومحمد حديد ومحمد مهدى كبة ولم يحصل اى اعتراض على تلك الوثائق من قبل المجلس وقد قبلها برمتها فاصبح ماذكره المتهم فى الفقرة الثالثة من المقال موضوع البحث غير وارد ، وان ذلك دليـل على عدم صحة وجود تدخل او غش او تزوير فى الانتخاب .

ثم قرأ الحاكم قرار الاتهام بموجب المادة السادسة عشرة من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى، وبذلك اتخذت الدعـوى اتجاها اخر اذ كانت التهمة حسب ماجاء فى مذكرة الادعاء العام الاولى وفق المادة (١٣) من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى وهى تتضمن تحقير الحكومة . وكان على المتهم كامل الجادرجـى ان يثبت تدخل الحكومة فى الانتخابات ، ولـكنه بعد هذه التهمة اتجهت

---

(١٠) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩) ، ص ص ٢٥ ــ ٨٩

الدعوى اتجاها اخر وهو اسناد نشر اخبار كاذبة الى المتهم وهو يعلم بكذبها بقصد الاخلال بالراحة العامة او اضعاف الحكومة .

ثم قدم الدفاع اسماء شهود الدفاع الاخرين وطلب استماع شهاداتهم عن التدخل فى الانتخابات كل فى محله :

جعفرحمندى (الكاظمية) ومولود مخلص(سامراء) وبابا علي الشيخ محمود (السليمانية) ومحمود النقيب (أربيل) وانور جميل الجاف (حلبجة) وجاسم امين مخلص (سامراء) واحمد الراوى وعبد الجبار الحاج شاهر ومحمد احمد العمر وعلى العبد الاحمد وناصر الحانى (عانة ـ راوة) والدكتور رفعت على وخطاب الحاج عمر وحسين ابو سيف (بعقوبة) [11] .

وعقدت الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ وفيها تلا كامل الجادرجى افادته الثانية ردا على التهمة الجديدة التى وجهتها المحكمة وقد جاء فيها :

ان محتويات المقال موضوع المحاكمة كانت امرا متواترا لهجت به معظم الصحف وجميع الاحزاب والاوساط الشعبية ، فليس من المعقول اذن ولامن الممكن ان انشر امورا متواترة وانا اعلم بكذبها فضلا عن انى اعتقد بصحتها . ان القصد من كتابة المقال واضح كل الوضوح وهو الاشادة بموقف المعارضة فى المجلس ومعالجة موضوع خطير هو الدعوة الى انتخابات حرة فى المستقبل . كان البحث يدور حول حكومة محمد الصدر ولذلك تبين منطقيا انه لايمكن اضعاف حكومة غير موجودة ومع ذلك فانى لم اكن لاهدف يوما الى اضعاف حكومة الصدر وانما كنت اهدف الى تقويمها واهدائها الى الطريق السوى لانى كنت من اول الساعين لاسناد رياسة الوزارة الى الصدر. واذا كان قدوقع اختلاف بين حزبنا وبين الصدر فان ذلك كان اكثر

---

(١١) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩) ،ص ص ٩٠ – ٩٥ –

مايكون بسبب الاعمال التى يقوم بها وزير داخليته الثالث مصطفى العمرى ، فجل انتقاداتنا حول الانتخابات كانت موجهة الى هذا الوزير لتدخله فى الانتخابات تدخلا مؤثرا ولاستغلاله الادارة العرفية فى هذا السبيل . واذا كان هناك من سعوا لاضعاف حكومة الصدر فاولئك هم خصوم الوزارة وفى مقدمتهم نورى السعيد .ان التنظيم الدمقراطى يبيح لكل فرد حق انتقاد الحكومة بالوسائل الدمقراطية حتى وان ادى هذا الانتقاد الى تنحيتها عن الحكم ، كما اعتقد بان المحاكم اصبحت ملزمة ، مادام النظام الدمقراطى لازال قائما ، بأن تنظر الى هذه الامور نظرة واسعة على اساس الحريات السياسية التى اقرها القانون الاساسى عندنا . ان هذا الفصل من قانون العقوبات البغدادى (الباب الثانى عشر) كان قد سن فى ظروف خاصة اعتبرتها الحكومة القائمة انذاك بمثابة حالة ثورة . وعلى ضوء القانون الاساسى الذى يبيح حرية الرأي والنشر ومعارضة الوزارة القائمة وتبديلها بالطرق الدستورية يجب ان نبحث هذا الفصل ، فاذا افترضنا انه ليس من حق احد انتقاد الحكومة بالوسائل الدمقراطية فان معنى ذلك افتراض بقاء الحكومة (الوزارة) الى ماشاء الله وان قامت باعمال غير صحيحة وهذا مايخالف الدستور القائم نصا وروحا .

ثم القى محامى الدفاع عبد الوهاب محمود دفاعه وفيه ناقش النواحى القانونية من التهمة، ثم القى المحامى عباس حلمى الحلى دفاعا اخر .

ثم تلى قرار الحكم على كامل الجادرجى بالحبس الشديد لمدة اربعة أشهر مع وقف تنفيذ الحكم المذكور على ان يقدم تعهدا شخصيا لمدة خمس سنوات بان يحضر متى طلب منه الحضور وان يحافظ على الامن [١٢] .

---

(١٢) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩) ، ص ص ٩٦ — ١١٨

ثم استأنف وكلاء الدفاع الحكم لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية وناقشوا الحكم مناقشة قانونية • وفي يوم ١٨ تموز ١٩٤٩ عقدت المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية جلستها وبعد اجراء الشكليات القانونية اصدرت قرارها قالت فيه ان حاكم الجزاء عندما وجه التهمة بموجب المادة السادسة من الباب الثاني عشر بدلا من المادة الثالثة عشرة لم يستحصل اذن وزير العدل باجراء المحاكمة بموجب المادة السادسة خلافا لما نصت عليه المادة (١٤٤) من الاصول الجزائية وبذلك صار قرار التجريم وقرار الحكم مخالفين للمادة الاصولية المشار اليها ولذلك قررت المحكمة نقضهما واعادة اوراق القضية الى حاكمها لاجراء محاكمة الجادرجي مجددا [١٣] •

وقد ميز الادعاء العام هذا الحكم لدى محكمة التمييز ، واصدرت هذه قرارها بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٩ بتأييد قرار المحكمة الكبرى • وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ نظرت محكمة الجزاء في الدعوى مجددا ثم اجلت النظر فيها الى ١٢ كانون الاول ١٩٤٩ حين قررت ان التهمة لاتنطبق على المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ولذلك اصدرت قرارها بالافراج [١٤] •

جريدة صدى الاهالي

في اثناء محاكمة الجادرجي صاحب جريدة **صوت الاهالي** ورئيس الحزب الوطني الدمقراطي بلغ بان قائد القوات العسكرية للادارة العرفية في العراق ارتأى تعطيل جريدة **صوت الاهالي** الى اجل غير مسمى ، دون بيان اسباب ذلك التعطيل ثم بلغ بعد ذلك بان امتيازها قد الغي دون بيان اسباب ذلك الالغاء ايضا • وفي ١٨ ايلول ١٩٤٩ اصدر الجادرجي جريدته الجديدة **صدى الاهالي** : وقد كتب في

---

(١٣) **محاكمة الجادرجي** (١٩٤٩) ، ص ص ١٢٥ — ١٤٤
(١٤) جريدة **صدى الاهالي** ، ٢٣ تشرين الثاني ، ١٣ كانون الاول ١٩٤٩

اول عدد صدر منها مقالا بعنوان «مناهضة الصحافة الحرة ونتائجها الخطيرة فى السياسة العامة» (١٥) • ثم سارت هذه الجريدة على خطة جريدة **الاهالى** واخواتها وعلى خطة الحزب الوطنى الدمقراطى فى معالجة الشئون العامة ، وكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «الاقطاع واثره فى افساد جهاز الدولة »(١٦) • واصدرت **صدى الاهالى** عددا خاصا عن «حقوق الانسان» كتب فيه كامل الجادرجى مقالا بعنوان «مبادىء حقوق الانسان ـ منشؤها وغايتها»(١٧) • وكتب محمد حديد مقالا عن تخفيض قيمة الدينار واخر عن مفاوضات العملة النادرة والارصدة الاسترلينية (١٨) •

وزارة على جودت الايوبي الثانية واشتراك حسين جميل فيها

قدم نورى السعيد استقالة وزارته العاشرة بتاريخ ٩ كانون الثانى ١٩٤٩ وقبلت فى اليوم التالى وفى اليوم نفسه الف على جودت الايوبى وزارته الثانية واشترك فيها حسين جميل كوزير للعدل •وكان على جودت قد كلف بتشكيل الوزارة قبل هذا التاريخ بنحو عشرين يوما فاتصل بكامل الجادرجى وعرض عليه اشراك محمد حديد وحسين جميل فى وزارته المقبلة وبعد مشاورات بين كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وافقوا على المشاركة فى الوزارة بشرطين هما الغاء الاحكام العرفية وعدم اشتراك نورى السعيد وشاكر الوادى فى الوزارة ووافق علي جودت ثم تاخر تاليف الوزارة ، ولما استقال نورى السعيد اخيرا وعهد الى على جودت بتاليف الوزارة الجديدة

---

(١٥) **صدى الاهالى** ، ١٨ايلول ١٩٤٩
(١٦) **صدى الاهالى** ، ٢٤ تشرين الاول١٩٤٩
(١٧) **صدى الاهالى** ٩، كانون الاول ١٩٤٩
(١٨) **صدى الاهالى** ، ٢٣ ايلول ٣٠، تشرين الاول ١٩٤٩

اخبر على جودت ان محمد حديد اعتذر عن لمشاركة فى الوزارة ،ولما اتصل حسين جميل بكامل الجادرجى ومحمد حديد اخبراه بانهما غيرا رأيهما وقررا عدم الاشتراك فى الوزارة ، ولكن حسين جميل تحداهما ووافق على دخول الوزارة بصفته الشخصية بحجة انالحزب الوطنى الدمقراطى مجمد .

وقد استمر حكام العراق على خطتهم السابقة فى اعطاء فترات قصيرة من الراحة والاستجمام لنورى السعيد والتخفيف منحدة الحكم الاستبدادى لكى يتنفس الناس قليلا ويعود الحكم الارهابى الاستبدادى فكان تاليف وزارة الايوبى من قبيل فترة تنفيس لكى تعقبها فترات من الشدة والتنكيل .

سألت جريدة **الزمان** حسين جميل عن اشتراكه فى الوزارة الجديدة وهل كان ذلك تمثيلا للحزب الوطنى الدمقراطى فأجاب بالنفى لانالحزب الوطنى الدمقراطى كان قد اوقف نشاطه قبل اكثر من سنة، واذا كان الامر كذلك فان الحزب لايستطيع تقرير الاشتراك فى وزارة او عدم الاشتراك لان هذا القرار من اوجه النشاط السياسى لذلك فان اشتراكه فى الوزارة جاء بصفته الشخصية ، واضاف قوله انه سيعمل على تحقيق ارائه . وقد اثار اشتراكه فى الوزارة ضجة فى اوساط الحزب واثيرت فى مؤتمر الحزبالتالى .

ان اهم ماعالجته جريدة **صدى الاهالى** فى هذه الفترة وماعالجه حسين جميل وزير العدل وكامل الجادرجى هو قضايا الحريات العامة مثل قانون الطوارىء والاحكام العرفية وحرية الصحافة [٢٠] . هذا

---

(١٩) جريدة **الزمان** ، ١١ كانون الاول ١٩٤٩

(٢٠) **صدى الاهالى**، ٣كانون الثانى ، ١٦ كانون الثانى ، ١٧ كانون الثانى ،٢٤ كانون الثانى ١٩٥٠

وقد الغت الوزارة الجديدة الاحكام العرفية . وقدم حسين جميل وزير العدل تقريرا عن الاحكام العرفية ، ولكن استقالة الـوزارة فى اول شباط ١٩٥٠ لم تترك مجالا لدراسته وتطبيقه كما يجـب

الفصل العاشر

الدمقراطية الاشتراكية

فى اول شباط ١٩٥٠ قدم على جودت الايوبى استقالة وزارته بسبب معارضة الانكليز والوصى ونورى السعيد والطبقة الحاكمة لسياسة التقارب مع مصر التى حاولتها الوزارة المذكورة وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل فى شؤون سوريا ومحاولة ضمها الى العراق اواقامة عرش للامير عبد الاله فيها ، وفى الخامس من شباط الف توفيق السويدى وزارته الثالثة وقد ضمت هذه الوزارة صالح جبر وزير الداخلية وشاكر الوادى وزير الدفاع من اقطاب معاهدة بورتسموث • كتب كامل الجادرجى بهذه المناسبة فى جريدته **صدى الاهالى** مقالا بعنوان « مد وجزر فمد••• » يصف فيه سياسة الحاكمين فى الحكم الاستبدادى الطويل مع فترات قصيرة من التنفيس وهى السياسة التى سار عليها العهد الملكى البائد •

فى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٦ اذار ١٩٥٠ حدثت مشادة كلامية بين المؤيدين والمعارضين وقد أهان سلمان الشيخ داود من المؤيدين جماعة المعارضين بصورة استفزازية وبخطة مدبرة كان القصد منها حمل المعارضين على الاستقالة من المجلس ، فاستقال سبعة وثلاثون نائبا منهم ممثلو الحزب الوطنى الدمقراطى محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى وبعض مؤيدى الحزب وممثلو حزب الاستقلال وممثلو حزب الجبهة الشعبية وبعض المستقلين•وقد كتبت **صدى الاهالى** عدة مقالات حول الموضوع فقالت ان استقالة نواب المعارضة يجب

ان تحدث توجيها الى النظام البرلماني الصحيح وان استقالاتهم تعبير عن استياء الرأي العام من الاوضاع السائدة وطالبت المستقيلين بتنظيم عملهم السياسي خارج المجلس تنظيما صحيحا كما طالب بالاصلاح الدستوري وصيانة احكام الدستور [1] •

الحزب الوطني الدمقراطي يستانف اعماله

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية السابقة للحزب الوطني الدمقراطي يوم ٢٥ مارت ١٩٥٠ وبحثت فى الموقف السياسى الراهن والتطورات التى حدثت منذ ايقاف الحزب عمله بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٤٨ وبنتيجة المداولة رأت الاكثرية ان مقتضيات الوضع فى البلاد تتطلب استئناف العمل السياسى وتستلزم فى الوقت نفسه ضم عناصر جديدة للحزب [2] واعادة النظر فى تنظيم عمله على ضوء التجارب السابقة وتاليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التى تتفق على منهج موحد • ولذلك تقرر بالاكثرية استئناف الحزب اعماله والتشبث فى ضم عناصر اخرى وفى تاليف جبهة وطنية على منهج معين حسبما يتطلبه وضع البلاد الراهن •وقد وافق على هذا الرأي كامل الجادرجي و محمد حديد وحسين فوزي ورجب على الصفار ونائل سمحيري ، وخالفه حسين جميل وقاسم حسن •

وقد كتب حسين جميل فى محضر الجلسة اسباب مخالفته فقال : ارى ان الحزب فى وضعه الحالى، فى مختلف النواحى ، لايملك الاسباب التى تحملنى على تقرير استئناف الحزب عمله وانى لااقدر له النجاح فى مهمته كهيئة سياسية الا اذا قبلنا ان تكون مهمة الحزب مقتصرة

---

(١) **صدى الاهالي** ، ٨ اذار، ١٠ اذار، ١٦ اذار ، ١٩ اذار ، ٢١ اذار ١٩٥٠

(٢) كان كامل الجادرجي دوما لايرتاح الى ضم عناصر جديدة للحزب من طبقة النواب او من اشغل مركز قيادى فى حزب اوهيئة لانمثل هؤلاء يريدون مراكز قيادية فى الحزب الوطني الدمقراطي قد تهدد زعامته •

على اصدار جريدة ونشر بيانات بين حين واخر ، فيجب البحث والتفاهم اولا بين اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول بعض النقاط الاساسية ومن ثم مفاوضة بعض العناصر الوطنية التى تتفق اهدافها مع اهدافنا للانضمام الى الحزب حتى اذا ضمنا انتسابها واذا وجدنا ان من شان تلك العناصر ان تزيد الحزب قوة وتهيؤه للعمل اتخذنا مثل هذا القرار، والا فان تقرير استئناف العمل دون ذلك سيجعلنا بعد مدة فى وضع سنضطر معه على اتخاذ قرار بغلق الحزب، واضاف حسين جميل قوله الا انه مادامت الاكثرية قد اتخذت هذا القرار فانى احترم قرارها وانفذ كل مايودع الى من عمل باخلاص ، غير انى اجد مع الاسف بانه لايتفق ورايى المدون اعلاه ان اشغل سكرتارية الحزب وانا غير مؤمن بصحة استئنافه عمله دون تهيئة اسباب جديدة للنجاح .

واما قاسم حسن فكتب : ارى وجوب ضمان ماتضمنه القرار من اهداف قبل بدء نشاط الحزب . هذا وقد رشح حسين جميل قاسم حسن ليحل محله فى السكرتارية .

وقد نشط الحزب بعد ذلك كما نشطت جريدة **صدى الاهالى** ونشرت مقالات منوعة عالجت مخلف القضايا كعادتها . وكتب محمد حديد مقالات عن مجلس الالاعمار وعن موقف شركات النفط من استخدام العراقيين وتعديل امتيازات النفط واتفاق النفط الجديد واتهم شركة النفط بانها تدفع بيد وتسترد بيد اخرى [٣] . وكتب كامل الجادرجى ينتقد قررا المحكمة العليا فى عدم صحة عينية مزاحم الباجهجى [٤] وكتب حسين جميل عن سجن نقرة السلمان [٥].

وعالجت الجريدة بصورة خاصة قضية فلسطين فطالبت بوجوب التمسك بالوحدة ومقاومة التدخل الأجنبي بين الدول العربية وانتقدت

---

(٣) **صدى الاهالى** ١٢، ١٣نيسان ، ٢٦نيسان، ١٨ايار، ١٢ اب، ١٤اب ، ٤ايلول ١٩٥٠
(٤) **صدى الاهالى** ، ١٨ نيسان ١٩٥٠
(٥) **صدى الاهالى** ، ٢٤ تموز ١٩٥٠

مواقف شرقي الاردن من القضية ونبهت الى خطر المهادنة مع اسرائيل وشجبت بيان الدول الكبرى الثلاث اميركا وبريطانيا وفرنسا حول تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين [٦] .

وصار الحزب يعقد الاجتماعات الاسبوعية كما جرت العادة فى السنوات السابقة تلقى فيها محاضرات تثقيفية وقد القى كامل الجادرجى رئيس الحزب محاضرة عن «التكتلات الاقليمية وموقف العراق منها» والقى نائل سمحيري محاضرة عن «المفاهيم الحزبية» والقى حسين جميل محاضرة عن «مسئولية الوزير فى القانون العراقي وقانون مسئولية الوزارة فى القانون المصري» والقى قاسم حسن محاضرة عن «ماوراء البيان الثلاثي المشترك» والقى عزيز الحسنى محاضرة عن «المفهوم الدمقراطى للثقافة» والقيت محاضرة عن «الدعاية الحزبية» والقى خيري العمرى محاضرة عن «الاحزاب السياسية فى تاريخ العراق الحديث» والقيت محاضرة عن «سيكولوجية الكفاح السياسى» واخرى عن «حقوق المواطن فى ظل النظام الدمقراطى» ومحاضرة عن «الضمان الاجتماعى» واخرى عن «الحقوق السياسية للمرأة العراقية» [٧]

مناوشة مع حزب الاستقلال

استقال نواب حزب الاستقلال مع نواب المعارضة يوم ٦ آذار ١٩٥٠ فلما اجرت الحكومة الانتخابات التكميلية اشترك حزب الاستقلال فيها حين قاطعها النواب الذين سبق ان استقالوا من المجلس وقاطعتها احزابهم (الحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الجبهة الشعبية) وقاطعها المعارضون بوجه عام واصدروا بيانا بذلك . وكتب عبد الرزاق الظاهر مقالا يشرح فيه اسباب استقالة المعارضة ، ولذلك

---

(٦) **صدى الاهالى** ، ٣١آذار ٣، نيسان ١٧، نيسان ٢٥، نيسان ٢٨، ايار ٢٩، ايار ١٩٥٠
(٧) **صدى الاهالى** ١، ايار ١٨، ايار ٢٢ ايار ، ٥حزيران ٦، حزيران ١٤، حزيران ، ٥تموز ٢٠، تموز ١٠، آب ٢٤، آب ٣١، آب ١٩٥٠

اشتدت الحملات بين **صدى الاهالي** جريدة الحزب الوطني الدمقراطي **ولواء الاستقلال** جريدة حزب الاستقلال ، فكتبت **صدى الاهالي** مقالا بعنوان «نحن نختلف واياكم ايها الاستغلاليون ! » .[8] وصارت **صدى الاهالي** تنشر في محلياتها مايرسله اليها القراء والمؤيدون واعضاء الحزب الوطني الدمقراطي في شجب موقف حزب الاستقلال من الانتخابات التكميلية في الفترة الواقعة بين ٧ أيار و ١٢ حزيران ١٩٥٠؛

وزارة نوري السعيد الحادية عشرة :

بمناسبة مادار من مفاوضات النفط وتوصل الطرفين البريطاني والعراقي الى اتفاق مبدئي حول الموضوع رأى الحاكمون في العراق من انكليز ووصي وطبقة حاكمة واذناب ان يعود نوري السعيد الى الحكم ليكون له فضل في توقيع اتفاقية النفط على مبدأ المناصفة المعروف، وهو في ظاهره يعطي للعراق ٥٠٪ من الارباح بينما هو في حقيقته اقل من ذلك بكثير اذ ينال العراق بموجبه نحو ٣٥٪ فقط . وفي ١٢ ايلول ١٩٥٠ قدم توفيق السويدي استقالة وزارته الثالثة فقبلت في ١٥ ايلول وفي اليوم نفسه عهد الى نوري السعيد بتاليف الوزارة وهي الوزارة الحادية عشرة برياسته ، وفي هذا الوم ايضا عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه منهاج وزارته في التعمير والانشاء ومحاولة التقرب للشعب .

وقد علق كامل الجادرجي على هذا المؤتمر بمقال عنوانه «قلة الاختبار في الدول الناشئة ومن هو الملوم عن سوء الوضع في العراق» [9] . وكتب محمد حديد مقالا بعنوان «لايضمن الخبز والعمل الا باتباع سياسة اقتصادية علمية» ومقالا اخر عن المفاوضات المالية بين العراق وبريطانيا [10]

---

(٨) **صدى الاهالي** ، ٧ايار ، ١٠ايار ، ١٦ ايار ١٩٥٠

(٩) **صدى الاهالي** ، ٢١ ايلول ١٩٥٠

(١٠) **صدى الاهالي** ٢٢، ايلول ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٠

وفى الوقت نفسه تابعت جريدة **صدى الاهالى** خطتها فى معالجة شئون البلاد العامة فكتبت عن المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل والمعاهدات غير المتكافئة والعدالة الاجتماعية وموقف العراق من التكتلات الدولية ووضع عمال النفط فى العراق والخدمات الاجتماعية [11] .

كما تابع الحزب الوطنى الدمقراطى اجتماعاته والقيت فيها المحاضرات التثقيفية مثل «فى سبيل تحررنا من الامتيازات الاجنبية» و «واجبات العضو الحزبى» [12] .

مؤتمر الحزب الرابع

عقد المؤتمر الرابع للحزب يوم ٢٩ تشرين الثانى ١٩٥٠ وقد تميز هذا المؤتمر بالخطاب الذى القاه كامل الجادرجى رئيس الحزب ودعا فيه الى تبنى فكرة الدمقراطية الاشتراكية،وقد وافق المؤتمر على هذه الفكرة وأقر تعديل منهاج الحزب على ضوئها . وتميز المؤتمر ايضا بمهاجمة حسين جميل لاشتراكه فى وزارة على جودت الايوبى ومهاجمة اعضاء المؤتمر عن منطقة الكاظمية للحزب وانتقاد بعض مواقفه، وكان هؤلاء الاعضاء الذين انتقدوا واقعين تحت تأثير الشيوعيين وقد انتقدوا بصفة خاصة عدم اعلان الحزب موقفه الصريح من الحرب الكورية ومن انصار السلام ومن حوادث سوريا ، واتهموا الحزب بالانحرافات اليمينية لانه تهجم على بعض العناصر الدمقراطية(يقصدون الشيوعيين) ، وانتقدوا الحزب لتاييده المطلق لوزارة محمد الصدر وهاجموا حسين جميل لاشتراكه فى وزارة الايوبى وطالبوا اللجنة الادارية المركزية ببيان موقفها من هذه النقطة الاخيرة .

---

(١١) **صدى لاهالى** ١٧، تشرين الاول، ٢٠ تشرين الاول ، ١٢ تشرين الثانى، ١٦ تشرين الثانى، ٢٦ تشرين الثانى، ٢٧ تشرين الثانى ١٩٥٠

(١٢) **صدى الاهالى** ، ١٩ ايلول ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٠

وفيما يلى ملخص خطـاب الجادرجـي :

كنت منذ مدة طويلة اعتبر قضيـة فلسفة الحـزب اساسية لانى لاحظت ان معظم الخلافات التى نشأت فى داخل الحزب كانت أكثـر ماتكون ناشئة من سكوت المنهج عن هذه الناحية واستغـلال البعض لهذه الغموض لتفسيره حسب اهوائه واغراضه فكنت اود ان نعلن بصراحة الخطة التى نحن منتهجوها بالفعل فى تفهمنا للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفسيرنا اياها ، فكنـت ارى الجهر بالمذهب التقدمى الخاص الذى سار عليه الحزب منذ تأسيسه لاننا كنا ولا نزال نحرص كل الحرص على صيانة مبدأ الحزب وكيانه التقدمى اللذين نحلهمـا المحل الاول من كـل اعتبـار .

ولهذا السبب قدمت فى اليوم الخامس عشر من اب سنة ١٩٤٧ الى اللجنة الادارية المركزية تقريرا شرحت فيه وجهـة نظـرى شرحا مسهبا ، وطالبت باقرار فلسفة الحزب واعلانها بصورة صريحة ، وبينت ان اقرب فلسفة الى مبادىء الحزب الفعلية من اى مذهب تقدمى اخر «الاشتراكية الدمقراطية» ولكن لاسباب لامجال لذكرها فى الوقت الحاضر لم تقبل اللجنة الادارية المركزية حينذاك وجهة نظرى تلك[١٣] .

والان يسرنى ان اعلن ان اللجنة الادارية المركزية قررت فى اليوم السادس والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٥٠ قبول مبدأ الاشتراكية الدمقراطية مذهبا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، بعد ان درست الموضوع دراسة شاملة ، ولاسيما بعد ان لمست لدى الكثير من الاعضاء ، رغبة ملحة فى تعيين فلسفة تقدمية للحزب .

انا اقرارنا للاشتراكية الدمقراطيـة لايعنى ان حزبنا يشارك الاحزاب الاشتراكية الدمقراطية فى العالم فى جميع الظروف والاحوال آراءها فى جميع المواضيع والقضايا وعلى سبيل المثال اقول : اننا وان كنا اقرب الى حزب العمال البريطانى فى فلسفته الاصلاحية التقدمية ،

---

(١٣) انظر الفصل السادس اعـلاه .

الا اننا لانتفق وإياه فى سياسته الخارجية التى تسيرها النزعات الاستعمارية فسنواصل بطبيعة الحال كفاحنا ضد الاستعمار باى شكل كان واينما وجد • ولذلك فان تقدمية حزبنا تمتاز بطابع وطنى لاشائبة فيه •

ولما كان اعترافنا بالتملك الفردى لايناقض الاخذ بفلسفة الاشتراكية الدمقراطية ولايناقض دعوتنا الى توجيه التشبثات الفردية والصناعات الوطنية فان اعتناق حزبنا لهذا المبدأ يجعله يقف بالمرصاد لتلك الصناعات الوطنية عندما تكون سببا لاستغلال المجموع لحساب الفرد استغلالا شنيعا فتعيق المجتمع عن التقدم المنشود له فى دور من ادواره الصناعية •

ولما كان من واجبنا ان ننادى فى كثير من الاحيان بالتعاون بين جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار واحباط خططه فان اعتناقنا للنظرية الاشتراكية الدمقراطية ينير امامنا سبل العمل الصحيح فى هذا المضمار •

وسيكون من شأن اعتناقنا لهذا المبدأ , تعزيز كفاحنا ضد القوى الرجعية وتكتلاتها ومطامعها ومحاولاتها للامعان فى استغلال الشعوب المضطهدة واذلالها • وسنجد فى الاشتراكية الدمقراطية مايعزز ثقتنا ببلادنا وبوطننا وبالقوى الوطنية والعوامل والامكانيات المحلية التى تلعب دورا مهما فى تحرير بلادنا •

ولاشك فى ان تعريف صبغة حزبنا التقدمية هذا التعريف العلمى الدقيق باقرار الاشتراكية الدمقراطية سيشجع مختلف الفئات الواعية من ابناء الشعب من المثقفين والعمال والحرفيين والفلاحين وابناء الطبقة المتوسطة وجميع الدمقراطيين والاحرار والوطنيين ممن يدينون بالحريات الدمقراطية واستقلال البلاد ويشجبون النفوذ الاجنبى على الانتماء الى حزبنا • ان انتشار مبادىء حزبنا سيمهد لازالة

المساوىء التى نشكو منها وهذا لايتحقق بطبيعة الحال الا بتقوية حزبنا والحصول على تاييد الجمهور له كى يستطيع ان يفوز فى الانتخابات النيابية فوزا يمكنه من تاليف حكومة اشتراكية دمقراطية تقوم بتطبيق منهجه .

ان الشعوب العربية ، بل فى الواقع الشعب العربى ، امة واحدة ولكن المصالح الاستعمارية هى التى فرقتها الى شعوب ودول واقامت بينها الحدود المصطنعة . ولايمكن ان يتم تحرير الامة العربية من الاستعمار ولا ان يتم اتحادها مالم تكن فلسطين ضمن الاتحاد المنشود. والحزب يعتقد ان تحرير البلاد المنكوبة بالصهيونية يجب ان يظل امانة فى عنق كل عربى حتى تتم تادية هذه الامانة [14] .

تعديل منهج الحزب :

ادخل المؤتمر الرابع التعديلات والاسس التالية على منهج الحزب الذى كان معمولا به منذ تاسيس الحزب سنة ١٩٤٦ :

١ ــ غاية الحزب : القيام باصلاح عام فى كافة نواحى حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمى منسق شامل يستمد اسسه من المبادى الاشتراكية الدمقراطية .

٢ ــ السياسة الخارجية : يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية (فدرالية)

٣ ــ النظام السياسى : يعمل الحزب على اقامة مجتمع دمقراطى يهدف الى جعل المواطن غاية بذاته ويحقق العدالة الاجتماعية فى مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف .

٤ ــ الناحية الاقتصادية : تنظيم العمال فى نقابات لضمان

(١٤) **صدى الاهالى** ، ٢٠ تشرين الثانى ١٩٥٠

حقوقهم وتاييد هذه النقابات والحركة العمالية بحيث تستطيع ان ترفع المستوى العام لاجور العمال وتعمل لتحسين احوالهم وتجعل منهم قوة فعالة فى حياة المجتمع العراقى .

٥ ـ الناحية الاجتماعية : تحرير المرأة ومنحها الحقوق السياسية للمواطن [١٥] .

اللجنة الادارية المركزية الجديدة :

انتخب المؤتمر كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن ونائل سمحيري وحسين فوزي ورجب الصفار اعضاء للجنة الادارية المركزية الجديدة . ثم اجتمعت اللجنة الادارية وانتخبت كامل الجادرجى رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس ورجب الصفار محاسبا وقاسم حسن سكرتيرا بدلا من حسين جميل السكرتيرالتقليدى للحزب وذلك بسبب اعتذاره الذى اورده فى مخالفته لقرار اللجنة الادارية المركزية باستئناف العمل الحزبى المتخذ فى ٢٥ آذار ١٩٥٠

---

(١٥) صدى الاهالى ٣٠، تشرين الثانى ١٩٥٠

الفصل الحادى عشر

الحياد والجبهة الشعبية

كان موضوع علاقات العراق مع بريطانيا بصفة خاصة وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة موضوع بحث ومناقشة فى اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ فى جميع الاوساط السياسية تقريبا ونوقش موضوع الغائها او تعديلها او تبديلها . وكانت بريطانيا بصفة خاصة والكتلةالغربية (البريطانية-الاميركية-الفرنسية) بصفة عامة تريد الاتفاق مع الدول العربية بشكل دفاع مشترك يهدف الى الدفاع عن مصالح الغرب فى منطقة الشرق الاوسط وجعل الدفاع عن هذه المنطقة حلقة فى سلسلة المشاريع الغربية ضد الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفييتى وكتلته) . وقد انتهت جهود بريطانيا مع العراق الى عقد معاهدة بورتسموث (١٩٤٨) وقد اريدبها ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مع البلاد العربية ولاسيما مصر ، فلما احبط العراقيون تلك المعاهدة عادت بريطانيا والطبقة الحاكمة العراقية الى التمهيد لانحياز العراق والدول العربية الى الغرب . وكان نورى السعيد رجل بريطانيا المعتمد لتحقيق اهدافها فى العراق والبلاد العربية .

لما استقالت وزارة صالح جبر والف محمد الصدر الوزارة وعاد الحديث عن المعاهدة العراقية ـ البريطانية والعلاقات بين العراق وبريطانيا قررت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الدمقراطى بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٨ تحديدموقف الحزب من هذا الموضوع كمايلى :

« بالنظر الى قيام هيئة الامم المتحدة والى موقف الاكثرية الساحقة من الدول الصغيرة التى تجد فى هذه المنظمة حاميا لها ، فليست هناك من حاجة الى اى حلف عسكرى بين العراق وبريطانيا بل يكتفى بايجاد معاهدة صداقة وعدم اعتداء Friendship and Non-Aggression Pact بين العراق وبريطانيا لتنظيم العلاقات العراقية ـ البريطانية على اسس ودية وحماية مصالح الطرفين المشروعة وعلى اساس المنافع المتبادلة بشكل يتناسق وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الامم المتحدة ولذلك قررت اللجنة الادارية المركزية :

١ ـ رفض مبدأ الدفاع المشترك

٢ ـ ان الرغبة التى أبدتها الوزارة الحاضرة فى استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تضمن حقوق العراق هى رغبة عامة لدى جميع ابناء البلاد ، ولكن الحزب يرى وجوب اضطلاع هيئة تمثل جميع الاحزاب والهيئات السياسية بالمفاوضة لتحقيق هذا الغرض .

وعندما اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الدمقراطى فى ٢٥ مارت ١٩٥٠ للنظر فى استئناف الحزب لاعماله ذكرت فى قرارها تأليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التى تتفق على منهج موحد . وفى ٢٩ نيسان القى كامل الجادرجى رئيس الحزب محاضرة على اعضاء الحزب عن التكتلات الاقليمية وموقف العراق منها ، وبعد اسابيع قليلة القى قاسم حسن محاضرة عن البيان الثلاثي المشترك الذى اصدرته الدول الغربية الثلاث انكلترا واميركا وفرنسا عن تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين هاجم فيه السياسة الغربية فى منطقة الشرق الاوسط .

وهاجمت جريدة **صدى الاهالى** مساومات الحكومات العربية مع الدول الغربية وعلقت على المفاوضات المصرية البريطانية التى جرت فى

عهد حكومة الوفد واكدت على اهميتها بالنسبة للبلاد العربية (١) .

ثم استقالت وزارة توفيق السويدى والف نورى السعيد وزارته الحادية عشرة فى ١٥ أيلول ١٩٥٠ وبدأ نشاطه فى خدمة الغرب . وبعد فترة وجيزة عقد مؤتمرا صحفيا بين فيه ان الحرب واقعة لامحالة وان الحياد بين الشرق والغرب مستحيل وايد وجهة النظر الانكليزية ــ الاميركية (٢) . ولما اجتمع مجلس الامة العراقى قال خطاب العرش ان العالم لم ينتقل الى حالة السلم بعدولذلك لم يطالب بالغاء المعاهدة العراقية ــ البريطانية او تعديلها (٣) .

وعادت **صدى الاهالى** الى مهاجمة حلف الشرق الاوسط ، وعلق كامل الجادرجى على المفاوضات المصرية ــ البريطانية وعلاقتها بمستقبل البلاد العربية (٤) تحدثت الجريدة عن القوة الدولية الثالثة فى اسيا ومكانة البلاد العربية (٥) . ونشرت تصريحا لرئيس الحزب ادلى به لمندوب جريدة **المصرى** عن موقف البلاد العربية من الكتلتين الغربية والشرقية وان الغرب يريد تكوين كتلة اقليمية وربطها بالغرب واكد على ضرورة الوقوف موقف الحياد الذى هو هدف الضمان الجماعى بين الدول العربية (٦) . ونشرت الجريدة مقالا بعنوان «الانحياز الى التكتلات الدولية يهدد كيان الامة العربية » ، وارسل الحزب برقية الى جامعة الدول العربية يعبر فيها عن رغبة الشعب العراقى فى عدم توريط الشعوب العربية فى الانحياز الى التكتلات الدولية الحاضرة التى قد تؤدي الى حرب ماحقة تعود على الامة العربية بالضرر البالغ ويطالب باتخاذ موقف الحياد التام (٧) .

(١) **صدى الاهالى** ٢٤٤، اب ١٦، ايلول ١٩٥٠
(٢) **صدى الاهالى** ١٦، تشرين الثانى ١٩٥٠
(٣) **صدى الاهالى** ٤٤، كانون الاول ١٩٥٠
(٤) **صدى الاهالى** ، ١٧ كانون الاول ٢٩، كانون الاول ١٩٥٠
(٥) **صدى الاهالى** ، ١١ كانون الثانى ١٩٥١
(٦) **صدى الاهالى** ١٨، كانون الثانى ١٩٥١
(٧) **صدى الاهالى** ٢١، كانون الثانى ١٩٥١

ووصفت الجريدة دعوة نورى السعيد الى الانحياز للغرب بانها دعوة خطرة وتساءلت عما جنت البلاد العربية من تعاونها مع الحلفاء [٨] . ووصفت بيان جامعة الدول العربية عن موقفها من التكتلات الدولية الذى تضمن انحيازا الى الكتلة الغربية بانه سياسة مراوغة بالية [٩] . وهاجمت خطاب أتلى رئيس الوزارة البريطانية الذى تضمن اعداد بلاد الشرق الاوسط لزجها فى حرب مقبلة ، كما هاجمت تصرفات الاميركين والانكليز بمقدرات البلاد العربية [١٠] .

وهكذا كان الحزب الوطنى الدمقراطى اول من دعا الى الحياد بين الشرق والغرب والى ضم الصفوف الوطنية فى جبهة واحدة ضد الاستعمار ومشاريعه .

بيان الحياد

عندما تأزم الوضع الدولى وحاولت دول الكتلة الغربية زج الشرق الاوسط والبلاد العربية فى أتون الدفاع المشترك اخذ الحزب الوطنى الدمقراطى زمام المبادأة فدعا رئيسه رجال السياسة المستقلين الى تاييد مبدأ الحياد بين المعسكرين المتنازعين وطلب اليهم توقيع بيان الحياد الذى اعدته اللجنة الادارية المركزية للحزب من قبل فوقع عليه فى ١٩ مارت ١٩٥١ طه الهاشمى وعبد الرزاق الظاهر وصادق البصام ومحمود الدرة وكامل الجادرجى وجعفر حمندى ومزاحم الامين الباجهجى وعارف قفطان وصالح شكارة وعبد الرحمن الجليلى وعبد الهادى الظاهر وحسين جميل وقاسم حسن ومحمد حديد وحسين فوزي وجميل صادق وعبد الجبار الجومرد وجعفر البدر ونائل سمحيري وبرهان الدين باش‌عيان وحسن عبد الرحمن ورجب على الصفار ،

(٨) صدى الاهالى ٢٢، كانون الثانى ، ٢٣ كانون الثانى ١٩٥١
(٩) صدى الاهالى ، ٥ شباط ١٩٥١
(١٠) صدى الاهالى ١٤، شباط ١٩، شباط ١٩٥١

وهؤلاء يمثلون اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الدمقراطى وبعض الساسة المستقلين • وفيما يلي خلاصة البيان :

منذ ان بلغت الازمة العالمية أشدها في الاونة الاخيرة والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام بالغ وهو في أشد القلق على مستقبله ومصيره ، ويزيده قلقا اضطراب الرأي لدى بعض المسئولين في العراق والبلاد العربية وتصريحاتهم المتناقضة • فبينما يرى الشعب العراقي جامعة الدول العربية تقف موقفا غامضا قد يعرض سلامة الشعوب العربية الى الاخطار اخذنا نسمع عن طريق الاذاعات الاجنبية ونطلع عن طريق الصحف الخارجية انبلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية الواسعة النطاق التي وضعت باسم الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط• كل ذلك يجرى بنتيجة مساومات خفية نجهل كنهها تكسوها في بعض الاحيان وعود تبدو خلابة وهي في الواقع تخالف رغبة الامة الاكيدة في السلام والابتعاد عن كوارث الحرب كما تخالف رغبتها في الانصراف الى تعمير البلاد والمحافظة على سيادتها الوطنية •

ان اعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام والتخلص من الاستعمار والتمتع بحياة سياسية حرة والحصول على استقلال كامل غير منصوص وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية البرلمانية التي مازال محروما من التمتع بها• ورغبة منا في تحقيق ذلك نعلن ان الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما او الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم ،يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار وتلقي بابنائنا الى التهلكة او قد تودى بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لاشان لنا بها •

والشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الاخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتاليف جبهة تقف من

هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند نشوبه موقف الحياد التـــام [11] .

ايد الشعب العراقى بيان الحياد كما كان له صدى كبير فى البلاد العربية والبلاد الاجنبية . واخذت **صدى الاهالى** تنشر التأييدات التى يرسلها ابناء الشعب اليها . وكتبت **صدى الاهالى** مقالا بعنوان «بيـان الحياد هو التعبير الصادق عن امانى الشعوب العربية »[12]

الجبهـة الشعبيـة المتحـدة

ثم خطا الموقعون على بيان الحياد خطوة اخرى هى تكوين الجبهة الشعبية المتحدة من الحزب الوطنى الدمقراطى ومن الساسة المستقلين الاخرين وقد تم التوصل فى ٦ نيسان ١٩٥١ الى وضع ميثاق للجبهـة ونظام داخلى . وقد نص النظام الداخلى هذا على ان يمثل الحـزب الوطنى الدمقراطى فى مؤتمر الجبهة وفى لجانه بنسبة الثلث ولممثليه ثلث الاصوات . وفيما يلى خلاصة ميثاق الجبهة الشعبية المتحدة :

تتكون فى العراق جبهة سياسية من احزاب وهيئات وافراد باسـم «الجبهة الشعبية المتحدة» غايتها التاليف بين العناصر التى تشترك فى اهداف معينة للعمل معا على تحقيق تلك الاهـداف المفضيـة الى اصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله وتحريره مـن كل نفوذ اجنبى ضمن جامعة عربية مكينة البنيان تعمل على الـذود عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ماتصبو اليه من الحرية والاستقلال والاتحاد على صيانة عروبة فلسطين التى هى جزء من البلاد العربية ،كما يشمل ابعاد العراق عن الاشتراك فى الحرب وذلك بالعمل علـى ضمان

---

(١١) **صدى الاهالى** ، ٢٣ مارت ١٩٥١
(١٢) **صدى الاهالى** ، ٢٥ مارت ١٩٥١

حياده تجاه المعسكرين المتنازعين والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الاخرى المحبة للسلام .

وتعمل الجبهة فى السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية وايجاد وضع سياسى يقوم على تطبيق القانون الاساسى والتمسك باحكامه التى تعد من اهم اركانها مسئولية الوزارة أمام مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا وضمان الحرية الفردية والسياسية والعمل على تحقيق نظام دمقراطى دستورى نيابى مقيد بالقانون وتامين استقلال القضاء وفسح المجال للعمل الحزبى والنقابى فى جميع انحاء العراق والغاء القوانين التى تعرقل او تخالف هذه الاهداف وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة احكام القانون الاساسى وعن سوء استعمال السلطة واستغلالها وعن الاثراء غير المشروع ، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومى من العناصر الفاسدة .

وتعمل الجبهة فى السياسة الاقتصادية على انقاذ العراق من الاستغلال الاجنبى لاقتصادياته وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده وانقاذ اكثرية الشعب من حالة الفقر والبؤس وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ومنهج شامل لاستثمار اهم المرافق والامكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية والعمل على تحضير البدو وتحسين احوال الفلاحين بالاخذ بمبدأ الملكية الصغيرة والمبادرة الى تحسين احوال العمال وصيانة حقوقهم والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعى .

وقد وقع على هذا الميثاق كامل الجادرجى (بصفته ممثلا للحزب الوطنى الدمقراطى) وصادق البصام ومزاحم الامين الباجهجى وطه الهاشمى وعارف قفطان وصالح شكارة وعبد الرزاق الظاهر وعبد الهادى الظاهر وجعفر حمندى وخدورى خدورى وحسن عبد الرحمن وجميل صادق وجعفر البدر وبرهان الدين باش عيان ومحمود الدرة

وعبد الرزاق الحمود وعبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار الجومرد وخطاب عيسى الخضيري ومحمدرضا الشبيبي ونصرت الفارسيونجيب الصايغ وعبد الرزاق الشيخلي [١٣] • وتقدم هؤلاء بطلب اجازة الجبهة الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥١

وكتبت **صدى الاهالي** مقالات فى الدعوة الى الجبهة هذه ونشرات وتاييدات الشعب لها ، واستمرت على مهاجمة المشاريع الاستعمارية فى الشرق الاوسط [١٤] •

وفى ١٩ نيسان اعترضت وزارة الداخلية على طلب التاسيس لان المادة الثالثة من قانون الجمعيات تنص على ان الجمعية هى الهيئة المؤلفة من عدة اشخاص ولما كانت الجبهة مؤلفة من احزاب وهيئات وافراد فان الاحزاب والهيئات ليست باشخاص • وفى ٢٤ نيسان اعترض اصحاب الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس الوزراء ولما اخذ رأي وزارة العدل بالموضوع ايدت راى وزارة الداخلية ، ولذلك اضطر اصحاب الطلب على حذف فقرة « من احزاب وهيئات وافراد » وانسحب الحزب الوطنى الدمقراطى من الاشتراك فى الجبهة • وفى ٢٦ مايس ١٩٥١ اجازت الحكومة الجبهة الشعبية المتحدة •

وفى أثناء ذلك تقدم النائب فائق السامرائي بسؤال الى وزير الداخلية حول منع اجازة تأليف الجبهة ، وقدم طه الهاشمى مذكرة الى رئيس الوزراء ، وتكلم النائب محمد صديق شنشل عن الموضوع فى مجلس النواب وحدثت بينه وبين رئيس الوزراء نورى السعيد مناقشة حامية• وكتب حسين جميل بهذه المناسبة مقالا فى **صدى الاهالى** قال فيه ان قانون الجمعيات يخالف احكام الدستور باعطائه سلطة

---

(١٣) صدى الاهالى ، ١٧ نيسان ١٩٥١
(١٤) صدى الاهالى ، ١١ نيسان ، ١٥ نيسان ، ١٩ نيسان ، ٦ مايس ١٩٥١

واسعة لوزير الداخلية تناقض المادة الثانية عشرة من القانون الاساسي [١٥] .

ولما اجيزت الجبهة تكلم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الدمقراطي في الاجتماع الاسبوعي للحزب عن تأليفها ثم اتفق الحزبان على التعاون وعلى اسسه : (١) ميثاق الجبهة المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٥١ (٢) التشاور في اتخاذ سياسة موحدة في المواقف الطارئة (٣) تكوين لجنة مشتركة دائمية [١٦] .

وقد ظهرت اولى بوادر التعاون بين الحزبين في البيان المشترك المؤرخ في ١ تموز ١٩٥١ وقد تضمن عدة مطاليب منها : (١) ان لايصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد او الاعتداء على ايران او اي بلد اخر (٢) ابعاد العراق عن التكتلات الدولية (٣) ان يكون الشعب مصدر السيادة (٤) توفير الغذاء والكساء باثمان معتدلة [١٧] .

واستمر التعاون بين الحزبين حتى أواخر ١٩٥٢ ، فقد ذهب وفد من الجبهة الشعبية والحزب الوطني الدمقراطي لمقابلة هيئة النيابة بشأن السجناء السياسيين المضربين عن الطعام ، ثم ذهب ممثلان عنهما لمقابلة الوصي على العرش لعرض مشاكل البلاد السياسية والمعاشية ومنها قضية اضراب السجناء السياسيين ، واصدر الحزبان بيانا مشتركا لمعالجة امور البلاد المهمة مثل تعديل المعاهدة . وطلب الحزبان عقد اجتماع عام لتأييد مصر ولكن الحكومة رفضت الطلب فعقد الاجتماع في مركز الجبهة ، واصدرا بيانا بدعوة الشعب العراقي الى الاضراب العام احتجاجا على وزارة نوري السعيد وتأييدا لمصر . واصدرا بيانا اخر مطالبين بضرورة نشر اتفاقية النفط على الرأي العام وعدم عرضها

---

(١٥) **صدى الاهالي** ٢٢، مايس ٢٥، نيسان، ٢ مايس ، ٩ مايس ، ١١ مايس ١٩٥١
(١٦) **صدى الاهالي** ٢٧، آيار ، ٣ حزيران، ١٥ حزيران ، ٢٨ حزيران ١٩٥١
(١٧) **صدى الاهالي** ، ٢ تموز ١٩٥١

على المجلس النيابى فى اواخر أيام حياته . واحتفلا بذكرى وثبة كانون الثانـى (فى ٢٧ كانون الثانـي) [١٨] .

ولما نشرت اتفاقية النفط اصدر الحزبان بيانا قـالا فيه ان مبدأ المناصفة فى الارباح مضلل لان هناك التلاعـب فى احتسـاب النفقات وفى تحديد سعر البيع ولان صياغة الاتفاق تفسح المجال للتلاعب مثـل دفع الضرائب ، وقالا ان زيادة الارباح ناجمة عن زيادة كميات النفط المستخرجة وان تقرير سعر حصة العراق بالسعر العالمى فى البحر المتوسط فيه اجحاف واكدا على حق العراق بالمطالبـة بزيادة حصته اذا حصلت احدى الدول المنتجة له على زيادة وطالبا بتمثيل العراق فى مجلـس مديرى الشركة وبحق العراق فى شراء ٢٠٪ من اسهم الشركة كما نصت معاهدة سان ريمو كما طالبا بايفاد البعثات وتدريب العراقيين ، وقـد انتقد الحزبان اغفال بعض النقاط فى اتفاقية النفط مثل تسجيل الشركات فى العراق وخضوعها لقانون التحويل الخارجـى ومعاملـة العمـال والمستخدمين العراقيين معاملة حسنة وعدم اعادة ضخ النفط الى حيفـا ووجوب تأسيس مصافى للنفط فى العراق وفى الختـام طالب الحزبان بوجوب رفض الاتفاقية [١٩] . واستمر الحزبان فى معارضة اتفاقيـة النفط ولما ابرمها مجلس الامة العراقى طلبا الى الشعب العراقى اعلان الاضـراب العـام [٢٠] .

ولما اوشكت دورة مجلس الامة على الانتهاء وصار من الواجب اجراء انتخابات جديدة شرع قانون يجعل الطعن بالانتخابات جريمـة يعاقب عيها بالحبس لمدة لاتتجاوز السنتين اوبغرامة لاتتجاوز الخمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين . ولذلك اصدر الحزبان بيانـا يشجبـان هـذا القانـون [٢١] .

(١٨) صدى الاهالى ٢٩، تموز، ١١ تشرين الاول، ١٦ تشرين الاول، ٢٨ تشرين الاول -٣١ تشرين الاول، ١١ تشرين الثانى ١٩٥١، ٢٠ كانون الثانى ٢٨، كانون الثانى ١٩٥٢

(١٩) صدى الاهالى ، ٤ شباط ١٩٥٢

(٢٠) صدى الاهالى ١٣، شباط، ١٧ شباط ١٩٥٢

(٢١) الاهالى ، ٢٣ حزيران ١٩٥٢

ولما حلت ذكرى الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ فى ٣٠ حزيران ١٩٥٢ احتفل الحزبان بذكراها كما احتفل فرعاهما فى الموصل [٢٢] .

مواقف واعمال الحزب الاخرى :

وبالاضافة الى دعوة الحزب الى الحياد ومشاركة الجبهة الشعبيه المتحدة فى النشاط السياسى استمر الحزب الوطنى الدمقراطى على خطته المعروفة . واستمرت جريدته **صدى الاهالى** فى معالجة الامور العامة فناقشت اتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وعلقت على الضغط الانكلو- اميركي على الحكومات العربية فقالت انه يجب ان يقابله ضغط شعبى عربى لانقاذ الامة العربية من الهوة التى تساق اليها ، وهاجمت الانتخاب غير المباشر ، والاسلوب الدكتاتورى المقنع فى اضطهاد الحريات الدمقراطية وذلك بمناسبة تعطيل بعض الصحف ، وهاجمت دعاية نورى السعيد لتوحيد الصفوف والاشتراكية وادعاءه ان الفلاح شريك الملاك [٢٣] . وعالج محمد حديد مفاوضات النفط فطالب بالمناصفة كخطوة اولى قبل التاميم وقال ان المناصفة يجب ان تكون فى النفط نفسه لا فى ارباحه [٢٤].

وعالجت **صدى الاهالى** ايضا المواضيع العامة الاخرى مثل مهاجمة الملك عبد الله ، وتعذيب المتهمين، ومشاريع ربط البلاد العربية بالكتلة الغربية ،وعلنية المحاكمات وتأثيرها فى تحقيق العدالة ، ومستوى معيشة العمال وانخاض اجورهم ، والحياد ، وتهديدات بريطانيا للشعوب العربية ، وقضية فلسطين ،وقضية مصر ، والغاء المعاهدة المصرية الانكليزية ، والصلح مع اسرائيل ، وقضية السجناء المضربين وكانت الوزارة قد نقلت بعض المحكومين من الشيوعيين الى سجن نقرة السلمان وهناك تقدموا ببعض المطاليب مثل نقلهم الى سجون قريبة

---

(٢٢) **الاهالى** ،٤تموز ٢٤، تموز ١٩٥٢

(٢٣) **صدى الاهالى** ،٢٦إذار ٢٧، اذار ١٢، نيسان ٢٢، نيسان ٩،مايس ١٠، مايس، ١٧ مايس ١٩٥١

(٢٤) **صدى الاهالى**،١٢مايس ،١٥مايس١٩٥١

من ذويهم ومنحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين وتوفير المعالجة الطبية لهم ، واعادة النظر فى الاحكام العرفية الصادرة بحقهم . ولما رفضت السلطات الحكومية مطالبهم اعلنوا الاضراب عن الطعام فى ١٢ تموز ١٩٥١ ولما استمر اضرابهم اكثر من عشرة ايام قام اهلوهم من النساء والاطفال بمظاهرات فى بغداد وفرقتها الشرطة واوقفت بعض المحرضين فعارضت جريدة **صدى الاهالي** اجراءات الحكومة (٢٥) .

وكتب كامل الجادرجي يهاجم الاتحاد بين العراق والاردن ، وكتب محمد حديد يهاجم نوري السعيد بقوله «نوري يردد صوت الانكليز» وكتب حسين جميل ان مصر تخشى ان تخذلها الحكومات العربية وهى فى معركة التحرر مع بريطانيا (٢٦) .

مؤتمر الحزب الخامس :

عقد المؤتمر الخامس فى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ . والقى كامل الجادرجي خطابا استعرض فيه جهود الحزب خلال السنة التى مرت على انعقاد المؤتمر السابق وعالج مواضيع مختلفة مثل الدفاع المشترك ، والاحزاب الدمقراطية الاشتراكية ، ومكافحة الاستعمار البريطانى ، والجبهة الشعبية ، والوقوف ضد الحرب ، والحياد وعدم الانحياز الى الكتلة الغربية ، ومناصرة مصر وتاليف هيئة شعبية لمحاسبة جامعة الدول العربية ، والاتحاد العربي ، والحقوق الدمقراطية الدستورية ، وتعديل قانون الانتخاب ، واتفاقية النفط ، والاوضاع الاقتصادية .

وجعل عدد عضاء اللجنة الادارية المركزية تسعة بدلا من سبعة وانتخب لعضويتها كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ونائل

---

(٢٥) **صدى الاهالي** ، ١٢ حزيران ، ١٣ حزيران ، ١٧ حزيران ، ٢٠ حزيران ، ٢٧ حزيران ، ٣ تموز ، ٢٩ تموز ، ٣٠ تموز ، ٢ آب ، ١٣ آب ، ٥ ايلول ، ١٧ ايلول ، ١٨ ايلول ، ٢٧ ايلول ، ٣ تشرين الاول ، ١٠ تشرين الاول ، ١٩ تشرين الاول ، ٢١-٢٣ تشرين الاول ، ١ تشرين الثاني ، ٤ تشرين الثاني ، ٧ تشرين الثاني ١٩٥١

(٢٦) **صدى الاهالي** ، ١٦ آب ، ١١ تشرين الاول ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥١

سمحيري وقاسم حسن وحسين فوزي ورجب على الصفار وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الونداوى ٠

وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى رئيسا، ومحمد حديد نائبا للرئيس وقاسم حسن سكرتيرا وعباس حسن جمعة محاسبا ونائل سمحيري وعبد المجيد الونداوى مساعدين للسكرتير ٠ وانتخب لمكتب الرياسة كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ، ولمكتب الادارة قاسم حسن وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الونداوى [٢٧] ٠

واستمر الحزب بعد ذلك على خطته ، فطالب بشمول حق الانتخاب المرأة العراقية ، وطالب بأن تكون الدعوة الى الحياد فى البلاد العربية دعوة شعبية واسعة النطاق ، وهاجم صالح جبر لتحديه الشعب العراقى واصداره بيانا عن معاهدة بورتسموث بمناسبة ذكرى ٢٧ كانون الثانى وهاجم الحزب بصورة خاصة اسطورة تسليح الجيش العراقى التى ادعاها صالح جبر واكد ان فلسطين لم تكن موضوع بحث حتى يوم التوقيع على المعاهدة ، وطالب بمبدأ الانتخاب المباشر [٢٨] ٠

والقى حسين جميل محاضرة فى مركز الحزب عن الحريات العامة والحركة الوطنية تناول فيها حرية الصحافة والاحزاب والجمعيات والاجتماعات والتظاهر وقد طبعتها لجنة الثقافة فى الحزب ونشرتها بشكل كراس [٢٩] ٠

هذا وقد نشرت **صدى الاهالى** مقالا تهاجم فيه الملك فاروق فى ٩ مايس ١٩٥١ فعطلت لذلك فى ١٤ مايس ٠ وفى اول حزيران صدرت جريدة **الاهالى** ٠

---

(٢٧) **صدى الاهالى** ، ٣٠ تشرين الثانى، ٢ كانون الاول ١٩٥١

(٢٨) **صدى الاهالى** ١٢، كانون الاول ٢٦، كانون الاول ١٩٥١ ، ٢٧ كانون الثانى ١٤، شباط ١٥، شباط ١٦، مارت ١٩٥٢، **الاهالى** ٢، تشرين الاول ٥، تشرين الاول ١٩٥٢

(٢٩) **صدى الاهالى** ٦، ـ ٨ مايس ١٩٥٢

وزارة مصطفى العمـرى :

عندما انتهت الدورة البرلمانية وصار من الضرورى اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وبعد ان طال بقاء وزارة نورى السعيد فى الحكم زمنا طويلا جدا نسبيا ، وعندما اريد اعطاء فترة من الراحة لنـورى السعيد وللشعب العراقى من حكمه ، استقال نورى السعيد فى ٧ تموز ١٩٥٢ وجىء بمصطفى العمرى رئيساللوزارة الجديدة لطبخ الانتخابات الجديدة والاستعداد للموافقة على المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الـشرق الاوسـط .

ثورة ٢٣ تمـوز فى مصر :

فى ٢٣ تموز ١٩٥٢ حدثت الثورة المصرية فقلبت الاوضـاع السياسة فى الشرق العربى منذ ذلك التاريخ رأسا على عقب . وقـد استقبل قادة الحزب الوطنى الدمقراطى تلك الثورة بالتوجس والترقب والمعارضة للحكم العسكرى . وكتب كامل الجادرجى مقالا عنهـا بعنوان «الازمة الفكرية التى احدثها الانقـلاب المصرى فى الاوساط العراقيـة» وخشي كامل الجادرجى من ان تؤدى الشعوب العربيـة ثمنا باهضا للاصلاحات التى تدعو لها الدكتاتوريات الجديدة . هـذا ولما صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى مصر رحبت جريدة **الاهـالى** به واعتبرته بداية النهاية للاقطاع فى مصر والبلاد العربية ، ولكنهـا قالت انه لايقضى على الاقطاع وآثاره الا حكم دمقراطى شعبى [٣٠] .

---

(٣٠) **الاهالى** ، ١١ايلول ،١٦ايلول ،٢٢ ايلول، ٢٣ ايلول ،٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢

الفصل الثاني عشر

حركة تشرين الثاني ١٩٥٢

كانت الثورة المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي ولاحزابه وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية فى العراق تغييرا جذريا ومحاسبة المسئولين عن نكبة فلسطين • فقد كتبت جريدة **الاهالى** مقالا عنوانه «الدستور العراقى لايصلح ان يكون دستورا لنظام دمقراطى» ومقالا اخر بعنوان «القوانين التى عطلت القانون الاساسى» [١]

مذكرات الحزب الوطنى الدمقراطى والاحزاب الاخرى الى الوصى على العرش

تشجعت الحزاب العراقية وتحفزت للمطالبة بالاصلاح الجذرى الشامل لنظام الحكم نتيجة ماحدث فى مصر • وفى ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ قدم الحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال مذكرات الى الوصى على عرش العراق الامير عبد الأله شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهرى ، كما قدم حزب الامة الاشتراكى مذكرة الى رئيس الوزراء فى هذا الموضوع • وتعتبر مذكرة الحزب الوطنى الدمقراطى اشد تلك المذكرات • وفيما يلى خلاصة تلك المذكرة :

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة هى مجرد الشكوى من الاوضاع السيئة القائمة فى العراق واستنكارها •اننا نتقدم بمطالب

---

(١) الاهالى ، ٢٦ تشرين الاول ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢

نأمل ان يساعد تحقيقها الى حد كبير على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذى وصلت اليه . ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة فى هذا الشأن لم يغب عن بالنا ان القانون الاساسى العراقي قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسئول وانه حمل الوزارات جميع مسئوليات الحكم وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون الاساسى فى ناحية حقوق الملك وواجباته فى الحدود المعينة لها كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية وجعله معطلا فى الواقع . ولذلك فاننا لا يسعنا والحالة هذه ان نتجاهل واقع الحال الذى جعل من الوصي مسئولا عن هذا الوضع الشاذ .
ان التردى فى الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١ اذ رافق الاحتلال البريطانى الثانى دور ارهاب ركز فيه النفوذ البريطانى والحكم العرفى والادارة البوليسية وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجلى مظاهرها .

وقد تحمل الشعب العراقى طيلة مدة الحرب ماعانته البلاد من عبث الادارة العسكرية البريطانية وتدخلاتها السافرة بشئونها وتوجيه مواردها وانتاجها الى مصلحة المجهود الحربي البريطانى كما عانى من نتائج التضخم النقدى مالم يعانه بلد اخر . عانى الشعب كل المصائب بأمل ان يحيا فى عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية افرادها ويوفر لها قوتها وتختار الاكثرية فيها الطريقة التى توافقها فى الحكم والهيئة التى تدير شئونها ادارة وطنية دمقراطية منبثقة عن مجالس منتخبة بمحض اردتها . ولكن الوضع استمر على ماكان عليه بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعى الشعبى بل اخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها اشد المكافحة واتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها وفقد القضاء استقلاله وصيانته بنتيجة تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة فى اعماله واخذ اسلوب الحكم يتحول الى

نظام بوليسي لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جو ارهابي ارادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية وسارت الفئة الحاكمة على الاسلوب القديم فى الانتخابات العامة بالرغم من انها تظاهرت بالاصلاح بسن قانون جديد للانتخابات . اصبحت المجالس النيابية خاضعة للسلطة التنفيذية واصبحت الوزارات تعلق بقاءها فى الحكم على ارادة البلاط ومشيئته فاستسلمت له كل الاستسلام واصبح البلاط مرجعا حقيقيا فى كل صغيرة وكبيرة .

ونحن اذ نوجه هذه المذكرة الى الوصى لانود ان يفهم اننا نطالب بأن يتدخل فى شئون البلاد خلافا للدستور وانما الذى نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصيانة الدستور وازالة اثار تلك المداخلات .

ونعتقد بان الاصلاح الذى نطالب به لتغيير الاوضاع السيئة القائمة التى بلغت حدا لايطاق من الفساد يجب ان يبدأ بتعديل القانون الاساسى الحالى الذى جرى تعديله فى ظروف شاذة يوم كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتلة بالجيوش البريطانية وخاضعة الأحكام العرفية ، والسجون والمعتقلات ملأى بالمواطنين ، وذلك على وجه يضمن فى نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما بحيث لايدع اي مجال للانتقاص منها عن طريق التأويل او التفسير ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذى يجب ان تقف عنده ، على ان يشمل التعديل المطلوب النص الذى كان قد ادخل على القانون الاساسى سنة ١٩٤٣ والذى قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا اكثر من ذى قبل كحق اقالة الوزارة وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها .

وفى اعتقادنا ان التعديل المطلوب يجب ان يكون تمهيدا لاعادة بناء الحياة النيابية على اسس سليمة وفى مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالى الذى ليس له مثيل فى

رجعيته فى البلاد الدمقراطية والذى اضيفت اليه قيود جديدة علـــى حرية المنتخبين ، على ان تقوم باجراء الانتخابات بعـد رفع القيود منه وزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان لتكون الوزارات التى تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابى حقيقى يمـثل ارادة الشعـب اصـدق تمثيل وبذلك يمـكن ان تكون الوزارات مسئولة امامه فقط فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الدمقراطى الصحيـح .

ان الشعب بحاجة الى ازالة القوانين الرجعية وان البلاد بحاجة ماسة الى قوانين عامة تشمل جميع ابناء الشعب تكون فيها الجرائم والعقوبات موحدة بين المدن والمناطق الريفية ، والى تشريع يضمـن استقلال القضاء ، والـى مجلس دولة تعطى له الصلاحيات كامة غير منقوصة لحماية المواطنـين من عبث السلطة التنفيذيـة ، الى جانـب اطـلاق الحريات السياسية ومنح العمال وغيرهم من اصحاب المهن حرية تأليف النقابات ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، والغاء جميع النصوص التـى تتنافى ومبادىء الحكم الدمقراطى حيثما وجدت فى القوانين وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين والضرب على ايدي المستغلـين والمحتكريـن .

والشعب العراقى الذى ضاق ذرعـا بحالته الاقتصادية السيئة بسبب تفشى الفقر والبطالة وقلة الاجور يريد اصـلاحا جذريـا لهذه الحالة بالغاء الاقطاع وازالة كل قانون اونظام من شأنه تثبيته ، وتحديد الملكية الزراعية بحـد أعلى وتوزيـع الاراضى المستملكة والاراضى الاميرية على الزراع الحقيقيـين وزيادة حصة الفـلاح من الحاصل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعهـا ، وفرض الضريبة التصاعدية على اصحاب الدخل الكبير زراعيا كان اوغير زراعى وتقليص الضرائب غير المباشرة علـى المستهلكين ، وتحريـر الاقتصاد

الوطنى من الاستغلال والسيطرة الاجنبية، وتأميم المشاريع التى تتصل بالخدمات العامة ، والقضاء على الاحتكار الاجنبى فى العراق وتشجيع استثمار رأس المال الوطنى فى الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية، ومنع استغلال النفوذ الفردى على حساب الصالح العام .

والشعب العراقى الذى يريد جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التى قيدت استقلاله وسيادته الوطنية ، وهو كذلك يرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك .

والشعب العراقى الذى ينشد السلام يريد ان يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية [٢] .

جواب الوصى :

وفى اليوم نفسه اجاب رئيس الديوان الملكى على مذكرات الاحزاب وفيه مزاعم عديدة منها ان الوصى يتفق مع الاحزاب على ان حالة البلاد بحاجة الى التحسين ويرى ضرورة تعاون الاحزاب وكل مواطن عراقى مخلص لبلاده مع المسئولين على العمل لرقي البلاد وتعميم الخير والرفاه على الشعب .

ولايخلو بلد فى العالم من عناصر الفساد الا ان هناك عناصر الخير والصلاح ومن هذه العناصر يختار رئيس الدولة المسئولين ويودع اليهم ادارة البلاد حسبما تنص عليه الدساتير وتكون مسئولة امام مجلس الامة حسب النظم الدمقراطية ، وعلى هذه القاعدة تشكلت الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطنى حتى اليوم ، وجميع رؤساء الاحزاب وقسم كبير من رجال البلد البارزين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم قد ساهموا فى ادارة البلاد واشتركوا فى تكوينها وتحملوا مصاعب الحكم فيها . واذا كان هناك تقصير اوخطأ قد وقع

(٢) الاهالي ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢

فانهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من المسئولية واذا كان بعضهم او وزراؤهم الذين اختاروهم ليزاملوهم فى الحكم قد تنصلوا امام بعض الاحزاب من مسئولياتهم بحجة وقوع تأثير عليهم من الوصى فانه لا يستطيع معرفة هؤلاء وما تنصلوا منه وهو امر لايمكن التعليق عليه ويترك تقدير أهمية هذه الادعاءات الى ذوى الرأي والمنطق .

انكم تريدون فى مذكراتكم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد وان الوصى يشارككم فى رأيكم هذا ، وقد طلبتم تعديل القانون الاساسى وتعديل قانون الانتخاب وقوانين اخرى وتشريع قوانين مفيدة للبلاد . ان الوصى يعلن لكم ان من اسس رغباته اجراء انتخابات حرة فى البلاد وان يتألف مجلس النواب من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا وتأليف حكومات مسئولة امام هذا المجلس . ان تعديل القانون الاساسي من اختصاص الحكومة المسئولة وممثلى الشعب حسب احكام القانون الاساسى نفسه وكذلك قانون انتخاب النواب .

ان الوصى قد استشار رؤساء الاحزاب عن شكل الوزارة التى يرتأون تشكيلها لاجراء الانتخابات وهل تكون حيادية ام ائتلافية وقدفهم ان اكثريتهم تميل الى تشكيل وزارة حيادية وتركوا تقدير الشخص او الاشخاص الذين يؤلفونها الى تقديره (اي الوصى) . وتمشيا على خطته فى استشارة رؤساء الاحزاب وغيرهم من قادة الرأي فى البلد سيشاورهم فى المسائل المهمة المعروضة فى مذكراتهم [٣] .

الحزب يقاطع الانتخابات :

كتبت جريدة **الاهالى** معلقة على مذكرات الاحزاب فوصفتها بأنها تعبير عن تبلور اتجاه الرأي العام نحو الاصلاح ، كما علقت على مشكلة الحكم فى العراق وعلى ان الانتخاب المباشر حق أساسي من حقوق

---

(٣) الاهالى ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢

الشعب [٤] . ولكن جواب الوصى على مذكرات الاحـزاب لم يبعث الايمان بالاصلاح المنشود وبصفة خاصة عدم اقرار الوصـى وحكومته بمبدأ الانتخاب المباشر ولذلك قرر الحزب الوطنى الدمقراطى مقاطعة الانتخابات . وكتبت **الاهالى** تقول ان مقاطعة الانتخابات احباط لمحاولة الابقاء على الاوضاع السيئة ، ووصفت دعاة الاصلاح بأنهم هم البناة، والمتشبثين بالفساد هم الهدامون [٥] . هذا وقد كتبت **التايمس** عـن الانتخابات فى العراق فعلقت **الاهالى** بان نورى السعيد فى نظر الانكلبز أصلح من غيره لحكم الشعب العراقى [٦] .

اصدر رئيس الوزراء مصطفى العمرى فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٢ بيانا حول الوضع القائم فى العراق ذكر فيه اتفاق الوزراء مع الشعب على وجوب الاصلاح وقال ان الوزارة تتبنى حق الانتخاب المباشـر ولكن المجلس القادم هو الذى يشرعه ،وادعى فى بيانه ان الحكومة تربى الشعب [٧] . فعلقت جريدة **الاهالى** على هذا البيان ووصفت دعـاوى الاصلاح التى تدعيها الحكومة بأنها فارغة وقالت ان الشعوب هى التى تربـى الحاكمـين [٨] .

مؤتمـر البـلاط

كان من رأي مصطفى العمرى رئيس الوزراء واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكى ان يعقد الوصى عبد الالـه مؤتمـرا فى البلاط لمناقشة الوضع السياسى فوافق الوصى على ذلك وعقد المؤتمر برياسته فى السادسـة من مسـاء ٣ تشرين الثانـى ١٩٥٢ وقد ضـم توفيق السويدى وجميل المدفعى وعلى جوت الايوبى وحكمت سليمان وطه

---

(٤) **الاهالى** ٢، تشرين الثانى ، ٦ تشرين الثانى ، ٩ تشرين الثانى ١٩٥٢
(٥) **الاهالى** ، ٣تشرين الثانى ،١١ تشرين الثانى ، ١٣ تشرين الثانى ١٩٥٢
(٦) **الاهالى** ، ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٢
(٧) **الاهالى** ،١٧ تشرين الثانى ١٩٥٢
(٨) **الاهالى** ، ١٨ـ٢٠ تشرين الثانى ١٩٥٢

الهاشمى (رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة) وارشد العمرى وصالح جبر (رئيس حزب الامة الاشتراكى) ومحمد الصدر وهؤلاء من رؤساء الوزارات السابقين وكامل الجادرجى (رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى) ومحمد مهدى كبة (رئيس حزب الاستقلال)وذلك بالاضافة الى مصطفى العمرى واحمد مختار بابان ورئيس التشريفات ومعاون رئيس الديوان ومعاون رئيس التشريفات .

لم تنشر اخبار هذا المؤتمر فى الصحف بل نشر عنه ملخص فى مجلة **المصور** العراقية ولكن كامل الجادرجى كتب عنه بصورة مفصلة فى رسائل ارسلها الى محمد حديد وكان حينئذ فى لندن بصحبة صالح حديد احد اقربائه وكان مريضا يستشفى هناك .

اقتبس فيما يلى الجزء الاكبر من الرسائل لانها تعطى صورة جلية عن الوضع السياسى ونظام الحكم واشخاصه فى ذلك العهد البغيض :

قال كامل فى رسالته المؤرخة فى ٧ تشرين الثانى :

قبل الذهاب الى البلاط كنت قداجتمعت بطهالهاشمى ومهدى كبة واتفقنا على ان نكون مستمعين اكثر منا متكلمين وان يقتصر بحثنا اذا اضطررنا الى الاجابة المسهبة على شرح المذكرات التى قدمناها ،وفى الاجتماع وجه الوصى الكلام الى الجميع بأن يتكلم كل ماعنده وبعد فترة سكوت قصيرة قال طه الهاشمى : اننا بينا كل مايجب ان نبينه فى مذكراتنا ، فنود ان نسمع وجهات نظر الغير ، وعندئذ تكلم نورى السعيد بلهجته المعهودة : انهليس هناك من يعارض الاصلاح بل الجميع يرغبون فيه ولكن القضية المهمة هى انه كيف يتم هذا الاصلاح المنشود ، ثم قال ان الفساد موجود من دون شك ولكن هذا غير مقتصر على العراق فهناك فساد فى امريكا وهناك فساد فى فرنسا وهناك فساد فى الشرق والغرب وما الى ذلك من العبارات المتكررة والمخدرة .

ثم تكلم توفيق السويدى وكرر عبارات نورى السعيد واطرى التقدم الذى تم فى العراق فى عهده الجديد وقال انه تقدم تقدما عظيما محسوسا اذا ماقيس بما كان عليه قبل خمسين عاما ، وقال ليس هناك من لايرغب باصلاح اكثر ، ثم وجه اللوم اكثر مايكـون الى الشعب نفسه وقال ان الجهل الذى يسود اكثرية الناس هو المانع المهم فى التقدم والاصلاح ، وضرب بعض الامثلة قائلا ان محلة الشواكة التى يسكنها ملوثة بالمياه الاسنة ولما ارادت امانة العاصمة رفعها عارضها اصحاب البيوت وأصروا على عدم رمى مياههم القذرة فى البالوعات بحجة انها تمتلىء وانه ليس فى طاقتهم تنظيفها ، وقـال ان الجهـاز الحكومى ضعيف وغير قادر على اصلاح حالة الشعب وتأديبهم لانه علم من موظفى الامانة انه عندما أخذ معظم اهل المحلـة الـى المحكمة برأتهـم بنتيجة التوسطات • ثم استمر توفيق السويدى على هذا النمط •

ولما شعرت (اى كامل الجادرجى) بأن هذه الطريقة فى البحث من «اصحاب الفخامة» رؤسـاء الوزارات سيـؤدى حتما الـى تشتيت الموضوع الاصلى ، وربما كان ذلك مقصودا ، طلبت الكلام وبينـت اننا دعينا الى هذا الاجتماع لمعالجة امور سياسية وردت فى مذكراتنا وقلت ان منشأ الفساد هو فى نظام الحكم وطلبت من الوصـى ان ينبه الحاضرين الى اهمية الموضوع ولايتطرق رؤساء الوزارات الى امور ثانوية كالبحث عن المياه الاسنة وغير ذلك من القضايا التى يجب ان لاتبحث فى اجتماع مهم كهذا الاجتماع ، ثم انتقدت نورى السعيـد وطلبت ان لايشتـت الموضوع ببحثـه عـن الفساد فى اميركا وفرنسا وغيرهما من البلدان الغربية والشرقية ، وانما يجب ان يدور البحث حول حقوق الشعب وكيف هضمت وكيف ضاعت المسئولية وما الى ذلـك مـن القضايا الاساسيـة •

ثم تكلم توفيق السويدى ورد علي (اى على كامل الجادرجى) بلهجة فيها شيء من الحدة مع الكثير من المغالطات ، وعندئذ طلبت الكلام وقلت أننى أشعر من لهجة توفيق السويدى بأنه غير محافظ على اعتداله (اي انه خرج عن اداب المناقشة) واذا ما استمرت الجلسة على هذا النمط فلابد ان الغير سيضطر الى سلوك هذا المسلك وهذا يجرنا بطبيعة الحال الى مشاجرات لا الى مناقشات بقصد التوصل بها الى نتيجة، وقلت لذلك فانى اطلب من الوصى ان يامر الحاضرين بضرورة الاعتدال فى المناقشة ، وقلت وانا من جهتى سأصرف النظر عن الدخول فى اية مناقشة لا تهدف الى الامور الخطيرة التى وردت فى مذكرة الحزب الوطنى الدمقراطى . وقد وافقنى الجميع على ذلك واخذت المناقشات تدور فى جو غير متوتر ، وقد لاحظت ان لهجة توفيق السويدى تغيرت كثيرا واصبح بعد ذلك انسانا مؤدبا .

ثم تكلم صالح جبر واخذ يشدد على اهمية الانتخاب المباشر وكرر ماجاء فى مذكرته . ثم تكلم طه الهاشمى وشرح وجهة نظر حزبه فى الاصلاح وقال ان الوضع فى العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولاسيما بعد الحوادث التى جرت فى الشرق الاوسط كايران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر وقال ان الاسباب التى ادت الى الانقلاب فى مصر موجودة فى العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن ، اذا لم تتدارك الامر وتقوم بالاصلاحات بصورة جدية فى العراق . ثم تكلمت انا وشرحت وجهة نظر الحزب التى جاءت فى المذكرة شرحا مسهبا ، وكذلك فعل مهدى كبة .

اما جميل المدفعى وعلى جودت فقد حصرا البحث فى قضية الانتخاب بعد ان ابديا رغبتهما فى الاصلاح وقد دافعا دفاعا شديدا

وبرجعية عميقة عن الانتخابغير المباشر كما فعل ذلك قبلهما توفيق السويدى ونورى السعيد وارشد العمرى

ثم كثر التساؤل من هؤلاء عن طريقة الاصلاح وطلبوا ان تدلهم الاحزاب عن الطرق العميقة فى الاصلاح ، وقالوا ان الكلام وحده لايكفى مطلقا • ثم جرى بعد ذلك بحث عن الطريقة التى يمكن بها تعديل قانون الانتخاب قبل اجراء عملية الانتخابات المقبلة ، وما اذا كان بالامكان تعديله بمرسوم ، فدافع صالح جبر عن جواز ذلك وأصر اكثرية رؤساء الوزارات بعدم جواز ذلك ، وبينت رأيي بعدم جواز ذلك من الوجهة الدستورية لان استصدار امثال هذه المراسيم يخالف الدستور نصا وروحا ولكن قلت ان الدولة التى تستسيغ اصدارمرسوم بتأليف جمعية التمور يستغرب منها تحرجها فى استصدار مرسوم بالانتخاب المباشر •

ثم تكلم حكمت سليمان كلاما معتدلا وظهر فى بداية الامر انه لايتفق مع الاحزاب الثلاثة بقوله ان الوضع خطير اكثر مما يتصور وهو يتطلب النظر الى الامر بعقلية جديدة تتقبل الاصلاح الجدى وقال اننا اذا لم تتصف بهذه العقلية فان الحوادث ستجرفنا •

ثم تكلم محمد الصدر بطريقته الخاصة وقال ان الجميع ملامون ومسئولون عن الوضع وطلب اليهم ان يتدبروا الامر فكانت كلمته ملطفة للجو نوعاما • ثم تكلم طه الهاشمى وقال ان حزبه تعمد توجيه مذكرته مباشرة الى الوصى لانه اراد ان يضع الامور فى نصابها ، ثم وجه الخطاب الى الحاضرين وقال من منكم اومن منا كان حرا فى تأليف وزارته ومن منا كان حرافى الكثير من اعماله، ثم خاطب عبد الاله قائلا : ان مدة وصايتكم ستنتهى بعد بضعة اشهر وهذه فرصة لاتزال كافية لان تقوموا بما يجب من الاعمال التى من شأنها ان تهيىء عهدا فيه الكثير من الاستقرار للملك • ثم قال يجب ان يكون الحكم نزيهاوبعيدا

عن الاستغلال ، ثم استدرك بقوله اننا جميعا لم نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب ان ينتهي هذا الدور .

ومن الغريب ان ينبرى حكمت سليمان ويطلب الكلام وتظهر عليه اثار الحدة بصورة واضحة ويرد على طه الهاشمى بقوله : اما من جهتى فأقول انه لم يتدخل احد بتأليف وزارتى كما لم يتدخل احد فى شئون وزارتى . وكان هذا غريبا كل الغرابة من حكمت سليمان لان الجميع عرفوا قصد طه الهاشمى من كلامه . وقد تجرأ بعد ذلك كل من ارشد العمرى وجميل المدفعى وعلي جودت فانكروا كل تدخل فى تاليف وزاراتهم وفى شئونها ، اما نورى السعيد وتوفيق السويدى وصالح جبر فقد اكتفوا بالسكوت .

ثم تكلم عبد الاله الوصى وهو بادي التأثر فقال انه عندما اتى الى العراق لاول مرة فى زمن فيصل الاول وجد الناس يتحدثون عن الانتخابات المزيفة وكان الناس يعتبرون كل مجلس مزيفا، ثم ارتبكت الامور بعد وفاة فيصل الاول وبدأت الثورات العشائرية فأخذت تسقط الوزارات على اثرها ثم حصل الانقلاب العسكرى الاول واعقبه انقلاب عسكرى ثان فثالث . ثم اخذ السياسيون يقتلون بعضهم بعضا حتى وصل الوضع الى ماوصل اليه ، فهل ان العائلة المالكة هى المسببة لكل هذه الكوارث؟ وهل انا المسئول عما حدث ؟ انتم المسئولون عن هذا الوضع ، كلكم تكذبون ، متى تدخلت فى امور الدولة ؟ وعندما كنتم تروننى اقوم باعمال سيئة لماذا لم تنصحونى ؟ تعترضون على تغيبى عن العراق ولكن لم ياتنى احد منكم وينصحنى بضرورة البقاء ، متى ابديتم لى النصح ولم اسمع ؟ ان عائلتنا اتت الى العراق بعد ان ضيعت كل شيء، الملك والمال وكل شي ؟ الم نستحق ان نملك فى العراق قطعة من الارض نزرع فيها كى نعيش ؟ الناس كلهم اثروا من الزراعة ، ولكنا بقينا على وضعنا ، لانه ليس لدى الوقت الكافى للاشتغال بهذه الامور ،

متى استغللت نفوذى ؟ ثم وجه الخطاب فجأة الى طـه الهاشمى قائلا : انت تتهمنى باستغلال النفوذ ، انت تكذب ، انت كذاب انت استغللت ضعفى فى وثبه كانون الثانى وكتبـت فى الجرائد ذلك المقال ضـدى، كان كله كذبا ، انت كذاب • اراد طه الهاشمى ان يترك القاعة ولـكن الوصى صرخ بوجهه قائلا : اجلس ، اجلس ولاتخرج ، تحمل ماسأقوله لك ، فاطاع الهاشمى الامر اطاعة عسكرى وجلس • تقول انه سيقع فى العراق مثل ماوقع فى مصر ، أنا لااخاف ذلك لاننى استطيع ان اكون حمالا ، انا لااهتم بهـذه الامور ، ينصحنى الكثـير من الناس بان اهرب دراهم الى خارج العراق ، انا لاافعل كما فعل غيري • ثم استمر على هذا النمط من الكلام موجها الخطاب الى طـه الهاشمى ، وقال : انا اعـرف تاريخ حياتك جيدا • ثم دخل الوصى مع طـه الهاشمى بمشاجرة حول امور وقعت سنة ١٩٤١ فانكرهـا الهاشمى ، فاحتـد الوصى وقال ان ماقوله هو الصحيح ، انت كـذاب ، انت كـذاب •

جرى كل ذلك ولم يتفوه احد من الحاضريـن بكلمة واحدة الا جميل المدفعى اذ قال بصوت خافت ولين جدا : سيدى كان القصد من هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية لا البحث فى امور تاريخية ماضية • وبينما كان الوصى مستمراً فى توجيه هذه الاهانات الى طه الهاشمـى نهض الهاشمى مرة ثانية وقال : انا شريف ، انا شريـف وخرج ، ولم اربدا من ان اخرج معه ، وعندما مررت بالوصى (وكان جالسا بالقرب من المخرج) صرخ بوجهى قائلا : انت أيضا تقدر ان تخرج ، اخرج •

عندما كان الوصى يتكلم بهذه اللهجة قـررت ان انـاصر (اى الجادرجي) طه الهاشمى فى كل حركة يقوم بها سلبية كانت ام ايجابية ، وقد همست فى اذن مهدى كبة الـذى كان جالسا بجـوارى قائلا ان الهاشمى سيضطر الى اتخاذ احد موقفين : اما ان يـرد الاهانة الـتى

الوصى اوان يخرج محتجا ، واذا تكلم فسأؤيده بكل قوة ، واذا ترك القاعة ساتركها معه ، بينت ذلك لمهدى كبة وسألته عما سيتخذ هو نفسه من موقف فى هذا الشأن فلم يجبنى ، ففهمت حالا انه لايريد مناصرة الهاشمى .

خرجت مع طه الهاشمى قبل ان ينفض الاجتماع وسرت معه مشيا على الاقدام الى مدخل شارع الزهاوي ثم ركبت الباص الى الحزب وكانت الساعة حوالى التاسعة مساءا وقد دام الاجتماع زهاء الثلاث ساعات ،فلم اجد فى الحزب غيرقاسم حسن . وبينما كنت اروى الحادث الى قاسم اذا بمهدى كبة يأتى الى الحزب وقد ذكر لي ان الاجتماع لم يستمر بعد هذا الحادث ، اذ خرج الوصي على الاثر وتبعه محمد الصدر لتهدئته وانفض الاجتماع حالا .

ذيول مؤتمر البلاط :

قال الجادرجى ثم فتشت عن حسين جميل بعد ذلك فوجدته فى داره واخبرته تلفونيا بانى وقاسم فى طريقنا اليه . ولما رويت الحادث لحسين تأثر غاية التأثر واتفقنا على انه ليس من الصحيح ان يمر هذا الحادث بدون ان نعمل شيئا مثل تقديم احتجاج شديد اللهجة الى البلاط عن هذا التصرف على اقل تقدير . ومن هناك تلفنت الى طه الهاشمى واظهرت رغبتنا فى زيارته مع حسين جميل غير انه اعتذر قائلا انه ينوى ان يستحم بماء فاتر لينام نومة هادئة واوصانى بالهدوء ووعد بانه سيمر بى فى الحزب صباحا .

ثم رأيت من المناسب ان اتصل تلفونيا برئيس الوزراء مصطفى العمرى لعلى اتلمس تاثير الحادث عليه شخصيا وعلى جماعته فرأيت منه رغبة فى مقابلتى فى داره ، ولما سألته عما اذا كان يرى مانعا من مرافقة حسين جميل لي وجدته يحبذ ذلك كثيرا . ولما وصلنا الى داره

وجدناه مرتبكا من تأثير الحادث ، وقد اظهر استياءه الشديد من الوضع . وقال انه كان متفائلا من نتيجة هذا الاجتماع وقد سار على مايرام ، غير ان الوصي قلب الامر رأسا على عقب وقال أيضا بينما كان الوصي فى حالة عصبية شديدة لم يذق فيها طعم النوم اربع ليال متوالية هدأناه أخيرا ورتبنا هذا الاجتماع كي تتوصل الى نتيجه ، واذا به يربك علينا خططنا . ولما وجهت الى مصطفى العمري لوما شديدا لعدم تدخله فى الموضوع كرئيس للحكومة قال فى الواقع صعق الجميع وهو من جملتهم فلم يعلم ماكان يجب عليه عمله هناك .ولما سألني عمايترتب عليه الان من عمل قلت ان العمل الصحيح استقالتك صباحا احتجاجا على هذا العمل .

وفى صباح اليوم التالى اتصل بي فى بناية الحزب فائق السامرائي وسألنى عما يترتب على حزب الاستقلال من عمل ،قلت قبل كل شيء يترتب علينا الان ان نقدم احتجاجا مشتركا الى رياسة الديوان الملكى فوافقنى على ذلك حالا ،واخذ يصوغ الاحتجاج المقترح واطلعنى عليه بعد ان فرغ منه فاقترحت تعديله فى بعض النواحى وتخفيفه اذ قلت لفائق ان الاحتجاج اذا صيغ بصيغة شديدة لن توافق عليه الجبهة الشعبية المتحدة فوافقنى على ذلك وقال ان الظاهر انك تعرف طبيعة جماعتك اكثر من الغير .

وبعد ذلك بقليل اتى الى الحزب طه الهاشمى ثم جاء مزاحم الباجهجى فقلنا لطه اننا جميعا تحت تصرفك ولكنه اجابنا بهدوء انه لايريد مطلقا ان يتخذ كقميص عثمان . ولما سألناه عما يريد قال انا لا اضع الخطة ولكن اعملوا ماتشاؤن . وبعد ان خرج طه الهاشمى اتفقنا مع فائق السامرائي على صيغة الاحتجاج . ثم اتى حسين جميل وبين انه اذا لم يكن الاحتجاج شديدا فلافائدة منه ، واتفقنا مع الاستقلاليين على ان نذهب اناوحسين جميل الى الجبهة ونعرض صيغة

الاحتجاج المقترح عليهم ، وكان قاسم حسن أيضا مع هذا الرأي • وقد ذهبنا ظهرا الى بناية الجبهة ووجدنا اكثريتهم مجتمعة هناك فعرضنا عليهم الصيغة التاليـة :

رئيس الديـوان الملكـى

عندمـا حضر رؤساء الاحـزاب فى البـلاط الملكى مساء ١٩٤٢/١١/٣ بناء على دعوة تلقوهـا من رئاسـة التشريفات الملكية للمداولة حول مذكراتهم التى سبق وان تقدموا بها الى الوصى ، كانوا يعتقدون بأن هذا الاجتماع يراد منه معالجة القضايا الخطيرة الواردة فى مذكراتهم وبحث الموقف السياسى الراهن والدور الخطير الـذى تمر به البلاد • وكان من المنتظر ان امورا خطيرة كهـذه لاتبحث الا بحكمة وروية •غيران الامرسار على نقيض ذلك ولم يخطر على بال احد ان يقع ماوقع فعلا وهـو توجيه الاهانـة من قبل رئيس الدولة الى الجمع الذى كان يضم الى جانب رؤساء الاحزاب رؤساء الوزارات السابقين ثم توجيهها بصـورة خاصة الى احدنا السيد طـه الهاشمى رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، الامر الذى نعتبره اهانة موجهة الينا جميعا ، وينطوى على عدم تقدير للوضع الراهن الخطير الـذى تمر به البلاد • ويؤسفنا ان يستغل الوصـى مركزه الخاص بتوجيه هـذه الاهانـات •

ولذلك نطلب اليكم أن تبلغوه استنكارنا لهذا العمل •

بغـداد فى ١٩٥٢/١١/٤

رئيس حـزب الاستقـلال　　　رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى

رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

ولما عرضنا هذه الصيغة على جماعة الجبهة اصابهم وجوم شديد فأخذ كل منهم يقرأه مـرارا وتكرارا • ثم قالـوا انه شديد اللهجـة ولايمكن توجيه مثل هذا الاحتجاج الى رئيس الدولة •وكان رئيسهم الهاشمى أيضا على هذا الرأي • ثم قالوا ان الهاشمى يعتبر هذه الاهانة

موجهة الى شخصه لذلك كان ينوى تقديم احتجاج خاص . ولما رغبنا فى ان نطلع على احتجاجهم المقترح قرآوا علينا صيغة هذا نصها :

استجابة للدعوة التى وجهها رئيس الديوان الملكى لنا ولرؤساء الاحزاب وبعض الساسة المستقلين مساء يوم الاثنين ١٩٥٢/١١/٣ فقد كنا نعتقد ان الدعوة يراد منها الحديث فى موضوع المذكرات السياسية التى تقدمت بها الاحزاب للتوصل الى مايحقق امانى الجميع فى اصلاح الفساد، ولكننا فوجئنا بالطريقة التى جرى فيها الحديث ، فقد وجه الوصى كلمات وجملا الى المجتمعين نعتبرها اهانة لا نقبل بها ، وقد كان توجيهه الخطاب لي على الخصوص مما استدعى تركى الاجتماع احتجاجا على ذلك . وقد وددت ان اسجل احتجاجي هذا ، اذ ماكان يجدر ان نسمع الى الاهانة التى سمعناها بل كان المتوقع ، وقد دعينا الى مقابلته فى مقره بناءا على طلبه ان يلقى المدعوون مايلقاه الزائرون عادة ان لم يكن المكان والمناسبة تقتضيان رعاية خاصة . لذلك نود ان ترفعوا الى الوصى احتجاجي هذا .

وعلى اثر ذلك شعرت بان هناك اختلافا كبيرا فى العقلية على صيغة الاحتجاج . فقلت لحسين جميل دعنا نترك الجماعة احرارا يعملون مايشاؤن فى هذا الشان وهممت بالخروج . وقد اعتبروا ذلك غضبا منى فارادوا تهدئتى ولكنى قلت لهم ان القضية ليست قضية غضب لانى غير غاضب ولكن الموضوع أصبح خلافا فى الذهنية . ثم اخذوا يقلبون احتجاجنا المقترح وحاولوا ان يخففوه الى اقصى حد . ولما قلنا لهم ان الاستقلاليين لايوافقون مطلقا على ارسال احتجاج خفيف اللهجة ، وافقوا خجلا منهم على ان نرفع كلمة «استنكارنا» ونستبدلها بكلمة «احتجاجنا» فوافقنا على ذلك ، وقلنا غير ان الامر يتوقف على موافقة الاستقلاليين . وقد حاولنا من مركز الجبهة ان نتصل بفائق السامرائي ثم بمهدى كبة فلم نجدهما ولكن وجدنا صديق

شنشل فى محله ، وذهبنا اليه انا وحسين ، ولما بينا له الوضع واطلعناه على الصيغة المقترحة المخففة قال انه لايعتقد بأن الحزب يوافق على هذا الاحتجاج ، واقترح اضافة الجملة التالية على الاحتجاج المقترح بعد عبارة «ويؤسفنا ان يستغل الوصى مركزه الخاص بتوجيه هذه الاهانات» : «حتى اصبحت كرامات الناس غير مصونة فى البلاط» كما انه أصر على بقاء كلمة «استنكارنا» بدل «احتجاجنا»

ثم ذهبت انا وحسين جميل الى مقر الحزب ومن هناك تلفنت الى الهاشمى وبينت له الوضع وقرأت عليه تلفونيا الاحتجاج كما يصر عليه الاستقلاليون ، وعندئذ وافق على ان تكون الصيغة النهائية كما يقترحها الاستقلاليون ، واتفقنا مع الهاشمى على ان يوقع الاحتجاج من قبل الاستقلاليين ومن قبلى وان يرسل اليه حوالى الساعة الرابعة بعد الظهر لتوقيعه •

وفى الوقت المعين حضر فائق السامرائي بنفسه الى الحزب ومعه نسخ الاحتجاج موقعه من قبل مهدى كبة فوقعتها انا أيضا • واتفقنا على ان يأخذ فائق الاحتجاج الى دار الهاشمى• وكانت النية ان يرسل الاحتجاج الى دار رئيس الديوان حالا كى نكون احرار فى نشره صباح اليوم التالى • ولكن عاد فائق من دار الهاشمى بخفى حنين، وقال ان الهاشمى رفض التوقيع على الاحتجاج وقال انه انما وافق تلفونيا لانه لم يشأ مجادلة الجادرجى ، وانه يرفض التوقيع على اى احتجاج مشترك وانما سيرسل احتجاجه الخاص ، ولايوافق مطلقا على نشر صورة اي احتجاج مهما كانت لهجته ولكن ينوى نشر خبر بسيط فى الجريدة بان احتجاجا قدم الى المقامات العليا •

ولما سألنى فائق عمايجب عمله قلت له ان الوضع تطور الان تطورا سيئا ، لذلك لايمكننى ان اقرر شيئا دون ان اتصل بجماعتى • ثم جاء حسين جميل الى الحزب وحصل اتصال بينه وبين محمود الدرة رغب

على اثرها ان يزورنا محمود في الحزب ،وقد جاء معه برهان الدين باش‌اعيان . وبعد مجادلات بين محمود وحسين علمت من محمود بأنه اذا ماخففت لهجة الاحتجاج فسيوافق عليه الهاشمي ويوقعه معنا . وهنا اخذت الامر على عاتقي بالرغم من مخالفة حسين جميل وقاسم‌حسن واعطيت الصلاحية التامة لمحمود الدرة بأن يخفف الاحتجاج بالطريقة التي يراها مناسبة فاقترح تخفيفه بحذف عبارة «وكان من المنتظر ان امورا خطيرة كهذه لاتبحث الا بحكمة وروية» وحذف عبارة «وينطوي على عدم تقدير للوضع الراهن الخطير الذي تمر به البلاد . ويؤسفنا ان يستغل الوصي مركزه الخاص بتوجيه هذه الاهانات» فوافقت على ذلك بدون جدل وسط ضجة قام بها حسين جميل وقاسم حسن .وكانت قضية نشر الاحتجاج موضوع بحث في جدالنا مع محمود الدرة اذ‌بينما كان حسين جميل وقاسم حسن مصرين على ان النشر شرط أساسي وجدت حلا وسطا هو ان لاينشر الاحتجاج حالا بل يؤخر بضعة ايام حسب الاتفاق الذي يتم بيننا . وقال محمود الدرة بعد ان شكرني على هذا التساهل بأنه يأمل ان يقنع طه الهاشمي على هذه الصيغة الاخيرة. ولما قيل ان الاستقلاليين لايوافقون على هذا التخفيف قلت دعوا الامر لي فأنا اقنعهم .

ولكن انتظرنا ، ثم انتظرنا الى ساعة متأخرة دون ان نحصل‌على جواب من محمود الدرة . ثم علمت بعد ذلك ان الهاشمي مصمم على ان يرسل احتجاجه الخاص وانه لايوافق على النشر مطلقا .

زارني صباح ١٩٥٢/١١/٦ فائق السامرائي في مقر الحزب وسألني (اي كامل الجادرجي) سؤالا غريبا وهو انه سمع بأن الوصي عبد الاله قد زارني في داري مساءا فلما نفيت له الخبر ، قال انه متأكد من ان الوصي قد زار بعض الشخصيات التي كانت مجتمعة في البلاط

واكد لي انه زار مهدي كبة في داره ولما لم يجده قال بنفسه للخادم قل لمهدي بأن الوصي جاء لزيارته .

وقد انفردت (اي كامل الجادرجي) بعد ذلك بطه الهاشمي وطلبت اليه ان نبين لي رأيه الصريح في هذه القضايا وفيما يجب عمله،فأجابني بصراحة بانه غير مؤمن بالنضال الشعبي أصلا لذلك لايريد ان يعمل من آجله اي شيء مطلقا ، وقال انه يختلف معنا بطريقة العمل .

محاولة تكوين جبهة وطنية :

كتب كامل الجادرجي أيضا الى محمد حديد في لندن رسالة ثانية مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ وفيها قال :

اخذنا نشعر بعد حادث مؤتمر البلاط بان واجباتنا قد تضاعفت كثيرا وان مسئولياتنا تجاه الرأي العام قد ازدادت ، ويضاف الى ذلك اننا اصبحنا بوضع نعرقل به عمل الغير ممن يريدان يعمل في وقت يشتدفيه ضغط الرأي العام بضرورة تأليف جبهة وطنية موحدة لتجابه الوضع السياسي بما يقتضي الحال . وقد طلبت من طه الهاشمي عقد اجتماع مشترك لهيئتي الحزبين لبحث الموقف فوافق على ذلك ثم اجتمعت لجنة الارتباط بين الحزبين وقدمت الاقتراحات الاتية :

١ ــ عقد اجتماع عام من الاحزاب الثلاثة الوطني الدمقراطي والاستقلال والجبهة

٢ ــ الغرض من الاجتماع هو :

أ ــ كسب تأيد الرأي العام لمضمون المذكرات

ب ــ اعلان مقاطعة الانتخابات ودعوة الجمهور لتاييد ذلك

٣ ــ توجيه الدعوة للاجتماع من قبل الاحزاب الثلاثةفقط

٤ ــ التفاهم مع الاخرين من قبل لجنة ارتباط

٥ ـ المتكلمون هم رؤساء الاحزاب الثلاثة فقط ، والقاء قصيدة ان امكن

٦ ـ محل الاجتماع يكون فى بناية أحد الاحزاب الثلاثة .

وقالوا لحسين جميل صراحة انهم لايوافقون على ان يكون أحد انصار السلام خطيبا فى هذا الاجتماع . وقد اتصلت بفائق السامرائي وبينت له مضمون هذه المطاليب وقلت له اننا يصعب علينا ان نوافق على هذا الطلب مقدما لاننا نريد ان نبحث مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة قضية تأليف الجبهة الوطنية الموحدة اومايقوم مقامها ، وهذه الجبهة او اللجنة هى التى تقرر عقد الاجتماعات العامة وما الى ذلك من أعمال وانها هى التى تعين الخطباء فى هذا الاجتماع وغيره وهى التى تعلن القوة الانضباطية التى يجب ان تتألف من الجميع ، وسألت حزب الاستقلال عن رأيهم فى ان يكون الاجتماع مقتصرا على الاعضاء فقط . فرأيت فائق السامرائي يتفق معى كل الاتفاق على ان تأليف الجبهة اصبح ضروريا قبل البحث فى اى عمل وقال انه لايرى اية فائدة من اقتصار الاجتماع على اعضاء الاحزاب الثلاثة فقط .

ثم تذاكرت بعد ذلك مع عبد الوهاب محمود ممثل انصار السلام حول موقفهم من الاجتماع العام المنوى عقده وماذا كانوا يوافقون على ان لايخطب احدهم فيه مع تحمل مسئوليةضبطه فرفضوا رفضا باتاتحمل مسئولية هذا الاجتماع مالم يكن احدهم خطيبافيه وهو اجتماع سيعقبه تأييد مذكرات الاحزاب فى الوقت الذى هم انفسهم قد تقدموا بمذكرة الى الوصى .

وعلى ذلك اصبح الموقف بالنسبة الى حزبنا صريحا وهو ضرورة تأليف الجبهة الوطنية الموحدة او ما يقوم مقامها قبل البحث بأي عمل.واذا ما رفضت الجبهة الشعبية المتحدة ذلك فلا نوافق على عقد الاجتماع العام الذى اقترحوا عقده .

ثم عقد الاجتماع المشترك بين هيئتي الحزبين الوطنى الدمقراطى والجبهة فى اليوم المعين اى فى ١١/١١/١٩٥٢ فى مقر حزبنا ودام الاجتماع اكثر من ساعتين وكان اجتماعا هادئا ، وانا الذى ترأست الاجتماع المذكور . وبعد ان بينت الغاية من الاجتماع وهو بحث امكان تاليف جبهة وطنية موحدة من الاحزاب الثلاثة ومن انصار السلام وامكان ايجاد ميثاق لها قبل البحث فى اى عمل سياسي لان تجزئة الاعمال فى هذه الظروف والنظر فى كل عمل منفردا يعطى أعمالنا صبغة ارتجالية وهذا غير صحيح ، وقلت أيضا لقد وقعنا فى هذه الغلطة قبل تقديم المذكرات وقلت لو كنا قد نسقنا أعمالنا قبل تقديم المذكرات لكان من الممكن ان يكون تقديم المذكرات بداية لعمل سياسى خطير . ثم بينت باختصار موقف الاستقلاليين من الجبهة الوطنية الموحدة المقترحة وموقف انصار السلام منها ، وبينت ان انصار السلام لن يتحملوا مسئولية عقد الاجتماع العام المشترك مالم يشتركوا فيه بالخطابة ، وشددت على ضرورة البحث فى الجبهة الوطنية المتحدة قبل البحث فى اى عمل سياسى .

وبعد مناقشات دامت اكثر من ساعتين ابدت جماعة الجبهة الشعبية المتحدة تخوفها الزائد من احتمال استيلاء انصار السلام علينا وعلى حركتنا . وعندئذ اضطررت على ان اقطع وعدا باسم الحزب مضمونه ان الحزب الوطنى الدمقراطى عندما يشعر بان اية جهة ممثلة فى الجبهة الوطنية المقترحة او غيرها تحاول ان تستولى على المنظمات الاخرى اوتطغى عليها لن يتقبل الحزب ذلك مطلقا وينسحب من تلك الجبهة الوطنية الموحدة .

وقد اسفر الاجتماع عن قبول الاقتراح التالى مبدئيا على ان يعرض اولا على هيئتى الحزبين لاقراره ثم تفاوض الهيئتان المعنيتان بالامر اى حزب الاستقلال وانصار السلام لبيان رأيهما فيه :

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الدمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الاضرابات او اتخاذ اى موقف تقتضيه الاحوال الطارئة وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسئولة فى الاحزاب والمنظمات المشتركة فى هذه اللجنة لاقرارها ، وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ مايجمع عليه الرأي من تلك الاحزاب والمنظمات .»

وكتب كامل الجادرجى الى محمد حديد رسالة ثالثة مؤرخة فى ٢٠ تشرين الثانى ١٩٥٢ جاء فيها :

فى يوم ٥٢/١١/١٥ جاء طه الهاشمى الى الحزب وقال ان لجنتهم الادارية ارتأت بعض التعديلات على الصيغة المقترحة هكذا :

«تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الاستقلال **واية منظمة اخرى** لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة **ومايتطلبه الموقف السياسى من الاعمال المشروعة** والاتفاق بينهم على ذلك وتعرض هذه الا قتراحات على الهيئات المسئولة من الاحزاب والمنظمات المشتركة فى هذه اللجنة وتنفيذ مايجمع عليه الرأي فى تلك الاحزاب والمنظمات»

وقد عرضت هذا الاقتراح الاخير على الاستقلاليين وانصار السلام .فأرجأ الاستقلاليون رأيهم فيه الى ما بعد ابداء رأينا ، اما الانصار فقد رفضوه حالا . وقد اجتمعت اللجنة الادارية لحزبنا ودرست الموضوع من جميع وجوهه فارتأت عدم امكان تاليف لجنةمن حزبنا وحزب الجبهة وحزب الاستقلال وحدها .

وقد خطرت لي بعد ذلك فكرة هى ان نجتمع انا وحسين جميل وطه الهاشمى وبعض اعضاء الجبهة وفائق السامرائي وعبد الوهاب

محمود وبعض الانصار ، ان امكن ، بجلسة خاصة غير رسمية لبحث المشكلة كآخر محاولة بقصد الاتفاق على مايمكن الاتفاق عليه قبل ان تتخذ قرارا حاسما فيما يخص حزب الجبهة الشعبية المتحدة • وعندما عرضت الفكرة على الاستقلاليين تقبلوها بدون تردد كما قبلها عبد الوهاب محمود واحد الانصار بصعوبة،اما الهاشمي فقد قال انه لايرى اية فائدة من هذا الاجتماع بعد ان قدمت الجبهة كل ماعندها • ولكن بعد الحاحي الشديد قال انه سيعرض الامر على جماعته • ثم اخبرني يوم الاثنين ظهرا ١٧/١١/ ٥٢بأنه قبل مبدئيا بهذا الاجتماع **الخصوصي** على ان لايحضره غير عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي ، وقال انه سيحضره وحده•واجتمعنا عندنا فيالدار عصرا وحضر هذاالاجتماع **الخصوصي** ، كما شدد الهاشمي على نعته بهذا النعت ، عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وحضره ايضا حسين جميل **بصفته الشخصية** بالرغم من عدم ارتياح الهاشمي لحضوره ، على ماحسست ، وبعد جدال طويل قبلنا مبدئيا **بصفتنا الشخصية** تعديل الاقتراح الاخير المعدل على الشكل التالى على ان نعرضه بصفتنا الشخصية على احزابنا وهيئاتنا :

«تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسى وفق النظم الدمقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسئولة فى كل حزب ومنظمة مشتركة فى هذه اللجنة لاقرارها وتنفيذ مايجمع عليه الرأي •»

اخبرنى الانصار أمس انهم وافقوا على الصيغة النهائية • وبذلك يكون قد تم تاليف هذه اللجنة نظريا ، وسنسعى لتذليل العقبات التى ستلاقيها هذه اللجنة من الوجهة العملية •

انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء فى بغداد تعديل نظامها بجعل الطالب المعيد فى بعض الدروس معيدا فى كافة مواضيع صفه فاحتج الطلاب واضربوا يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ وأيدهم فى اضرابهم طلاب الكليات الاخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك اضطرت وزارة الصحة على الغاء التعديل واعاد الطلاب الى الدوام من يوم ١٩ تشرين الثانى ١٩٥٢ .

وقد حدث ان احدى الطالبات لم تشترك فى الاضراب فأنبها بعض الطلاب مما جعل اخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية والتشاجر مع اولئك الطلاب فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وكان من المعتقد ان عميد الكلية واحد المعيدين فيها حرض هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية (٩) .

وقد استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلبة تلك الحادثة وانتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى وقام الطلاب بمظاهرات يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين لثانى ١٩٥٢ وعادوا الى التظاهر فى يوم الجمعة التالى واستمروا فى يوم السبت وحدثت اشباكات بين المتظاهرين والشرطة جرح بسببها بعض المتظاهرين وبعض الشرطة وسقط قتيل واحد (١٠) .

قدم مصطفى العمرى رئيس الوزراء استقالته يوم الجمعة ٢١ تشرين الثانى ولكنها لم تقبل حتى يوم الاحد ٢٣ تشرين الثانى وكلف، جميل المدفعى بتأليف الوزارة ولكن الرأي العامهاجمهفلم تفلح المحاولة

وقرر مجلس التعليم العالى ايقاف الدراسة فى المعاهد العالية ابتداء من صباح الاحد ٢٣ تشرين الثانى كما قرر مجلس المعارف

---

(٩) **الاهالى** ، ٢١تشرين الثانى ١٩٥٢

(١٠) **الاهالى** ، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢

ايقاف الدراسة فى جميع مدارس بغداد ، وذلك تجنبا لما قد يحدث[11].

كانت الاحزاب مستعدة للحوادث التالية اكثر من استعدادها فى حوادث كانون الثانى ١٩٤٨ اى الوثبة الوطنية .

وقد اذاع الطلبة بيانا هاجموا فيه الفئة الحاكمة الرجعية واعلنوا فيه الاضراب حتى تستجاب مطاليبهم وهى :

١ ـ وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمـة .

٢ ـ القيام بالاصلاحات الداخلية الانية اللازمة لصيانـة الحريات ومواكبة التطور العالمي[12] .

وقد حدثت مظاهرات فى خارج بغداد مثل الكاظمية والاعظمية وكربلاء والنجف والحلة والديوانية والناصرية والبصرة غيرها .

وفى صباح الاحد ٢٣ تشرين الثانى استؤنفت المظاهرات وخرج طلاب المعاهد العالية والمدارس الاخرى والعمال والكسبة متظاهريـن وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والانكليز وقد حدثت بعض الحوادث العنيفة مثل حرق مكتب الاستعلامات الاميركى ،وحرق مخفر شرطة باب الشيخ وقتل شرطى وحرقـه .

وفى ٢٣ تشرين الثانى الف الوزارة الجديدة العميد الركن نور الدين محمود رئيس اركان الجيش . وقد اعلنت الوزارة الجديـدة الاحكام العرفية وحلت الاحـزاب وعطلت الصحـف واوقف كامـل الجادرجى وحسين جميل وقاسم حسن وغيرهم من الحزبين والسياسيين واما محمـد حديد فكان لايزال فى لندن .

وقد أمر رئيس الوزراء بانزال الجيش الى بغداد فاحتلها واستعمل الشدة مع المتظاهرين واطلق النـار عليهم فقتل فى باب الشيـخ ثمانية عشر شخصا وجرح كثيرون ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع

---

(١١) **الاهالى** ، ٢١ تشرين الثانى ١٩٥٢
(١٢) **الاهالى** ، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢

التجول فى بغداد من السادسة مساءا حتى السادسة صباحا .

أصدرت الوزارة مرسوما بجعل الانتخاب مباشر: واجرت الانتخابات بموجبه فى ظل الاحكام العرفية وكان المعتقلون لايزالون فى المعتقلات . ولما استقر الوضع افرج عن كامل الجادرجي وحسين جميل وقاسم حسن دون محاكمة .

بيان الحزب حول الانتفاضة

كان الحزب الوطنى الدمقراطى قدأعد بيانالينشرصباح الاثنين ٢٤تشرين الثانى١٩٥٢ غير ان الادارةالعسكريةداهمت مقر الحزب ومطبعةالاهالى بعد منتصف ليلة الاحد ١٩٥٢/١١/٢٣ واغلقت الحزب والجريدة والمطبعة وصادرت الاعداد التى تم طبعها من الجريدة التى كانت تحتوى على هذا البيان:

«تطور الوضع فى البلاد تطورا خطيرا بنتيجة تعنت الفئة الحاكمة ووقوفها فى وجه مطالب الشعب ، بحيث اصبح الموقف مما لاتمكن معالجته الا عن طريق تأليف حكومة وطنية تنبثق عن الشعب وتقوم حالا بتحقيق مطالبه الاساسية التى جاءت فى مذكرات منظماته السياسية .

لذلك فان الحزب الوطنى الدمقراطى يطالب بتأليف هذه الحكومة فورا لانقاذ البلاد من الوضع السيء الذى آلت اليه .» (١٣)

نشاط محمد حديد فى لندن

لما حدثت انتفاضة تشرين الثانى ١٩٥٢ كان محمد حديد لايزال فى لندن ، فاغتنم فرصة وجوده هناك وقام بنشاط كبير ضد الاوضاع فى العراق وبالدعاية للحزب الوطنى الدمقراطى فاتصل ببعض الصحف والنواب والاحزاب ودار الاذاعة . فاتصل بمجلات

---

(١٣) **الاهالى** ، ٢١ تشرين الثانى ١٩٥٢

الايكونومست والتريبون والنيوستيسمان آندنيشن وبجريدتى **التايمس** ومورغان فليب وجون فريمان وبالشخصيات البارزة فى مجتمع لندن **والمانجستر غارديان** ، وبالنواب فليب نوئيل ــبيكر **وانورين بيفان** مثل جارلس ترنر ور. ستوكس وفليب برايس والزبث مونرو .

فكتب رسالة الى محرر **التايمس** المستقلة قال فيها انه فى السياسية كما فى الطب الوقاية خيرمن العلاج .فالاحوال المؤسفة السائدة فى العراق وفى ادارته وفى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،يجب القضاء عليها بالدمقراطية الصحيحة . اما استعمال القمع والدكتاتورية العسكرية فقد يخفى التذمر موقتا ، ولكنه لايقضى عليه . لايمكن معالجة الشعور ضد البريطانيين الا عندما يشعر الشعب العراقى بأن بريطانيا تؤيد اقامة الدمقراطية الصحيحة فى العراق (١٤) .

وكتب ايضا رسالة الى محرر **المانجستر غارديان** الحرة انتقد فيها تسامح المحرر مع الدكتاتوريات العسكرية وذكر فيها ان شعوب الاقطار المتخلفة فى القرن العشرين ادركت حقوقها فى الحرية والعدالة وحياة افضل فى ظل قوانين حكم دستورى ، واذا ماساندت بريطانيا الدكتاتوريات فانها تخسر ود وصداقة تلك الشعوب وتنبأ بعودة النواب والوزراء العراقيين الى مناصبهم بعد دكتاتورية نور الدين محمود .

وقد علق المحرر قائلا اذا كان الحكم العسكرى هو البديل الوحيد لحكم الغوغاء واذا نفذ الاصلاحات الجذرية فلا بأس به .فرد عليه محمد حديد بقوله ان تحقيق مطالب الاحزاب المعارضة لايعتبر حكم غوغاء (١٥) .

---

(١٤) **صوت الاهالى** ،٢٠كانون الاول ١٩٥٣، The Times, November 26. 1952. The Manchester Guardian, November 27,1952

(١٥) صوت الاهالى ،٢٤تشرين الثانى ١٩٥٢. Mahammed Hadid «Iraq» by the Man who Escaped, in the Tribune, December 26, 1952.

وكتب محمد حديـد مقالا فى مجلـة **التريبون** العمالية بعنوان «العراق ـ بقلم الرجل الذى افلت» قال فيه ان الاحـزاب المعارضة تعارض الانتخاب على درجتين ، وان انتخابات نور الدين محمود ماهى الا طبخة لعودة نورى السعيد وحزبه المستند الى تأييد شيوخ العشائر وقال ان الاحزاب قدمت مذكرات طالبت فيها باجراء انتخابات حـرة وعارضت بقاء القوات البريطانية فى العراق • وتطرق الى مؤتمر البلاط والى مظاهرات بغداد ودور الطلبة البارز فيها والى الحكم العسكرى •

وتناول بالبحث الحزب الوطنى الدمقراطى فقال انه انبثق عـن جماعة الاهالى التى اسست قبل عشرين عاما وهو الحزب الذى يتجه اليه المثقفون والعمال والفلاحون • والحزب يؤيد توزيع الاراضى على الفلاحين وتشكيل نقابات العمال وزيادة ضريبة الدخل والتقليل مـن الضرائب غير المباشرة التى تقـع على كاهـل الفقراء • وفى السياسة الخارجية يدافع الحزب عن السلام وعن حياد لايتأثر بالشرق اوبالغرب•

وقال ان القاء القبض على زعماء المعارضة المسئولين لن يؤدى الى تخفيف العنف وانما من شأنه ان يستبعد الايدى الهادئة للساسة المحنكين • وأمل ان تلتزم حركـة العمال فى بريطانيا حقـوق الانسان والدمقراطية فى العراق • واكد ان الحزب الوطنى الدمقراطى يرغـب بتطبيق الدمقراطية بوسائله الخاصة • وقد كتب تحـت اسـم محمد حديد فى آخر المقال (نائـب رئيس الحـزب الوطنـى الدمقراطى فى العراق ـ وقد القى القبض على زعيمه كامل الجادرجى اخيرا) [١٦] •

وكتب محمد حديد رسالة الى انورين بيفان زعيم الجناح اليسارى فى حزب العمال قال فيها ان اصحـاب المصالح فى العـراق متحالفون بقصد المحافظة على الانظمة الفاسـدة ويعزون الحركـات الشعبية الى النفوذ الشيوعى بقصد الحصول على مؤازرة الـرأي العام الاوربى

---

(١٦) صوت الاهالى ، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ .

لاجراءاتهم التعسفية الشديدة . وقد أجاب بيفان بقوله ان في بريطانيا ادراكا متزايدا لحقائق الوضع السائد في الشرق الاوسط ولكن ليس باستطاعتنا ان نعمل الشيء الكثير الان للتأثير على الوضع السائد في العراق [١٧] .

وكتب مقالا اخر في مجلة **النيوستيتسمان انعنيشن** الاشتراكية بعنوان «اضطرابات في العراق» ذكر فيه الحاجة الماسة للاصلاحات السياسية والاجتماعية وقال ان الاصلاح البطيء قد يستغرق مائة عام وان السياسة العراقية الحاضرة تلائم مجتمعا رجعيا اقطاعيا فقط ، وان الاصلاح الجذري الذي يحتاجه العراق لايمكن تنفيذه الا على يد حكومة اشتراكية حقيقية . واما الفئة الحاكمة فمؤلفة من شيوخ العشائر وكبار الملاكين وعدد قليل من الساسة الذين مارسوا الحكم خلال العشرين عاما الماضية وهذه الفئة تعتبر حجر الزاوية للنفوذ البريطاني في العراق وتستند الان الى تأييد البريطانيين دون ادنى ريب ، واكثر الزعماء البارزين لهذه الفئة يأتون من حزب الاتحاد الدستوري وهو حزب نوري السعيد ، وحزب الامة الاشتراكي وهو حزب صالح جبر . وقد دخلت الاحزاب المعارضة الثلاثة الوطني الدمقراطي والجبهة الشعبية وحزب الاستقلال في جبهة للمطالبة بالاصلاحات الانتخابية الدستورية

وقال ان اتفاقية النفط الاخيرة مجحفة وهي ليست بمناصفة بل ٣٥٪ للعراق كارباح غير منظورة تذهب للشركة . وطالب بتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ [١٨] .

واقامت هيئة الاذاعة البريطانية في لندن ـ القسم العربي ـ ندوة اشترك فيها الدكتور عبد القادر اسماعيل وادور عطية ومحمد

---

(١٧) صوت الاهالي ، ٢٥ـ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣

(18) Mohammad Hadid

حديد وذلك يوم ٣ كانـون الاول ١٩٥٢ ثم اعيدت يـوم ١٠ كانون الثانى ١٩٥٣ وكان الحديث يدور حول سؤالين :

١ ـ هل من سبيل غير الدكتاتورية العسكرية للوصول الى الاصلاح الاجتماعى والسياسى فى الشرق الاوسط ؟

٢ ـ لقد قيل ان بلاد الشرق الاوسط لن تستطيع الاحتفاظ بكيانها فى العالم الحديث الا باقتباس حضارة الغرب باكملهـا ـ هـل توافـق ؟

وقد اجاب محمد حديد على السؤال الاول بنعم وهو سبيـل الدمقراطية الصحيحة • ثم علق بقوله ان الدكتاتورية من اسوا السبل الحكم ولااقول للاصلاح • وليس لدى الدكتاتورية وسيلة لمعرفـة رغبات الشعب وتنفيذ مطاليبه لانها تقوم على خنق الحريات واسكات المعارضة وارهاب الناس ولذلك لايمكنها ان تتوصل الى الاصـلاح الذى تريده الامة • و ذا بدا فى بعض الاحيان انها تنفذ بعض الاصلاحات القليلة لاتعوض ابدا عن الاضرار التى تنجم عن الدكتاتورية والاخطاء التى ترتكبها بدون مسئوالية او مراقبة • والدكتاتورية تفسد الحاكمين وتجعلهم يستأثرون بالسلطة وتغريهم لاسـاءة استعمالهـا ، ولاتزال الدكتاتورية الا بتضحيات الامة الغالية • والدكتاتورية ظاهرة لتخوف السلطة الحاكمة من وعى الشعب المتزايـد فى الشرق الاوسـط • ان الذنب ليس ذنب الشعب بل ذنب السلطة الغاشمة التى تسيطر عليـه وتضيق عليه انفاسه ولم تسمح بتجربة الدمقراطية لان تجربتهاخطرعلى مصالح تلك السلطة•وقد جلبت الدكتاتورية الكوارث على الشعوب التى ابتليت بها كألمانيا وايطاليا • ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا مالم يمكن بها كألمانيا وايطاليا • ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا فى مالم يمـكن تحقيقه بالسبل الدمقراطية ولكنها احدثت اضرارا لم تكن السبـل الدمقراطية لتحدثها فانها شلت الفكر وضيقت مجال الابتكار الادبى •

اما الدمقراطية فهى ميدان لتكوين الزعماء الذين يقودون الامة

فيحياتها باستمرار بعكس الدكتاتورية التى تستند الى زعيم واحد وتقضي على الزعماء الاخرين وتعرض البلاد الى الرجات وعدم الاستقرار بعد زوال ذلك الزعيم . والدمقراطية هى السبيل الصحيح للاصلاح الاجتماعى والسياسى لانها تحقق رغبات الشعب وسيادته .

مقابلة صحفيـة مع كامـل الجادرجى

عقد كامل الجادرجى خلال فترة عمل الحزب الوطنى الدمقراطى مقابلات صحفية عديدة مع صحفيين اجانب كثيرين معظمهم من الانكليز . وقد اعطى اهمية خاصة للمقابلة الصحفية الاتية فسجلها فى كراسة خاصة وسمح للمؤلف باقتباسها وفيما يلى خلاصتها وهى نموذج لمقابلاته الصحفيـة :

وصل الى بغداد فى الثانى عشر من كانون الثانى ١٩٥٣ وفد بريطانى برلمانى كان قد دعاه أميل البستانى النائب اللبنانى لزيارة الاقطار العربيه وهو مؤلف من ستة من النـواب الذين يهتمـون بالقضايا العربية وقد اتصلوا ببعض الساسة للتعـرف على وجهـات نظرهم فى العلاقات العربية البريطانية وكيفيـة توثيقها .

وكان كامل الجادرجى قد خرج من المعتقل يوم ١٢ كانـون الثاني ١٩٥٣ . وفى اليوم التالى زاره جون فريمان فى داره وهو رئيس الوفد البرلمانى ويصحبه اميل البستانى . وجون فريمان هذا عضو فى مجلس العموم البريطانى وينتسب الى حزب العمال، وكان قد اشغل منصب وكيل لوزارة التجارة فى حكومة العمال الاخيرة واستقـال مع الوزير هارولد ولسن وانضما الى جناح انورين بيفان فى حزب العمال .

وقد سجل كامل الجادرجى الحديث الذى دار بينهما فى العاشر من شباط ١٩٥٣ مستعينا بذاكرتـه :

قال جون فريمان ان مهمة الوفد التقريب بين الشعوب العربية

والشعب البريطانى بل ايجاد صداقة حقيقية بين هذه الشعوب. ثم سأل

س ١ – ماهى اسباب الجفاء بين العرب والانكليز ؟

ج – ان منشأ هذا الجفاء او العداء بتعبير اصح يرجع تاريخه الى الحالة التى تكونت فى البلاد العربية عقيب الحرب العالمية الاولى ،فقد قطعت الحكومة البريطانية للملك حسين اثناء الحرب عهدا بضمان استقلال البلاد العربية بعد تحريرها من الدولة العثمانية . ثم تلا ذلك وعد بلفور ، وتمزيق شمل البلاد العربية بالاتفاق مع فرنسا ، ثم مساندة الطبقات الحاكمة والتيجان المزيفة والاقطاع والتسيب الاقتصادى والاحتكار والتهريب ، والاستناد على الساسة الانتهازيين الجهلاء حثالة الدور العثمانى وغيرهم من الموظفين الاداريين والنواب. ثم تآمرت انكلترا وامريكا بخلق اسرائيل . ولاتزال البلاد العربية تئن من المعاهدات الجائرة غير المتكافئة ومن احتكار المواقف الاقتصادية ولاسيما النفط والاسواق . هناك أقلية ضئيلة جدا من الشعب العربى تميز وتفرق بين الحكومة البريطانية المسئولة عن هذه الامور وبين الشعب البريطانى ولكن ليس لهذا التفريق اية فائدة عملية .

س ٢ – هل تتدخل السفارة البريطانية فى بغداد بشئون العراق ؟

ج – الاعتقاد السائد لدى جميع الاوساط هنا هو ان العراق يحكم من قبل فئة خاصة ليس للشعب اية ارادة فيها،وهذه الفئة يرأسها نورى السعيد ويتزعمها الوصى وهى لاتقدم على اي عمل سياسى اواقتصادى

او اى عمل اخر مهم قبل ان تستشير الانكليز .

س ٣ — هل يرغب الناس فى ان يتدخل الانكليز فى اصلاح الوضع الفاسد ؟

ج — يعتقد الناس هنا بأن هذه الفئة الحاكمة لايمكن ان تستمر على وضعها اذا لم يسندها الانكليز . فالذى يريده الناس هو عدم تدخل الانكليز لاتدخلهم ، وهذا لايمكن ان يكون عمليا مالم تلغ جميع التعاقدات غير المتكافئة فلا تبقى قواعد عسكرية للانكليز فى العراق ولا امتيازات خاصة .

س ٤ — كيف يمكن للعراق ان يحافظ على كيانه اذا تغيروضع الانكليز من هذه الناحية تغيرا تاما ؟

ج — اننا نعتقد بضرورة اتحاد البلاد العربية ضمن اتحاد فدرالى فاذا ماتم ذلك مع اصلاح الحالة السيئة القائمة فى منظمة الامم المتحدة وذلك بخضوعها للنفوذ الاميركى فاننا سنستطيع ان نضمن كياننا من دون حماية او معاونة اية دولة اخرى .

س ٥ — ومن الذى يمنع قيام الكيان العربى الفدرالى الذى تنشدونه ؟

ج — فى اعتقادى ان اهم سبب يمنع ذلك هو الفئات الحاكمة القائمة فى البلاد العربية الحاضرة ، هذه الفئات هى التى يدعمها الاستعمار .

س ٦ — الا تعتقدون بان اختلاف انظمة الحكم فى البلاد العربية يعيق الاتحاد الفدرالى الذى تنشدونه ؟ وهل تعتقدون بانه من الممكن ادخال المملكة العربية

السعودية مثلا فى هذا الاتحـاد الفدرالى الـذى تنشدونـه ؟

ج ـ ان الاتحاد الفدرالى هو غايتنا المنشودة ،اما تفاصيل المشروع فيجب ان تترك لدراسـة ذوى الاختصاص من ذوى مختلف البلدان العربية نفسهـا .

س ٧ ـ ماذا ترى فى امكان التعاون الاقتصادي والثقافى مع الانكليـز ؟

ج ـ هذا لايمكن ان يكون الا بعد ان يتخلص العـراق من النفوذ الاجنبى ويكون حرا فى وضع الخـطط وحرا فى التعامل مع الجهات التى يريد ان يتعـامل معها . والذى اعتقده انه اذا زال النفوذ البريطانى من العـراق فحينئذ تعمل الشركـات الانكليزيـة باخلاص وحينئذ قد نرجحها على غيرها .

س ٨ ـ ماهى الخطـة التـى سيتبعهـا حـزبكم اذا ماتولى الحكم فى القريب العاجل ، هل يقوم فورا بتأميـم النفـط ؟

ج ـ اننا كحزب اشتراكى نرمى الى تأميم جميـع المرافق العامة ، غير اننا قبل ان نقدم على تاميم اي مشروع ندرس اولا امكانيات ذلك ونهيء الوسائل اللازمة للمشروع . وبما ان صناعة النفط هى من الصناعات الضخمة المعقدة فاننا حينما نتولى الحكم نبدأ بتهيئة الوسائل لتأميم هذه الصناعة ، ومتى ماتهيأت هذه الامكانيات من جميع وجوهها لن نتردد لحظة واحدة عن التأميم . والذى اعتقده ان هذه الامكانيـات ستكون متوفرة اذاما تولت ادارة شئون البـلاد حكومـة شعبيـة .

س ٩ ـ أتريدون التأميم لانكم تعتقدون بغبن يصيبكم من جراء تعاملكم مع الشركات ام لمجرد رغبة فى التأميم ؟

ج ـ اننا نريد التأميم لاسباب كثيرة :

١ ـ لان من مبدئنا ان تملك الدولة جميع المرافق العامة المهمة وصناعة النفط من اهمها .

٢ ـ لاننا نعتقد بأننا مغبونون فى تعاقدنا مع شركات النفط فى جميع مراحل تطورات قضية النفط فى بلادنا حتى المرحلة الاخيرة منها .

س ١٠ ـ هل تبقون مصرين على التأميم حتى اذا اعتقدتم بان ارباحكم فى التأميم ستكون أقل مما لو عدلت الاتفاقيات بصورة تجعل حصتكم من النفط اكثر من ارباحكم فى حالة الاخذ بالتأميم ؟

ج ـ نعم سنبقى مصرين على التأميم حتى فى تلك الحالة لاننا :

١ ـ نعتبر هذه القضية من القضايا المبدئية التى لايمكن التنازل عنها .

٢ ـ لاعتقادنا بانه اصبح لهذه الشركات نفوذ كبير فى العراق وفى البلاد العربية فهى مؤثرة على اعمال الحكومة سواء أكان هذا التأثير محليا او عاما قد يتعرض لسياسة الدولة العليا . فشركات النفط فى العراق اصبحت حكومة فى داخل حكومة العراق ، كما ان اتحاد هذه الشركات فى البلاد العربية بصفة عامة أصبح بذاته امبراطورية تسيطر على البلاد العربية بأسرها .

س ١١ — هل من رأيكم صرف عائدات النفط محليا فى كل بلد عربى ام صرفها فى جميع البلاد العربيـة ؟

ج — اذا تم لنا تحقيق الاتحاد الفدرالى الـذى ننشده للبلاد العربية فيجب ان تصرف عائدات النفط على تعمير البلاد العربية بوجه عـام .

س ١٢ — هل فكرتم فى طريقة بيعكم للنفط فى حالة تأميمه ؟

ج — سنعرضه فى السوق العالميـة عرضا حرا فلانخص بجهة دون غيرها . واذا فعلنا ذلك نكون قد تحررنا وخدمنا السلام العالمى اكبر خدمة اذ تزول المنافسة السياسية على هذا المنتوج الحيوى ، ولاتبقى غير المنافسة التجارية . والذى أعتقده ان الامم التـى تملك اساطيل بحرية تجارية قويـة سوف تستفيد من هذا الوضع اكثر من غيرها .

س ١٣ — هل يمكنكم ان تعطونى فكرة عن طريقة الحـكم فى العـراق ؟

ج — يحكم العراق فى الواقع حكما دكتاتوريا .

س ١٤ — من الذى يحكم العراق على هذه الطريقة ؟

ج — انه يحكم من قبل فئة خاصة مؤلفة من اشخـاص لايتغيرون ومن حاشية تتغير من حين الى اخر حسب الظروف . ويرعى هذه الفئة بل فى الحقيقة يرأسها الوصى على عرش العراق . وهذه الفئة لاتعمـل فى السياسة العامة الا باستشارة الانكليـز او بوحيهم .

س ١٥ — هل تتدخل السفارة البريطانية تدخـلا سافـرا فى شئـون العـراق ؟

ج — تحاول السفارة البريطانية ان تظهر نفسها بمظهـ

الحياد ولكنها فى الواقع تتدخل فى كل امر عن طريق الوصى او عن طريق نورى السعيد او عن طريق ممن لهم علاقة وثيقة بالسفارة .

س ١٦ ــ ماهى قوة الحزب الشيوعى ؟ واين يكثر انصاره ، أفى طبقة العمال ؟

ج ــ الشىء الذى لايقبل الشك هو ان هذا الحزب بالرغم مما لقى من اضطهاد قد استطاع ان يثبت فى الميدان

س ١٧ ــ ماهى قوة حزبكم والى اية طبقة يستند ؟

ج ــ يعتمد حزبنا بالدرجة الاولى على الطبقة المثقفة وله اعضاء ومؤازرون فى جميع الطبقات .وقداضطهد منذ تأسيسه من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة ، ولكنه بالرغم من كل ذلك استطاع ان يبشر بالاشتراكية تبشيرا صحيحا ، وكانت الصحفالتى يصدرها اكثر انتشارا من الصحف الاخرى .

س ١٨ ــ لماذا تكافح الحكومات المتعاقبة حزبكم ؟

ج ــ لذلك اسباب كثيرة ، فالفئة الحاكمة تعاديه كل المعاداة لانها تعتقد بانه لن يبقى لها هذه الامتيازات الواسعة اذا تولى الحكم ، وانها تكافحه لجهلها من ناحية ثانية التميز بين الاشتراكية والشيوعية مع ان منهاجه واضح كل الوضوح وصحافته صريحة فى هذا الشأن . فاشتراكيته فى الواقع اقل بكثير من اشتراكية حزب العمال البريطانى . ولكن هذه الحكومات الرجعية لاترضى بأي تغيير فى النظام الاقتصادى الجائر السائد الان . وهى فى الوقت نفسه لاتفهم اى معنى للحريات الدمقراطية ولا

للحريات الفردية التي يجب ان يتمتع بها المواطن .

س ١٩ – ماهي النتائج التي سوف تترتب على غلق الاحزاب وبصفة خاصة حزبكم ؟

ج – لم أجد بعد الوقت الكافي للتفكير في هذا الموضوع، ولكن الذي اعتقده ان السلطة لاتستطيع محو المبادىء المستقرة في الاذهان ، فان الشباب المثقف والفئات الواعية في كل حزب سوف تضطر الى الانخراط في المنظمات السرية اذا لم تجد العمل العلني متيسرا لها . وهذه القاعدة تشمل بطبيعة الحال الكثير من قواعد حزبنا وغيره من الاحزاب .

معارضة وزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ استقالت وزارة نور الدين محمود بعد ان اعادت الهدوء الى البلاد . وفي ٢٩ كانون الثاني قبل الوصي تلك الاستقالة وفي اليوم نفسه ألف جميل المدفعي وزارته السادسة وتضم نوري السعيد كوزير للدفاع وهو الرئيس الفعلي للوزارة . وبمناسبة انتقال السلطات الدستورية الى الملك فيصل الثاني في ٢ مايس ١٩٥٣ استقالت الوزارة في ٥ مايس واعاد المدفعي تأليف الوزارة الجديدة يوم ٧ مايس .

كان الحزب الوطني الدمقراطي قد عطل بامر قائد القوات العسكرية للادارة العرفية وبقي كذلك طيلة فترة وزارتي المدفعي . وقد قصر القائمون على امر الحزب نشاطهم على تبادل المذكرات مع الملك والحكومة حول الوضع السياسي والحوادث الجارية . وطبع الحزب الوطني الدمقراطي وحزب الاستقلال مذكراتهما بالالة الطابعة وعلى انواع مختلفة من الورق ووزعاها على المعنيين بالشئون العامة . ولما

اعيد الحـزب الوطنى الدمقراطى فى اواخـر ١٩٥٣ وصدرت جريدته **صوت الاهالى** نشرت تلك المـذكرات تباعا بشكـل يسمح بقصها من الجريدة وجمعها بشكل كتاب . وقد نشرت تلك المذكرات فى الاعداد (١ـ٢٢) من الجريدة فى الفترة الواقعة بين ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ و ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٣ . وفيما يلى ملخص تلك المذكرات :

١ ـ المذكرة الاولى (١شباط ١٩٥٣)موجهة الى رئيس الوزراء :

ان حل الاحزاب من قبل قائد القوات العسكرية يعتبـر اجراءا يخالف القانون الاساسى ويناقض نظام الحكم المقرر للبلاد .

وقد اثبتت التجارب التى مرت بها الامم وكذلك الاحداث التى وقعت فى العراق ان اسلوب الحكم الدمقراطى والنظام البرلمانى الصحيح هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق رغبات الشعب واطمئنانه وسعادته ، وهذا النظام لايمكن ان يقوم بدون الاحزاب ، فالغاء الاحزاب معنـاه فى الواقع تعطيل الحياة البرلمانية بل معناه تعطيل الدستور من الناحية العملية وقيام دكتاتورية سافرة تزيد فى حالة البلاد سوءا على سوء .

اننا نعتبر الحزب قائما ونطالب بتقرير هذا الامر الواقع والغاء قرار حله مع اعادة الحياة الحزبية بوجه عام وابطال الاجراءات التـى اتخذت بشأن الصحف كافة والغاء الاحكام العرفية لكي تزول الحالـة الشاذة التى تنتـاب البـلاد .

٢ ـ جواب رئيس الوزراء (٨ شباط ١٩٥٣)

انى لاسف على ماامليته الظروف من الوقائع وماجرت اليه من الامور التى لاتقرها القوانين مما ادى الـى استعمـال الاجراءات الدستورية حفظا للامن، تلك الاجراءات التى جاءت معتدلة قدر الامكان على ماأعتقـد .

ومما لاريب فيه ان الحكومة ستنهى الادارة العرفية حالما ترى زوال الاسباب التى دعت الى اعلانهـا .

٣ ـ جواب الحزب (١٤ شباط ١٩٥٣)

ليس الحزب الوطنى الدمقراطى على اتفاق معكم فى موضوع حقيقة الاسباب التى دعت الى اعلان الادارة العرفية كما انه لايرى اى سبب مبرر لاستمرار بقائها على الاطلاق

والحزب لايرى كذلك ان الاجراءات التى اتخذت فى زمن الوزارة السابقة كانت اجراءات دستورية . لذلك فانه يصر على مطالبة الحكومة بالاعتراف بوجوده وبكيانه الشرعى كأمر واقع.

ويعتقد الحزب بان فى مطالبته باعادة الحياة الحزبية وبالغاء الادارة العرفية يعبر تعبيرا صادقا عن رغبة الشعب العراقى .

٤ ـ مذكرة حول قوانين الجمعيات والمطبوعات (١٠مارت ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

علمنا انه قد الفت لجنة وزارية لاعادة النظر فى قوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقوانين الصحافة والنشر (كانت هذه اللجنة برياسة على جودت الايوبى نائب رئيس الوزراء وعضوية توفيق السويدى وزير الخارجية وحسام الدين جمعة وزير الداخلية وخليل كنة وزير المعارف واحمد مختار بابان وزير العدل) وهذه القوانين التى تتعلق مباشرة بتنظيم ممارسة المواطنين لحرياتها الدستورية العامة كانت ولاتزال موضع شكوى حزبنا سواء فى صحافته او اجتماعاته العامة ، كما كانت ولاتزال موضع شكوى جميع المواطنين الاحرار باعتبارها تقصر دون مزاولة الشعب لحقوقه الطبيعية فى الحرية والسيادة ومعطلة للحياة الدمقراطية وللحريات التى نص عليها الدستور.

ان القوانين والانظمة الخاصة التى اشار اليها القانون الاساسى لم يكن القصد من وجودها هو الحد من تلك الحريات اوابطالها ، وانما كان القصد من ذلك تنظيم مزاولة هذه الحريات من دون المساس بجوهرها .

ان الظرف الذى يجتازه العراق الان غير مناسب بالمرة للاقدام على امثال هذه الاعمال ، فوجود الاحكام العرفية ومنع الاحزاب من مزاولة اعمالها وعدم وجود صحافة حرة ثم الاستناد الى مجلس نيابى مطعون فى شرعية انتخابه كل ذلك لايساعد على الاعتقاد بان ماسيجرى من تغيير فى تلك القوانين سيهدف الى تامين حقوق الشعب .

ولذلك فان الحزب يرجو ان تأخذوا وجهة نظره فى ان التغيير الذى تحتاج اليه القوانين المتصلة بالحريات يجب الا يكون مقيدا لممارسة حقوق الشعب ، وانما يجب ان يقوم على اساس اطلاق الحريات الى اوسع مدى ، وهذا لايكون الا بازالة الوضع الشاذ الذى ترزح البلاد الان تحت كابوسه .

٥ ـ مذكرة حول الاحكام العرفية (١٩ مارت ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

اثبتت الوقائع ماكان قد توقعه الحزب اذ قد سيق الكثير من الطلاب والشباب الى المجلس العرفى وصدرت بحقهم احكام قاسية لاتتناسب مطلقا مع التهم المسندة اليهم وقد هزت هذه الاحكام ضمائر المواطنين على اختلاف ارائهم ولم تتورع المجالس العرفية من اصدار احكام بالسجن على فتيات مثقفات .

لاشك ان موجة الاعتقالات الاخيرة وصدور الاحكام القاسية قد عززت الاعتقاد بان بقاء الادارة العرفية وجعلها سيفا مصلتا على رقاب الناس مما يضع جميع المواطنين فى حالة قلق دائم ويجعل بالامكان انتهاك الحريات العامة والخاصة .

والحزب الوطنى الدمقراطى الامين على الحريات العامة والحريص على قيام نظام دمقراطى صحيح فى العراق تتمثل فيه ارادة الشعب كان ولايزال ينبه المسئولين الى الاعتراف بسيادة الشعب وكونه مصدر السلطات هو العلاج الوحيد للخروج من الازمات الحادة التى يتعثر فيها الحكم فى العراق .

٦ مذكرة حول اجراء تسوية مع اسرائيل (٨ نيسان ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

يشتد الضغط على اجراء الحكومات العربية لادخالها فى مشروع «الدفاع المشترك» خلافا لارادة شعوبها وتوضع تصاميم «التسويه» بين الدول العربية واسرائيل من قبل المستعمرين لجعل الشعوب العربية وعدوتها اللدود الدائمة «اسرائيل» فى معسكر واحد .

ان النشاط الاخير الذى بدا فى الاوساط الدبلوماسية الاميركية ومارافقه من رغبة ملحة لتلك الاوساط فى اجراء «تسوية» بين العرب واسرائيل والمقابلات التى جرب بين كبار الشخصيات العربية المسئولة والمسئولين الا ميركيين والزيارات التى تقوم بها بعض الشخصيات الى الدول العربية وماسبقها من تمهيدات كل ذلك جعل الشعب العراقى على يقين من ان التسوية العاجلة مع اسرائيل هى فى مقدمة المشاريع الخطرة التى يراد فرضها على البلاد العربية ومنها العراق.

لانظن انه خاف عليكم كيف كانت ولاتزال مأساة فلسطين بجميع ادوارها المحزنة تمس المواطن الحساسة فى تفكير الشعب العراقى ، كما ان قضية الدفاع المشترك تعتبر بالنسبة له قضية حياة او ممات .

ولذلك يرى الحزب ان الوسيلة الوحيدة لدرء الشبهات فى هذه القضايا هى المبادرة فورا الى الغاء الادارة العرفية وفسح المجال لجميع طبقات الشعب لابداء رأيها فى هذه القضايا الخطيرة وتعيين موقفها منها .

٧ ــ مذكرة الى الملك (١٨ مايس ١٩٥٣) :

ان عدم الاستجابة لمطاليب الشعب التى تبنتها الاحزاب فى مذكراتها واستمرار الحكم على اساس دكتاتورى وانتهاز الفرص لاعلان الاحكام العرفية واستبقائها وجعلها هى الاساس لمزاولة الحكم ،

كل ذلك لايتفق مع رغبة الشعب فى ان يكون هذا العهد عهدا دستوريا تضمن فيه للمواطن جميع حرياته المغتصبة وتسترد فيه حقوقه السياسية المسلوبة وتزال فيه سيئات العهد الماضى الذى عانى الشعب منها الامرين.

والحزب الوطنى الدمقراطى اذ يتقدم بهذه المذكرة يأمل ان يكون عهدكم عهدا تحترم فيه احكام الدستور لتحقيق سيادة الشعب التى هى اهم مقوماته وبذلك يكون هذا العهد حقا عهدا جديدا للعراق من حيث واقع حياته لامن حيث الشكل فحسب .

٨ ــ كتاب رئيس الوزراء حول المذكرة المقدمة للملك (٢حزيران ١٩٥٣) :

تتلخص مطاليب الحزب فى مذكرته الى الملك بالنقاط الاتية .

(١) انهاء الاحكام العرفية (٢) اعادة الحياة الحزبية (٣) اطلاق حرية الصحافة .

اما الاحكام العرفية فان الحكومة عازمة على انهائها باقرب وقت كما صرحت بذلك مرارا فى بعض المناسبات فى مجلس النواب والاعيان ولبعض الشخصيات وان المحكمة العسكرية قد حصرت اعمالها بانجاز القضايا المهمة التى سبق ان وضعت يدها عليها .

واما اعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة فان الحكومة قد ألفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون للجمعيات ولائحة قانون للمطبوعات ثم تشريعهما .

٩ ــ جواب الحزب (٦ حزيران ١٩٥٣) :

ان القانون الاساسى لايجيز مطلقا بقاء الاحكام العرفية واحالة اية قضية الى المجالس العرفية العسكرية بعد زوال الاسباب التى دعت الى اعلانها . ولكنكم تحاولون تبرير استبقاء هذه الحالة الشاذة غير القانونية بقطعكم وعدا للرأي العام باقتصار اعمال المجلس العرفى العسكرى على انجاز القضايا المهمة التى سبق ان وضع يده عليها . وقد

علقتم حريه احزاب وحرية النشر التي ضمنها القانون الاساسي على قوانين ستسن في المستقبل . في حين ان قيام الاحزاب لايتوقف على تشريع تعتزم الحكومه اصداره في المستقبل . وقد كانت الاحزاب ولاتزال قائمه في ظل التشريع الحالي وبموجب احكامه وليس من الجائز ان تقوم الحكومة على الغاء اوضاع قائمة وحقوق مكتسبة تستند الى المبادي الدمقراطية والى تشريع نافذ بأوامر ادارية بحجة انها تعتزم في المستقبل اصدار تشريع جديد مكيف حسب رغباتها .

ان حزبنا الوطني الدمقراطي مازال يعتبر الاجراءات التي اتحذت بحله غير قانونية ومازال يعتبر نفسه قائما . اما موضوع حرية الصحافة فهو لايختلف من حيث الاساس عن موضوع الحياة الحزبية في عدم جواز تعليقه على سن تشريعات مقبلة . والحزب اذ يكرر احتجاجه على الغاء صحفه في بغداد والبصرة والموصل يطالب بالغاء الاجراءات التي اتخذت بهذا الشأن .

١٠ ــ مذكرة حول لائحة قانون الجمعيات (٩ حزيران ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

اطلع الحزب الوطني الدمقراطي على لائحة قانون الجمعيات التي تنوي الحكومة تشريعها ، ولما كان لهذا الموضوع مساس كبير بصميم الحياة السياسية للبلاد فان الحزب يرى من واجبه ابداء رأيه لكم وللرأي العام العراقي في هذا المشروع من نواحيه المتعددة ومناقشة اهم ماجاء فيه مما له علاقة [١] بوثيقة حقوق الانسان التي اقرتها الامم المتحدة وساهم العراق في اقرارها [٢] بالمبادىء العامة للنظام الدمقراطي وهي المبادىء التي يستمد منها العراق اسلوب حكمه[٣] نصوص القانون الاساسي العراقي .

وقد تغافلت اللائحة الجديدة عن المبادي الدمقراطية لنظام الحكم في العراق وتجاهلت وثيقة حقوق الانسان التي اقرتها الامم

المتحدة تلك الوثيقة التى اعتبرت كل مقاومة من قبل الحكومات لحقوق الانسان مما يؤدى الى الثورة حتما .

ويكاد يكون واضحا من الشروط التى وضعتها اللائحة الجديدة للاحزاب انها تقصد تهيئة الفرص لاستبداد الحكومة بالاحزاب المعارضة ، فعبارات تغيير الحكم المقرر والاخلال بالامن العام وبث الشقاق والتفرقة فى المجتمع كما ذكرت فى الفقرة (أ) من المادة (٣) ماهى الا عبارات غامضة مطاطة يمكن استغلالها من قبل الحكومة بكل سهولة ضد الاحزاب المعارضة .

اما الشروط التى وردت فى اللائحة بشأن عضوية الحزب كما تضمنتها الفقرة (أ) من المادة (٥) كالاشتراط بان يكون العضو غير محكوم علية فى جريمة غير سياسية فانها تفسح مجالا للتدخل المستمر فىشئون الاحزاب فهى تقضي بان يحصل الاعضاء على شهادات بعدم المحكومية من دوائر الشرطة ، كما ان الجريمة السياسية ليست محدودة حتى الان ، وهي خاضعة للاهواء مما يؤدى الى استبداد السلطة وتلاعبها فى تكييف نوعية الجرائم .

وقد منعت المادة (١٤) الاحزاب من قبول التبرعات والهبات والوصايا حتى من قبل الاعضاء انفسهم كما حددت بدلات انتمائهم ، وهذا لاشك تقييد لمالية الاحزاب ليس له من دافع سوى جعل هذه المنظمات ضعيفة بمركزها المالى والاجتماعى .

ان المكافحة المقصودة المستمرة ضد المنظمات السياسية سببت اضعاف الامل لدى المواطن العراقى بان اصلاح الاوضاع القائمة يمكن ان يأتي عن طريق التطور الذى تدين به الدمقراطية ، وهذا مايولد لدى الناس يأسا قد يدفعهم الى التوسل بوسائل اخرى بعيدة عن الطرق الدمقراطية التى تمارس العمل السياسى الحر والمنظمات الحزبية ، لذلك يعتقد الحزب بان كل تشريع من شانه ان يحد من ممارسةالحريات العامة لابد من ان يؤدى الى التطويح بالانظمة الدمقراطية .

١١ ــ مذكرة حول حوادث سجن بغـداد المركزي (٢٢ حزيران ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

لقد روع الشعب العراقي بالحادث المفجع الذي وقع في سجن بغداد المركزي يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ والذي اودى بحيـاة سبعة من السجناء السياسيين كما جاء في بيان الحكومه وادى الى جرح عـدد كبير منهم كانت جراح اكثرهم خطرة بحيث ارتفع عدد القتلى الى اضعف العدد الذي ذكره البيان . ارادت الحكومة نقل قسم من المساجـين السياسيين وعددهم لايتجاوز المائة وخمسين سجينا من سجن بغداد المركزي الى سجن اخر هوسجن بعقوبة فامتنع السجناء عن الانصياع الى هـذا الاجـراء .

والحزب الوطني الدمقراطي يستنكر هذا العمل الفضيع الذي هز الضمير الانساني بقدر ماروع الـراي العام ويحتج عليه بشـدة ويطالب باجراء تحقيق عادل نزيه بحضر من ممثلي نقابة المحامين.

١٢ ــ مذكرة حول قانون المطبوعات (٢٩ تموز ١٩٥٣) موجهة الى رئيـس الـوزراء :

ان لائحة قانون المطبوعات التي نشرت قبل مدة وجيزة قـد تضمنت اسسا غاية في الرجعية على غرار قانون المطبوعات ، فهي تحرم على الصحف وسائر المطبوعات ان تعالج بشيء يسـير من الحرية اي موضوع سياسي وغيره .وفي الوقت الذي تضع فيه بعض المبـادىء المقبولة وهي اللجوء الى المحاكم في قضايا النشر تعود فتعطي لوزيـر الداخلية سلطات مناقضة لهذا المبدأ فتبيح له تعطيـل الصحف تعطيلا كيفيا اثناء نظر المحاكم في قضاياها . احتوت على نصوص غريبة كحماية اصحاب المصالح والنفوذ من مسئولين وغير مسئولين من الذين اخـذوا يفسدون الحياة العامة ، وتحريم انتقادهم او عرض تصرفاتهم السيئة على الرأي العام . وقد تعمدت بوجه عام ان تقضي على مهمة الصحافة

فى مراقبة السلطات العامة وان تحيل الصحف الى مطبوعات شبه حكومية .

لايمكن ان يطمئن الرآي العام العراقى الا باخذ اجراءاتفوريه وهى الغاء الادارة العرفيه فورا واعادة الحياة الحزبية واطلاق حرية الصحافه وسائر الحريات الدمقراطية واعلان نتائج التحقيق الذى جرى فى حادث سجن بغداد المركزي

١٣ ـ مذكرة حول حادث سجن الكوت (١٠ ايلول ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

هوجم السجناء من قبل الشرطة واطلقت عليهم النار فقضى على حياة عدد كبير منهم وأصيب الباقون بجروح كان الكثير منها بالغ الخطورة .

والحزب الوطنى الدمقراطى اذ يطالب باجراء عاجل جدى فى الحادث وتعيين المسئولين عنه وانزال اشد العقبات بهم ، يستنكر استمرار هذه السياسة التعسفية ويطالب بوضع حد لها ، تلك السياسة التى وضعت العراق فى مصاف اشد البلاد رجعية فى العالم واكثرها تنكرا لحقوق الانسان .

الغاء قائد القوات للاحزاب وقرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونيه الالغاء

١٤ ـ مذكرة عن الناحية القانونية فى امر قائد القوات بالغاء الاحزاب (٢٨ أيلول ١٩٥٣) موجهة الى ديوان التفسير الخاص :

اذا ناقشنا الامر فى ضوء الفقرة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية التى استند اليها قائد القوات العسكرية فى اصداره امره بحل الاحزاب نجد ان نص هذه الفقرة هو ان لقائد القوات «منع اى اجتماع وحله بالقوة وكذلك منع اى ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة» ويبدو ان قائد القوات العسكرية اعتبر الحل بالقوة ينصرف

الى الاجتماع والجمعية والنادى لغة ومعنـى .

انه مادام قد تقرر ان حالة الاحكام العرفية هى حالة استثنائية لمجابهة حالة طارئة من القلاقل او الغارة العدائية فان مجابهتها انماتكون بتدابير موقتة مادامت تلك الحالة الطارئة قائمة فاذا ماانتهت الاحكام العرفية بانتهاء اسبابها وموجباتها انتهى حكم تلك التدابير الموقوته . ويؤيد هذا الرأي الاستاذان الدكتوران عثمان خليل عثمان وسليمان محمد الطحاوي فى القانون الدستورى ، ص ٦٠٠ ، والاستاذ موسكيلي والدكتور السيد محمد مدني فى مسئولية الدولة عن اعمالهـا المشرعة، ص ٣٦٢ .

والتشريع المصرى يأخذ بهذا الرأي فقد اصدرت الحكومة المصرية عدة مراسيم بقوانين لتحل محل بعض الاوامر العسكرية التى سقطت بالغاء الاحكام العرفية .وعندما صدر فى مصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص برفع الاحكام العرفية قرر هذا القانون الاستمرار بالعمل ببعض الاوامر العسكرية لانهاكانت ستسقط عن العمل لولا هذا النص.

وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانـون : «لمـا كان الغاء الاحكام العرفية سيفضى الى سقوط كافة التدابير التشريعيـة التى اصدرتها السلطة القائمة على اجرائها ، وكان لابد حين المبادرة الى هذاالالغاءمن تقرير العواقب وتوخى الحيطة حرصا على مصالح البلادالعليا وسلامة القوات المصرية التى مازالت مرابطة عند الحدود» الى اخره .

ان امر قائد القوات العسكرية بحل جميع الاحزاب تجاوز فيه كل مفهوم لسلطاته التى لايجوز ان تكون الا تدابـير موقتة يقتضيها صون الامة فانه تجاوز ذلك الى تغيير نظا م الحكم النيابى البرلمانى ، واساسه وعماده قيام الاحزاب ،وتجاوز فيه الى ماصانه القانون الاساسى من حقوق للافراد فقد الغى صحفا وهى ملكية لايجيز القانون الاساسى

مصادرتها • وقد قال الاستاذ السنهوري ببطلان قانون الاحكام العرفيه اذا ماتضمن نصا يوسع من سلطات الحاكم العسكري توسيعا يجعل منه حاكما مطلقا لتعارضه مع مبادىء الدستور العليا ولانطواء ذلك القانون على انحراف في استعمال السلطة التشريعيه ، («مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعيه » في **مجلة مجلس الدولة** ،السنة الثالثه ، ص ١٣)

١٥ ـ قرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونيه امر قائد القوات بحل الاحزاب (٣٠ أيلول ١٩٥٣)

١ ـ ان المراد من عبارة «منع اى ناد او جمعية» هو اصدار الامر بايقاف اعمال النادي او الجمعية لضمان عدم قيام ذلك النادي او تلك لجمعية بنشاط ما قد يخل بالامن العام •

اما (الحل بالقوة) فهو عمل مادي يراد به استخدام القوة تنفيذ لامر المنع ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التي ينظمها النادي او الجمعية واخراج المجتمعين من محل الاجتماع •

اما الحل بمعنى انهاء الشخصية المعنوية للنادي او الجمعية وتصفية ممتلكاتها فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص التي تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط •

٢ ـ وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود النوادي والجمعيات الى ماكانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلواء بغداد ولايعتبر البيان منهيا للشخصية الحكمية للنادي او الجمعية •

الفصل الثالث عشر

الجبهة الوطنية

اتباعا لسياسة المد والجزر فى الارهاب والتنكيل التى اتبعتها الفئة الحاكمة استقال جميل المدفعى فى ١٥ آب ١٩٥٣ وقبلت استقالته فى ١٧ أيلول وفى اليوم نفسه اسندت الوزارة الى الدكتور فاضل الجمالي لكى تتبع وزارته سياسة التنفيس الموقت وبعود بعدها نورى السعيد وجماعته لحكم العراق حكما استبداديا ارهابيا .وفى ٥ تشرين الاول الغت الوزارة الاحكام العرفية . وعادت الاحزاب الى ممارسة نشاطها بعد صدور قرار ديوان التفسير الخاص المذكور سابقا . وعادت جريدة صوت الاهالى الى الصدور فى ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ .

بدأت الجريدة بمهاجمة وزارة المدفعى المستقيلة منذ اليوم الاول لصدورها فكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «الوزارة التى سقطت تحت ثقل اوزارها» . وطالب حسين جميل بمحاسبتهما على مااقترفت وبعدم اسدال الستار على الفضائع التى ارتكبت فى عهدها [1] .

ولما حلت الذكرى الاولى لانتفاضة تشرين الثانى كتب كامل الجادرجى مقالا وصف فيه يوم ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ بأنه يوم رهيب على الطبقة الحاكمة ، وفى اليوم نفسه كتب حسين جميل يؤكد على ان حركتى ١٩٤٨و١٩٥٢ تركتا اثارهما الخالدة فى تاريخ العراق ، وكتب محمد حديد يحيى الذكرى الخالدة لنضال الامة وان ذلك كان عظة

(١) صوت الاهالى ، ٦ تشرين الاول ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٣

بالغة لتعنت الطغاة [٢] ثم شرعت الجريدة بنشر سجل انتفاضة تشرين الثانـي ١٩٥٢ في محلياتهـا [٣] .

المؤتمر السادس للحزب

عقد المؤتمر السادس يـوم ٢٦ تشرين الثانـي والقـى كامل الجادرجي خطابا حيى فيه ذكرى انتفاضة تشرين واستعرض الحوادث منذ تقديم مذكرات الاحزاب الى الوصي على عرش العراق وحـدوث الانتفاضة يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وتأليف حكومة نور الدين محمود، ثم مجيء وزارة جميل المدفعي الذى اعطى الرياسة الاسمية واخذ نورى السعيد زمام الحكم الفعلى ووصفت الوزارة بانها اكبر وزارة رجعية حكمت العراق حتى ذلك التاريخ ، وتطرق الى مذكرات الاحـزاب للمطالبة باعادة الحياة السياسية الطبيعية والى مذكرة الحزب الى الملك، وعلق على حوادث سجن بغداد والكوت. ثم ذكر تأليف وزارة الجمالى وشرح موقف الحزب منها فقال ان الوزارة لاتستند الى اي سند شعبى وان الامال التى علقت عليها لم تتحقق فانها مثلا لم تعد النظر فى اعمال الوزارة السابقة ولم تحقق بحوادث سجن بغداد والكـوت ولم تعـد النظر بالاحكام العرفية . وقال ان السياسة الخارجية لوزارة الجمالى خاضعة لتوجيهات السياسة الاميركية الانكليزية . ثم استعرض الموقف العالمى والوضـع فى البـلاد العربية والاعتداءات الاسرائيلية. وقضية فلسطين وهاجم مشروع الدفـاع عن الشرق لاوسـط الـذى يريده الاستعمار الانكلو-اميركي . وهاجم الحكم العسكرى الدكتاتورى فى سوريا ومصر وقال عن الاخير انه قام بحرمان الشعب المصرى مـن البقية الباقية من ابسط حقوقه السياسية وهاجم الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى ،وعلق على حوادث ايران . ثم اكد على واجبات الشعب

---

(٢) صوت الاهالى ، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢

(٣) صوت الاهالى ،٢٣-٢٧ تشرين الثانى ، ١ كانون الاول ، ٢ كانون الاول ١٩٥٢

العراقى فى كفاحه وتعزيز جميع المنظمات الشعبية والنضال معا فى جبهه وطنيــة موحــدة

وانتخب المؤتمر اللجنة الادارية المركزية من كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن ورجب على الصفار ونائل سمحيري وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الونــداوى وعواد على النجم • وانتخب كامل الجادرجى رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا عاما وعباس حسن جمعة محاسبا • وانتخب نائل سمحيري سكرتيرا لشئون الدعاية والنشر وعبد المجيد الونداوى سكرتيرا لشئون صحافة الحزب وعواد على النجـم سكرتيرا لشئون الفروع ولجان التنظيم خارج بغداد وعبد الرزاق الخضيري سكرتيرا لشئــون المركــز العــام •

موقف الحزب الوطنى الدمقراطى من حزب الجبهة الشعبية المتحدة :

صرح كامل الجادرجى بأن الحزب الوطنى الدمقراطى لم يعتبر ارتباطه بالجبهة الا بعد ان اعتبرت الجبهة الجو الارهابى الذى ساد البلاد فى عهد وزارة نور الدين محمــود جـوا ملائما للاشتــراك فى الانتخابات وعدلت مقاطعتها واشتركت فيها فعـلا بـدون مشاورة الحــزب الوطنى الدمقــراطى •

اضراب عمال شركــة نفط البصرة :

قدم عمال شركة نفط البصرة عدة مطاليب الى الشركة استجابت الى اكثرها ولكنها رفضت زيادة الاجور ، وحدثت مظاهرات واطلقت الشرطة النار على العمال فجرح بعضهم وتوفى واحد منهم وقد احتج فرع الحزب الوطنى الدمقراطى فى البصرة على اطـلاق النـار واحتج سائر المواطنين وايدوا العمال فى طلبهم زيادة الاجور وهاجمت جريدة

صوت الاهالي الحكومة لوقوفها الى جانب اصحاب العمل ضد العمال [٤] . وقد خشيت الحكومة العاقبة فاعلنت الاحكام العرفية في لواء البصرة وعطلت بعض الصحف .

وقد أصدر الحزب الوطني الدمقراطي بيانا استنكر فيه اعلان الاحكام العرفية . وكتب حسين جميل مقالا قال فيه ان اعلان الاحكام العرفية اجراء خاطيء يجب الغاؤه [٥] وقالت جريدة **صوت الاهالي** ان تعطيل الصحف في بغداد واعلان الاحكام العرفية في البصرة يسفران عن سياسة الوزارة التعسفية [٦] .

معارضة وزارتي الجمالي الاولى والثانية :

كانت وزارة الجمالي تستند الى اكثرية حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد ، وقد هاجم كامل الجادرجي ذلك الحزب وقال ان الانكليز هم الذين **يسيرونه وهو مؤلف من كبار الاقطاعيين** والتجار واصحاب المصالح الكبيرة [٧] . وكتبت جريدة **صوت الاهالي مقالا عنوانه «الجمالي ينطق بلسان نوري السعيد»** [٨]

وقدم الحزب مذكرة حول الوضع السياسي في البلاد طالب فيها بانهاء الاحكام العرفية واطلاق الحريات الدمقراطية وحل مجلس النواب واجراء انتخابات حرة [٩] .

وهاجمت جريدة **صوت الاهالي** تعطيل الوزارة لمجلة **الثقافة الجديدة**

---

(٤) صوت الاهالي ، ١٣ كانون الاول ، ١٤ كانون الاول ١٩٥٣
(٥) صوت الاهالي ، ١٧ كانون الاول ، ٢٠ كانون الاول ١٩٥٣
(٦) صوت الاهالي ، ٢١ كانون الاول ١٩٥٣
(٧) صوت الاهالي ، ١٦ كانون الاول ١٩٥٣
(٨) صوت الاهالي ، ٢٤ كانون الاول ١٩٥٣
(٩) صوت الاهالي ، ٢٣ كانون الاول ، ٢٨ كانون الاول ١٩٥٣

ثم الغاء امتيازها بعد ذلك كما هاجمت بعث اللائحة الرجعية واعتبرتها خطرة على الحريات الدمقراطية (١٠) وهاجمت بصورة خاصة رفائيل بطي وزير الدولة لشئون الصحافة والدعاية فقال نه اسفر عن عدائه لحرية الصحافة وانه الوزير الصحفي الذي زاد الدعاية والاذاعة سوءا على سوء (١١) .

وشد الحزب والجريدة من معارضة وزارة الجمالي فوصفت الجريدة .به بالديماكوكية (تضليل الشعب) والتأثر بالحمى المكارثية (الحركة الفاشية فى اميركا) ، وقالت ان طلب خضوع الناس واقرارهم لاعمال الحكومة بالقوة امر فات اوانه ،وهاجمت امتداد الاحكام العرفية الى بغداد وتساءلت : هل أصبحت الادارة العرفية اسلوبا اعتياديا للحكم فى العراق (١٢) .

احالت الوزارة بعض الصحف الى المجلس العرفى العسكرى فى البصرة ومنها محاكمة المدير المسئول لجريدة **صوت الاهالى** عباس حسن جمعة وقد حكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة دينار وعند عدم الدفع بالحبس ستة أشهر . وأحيل المدير المسئول لجريدة **نداء الاهالى** فى البصرة الى المجلس العرفى العسكرى وحكم عليه بالحبس ثمانية أشهر وبتعطيل الجريدة لمدة سنة . فزادت **صوت الاهالى** من حملاتها على وزارة الجمالي وقالت ان المحاكمات الصحفية مظهر من مظاهر اضطهاد المعارضة . وقد قدم الحزب مذكرة حول الموضوع ،وتساءلت الجريدة : هل تمهد الوزارة الحاضرة الطريق لمجيء نوري السعيد، وقالت ان الحكومة تخوض معركة خاسرة فى محاربة الثقافة والافكار الحرة (١٣) .

---

(١٠) **صوت الاهالى** ، ٢٧ كانون الاول ، ٣٠ كانون الاول ١٩٥٣ ، ١٢ نيسان ١٩٥٤
(١١) **صوت الاهالى** ، ٣ كانون الثانى ، ٥ كانون الثانى ١٩٥٤
(١٢) **صوت الاهالى** ، ٤ كانون الثانى ، ٦ كانون الثانى ، ١٨ كانون الثانى ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٥٤
(١٣) **صوت الاهالى** ، ١٠ـ١٢ كانون الثانى ، ١٧ كانون الثانى ، ٧ كانون الثانى ١٩٥٤

من المعروف ان فاضل الجمالى يحمل شهادة الدكتـوراه فى التربية وتضم وزارته عددا كبيرا من المتعلمين والمثقفين ، فلما اشتدت معارضة الحزب والجريدة للوزارة كتبت الجريـدة مقـالا بعنوان : «وزارة 'الثقافة' والنظـام البوليسى القائم» ومقـالا اخـر بعنوان «المفاهيم الرجعية التى تغذيهـا وزارة 'المتعلمين' ــ محاولـة تغطية اصوات الاصلاح عبث لاطائل تحته» (١٤)

ولما حلت ذكرى وثبة كانون الثانى كسبت **صوت الاهالى** سبقا صحفيا فنشرت تقرير لجنة التحقيق فى حوادث الوثبـة واقام الحزب اجتماعا حيى فيه تلك الذكرى الخالدة (١٥) .

ونشرت الجريدة ثمانى مقالات متسلسلة عن سياسة التعليم فى العراق ساهم مؤلف هذا الكتاب فى كتابتها (١٦) .

وقدم الحزب مذكرة يحذر فيها الحكومة من زج العراق بأي حلف استعمارى باسم «الدفـاع المشترك» او باسـم اخر ويطالبها ببيان موقفها من ذلك ويحملهـا المسئوليات الخطـيرة التى تنجم عنه ولما اوشكت وزارة الجمالى الاولى على لفظ انفاسها كتبت الجريـدة تقول ان نتائـج الوزارة الحاضرة اخفاق عـام فى سياستها الداخلية والخارجيـة (١٧) .

كان بين اعضاء وزارة الجمالى الاولى من يطمح الى النيابة او العينية لكى يكون بقاؤه فى الوزارة لمدة تزيد على الستة اشهر دستوريا، ولما انقضت تلك المدة ولم ينتخبوا او يعينوا قـدم رئيسهـم الجمالى استقالته فى ٢٧ شباط ١٩٥٤ ، وفى ٨ مارت قبلت استقالته واعاد تأليف الوزارة الجديدة فى اليوم نفسـه .

---

(١٤) **صوت الاهالى** ، ٢١ كانون الثانى ، ٢٤ كانـون الثـانى ١٩٥٤

(١٥) **صوت الاهالى** ٢٧، كانون الثانى ٢٨، كانون الثانى ٣١، كانون الثانى ٢، شباط ١٩٥٤

(١٦) **صوت الاهالى** ، ١٥ــ٢٣ شباط ١٩٥٤

(١٧) **صوت الاهالى** ٢١، شباط ٢٢، شباط ١٩٥٤

وقد استمر الحزب وجريدته فى معارضة الجمالى ووزارته الثانية التى استهلت اعمالها بتعطيل ثلاث صحف واقامة دعوى جديدة على جريدة **صوت الاهالى** ، وقد هاجمت الجريدة بصورة خاصة رفائيل بطى ووصفت الدعاية فى عهده بالاسفاف والفشل الذريع وهاجمته لالغاء امتياز مجلة **الثقافة الجديدة** ،ووصفت موقف الوزارة من حق التنظيم النقابى ومن عمال السكاير بالتعسف . ونشرت مقالا بعنوان «الانتهازيون لا المثقفون هم الذين فشلوا فى الحكم» [١٨]

موقف جريدة صوت الاهالى من حكم الثورة المصرى :

لم تقف الجريدة ولا المسئولون عنها ومنهم كامل الجادرجى موقفا ايجابيا من الثورة المصرية منذ حدوثها فى ٢٣ تموز ١٩٥٢ حتى حل الحزب الوطنى الدمقراطى والغاء الجريدة فى اوائل ايلول ١٩٥٤ . واستمر كامل الجادرجى خاصة يعارض الحكم العسكرى ولم يغير رأيه قليلا الا بعد عقد حلف بغداد وحضور مصر مؤتمر باندونغ وعقد صفقة الاسلحة الجيكية والسوفييتية (١٩٥٥) . وفى ١ مارت ١٩٥٤ كتبت **صوت الاهالى** مقالا بعنوان «تضعضع حكم الضباط فى مصر» ثم عادت فكتبت بعد نحو شهر مقالا اخر عنوانه «الحكم الفاشى الذى يريد جمال عبد الناصر اقامته ينكشف امام الشعب المصرى» . ثم كتبت عن «استفحال الارهاب الحكومى فى مصر وانحسار الحركة الوطنية فى عهد حكومة الضباط» وقد اتهمتهم بالميل الى الاميركيين [١٩] .

وزارة ارشد العمري الثانية :

وقبل ان يمضى وقت طويل أحس الجمالى بمعارضة نورى السعيد صاحب الاكثرية البرلمانية لاعمال وزارته ولاسيما فى موضوع

---

(١٨) **صوت الاهالى** ،١١ مارت ،٢ نيسان ١١، نيسان ١٢، نيسان ٢١، نيسان ٢٥، نيسان ١٩٥٤
(١٩) **صوت الاهالى** ، ١ مارت ، ٣١ مارت، ٢٠ نيسان ١٩٥٤

مشروع الاتحاد مع سوريا ولذلك حدثت بلبلة فى مجلس النواب وحاول الجمالى حل المجلس واجراء انتخابات جديدة فلم يفلح فقدم استقالته يوم ١٩ نيسان ١٩٥٤ وقبلت يوم ٢٩ نيسان . ونشرت جريدة صوت الاهالى مقالا بعنوان «فى الموقف السياسى» جاء فيه :

منذ ان قدم الدكتور فاضل الجمالى استقالته من رياسة الوزارة قبل بضعة ايام جرت فى البلاط الملكى بعض الاستشارات حول الموقف السياسي . وكان من جملة الذين استشيروا فى هذا الشأن رؤساء الاحزاب وقد دعي الى البلاط ظهر ٢٦ نيسان ١٩٥٤ كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الدمقراطى وقابل الملك على انفراد فسئل عن رأيه فى الازمة الوزارية التى حدثت باستقالة الجمالى وعن رأيه فى تأليف وزارة من اكثرية المجلس اوحل المجلس الحالى واجراء انتخابات جديدة . وقد اجاب رئيس الحزب ماخلاصته :

ان الازمة القائمة الان ماهى الا امتداد لازمة الحكم الاصلية وأشار الى ان الاحزاب ومن ضمنها الحزب الوطنى الدمقراطى قد قدمت مُذكرات مسهبة بهذا الشأن الى الوصى بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ شرحت فيها الاسباب التى ادت الى حرمان الشعب العراقى من مزاولة حقوقه الدمقراطية وان مطاليب الشعب المدرجة فى تلك المذكرات لاتزال قائمة . وذكر ان الشعب العراقى الذى يرغب من الصميم فى اجراء تغيير أساسى فى الوضع القائم لم ير أي تغيير ، بل بالعكس فان الاوضاع السيئة التى شكا منها الشعب والتى عبرت عنها مذكرات الاحزاب الوطنية مازالت مستمرة حتى الان .

ثم ذكر ان الحزب لايعترف بشرعية المجلس القائم لعدم صحة انتخابه ، ولذلك فهو يعتبر الاكثرية فيه مصطنعة لاتمثل الا اصحاب المصالح الخاصة ، ولذلك فانه يعتقد بان الشعب العراقى لايرتاح لتأليف وزارة برياسة نورى السعيد من هذه الاكثرية ، فان

مثل هذا الحكم لن يستند الا الى الاضطهاد وخنق الحريات ، واما فيما يتعلق بالانتخابات فان الشعب العراقى يتوق دائما الى اجراء انتخابات حرة كى يحصل على النظام الدمقراطى الذى ينشده والذى لم يحصل عليه حتى الان . ان اية انتخابات تجرى على هـذا الاساس يجب ان يشعر فيها الجميع بانها انتخابات حقيقية كما يجب ان يشعر بالشعـور نفسه المسئولون حتى اصغر موظف له علاقة بعمليات الانتخابات (٢٠).

وقد علقت جريدة **صوت الاهالى** قائلة ان الاعتراف بسيادة الشعب هو الحـل لمشكلة الحكم . وقد اصـدر الحـزب الوطنى الدمقراطى بيانا الى الشعب طالب فيه بتنحى وزارة الجمالى عن الحكم وقيام حكومة تنال ثقة الشعب ،واصدر حزب الاستقلال بيانا مماثلا (٢١)

ثم عهد الى ارشد العمرى بتأليف وزارته الثانية فألفها فى ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وحل مجلس النواب فى اليوم نفسه ،وقد هاجمتها جريدة **صوت الاهالى** فورا لعـدم اطمئنان الناس من ارشـد وما عرف به من تهديد الحريات العامة والمنظمات الوطنية . ثم رفع الحـزب الوطنى الدمقراطى مذكرة الى الملك ذكر فيها عدم اطمئنانه الى وزارة ارشـد وطالب بوزارة يرتضيها الشعب لاجراء الانتخابات الجديدة . وقـدم حزب الاستقلال مذكرة مماثلة (٢٢) .

ثم اصدر الحزب الوطنى الدمقراطى بيانا الى الشعب يعلن فيه اشتراكه بالانتخابات ولخص فيه مطاليبه :

١ ـ اطلاق الحريات الدمقراطية

٢ ـ الدفاع عن حرية الانتخابات

٣ ـ رفض المحالفات العسكرية

---

(٢٠) صوت الاهالى ، ٢٧ نيسان ١٩٥٤

(٢١) صوت الاهالى ٢٩، نيسان، ٣٠ نيسان ١٩٥٤

(٢٢) صوت الاهالى ،٢ مايس ،٤ مايس ١٩٥٤

٤ ــ رفض المساعدات الاميركيــة

٥ ــ العمل على حل المشاكل الاقتصادية

وفى الوقت نفسه قرر حزب الاستقلال الاشتراك فى المعركة الانتخابيــة .

وقد علقت **صوت الاهالى** على ذلك بقولها ان الحزب الوطنى الدمقراطى يشترك فى المعركة الانتخابية لمقاومة المشاريع الاستعمارية وكسب الحريات . ونشرت اسماء المرشحين :

فى بغداد : كامل الجادرجى ــ حسين جميل ــ عواد على النجم ــ نائل سمحيري (ثم اضيف اليهم بعد ذلك مظهر فهمى العزاوى وعباس حسن جمعة)

فى الموصل : محمد حديد ــ عبدالله ليون

فى البصرة : جعفر البدر (ثم اضيف بعد ذلك عبــد الامير العرادى ــ ادكار سركيس)

واضيف فى الشامية : هديب الحاج حمـود

وحثت الجريدة المواطنين على خوض المعركة الانتخابيــة الراهنــة (٢٣) .

((ميثــاق الجبهة الوطنيــة)) لخوض الانتخــابات :

عقد الحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الاستقلال وانصــار السلام والحزب الشيوعى وبعض المستقلين سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاق وطنى لخوض الانتخابات ، وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المنبثقة مقتصرة على الانتخابات ولم يكن متفقا على ان تكــون دائمية ، وقد ذكر الموقعون على الميثاق باسماء مبهمة لتغطية الشيوعيين

---

(٢٣) **صوت الاهالى** ، ٧مايس ٩، مايس ، ١٠ مايــس ١٩٥٤

واتفاقهم مع الحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الاستقلال ، وفيما يلى نص الميثاق :

١ ـ اطلاق الحريـات الدمقراطية كحريـة الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والاضراب وتأليف الجمعيـات وحق التنظيم السياسى والنقابى •

٢ ـ الدفـاع عـن حرية الانتخابات •

٣ ـ الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعـد العسكريـة وجلاء الجيوش الاجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بمافيها الحلف التركى ـ الباكستانى او اى نوع من انواع الدفاع المشترك •

٤ ـ رفض المساعدات العسكريـة الاميركية التـى يراد بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعماريـة •

٥ ـ العمل على الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء دور الاقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغـلاء المعيشة ورفـع مستوى معيشـة الشعـب وتشجيع الصناعـة الوطنية وحمايتهـا •

٦ ـ العمل على ازالة الاثار الاليمـة التى خلفها الفيضان وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهةمحايدة لتحديد مسئولية

المقصرين واتخاذ كل مايلزم لدرء اخطار الفيضان فى المستقبل .

بغداد فى ١٢ مايس ١٩٥٤

ممثل العمال   ممثل حزب الاستقلال

ممثل الحزب الوطنى الدمقراطى

ممثل الشباب   ممثل المحامين   ممثل الفلاحين   ممثل الاطباء

ممثل الطلاب

ثم اضيف الى الميثاق بعد ذلك البندان الاتيان :

٧ ــ التضامن مع الشعوب العربية واستقلال البلاد العربية وتحرير فلسطين

٨ ــ العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب .

وعلقت **صوت الاهالى** على تكوين الجبهة الوطنية فقالت انها ضرورة املتها الاهداف الشعبية ووجود الجبهة الرجعية والفئة الحاكمة (٢٤) .

ثم شرعت **صوت الاهالى** تعيد نشر الميثاق واخبار الانتخابات والمرشحين فى اعدادها التالية فنشرت اسماء المرشحين الاستقلاليين :

فى بغداد : محمد مهدى كبة ــ عبد المحسن الدورى ــ فائق السامرائي

فى الموصل : محمد صديق شنشل ــ قاسم المفتى (وقد انسحب بعدئذ)

فى البصرة : محمد امين الرحمانى ــ احمد موسى الفارس

فى بعقوبة : ذياب خطاب

في الناصرية : عبد الستار الحران

---

(٢٤) **صوت الاهالى** ١٣، مايس، ١٤ مايس ١٩٥٤

فى القرنـة : نايف السعدون

ثم نشرت بعض الترشيحات الجديدة مثل ترشيح عبد الرؤف الحاج مهدى فى السماوة عن الحزب الوطنى الدمقراطى ، ومثل المرشحين المستقلـين :

١ ــ الدكتور احمد الجلبى ــ الكاظمية

٢ ــ الدكتور فيصل السامر ــ البصرة (المنطقة الاولى)

٣ ــ الدكتور عبد الجبار الجومرد ــ الموصل (المنطقـة الاولى)

٤ ــ ذنون ايوب ــ الموصل (المنطقة الاولى)

٥ ــ خدورى خدورى ــ عن المسيحيين فى بغداد

٦ ــ مهدى نجيب الريس ــ بغداد (المنطقـة التاسعة)

٧ ــ الدكتور محمد الجلبى ــ بغداد (المنطقة السادسة)

٨ ــ الدكتور هاشم بركات ــ البصرة (المنطقة الثالثة)

٩ ــ الدكتور طلعت الشيبانى بعقوبة

١٠ ــ الشيخ عبد الكريم الماشطة ــ الحلة

١١ ــ المحامى معروف البرزنجى ــ كركوك

١٢ ــ مسعود محمد ــ كويسنجق

١٣ ــ توفيـق منير ــ الكـوت

١٤ ــ افراسياب الجـاف ــ حلبجة

١٥ ــ الدكتور محمود فريد ــ الديوانية

١٦ ــ الدكتور خليل جميل الجواد ــ النجف

ونشرت بعد ذلك ترشيح اسحـاق بيثون عن المسيحيين فى الموصل (وهو وطنى دمقراطى) والدكتور مهـدى محبوبة عن المنطقة الاولى فى العمارة (وهو مستقل) [٢٥] .

---

(٢٥) صوت الاهالى ، ١٦ مايس ، ١٩ مايس ، ٦ حزيـران ١٩٥٤

وقد هاجمت الجريدة منع الاجتماعات العامة والتدخل فى الانتخابات واخذت تنشر تباعا اخبار وقائع التدخل الحكومى والتزوير فى الانتخابات منذ ٣١ مايس حتى ٦ تموز ١٩٥٤ . وكتبت مقالا بعنوان «الجبهة الوطنية كسبت الرأي العام والحكومة كسبت النيابات المزيفة»، وهاجمت الاسلوب الاقطاعى فى الانتخابات وقالت ان له دلالته الخطرة فى اساليب الحكم . (٢٦) .

فاز من مرشحي الجبهة فى الانتخابات التى جرت فى ٩ حزيران : كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد مهدى كبة وفائق السامرائي وخدوري خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون ايوب ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل ومسعود محمد وجعفر البدر. هذا وقد انضم خدورى خدورى وذنون ايوب الى الحزب الوطنى الدمقراطى (٢٧) .

اجتماع مجلس النواب وحله :

قدم ارشد العمرى رئيس الوزراء استقالته يوم ١٧ حزيران ١٩٥٤ وسافر الى استانبول واناب عنه مكى خماس وزير الدفاع .وفى ٢٦ تموز اجتمع مجلس النواب واستمع الى خطاب العرش ثم اجلت اجتماعاته الى نهاية تشرين الثانى . وقد قبلت استقالة العمرى يوم ٣ آب حين ألف نورى السعيد وزارته الثانية عشرة . وكان حزب نورى السعيد قدنال ٥٦ مقعدا فى مجلس النواب من اصل ١٣٥ وهو اقوى حزب ولذلك كلف نورى السعيد بتشكيل الوزارة بعد انتهاء الانتخابات وكان نورى السعيد حينئذ فى لندن فسافر الأمير عبد الاله الى باريس وهناك اجتمع بنورى وكلفه بتأليف الوزارة فاشترط نورى حل المجلس الذى انتخب حديثا واجراء انتخابات حرة جديدة

---

(٢٦) **صوت الاهالى** ٣١، مايس، ١٠ حزيران ١١، حزيران ١٣، حزيران ١٩٥٤

(٢٧) **صوت الاهالى** ١١، حزيران ٢٧، تموز ١٩٥٤

وذلك لان اكثرية حزبه التى نالها فى انتخابات هذا المجلس كانت قليلة وضعيفة ولان الجبهة الوطنية نالت احد عشر مقعدا ومن بين من فازوا كامل الجادرجى الذى لم يرغب نورى السعيد بوجوده فى البرلمان .

ولما عاد نورى السعيد الى بغداد وكلفه الملك بتاليف الوزارة رفع الى الملك فى ٣١ تموز كتابا ضمنه شروطه اى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة فوافق الملك يوم ٣ اب والف نورى السعيد الوزارة وفى اليوم نفسه حل مجلس النواب ، واذاع بيانا بحل حزبه الاتحاد الدستورى وبيانا اخر هاجم فيه المعارضة والشيوعية وطلب الى الشعب تاييده فى مكافحتهما .

وفى ١٧ آب اصدر الحزب الوطنى الدمقراطى بيانا الى الشعب لمقاطعة الانتخابات التى يجريها نورى السعيد وطلب اليه مقاومة المشاريع الاستعمارية التى تعرض استقلال البلاد وكيانها ومستقبلها الى اخطار جسيمه واكد ان معركة الانتخابات ثانوية بالنسبة الى كفاح الشعب العراقى ضد تلك المشاريع (٢٨) . وقد هاجمت جريدة **صوت الاهالى** مناورة الاستفتاء المصطنع وقالت ان القضاء على الحياة الحزبية والحريات العامة محاولة مصيرها بالفشل (٢٩) .

مهاجمة نظام الحكم فى مصر :

وفى اثناء تلك الظروف القاسية فى العراق عاد كامل الجادرجي وجريدته الى مهاجمة نظام الحكم فى مصر فادلى بحديث الى وكالة الصحافة الفرنسية حول اتفاقية الجلاء المصرية ـ البريطانية فقال عنها انها لاتختلف عن اتفاقية صدقى ـ بفن بل هى اكثر سخاءا من الجانب المصرى ولكن الشعب معقود اللسان ومكبل بالاغلال فلا يستطيع ان يبدى رأيه فيها بحرية : وقالت **صوت الاهالى** ان الاتفاق الانكليزي المصرى مرحلة لتكوين التكتل العسكرى تحت سيطرة الانكليز والاميركان . وتطرقت الجريدة ايضا الى الخطة الاستعمارية المبيتة

---

(٢٨) **صوت الاهالى** ، ١٨ اب ١٩٥٤

(٢٩) **صوت الاهالى** ، ١٩ اب ، ٣٠ اب ، ١ ايلول ١٩٥٤

للسيطرة على الشرق الاوسط وعزم الشعوب العربية على مقاومتها [٣٠]

مراسيم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة :

بدأت وزارة نوري السعيد حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق للانتخابات والمشاريع الاستعمارية باصدار عدة مراسيم :

١ ـ مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

تضاف الفقرة الاتية الى اخر الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ :

(الفقرة الاولى من المادة الاولى : كل من حبذ اوروج ايا من المذاهب الاشتراكية البلشفية ـ الشيوعية ـ والفوضوية والاباحية وما يماثلها التي ترمي الى تغير نظام الحكم والمبادىء والاوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي ـ يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات والحبس المؤبد او الاعدام اذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة)

الفقرة المضافة : سواء كان ذلك مباشرة او بواسطة هيئات او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور تحت ستار اى اسم كان كانصار السلام والشبيبة الدمقراطية ووما شاكل ذلك

٢ ـ مرسوم ذيل قانون الجنسية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ .»

٣ ـ مرسوم التقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية

---

(٣٠) **صوت الاهالي** ، ٢٩ تموز ، ٣٠ تموز ، ٤ آب ١٩٥٤

نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او موقتة عندما تسلك النقابة مسلكا يمس الامن العام او النظام العام اويسبب اقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الاسس والمبادىء التى اسست من اجلها» .

٤ ـ مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ ايلـــــول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء الجمعيات والنوادى ودور التمثيل .

٥ ـ مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٠ تشريـــن الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات .وقد الغيت فعلا صحف كثيرة ومنها صحف الحزب الوطنى الدمقراطى .

٦ ـ مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية اعطاء اجازة التظاهر والتجمع واعطى الموظف الادارى حق تفريق المظاهرات اذا عرضت الامن والنظام الى الاخلال واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معاديــة ضد نظام الحكم او لغرض اثارة الجمهور ضـد الامـن والنظام او يحملون لافتات من هـــذا النوع

وقد اصدر الحزب الوطنى الدمقراطى فى ١ أيلول بيانا الــى الشعب يهاجم فيه المراسيم الرجعية الثلاث الاولى ،ويطالب بالغائها ، وقد اعتبرت الحكومة مهاجمته اياها دفاعا عن الشيوعيين [٣١]

سحب اجازة الحـــزب الوطـــنى الدمقراطى

فى ٢ ايلول ١٩٥٤ اصدر وزير الداخلية أمرا بسحب اجــازة الحزب الوطنى الدمقراطى ، وقد جاء فى الاسباب الموجبة ما يلى :

لما كانت الوقائع قد برهنت على ان تصرفات الحزب تهدف الى الاخلال بالامن واقلاق الراحة العامة وبالنظر لخروج الحزب عــن

---

(٣١) صوت الاهالى ، ٢ أيلول ١٩٥٤

منهاجه الذى اجيز بموجبه وتعاونه مع الهيئات غير القانونية والتى لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ولمخالفاته القانونية المتكررة فقد قررت وزارة الداخلية سحب اجازة الحزب وذلك وفقا للمادة العاشرة وبدلالة المادة الرابعة من قانون تاليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ [٣٢] .

وقد جاء سحب الاجازة قبل صدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه بعشرين يوما . وفى ٢ أيلول أيضا قرر وزير الداخلية تعطيل جريدة **صوت الاهالى** لمدة سنة . ثم الغى امتيازها بموجب مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه .

فى ١٥ أيلول قدم الحزب مذكرة الى رئيس الوزراء يحتج فيها على القرار التعسفي الصادر بسحب الاجازة ويناقشه من الوجهة الدستورية والسياسية ويؤكد ان الاحزاب حق من حقوق الشعب المذكورة فى القانون الاساسى العراقى ولاسيما المادة الثانية عشرة منه. وتقول المذكرة ان قرار سحب الاجازة استند الى قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢ اى قبل صدور القانون الاساسى ولذلك يعتبر من القوانين التنظيمية للمادة الثانية عشرة من القانون الاساسي ،وقالت المذكرة ان القرار لم يستند الى وقائع ثابتة ، بل اكدت ان الحزب قام باعماله وفق منهجه ، وانما انتحلت الوزارة الاعذار لاشاعة الارهاب وتحقيق المشاريع الاستعمارية . واكدت المذكرة على ان الحياة الحزبية جزء من النظام البرلمانى . وختمت بالقول ان قرار سحب الاجازة جاء مخالفا لقانون الجمعيات واحكام القنون الاساسى ولذلك طالب الحزب بالغاء القرار المذكور [٣٣] .

وفى ٧ تشرين الاول ١٩٥٤ قدم كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد على النجم وعبد المجيد الونداوى ونائل سمحيرى طلبا بتاسيس الحزب الوطنى الد مقراطى من جديد وفقا لمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ، وفى ٢٣ تشرين الاول رد وزير الداخلية الطلب بدعوى ان اسباب حل الحزب الوطنى

---

(٣٢) جريدة **الراى العام** ، ٣أيلول ١٩٥٤

(٣٣) جريدة **لواءالاستقلال** ،١٦أيلول١٩٥٤

الدمقراطي مازالت قائمة . ولما رأت الهيئة المؤسسة ان قرار وزير الداخلية هذا مخالف لمرسوم الجمعيات وللقانون الاساسي وقدمت طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء من أجل نقض قرار وزير الداخلية ، وذكرت سببين لدعم وجهة نظرها :

١ ـ مخالفة ابطال رخصة الحزب الوطني الدمقراطي للقانون : فقد تضمن قرار وزير الداخلية في ابطال رخصة الحزب ان السبب هو «قيام الحزب الوطني الدمقراطي باعمال خارجة عن اهدافه ومخالفة لاحكام القوانين المرعية» . واورد بيان مدير التوجيه والاذاعة العام في سبيل الدعاية لتبرير قرار وزير الداخلية المخالف للقانون امورا مخالفة للحقيقة كل المخالفة ، فتشويه نظام الحكم منسوبا لجريدة الحزب امر يمكن ان ينسب الى الحاكمين انفسهم لا الى الحزب الوطني الدمقراطي فهم المسؤولون عن تشويه نظام الحكم المقرر للعراق واشاعة الفساد فيه . اما الحزب الوطني الدمقراطي وجريدته وسائر صحفه ومطبوعاته وماالقي في اجتماعاته ومؤتمراته من الكلمات والخطب فقد هدفت جميعا الى الدفاع عن مفاهيم الحكم الدمقراطي الدستوري وتوضيحها والدعوة الى احترامها . واما مثل الشعب العليا التي ورد ذكرها في بيان مدير التوجيه والاذاعة العام فهي اهداف الحزب في الاستقلال التام والتخلص من نفوذ الاستعمار واعوانه وجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق وتجنيب البلاد اخطار المحالفات العسكرية والتكتلات الاستعمارية .

ان قرار سحب اجازة الحزب كان مخالفا للقانون الاساسي ولقانون الجمعيات على رجعيته لان القانون الاساسي اطلق حق تاليف الجمعيات للمواطنين ولم يقيده الامن الناحية التنظيمية «بالقانون» الذي لايمكن ان يكون مخالفا لروح القانون الاساسي ونظام الحكم الدمقراطي الذي نص عليه .

٢ ـ خطأ قرار رد الحزب : كان الطلب مستوفيا جميع الشروط التي يتطلبها مرسوم الجمعيات الجديد الذي اصبح نافذا على كل مافيه

من عيوب وما يوجه ضده من طعون . وقد كان الواجب ان يتصل سبب رد الطلب بالطلب نفسه كأن يكون مخالفا لمادة من مواد المرسوم اما ان يكون السبب متعلقا بقرار سابق بحل حزب فهو امر لايقره القانون ولاقاعدة فقهية ولامفهوم سياسى .

ولما كانت وزارة نورى السعيد مصممة على عدم اجازة الحزب الوطنى الدمقراطى هذا او اي حزب اخر بل حكم البلادحكما ارهابيا دكتاتوريا وفرض المشاريع الاستعمارية كحلف بغداد على العراق فقد أيد مجلس الوزراء وزير الداخلية فى رده طلب تأليف الحزب . ولم يعد تأليفه الحزب الا فى اوائل سنة ١٩٦٠ .

هل زال كيان الحزب ؟

هذا من الناحية الشكلية القانونية ، واما من الناحية الواقعية فقد بقيت مبادىء الحزب الدمقراطية الاشتراكية ، معروفة لدى الشعب بالرغم من عدم وجود الحزب ، وبقى بعض الاعضاء المعروفين فى الحزب امثال كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وعواد على النجم ومظهر العزاوى وهديب الحاج حمود وغيرهم يقومون ببعض الأعمال مثل تقديم المذكرات ومعارضة الوزارات العراقية فى سياستها التعسفية الموالية للاستعمار الغربى .

وقد أصر الحزب الوطنى الدمقراطى فى مختلف مراحل تاريخه على بقاء كيانه بالرغم من تجميده خلال فترة ١ كانون الاول ١٩٤٨ ــ ٢٥ مارت ١٩٥٠ وتعطيله خلال فترة ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ ــ ٣٠ أيلول ١٩٥٣ ولم يعترف بالتعطيل . غير انه من الناحية الواقعية كان الحزب دوما يصرعلى العمل العلنى ويعتبره مجاله الوحيد وينذر الحكومات المتعاقبة بأن منع الحريات العامة يوءدى الى العمل السرى ولذلك بنى كيانه على اساس العمل العلنى ولم يكن مستعدا او منظما للتحول الى العمل السرى ، ولوكان الحزب الوطنى الدمقراطى منظما تنظيما حسنا مثل الاحزاب المنظمة والمستعدة للعمل

السري والتي لايتوقف كيانها على اجازة الحكومة كما هو الحال مع الحزب الشيوعي مثلا لقلنا ان الحزب الوطني الدمقراطي كان موجودا طيلة الفترة الواقعة بين ٢ أيلول ١٩٥٤ وسقوط العهد الملكي بثورة ١٤ تموز المجيدة (١٩٥٨) ولكن بما ان الحزب الوطني الدمقراطي كان ضعيفه التنظيم وغير مستعد للعمل السري مثل الاحزاب السرية فالامر يختلف بالنسبة له . ومع ذلك فان الجمهور العراقي كان يربط دوما بين كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وبين الحزب الوطني الدمقراطي المعارض للحكم البائد والمدافع عن الدمقراطية والاشتراكية.

اما بعض قواعد الحزب فلم يبق لهم بوجه عام التزامات حزبية مع الاعضاء البارزين المذكورين سوى بعض علاقات الصداقة والزمالة القديمة والالتزامات الادبية والتمسك بمبادىء الحزب والدعوة لها والدفاع عنها ومعارضة الحكومة باساليبهم الفردية وبصفتهم الشخصية ، واما البعض الاخر فقد استمر على العمل حسبما تسمح به الظروف وحسب تطورات الموقف بعد ذلك . وترك البعض العمل نهائيا وانضم البعض الى الاحزاب الاخرى .

هذا وقد جاء في مقدمة **منهج الحزب الوطني الدمقراطي ونظامه الداخلي** لسنة ١٩٦٠ عن فترة ١٩٥٤ – ١٩٥٨ بعد حله ص (ى) مايلي :

غير ان الحزب الوطني الدمقراطي الامين على رسالته واصل العمل من أجل تحقيق منهاجه والتبشير بمبادئه فكان في مقدمة العاملين في مقاومة السياسة المعارضة لمصالح الشعب والتي انتهجها نوري السعيد . فقام الحزب الوطني الدقراطي بدور رئيسي في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي قامت بمعارضة سياسة العهد المباد واوضاعه الجائرة وضمت جهودها الى الجهود الوطنية الاخرى التي سبقت قيام الجبهة اورافقتهافي التمهيد للثورة المجيدة ثورة الشعب والجيش في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وقام الحزب الوطني الدمقراطي بدور فعال في نشاط جبهة الاتحاد الوطني ،في اجتماعاتها – وقد كانت سرية – وفي وضع منشوراتها وطبعها وتوزيعها

وامتد نشاط الحزب الوطني الدمقراطي بقادته واعضائه الى المؤتمرات الشعبية العربية والآسيوية والافريقية في خارج العراق والى مكاتب تلك المؤتمرات الدائمة ومؤسساتها ، كمؤتمر الخريجين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر المحامين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر التضامن الاسيوي-الافريقي الذي اشترك فيه من اعضاء الحزب الوطني الدمقراطي السادة محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن •

موقف مؤلف هذا الكتاب من اعضاء مكتب رياسة الحزب :

عدت من الولايات المتحدة الاميركية في أوائل تشرين الاول ١٩٥٢ بعد ان اكملت دراستي وعينت مدرسا في كلية التربية وقد جددت عهود الزمالة والتعلق بالحزب واتصلت بكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل • ولكن ارتباطي بالوظيفة حدد نشاطي • ثم شعرت بصورة تدريجية ان هناك بعض الانتهازيين وطلاب المناصب من امثال طلعت الشيباني ونجيب محيي الدين كانوا يتقربون الى كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ويتملقونهم وقد وجدو تجاوبا عند كامل الجادرجي بصورة خاصة فصاروا يشاغبون ضدي ويتملقونه ويداورون زعامته • واما انا فكنت صريحا منذ اول تعرفي على هؤلاء الثلاثة حتى كتابة هذه السطور ، وكان الجادرجي يتظاهر بتحبيذه صراحتي ولكن ظهر لي بعد ذلك انه كان يحقد علي بسببها • وقد جعلت شعاري في الحياة : «افضل ان اكون مصيبا على ان اكون رئيسا للجمهورية» ، وتمسكت بأساوبي في التفكير والعمل وصبرت على الانتهازيين حتى ظهرت في عهد الجمهورية صحة مواقفي • وكنت خلال هذه الفترة بسلوكي وادائي واجباتي في التعليم والتوجيه على الوجه الصحيح دعاية طيبة للحزب ومبادئه • وسأشرح بعض الامور في الجزء الثاني من هذا الكتاب - المؤلف -

محاولة عقيمة لتكوين جبهة معارضة

في اوائل سنة ١٩٥٦ قام حكمت سليمان بعقد اجتماعات مع مصطفى العمري وصالح جبر ورضا الشبيبي وجميل المدفعي

ومحسن ابو طبيخ وعبد المهدي لمعارضة وزارة نوري السعيد ، وقد اسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على معارضة الوزارة في مجلس الاعيان برعاية جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان . وفي هذه الاجتماعات ظهر اتجاه بعدم التعاون مع حزب الاستقلال والحزب الوطني الدمقراطي وكان من الداعين اليه مصطفى العمري ، وظهر اتجاه اخر يحبذ التعاون مع هذين الحزبين وكان من الساعين اليه صالح جبر .

وقد تباحث قادة الحزب الوطني الدمقراطي كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقادة حزب الاستقلال مهدي كبة وصديق شنشل مع حكمت سليمان في اوائل شباط ١٩٥٦ ، واتفقوا على بعض النقاط مثل : وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ بمافيه من حريات عامة وخاصة والغاء المراسيم التي اصدرتها وزارة نوري السعيد المخالفة للقانون الاساسي كمرسوم اسقاط الجنسية ومراسيم الجمعيات والمطبوعات اتهاج سياسة خارجية منسجمة مع سياسة البلاد العربية تنهي عزلة العراق .

ثم اجتمع كامل الجادرجي مع صالح جبر في مكتب محاماة سعر عمر فأبدى رغبته في عدم اثارة اسباب عزلة العراق وحلف بغداد الذي كان قد أيده فوافق الجادرجي على هذه الرغبة . ثم أشرك قادة حزب الاستقلال والحزب الوطني الدمقراطي وحزب الامة الاشتراكي (حزب صالح جبر) رضا الشبيبي في مباحثاتهم وكان قد ابدى استعداده للتعاون معهم بصفته من اقطاب حزب الجبهة الشعبية المتحدة

وبعد مداولات اتفق الجميع على استبعاد موضوع السياسة الخارجية وحصر الاتفاق على السياسة الداخلية وتتضمن (١) وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ (٢) الغاء المراسيم الاستثنائية (٣) احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة (٤) حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة . واتفق الجميع على هذه النقاط وعلى رفع مذكرة بهذا المعنى الى الملك فيصل الثاني .

ولكن بعد ان استشار صالح جبر بعض قادة حزبه فاجأ ممثلي

الاحزاب الاخرى بعدم موافقة حزبه على مااتفقوا عليه • وهكذا باءت هذه المحاولة العقيمة بالفشـــل •

حــزب المؤتمر الوطنـــي

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد قرر مقاطعة انتخابات نــورى السعيد بينما قرر حليفه حزب الاستقلال الاشتراك فيها ولما تأكد حزب الاستقلال من عدم جدوى الاشتراك عاد فقرر مقاطعتها • وقد اجريت الانتخابات فى ١٢ أيلول ١٩٥٤ وكانت نتيجتها مجلس النواب الذى شرع المشاريع الاستعمارية بعد ذلك كحلف بغداد • وقد اوقف اثناء الحملة الانتخابية عواد على النجم مظهر فهمي العــزاوي من الحزب الوطني الدمقراطي • ولما صدر مرسوم الجمعيات حلت وزارة نــورى السعيد الثانية عشرة حزب الاستقلال وسائر الاحزاب الاخــرى •

وقد بقيت فلول الحزبين (الحزب الوطنى الدمقراطي وحزب الاستقلال) يعارض وزارة نورى السعـيـد وحلف بغـداد وقام بين الفريقين تعاون كان من مظاهره تقديم المذكـرات الى رئيس الوزراء والملك فى المناسبات السياسية المهمة مثال ذلك المذكرة التي قدمهـا كامل الجادرجى ومحمد مهدى كبة وفائق السامرائي ومحمد حديـد وحسين جميل ومحمد صديق شنشل الى رئيس الوزراء فى اول أيلول ١٩٥٥ بمناسبة الخطاب الذى القاه جون فوستر دلس وزير خارجيـة الولايات المتحدة فى مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك يوم ٢٦ اب ١٩٥٥ وفيه ساند اسرائيل ضد العرب اذ قال ان اميركا مستعدة لاقراض اسرائيل قرضا يمكنها من تعويض العرب اللاجئين ولضمان الحدود القائمة بين الدول العربية واسرائيل وللاسهام فى كل مشروع يراد به الدفاع عن الشرق الاوسط ولتسوية مسألة القدس تحت اشراف الامم المتحدة • وقد استعرضت المذكرة تطورات القضية الفلسطينية ثم قالت «اننا لموقنون فى ان العرب لو عملوا على رسم اسس سياسية انشائية موحدة وتولت امورهم حكومات شعبية منبثقة عن ارادتهـم غير خاضعة للنفوذ الاجنبى وعملت هذه الحكومات فى انسجام واخلاص

في تنفيذ هذه السياسة لاصبح من الميسور حل القضية الفلسطينية حلاً يكفل تحقيق الاماني العربية» وختمت المذكرة بالمطالبة برفض مقترحات دلس رفضا باتا [٣٤] .

ولما ساءت الاوضاع في عهد نورى السعيد قدم اقطاب الحزبين المذكورين اعلاه في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٥ مذكرة الى الملك فيصل الثاني استعرضت اعمال وزارة نورى السعيد التعسفية الارهابية الدكتاتورية المنافية للقانون الاساسي وسوء الاوضاع العامة وافلاس السياسة الخارجية وعزل العراق عن الدول العربية ، وختمت بالقول بان الوضع الراهن وضع لايجوز استمراره ون من الضرورى المبادرة الى تغييره والتمهيد للعمل على اصلاح الوضع الداخلي وتدارك اخطاء السياسة الخارجية بحيث توءمن للشعب حقه فى الحياة الحرة وفرصه فى الرفاه الاقتصادى وفي التعليم وفي تحقيق امانية القومية [٣٥]

هذا التعاون المستمر بين الحزب الوطنى الدمقراطى وحزب الاستقلال منذ سنوات وحل الحزبين وزيادة سوء الاوضاع جعل كامل الجادرجى يفكر (كما قال للمؤلف) فى تكوين حزب واحد من الحزبين وقد عرض الفكرة على محمد حديد فاستبعد هذا موافقة الاستقلاليين على الفكرة ولكن لما فاتحهم فى الموضوع رحبوا به ثم تدارس الفريقان الامر واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا على النقاط المشتركة بين الطرفين وعلى وضع نظام داخلي يحقق الانسجام بينهما فى الحزب الجديد . وقد ذكر حسين جميل للمؤلف ان الفريقين اتفقا على ان يبقى هذا الحزب قائما مادامت الاوضاع السيئة في البلاد موجودة حتى اذا تغير الوضع وزالت الصعوبات امام العمل الحزبي المنظم عاد كل حزب الى سابق عهده . وقد اتفق على ان تكون الهيئة المؤسسة مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من الحزب الوطنى الدمقراطى وخمسة من حزب الاستقلال

---

(٣٤) جريدة **الحوادث**، ٥ ايلول ١٩٥٥

(٣٥) الحسنى، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء التاسع ، ص‌ص ١٥٦-١٥٩ .

طلب تأسيس الحزب :

وفي ١٦ حزيران ١٩٥٦ قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الدمقراطي المنحل ومحمد مهدى كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد امين الرحماني وعبد الشهيد الياسري من قادة حزب الاستقلال المنحل طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم «حزب المؤتمر الوطنى» • ويتألف منهاجه من ست نقاط فقط :

١ ـ تتكون فى العراق منظمة باسم ـ حزب المؤتمر الوطنى ـ

٢ ـ يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التى تشترك في الاهداف المبينة فى هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها •

٣ ـ يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان حياده وابعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية والاجنبية •

٤ ـ لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى مايلي :

أ ـ العمل على اقامة اتحاد عربى فدرالي شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية فى وطنها الواحد •

ب ـ العمل على تحرير فلسطين التى يعتبرها المؤتمر جزءاً لايتجزا من الوطن العربي •

ج ـ العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها

ء ـ تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيانها على أسس جديدة لتساير اماني الامة العربية ولتكون اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها الى الاتحاد •

هـ ـ تأييد الخطوات التى تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون اوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية

على ان يتفق والاهداف الواردة فى هذا المنهاج.

٥ - يهدف المؤتمر فى الناحية الداخلية الى العمل لايجاد وضع سياسى يضمن تطبيق احكام القانون الاساسى تطبيقا سليما ويكفل سيادة الشعب واقامة نظام برلمانى واحلال سيادة القانون واطلاق الحريات الدمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابى وحرية الصحافة وايجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفى مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التى تحول دون ضمان ذلك وتشريع مايقتضى لتحقيقه .

٦ - يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء فى الوطن ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية

وجاء فى نظامه الداخلى تكوين ديوان ومكتب للرياسة . ويتكون الديوان السياسي من عدد تقرره الهيئة العامة للمؤتمر على ان لايقل عن السبعة ولايزيد على الخمسة عشر . ويتألف مكتب الرياسة من عضوين الى خمسة اعضاء على الاكثر ينتخبهم الديوان السياسى ويقوم المكتب بهيئته الكاملة بتمثيل المؤتمر وله ان يعهد بتمثيل المؤتمر لشخص او شخصين اواكثر من وينتخب الامين العام من قبل الديوان السياسى ويقوم بالشئون العامة للمؤتمر باستثناء التوقيع على البيانات والتصريحات ذات الصبغة السياسية (٣٦) .

رد الطلب :

وفى ٩ تموز عقد سعيد قزاز وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا قال فيه انه في ٢ أيلول ١٩٥٤ سحبت اجازة الحزب الوطنى الدمقراطي ثم صدر مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ وقدم جماعة الحزب المذكور طلبا لاعادة تأليف الحزب فرفض طلبهم ثم قلب المرسوم المذكور

(٣٦) جريدة **الحرية** ١٧، حزيران ١٩٥٦

الى قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ وقد اجيز بموجبه ٣٢٦ جمعية وزعم ان الحكومة تسعى الى تشجيع كل نشاط جماعى لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة ولكنها فى الوقت نفسه لاتفسح المجال امام الذين يريدون استغلال مثل هذا النشاط. ثم قدم مؤسسو حزب المؤتمر الوطنى طلبا لتأليف حزب جديد وكلهم من اعضاء حزبي الاستقلال والوطني الدمقراطي المسحوبة اجازتهما قانونا . ويلاحظ ان طالبى تأليف هذا الحزب استعملا اسمه فى مناسبتين على صفحات الجرائد قبل ان تصدر الاجازة القانونية بتأسيسه واعتبر هذا تصرفا غريبا ينطوى على تجاهل احكام القانون (٣٧) . وزعم ان قليلا من التامل فى المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من منهاج الحزب يظهر لنا ان اتجاه الحزب بعيد جدا عن تأمين سياسة عملية ايجابية انشائية تخدم مصالح العراق الوطنية وتحفظ كيانه وسلامته فى خضم هذا العالم المضطرب الذى لايفسح المجال فيه الا للعاملين المجدين وتوصد الابواب فى وجه المتخلفين والقاعدين . واما المادة الخامسة المتعلقة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمنى بعدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود نظام برلمانى فى البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التى لاتمت الى الحقيقة والواقع بسبب ولايراد بها سوى تشويش اذهان المواطنين وبث القلق فى نفوسهم لاغراض خاصة . واما المادة السادسة منه التى تجعل الشراكة فى الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التى يتألف منها الشعب العراقى فهى تخالف نص القانون الاساسى على المساواة بين العراقيين فى الحقوق والوجبات امام القانون وان اختلفوا في الدين والقومية واللغة . وختم وزير الداخلية مزاعمه بقوله انه بالنظر الى هذا كله ولما كان جميع المخلصين يحرصون اشد الحرص على ان تتجنب البلاد عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التى عانت من نتائجها المؤلمة سنين طوالا ، ولكى تنصرف الجهود الى مواصلة الحركة الانشائية

---

(٣٧) مثال ذلك البرقية التى ارسلها محمد مهدى كبة وكامل الجادرجي باسم الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطنى الى جمال عبد الناصر بمناسبة توليه رياسة جمهورية مصر وقدنشرت فى جريدة الحرية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦ .

القائمة الان فى البلاد ويحال بين العامل العراقي والبطالة وبين الطلاب والعودة الى الشوارع من أجل هذه الاهداف التى تفرضها المصلحة العامة فقد قررت وزارة الداخلية رد الطلب .

وفي اليوم نفسه وجه وزير الداخلية كتابا رسميا الى طالبي تأسيس الحزب كتابا يرفض فيه اجازة الحزب جاء فيه :

نظرا لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من ان اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله ، وبما ان المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود نظام برلماني فى البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التى لاتتفق والحقيقة ، ولما كانت المادة السادسة منه تفريق بين العناصر التى يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم ، فاننا استنادا الى الفقرة ـ ب ـ من المادة ـ ٧ ـ من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ قررنا رد الطلب [٣٨] .

تمييز رد الطلب :

فى ١٦ تموز ١٩٥٦ قدم مؤسسو الحزب طلبا تمييزيا الى رياسة مجلس الوزراء وقد استند فى طلبهم على الاسباب التالية :

اولا : لقد قامت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة بسن قانون للجمعيات تضمن احكاما تشل العمل السياسي وتناقض ابسط المبادىء الدستورية بل تناقض القانون الاساسي نفسه ، غير انه بالرغم من ذلك كله فان المؤسسين لحزب المؤتمر الوطنى وجدوا ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية وفقدان الحياة الحزبية والصحافة الحرة قد غير معالم نظام الحكم المقرر للبلاد بصورة اكثر من اى وقت مضى فاتجه جهاز

---

(٣٨) جريدة **الشعب** ، ١٠ تموز ١٩٥٦

الدولة اتجاها كيفيا بصور مكشوفة وتدنت الاوضاع العامة فى البلاد على شكل عم معه الاستياء والتذمر لدى الاكثرية المطلقة من العراقيين ، فبدت رغبة ملحة لدى الرأي العام للتنظيم السياسى بالرغم من كابوس الاحكام الصادرة التى تشل العمل الحزبي وتفقده عناصره ومقوماته الاساسية لان هذا التنظيم على ضآلته وضيق المجال فيه هو خير من انعدامه على اى حال ، واستجابة لهذا الاتجاه فى الرأي العام الذى لمسه المؤسسون لحزب المؤتمر الوطنى تقدموا بطلبهم الى وزير الداخلية وكان المفروض ان يناقش وزير الداخلية هذا الطلب فى ضوء احكام ذلك القانون الشاذالذى سنته حكومته نفسها وان يكون تقرير ذلك وفق السلطات الممنوحة له بمقتضاه وينظر فيما اذا كان المؤسسون تتوفر فيهم الشروط القانونية التى تضمنها القانون ام لا ؟ الا ان الوزير قد اشتط فى الامر الى حد جعل من نفسه وصيا على العراقين قواما على آرائهم ومبادئهم ومناهجهم السياسية وعلى طريقة العمل التى يرتأونها وخول نفسه سلطات دكتاتورية لايملكها حتى بموجب هذا القانون على سوئه فضلا عن مجافاته لصميم نظام الحكم المقرر للبلاد الذى حدد معالمه القانون الاساسى والذى اعترف للعراقيين بحرية ابداء الرأي والنشر وتأليف الجمعيات او الانضمام اليها (المادة ١٢)وضمن حق الناس في ان ينتظموا فى احزاب سياسية يوحدون مساعيهم على مبادىء ومناهج تجمعهم لاان يقدم لهم وزير الداخلبة هذه المبادىء والمناهج.

اما بشأن السياسة العملية الايجابية التى اشار اليها الوزير فى كتابه ففي نظرنا تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله

لاتكون عن طرق الانضمام الى التكتلات والمحالفات الاجنبية الاستعمارية التى ادت الى عزل العراق عن المجموعة العربية واشاعت الفرقة الى الخلاف في الصف العربي ، بالاضافة الى اخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحرياته الدمقراطية، بل يكون تأمين تلك السياسة العملية الايجابية عن طريق ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان حياده وتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية ومواجهة اخطار الاستعمار صفا واحدا •

ثانيا : لقد حاول وزير الداخلية ان يجد له مبررات اخرى للرفض فاتخذ من المادة السادسة من منهاج حزبنا وسيلة للرفض بزعم انها تفرق بين العناصر التى يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم ، وقد زعم فى مؤتمره الصحفى ان تلك المادة تخالف نص القانون الاساسى عن المساواة بين العراقيين ان أقل تأمل فى المادة السادسة من منهاج حزبنا ينفي هذا الزعم فقد نصت على «تعزيز التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم» اما التخصيص على العرب والاكراد فهو انما يعتبر قرارا بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون منهما الشعب العراقي الى جانب المواطنين الاخرين الذين اشير اليه بكلمة «كافة» • اضفه الى ذلك كله ان المادة السادسة مقتبسة من مناهج الاحزاب المجازة من قبل، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على مايلى : «كما يعتز الحزب بقوميته فانه يحترم القوميات الاخرى ويعتبر المواطنين العرب والاكراد شركاء فى الوطن» • كما ان ان مثل هذا النص موجود فى منهاج الحزب الوطنى الدمقراطي حيث جاء فى المادة الثالثة منه مايلي: «يعتبر الحزب الوطنى الدمقراطى العراق ميدانا للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة

بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التى يتكون منها العراق لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية والمساهمة فى تعزيز السياسة العامة .

ثالثا : ومن اسباب الرفض الى استند اليها وزير الداخلية ماجاء فى المادة الخامسة من منهاج حزبنا التى وجد فيها «اتهاما ضمنيا بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود نظام برلمانى فى البلد» ونحسب اننا فى غنى عن مناقشة هذه النقطة لان رفض الوزير انما هو احد الادلة بل دليل جديد على صحة ماتضمنته المادة المذكورة لان حرمان البلاد من اى حزب سياسي وصحافة حرة فى مدى عامين تمخضت عن احداث خطيرة فى الحقلين الداخلى والخارجى وانعدام الرقابة انما هو برهان على عدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود النظام البرلمانى اذ لاوجود لنظام برلمانى بعدم وجود الاحزاب [٣٩] .

ولما ادرك المؤسسون ان مجلس الوزراء سيؤيد قرار وزير الداخلية حاولوا عدم عرض طلبهم التمييزي على مجلس الوزراء أطول مدة ممكنة لكي يستعملوا اسم الحزب فى بعض اعمالهم السياسية . مثال ذلك المذكرة التى قدمها الى الملك فى ١٠ تشرين الاول ١٩٥٦ كامل الجادرجي ومحمد مهدى كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني احتجاجا على التصريح الذى ادلى به نورى السعيد الى مراسل جريدة **التايمس** اللندنية والذى انطوى على دعوة صريحة الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل : مما يزيد فى خطورة التصريح انه جاء فى وقت تشعر فيه الامة العربية كلها انها فى معركة اصطنع الاستعمار اسبابها واتخذ من قناة السويس ذريعة لاعلانها ضد القومية العربية وفي وقت يدرك

---

(٣٩) الحسنى ،**تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء العاشر ، صص ٢٩-٣٢ .

فيه الجميع ان هذه المعركة الحاسمة يتوقف عليها حل قضية فلسطين وحل جميع القضايا العربية الاخرى وبتعبير اوضح معركة الاستعمار نفسه في هذا الجزء من العالم • وانه لمما يحز في نفوسنا ونفوس الاحرار جميعا في العراق وفي الوطن العربي كله ان تجابه اعتداءات اسرائيل بمثل هذه الدعوة التي لم يجرؤ اى حاكم في أي بلد عربي على الجهر بها • اما الدعوة الى حمل اسرائيل على التفاوض فهي جديدة انفرد بذكرها نورى السعيد ولها دلالتها الخطيرة جدا • ومن المؤسف حقا ان ينطوى تصريح نورى السعيد على تحامل غير منصف على اللاجئين وذلك بنعتهم بأنهم معول هدم محتمل في الشرق الاوسط واتهامهم بالتأثر بالدعاية السوفيتية وان دل ذلك على شيء فانه يدل على تجاهل لحقيقة المأساة ولفضاعة النكبة التى تعرضوا لها نتيجة لعدوان اسرائيل وتخاذل بعض الحكومات العربية وتأثرها بالدول الاستعمارية عند معالجتها لقضية فلسطين • اما نعته للاحرار بالمشاغبين فلسنا بحاجة للتعليق عليه اذ انها نغمة أصبحت مألوفة من نورى السعيد ومن نهج نهجه من الذين اخذوا يصمون كل مواطن تهزه المأساة ويشعر بعمق الجرح الذى ينخر في كيان الامة العربية بهذه النعوت وغيرها من الاتهامات التى أصبح المواطنون هدفا لها • اننا نود ان نشير الى خطورة تصريحات نورى السعيد وما ينطوى عليه من دعوة الى الصلح مع اسرائيل ونرى من واجبنا ان نرفع احتجاجنا الشديد على هذه التصريحات التى تدل على وجود خطة مدبرة يراد اخراجها الى حيز التنفيذ في هذا الوقت بالذات ونود ان نشير كذلك الى ان نورى ألسعيد اخذ يتصرف في شئون هذا البلد ويحاول التأثير في اتجاهات البلاد العربية كلها غير عابيء بمصلحة الوطن العربي ولابارادة الامة العربية وما من شك ان هذه التصرفات قد عزلت العراق عن الامة العربية بل اثارت الريبة في نفوس العرب منه واوجدت هوة عميقة بين العراق وسائر اجزاء الوطن العربي وقدجاءت هذه التصريحات

لتزيد الهوة اتساعا لما فيها من امعان فى تحدى مشاعر العرب فى قضية تمس صميم قوميتهم وكيانهم •

جبهــة الاتحــاد الوطنى ((السرية))

في فترة الاستعداد للعمل الحزبي خلال الحرب العالمية الثانية حاول عدد كبير من التقدميين تكوين حزب تقدمى واحد غير ان الجهود التى بذلت لم تحقق الغاية وقد لعبت القضايا الشخصية دورا فعالا في فشل تلك المساعــي •

وكانت الاممية الشيوعية الثالثة قد قررت فى مؤتمرها السابع الذي عقد جلسته فى سنة ١٩٣٤ الدعوة الى تكوين الجبهة الموحــدة ضد الفاشية حين ظهرت اخطارها فى المانيا وايطاليا واليابان • وحين نشرت الدعوة لتكوين حزب تقدمى واحد عارض الشيوعيون الفكرة وقالوا انها ربما كانت صحيحة فى فترة الانتداب وتمسكوا بفكــرة الجبهة الموحــدة التى قررها الكومنترن وحين اعلنــت الحكومة عن استعدادها لاجازة الاحزاب ونشطت فكرة تكوين حزب واحد يضم التقدميين جميعا اعلن الشيوعيون معارضتهم لهذه الفكرة وتمسكهم بالجبهة الوطنية • واصدر حسين محمد الشبيبى احد القادة الشيوعيين العراقيين وأحد المؤسسين لحزب التحرر الوطنى الذى تقدم بطلــب اجازة تأليفه ليكون واجهة للحزب الشيوعي السري كتابا بعنــوان **الجبهــة الوطنيــة الموحــدة طريقنــا وواجبنــا التاريخى** اعيــد نشره سنة ١٩٥٩ ، وصف فيه الحزب الوطنى الدمقراطى بأنه حــزب البرجوازية الحرية ووصف حزب الاتحاد اوطني وحزب الشعب بأنهما يمثلان العمال والفلاحين ومن ينتمى اليهم من المثقفين الشعبيين والحرفيين والكسبة والاقليات القومية والعنصرية المضطهدة (٤٠) وقد نشرت فى

---

(٤٠) حسين محمد الشبيبى ،**الجبهــة الموحدة طريقتنا وواجبنا التاريخــى** ، ص ص ١٢-١٥

آخر الكتاب ثلاث مذكرات كانت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني قد قدمتها الى الجماعات الوطنية قبل تأليف الاحزاب وبعده سنة ١٩٤٦ (٤١)

وبعد انبثاق ثورة تموز نشر نورى عبد الرزاق حسين احد الشيوعيين العراقيين كتابا فى مصر عنوانه **تيارات سياسية فى الحركة الوطنية العراقية** (١٩٥٨ ؟) اعاد فيه اقوال يوسف سلمان يوسف «فهد» زعيم الحزب الشيوعى العراقى واقوال حسين محمد الشبيبى واستعرض الحركة الوطنية وشرح فكرة الجبهة الموحدة حسب وجهة نظر الشيوعيين وتطرق الى بعض اخبارها واقوالها •

ونشر عزيز الشيخ احد قادة الشيوعيين العراقيين كتابا بعنوان **جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها فى الظرف الراهن** (١٩٥٨؟) شرح فيه فكرة الجبهة الوطنية وذكر اخبار جبهة الاتحاد الوطنى واعمالها فى السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كما نشر فى جريدة **اتحاد الشعب** بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠ مقالا بعنوان «جبهة الاتحاد الوطنى قبل الثورة»

هذا وقد بقى الشيوعيون يدعون الى الجبهة الوطنية منذ ١٩٣٤ حتى الوقت الحاضر واخذ زمام المبادأة الى ان وافقت جهات مختلفة على تكوينها وقامت بشن الحملات ضد الحكم الملكى البائد •

موقف الحزب الوطنى الدمقراطى من فكرة الجبهة :

اما الحزب الوطنى الدمقراطى فقد اختفت فيه التيارات المؤيدة لتكوين حزب واحد يضم جميع الدمقراطيين بصورة تدريجية وبدأت فكرة تكوين جبهة وطنية تضم الاحزاب الوطنية والمستقلين الوطنيين بصرف النظر عن تقدميتهم • وعندما عاد الحزب الى ممارسة نشاطه بعد التجميد الاول فى ٢٥ مارت ١٩٥٠ دعا الى الجبهة فى قرار استئناف عمله • وكون بعد ذلك جبهة شعبية مع بعض الساسة القدامى وغيرهم والذين الفوا بعدئذ الجبهة الشعبية المتحدة • وتعاون الحزب الوطنى

(٤١) الشبيبى ، **الجبهة الوطنية** ، ص ص ٥٨ ــ ٦٩

الدمقراطي مع حزب الاستقلال في معارضة الاوضاع السياسية الفاسدة. ولما اجريت الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٤ تبلورت الجهود الكثيرة في تكوين ميثاق الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات ودخل في تلك الجبهة الوطنيون الدمقراطيون والاستقلاليون وانصار السلام والشيوعيون والمستقلون وفاز بالنيابة أحد عشر نائبا عن الجبهة كما مر تفصيل ذلك في اعلاه . ولما جاء نوري السعيد والغى الاحزاب وعقد حلف بغداد [٤٢] عادت فكرة الجبهة الوطنية من جديد وعلى اسس جديدة .

مبادأة الشيوعيين ومذكرة الجادرجي :

اعتقد الشيوعيون انه لايمكنهم الاتصال بالقوميين والمستقلين الا عن طريق الحزب الوطني الدمقراطي ولاسيما عن طريق كامل الجادرجي واعتقد الجادرجي انه يستطيع ان يقرب بين وجهات النظر المختلفة اذا وضعت الجهات الوطنية ثقتها فيه واعتبرته زعيما لها . وقد جمعت بين هذه الجهات معارضتهم للاستعمار الغربي واذنابه الفئة الحاكمة في العراق ، واعتقدت كل جهة ان الجبهة في نهاية المطاف تعود بفائدة حزبية لها .

ولما عقد حلف بغداد واشتد خطره على كيان البلاد العربية وعلى الحريات العامة والاصلاح الداخلي بادر الشيوعيون بالاتصال بكامل الجادرجي لغرض تكوين جبهة وطنية موحدة . ذكر كامل الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه اتصل به في اواخر ربيع ١٩٥٥ جماعة اعتبروا انفسهم من المستقلين وبينهم طلعت الشيباني وعرضوا عليه فكرة الجبهة الوطنية وذكر انه اقتنع بأنهم مرسلون من قبل الشيوعيين. وقد استمهلهم لبضعة ايام واعد مذكرة حول الموضوع ثم اعطاها لهم

---

(٤٢) عن حلف بغداد ، راجع الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء التاسع، ص ص ١٧٧–٢٢٢

فى اجتماع اخر وقرأها ، ثم اطلع عليها بعض قادة الشيوعيين وطلبوا منه ان يأخذوها معهم لدراستها واستنساخها فرفض • وقد سمح الجادرجي للمؤلف باستنساخ تلك المذكرة ، وكانت مؤرخة فى ٣حزيران ١٩٥٥ • وفيما يلي نصها :

- فى حقيقة الامر انه لاتوجد ، بصفة عامة ،رغبة قوية بالاشتغال فى القضايا العامة ، التى لاتوصف بالانتهازية ، وبتعبير ادق فى القضايا التى لايغلب عليها الطابع الشخصى ، الا لدى العناصر اليسارية فى البلد ، ويقصد بمفهوم «اليسارية» فى هذا الصدد مفهوم شامل يضم كل من يحمل فكرة تقدمية ، من احرار الفكر الى اقصى اليسار •

- ان هذه العناصر اليسارية المتنوعة ، مهما كا ن منهاجها معتدلا ، سوف توصف بكونها شيوعية وتقاوم على هذا الاساس وتكافح مكافحة ضارية ، اذا ماتكتلت فيما بينها لوحدها ، لذلك يعتقد ، بانها لايمكن ان تؤلف لوحدها فى الوقت الحاضر قوة يعتد بها لغرض مقاومة «الجهة الثانية» فى سبيل احلال نظام دمقراطى صحيح فى البلد •

- العناصر اليسارية يمكن ان تؤلف قوة يعتد بها ، اذا ما تكاتفت فيما بينها واتفقت مع العناصر الوطنية المستقلة وغيرها على منهج وطنى يهدف الى تحقيق الدمقراطية •

- العناصر اليسارية التى يمكن اعتبارا نواة للحركة ، هي بحاجة ماسة الى مرجع [٤٣] يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم ؛ ولكن هنالك حقيقة جديرة بالاعتبار ، هي ان اليساريين ليسوا جميعا يقرون هذه الضرورة وانما البعض منهم يعتبر نفسه ، ككتلة ، مرجعا

---

(٤٣) أي الجادرجي

أصليا ، ويجب ان يكون زمام الامر بيده دون سواه [٤٤]
بينما العناصر اليسارية الاخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لايقرون ذلك مطلقا ، اذ ان تلك العناصر اليسارية الاخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لايعتبرون انفسهم فى الواقع الا جزءاً من الحركة .

- وحدة العناصر اليسارية والوطنية والمستقلة وغيرها غير مستحيلة ، فيما اذا تخلت بعض العناصر اليسارية عن تلك الفكرة ، فكرة تزعم الغير ، واستقرت على منهج معين غير استفزازي وسارت على خطة ثابتة لمدة طويلة والتزمت التزاما تاما بذلك بكل اخلاص وبرهنت عليه عمليا .

- لاجل تحقيق فكرة الجبهة الوطنية بصورة وطيدة ،مبدئيا، سواء كانت جبهة فعلية او (تفاهمية) وضمان استمرار تعاونها بدون اثارة مشاكل على الدوام ، يجب ايجاد ضمانات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة على انها لن تصبح آلة بيد جهة من الجهات ، كما يجب ان تزول عن اذهان جميع تلك العناصر بأن البعض منهم ـ من الجبهة ـ يحاول ان يجرهم دائما الى اوضاع او وقائع لم يكونوا قد فكروا بها أصلا اولم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلا ، اى يجب على كل منظمة اوجهة ان تتجنب سياسة توريط غيرها او استغلاله ، مهما كانت الدوافع والتفسيرات والتاويلات .

- ان سياسة جعل الغير تجاه (الامر الواقع) وبناء نتائج عليها ، سياسة غير مقبولة أصلا ، بل يجب ان تكون محرمة تحريما قاطعا فى جميع الظروف والاحوال، فى حالة مد

(٤٤) يقصد الشيوعيين .

الحركة الشعبية وفى حالة جزرها على السواء ، كما يجب تجنب اختلاق التهم وكيلها جزافا والتشنيع بالغير عند وقوع اى خلاف في الرأي او الخطة مهما كان نوعه ومهما كانت طبيعته ، بل يجب على الدوام احترام وجهات نظر الغير احتراما تاما .

- يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة العناصر التى يراد تشريك المساعى معها من جميع الوجوه ، اذ أن تلك العناصر لايمكن فى الحقيقة ان تنغمر بأية حركة وطنية او شعبية، فى سبيل احلال نظام دمقراطي ، الا اذا طمنت بصورة عملية بأنها لن تعتبر سلما للحركة وشعرت من الصميم بأنها ليست طارئة على الحركة واعتقدت بأنها جزء منها من دون تحديد وقت او مرحلة وبتعبير اوضح يجب ان لاتكون (المرحلة التاريخية) التى يرددها البعض [٤٤] بمناسبة وبدون مناسبة موضع بحث مطلقا ،لان اثارة هذا الموضوع وأمثاله ، فضلا عن كونه غير ذى قيمة عملية فى اية حركة وطنية او فى أي نوع من انواع التعاون ، فانه من دون شك مضر بوحدة الحركة بالغ الضرر ، اذ ان ترديد هذا الموضوع مما يزيل روحية التعاون الاصلية التى يجب ان تكون سائدة فى كل عمل تعاونى سياسيا كان او اجتماعيا .

- يجب ان تبذل الجهود لازالة الوهم السائدة، بصفة عامة ، لدى الرأي العام بأن اليساريين او التقدميين غير قوميين وانهم لايهتمون بالقومية العربية ، وانما الاعتقاد الذى يجب ان يسود لدى الرأي العام العربي بصفة عامة والعراق بصفة خاصة فى هذا الصدد ، هو أن العرب امة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة واحوالها الاجتماعية الخاصة مع تباين اقطارها فى بعض

(٤٤) يقصد الشيوعيين

الخصائص . وان العرب كأمة او كقطر رغم تمسكهم بقوميتهم الاصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق القوميات والاقليات التى يعيشون معها . وعلى هذا الاساس ان كل يسارى او تقدمي لايمكن ان يكون الا قوميا أصيلا ؟ ولكن قوميته هذه يجب الا تشوبها شائبة القومية الشوفينية فى اى حال من الاحوال من الطبيعى ان يكون من المستحسن دخول من وصفوا بكونهم «قوميين» ضمن التعاون المنشود ، غير أن الجهود التى بذلت سابقا فى مختلف المناسبات فى هذا الصدد كانت غير مشجعة لاسباب كثيرة ، قد تكون من جملتها ذلك الوهم المشار اليه . ومع كل ذلك انه من غير المستحسن ان تهمل هذه الناحية المهمة فى اية محاولة للتعاون الشامل .

هذا وفى الوقت نفسه اتصل الشيوعيون بالجماعات الاخرى وذلك خلال سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ مثل حزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين ، وقد استغلوا بصورة خاصة سوء الاوضاع السياسة والاقتصادية فى العراق معارضين حلف بغداذ خاصة والاستعمار واذنابه عامة .

حوادث السويس :

عندما صممت الحكومة المصرية على اقامة السد العالى فى اسوان وعد بنك التعمير الدولي وحكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية بالمساعدة ، ولكن عندما عقدت مصر صفقة الاسلحة مع جيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وبدا انها اخذت تسلك سياسة خارجية محايدة ، سحب البنك الدولى موافقته على المساعدات فى ٢٤ تموز ١٩٥٦ ،وفى اليوم التالى سحبت

الحكومتان الاميركية والبريطانيـة ماعرضتـاه من المساعدة • وقـد كان رد الفعل عند الحكومة المصرية سريعا وعنيفـا ففـى ٢٦ تمـوز ١٩٥٦ اعلنت تأميم شركة قناة السويس • امـا رد الفعـل عنـد بريطانيا فكان شديدا جـدا وبـدأت بالتامر على مصر مـع فرنسا (وكانت غاضبة من مساعدة مصر للجزائر) واسرائيل • وفـي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ شنت اسرائيل اعتداءا على مصر ثم تدخلت فرنسا وبريطانيا وطلبتـا من اسرائيل ومصـر سحـب جيوشهمـا مسافـة عشرة أميال من قناة السويس والسماح للجيوش البريطانية والفرنسية بالدخـول الى بور سعيـد والاسماعيلية والسويس وقدمتـا انذارا لمدة اثنتى عشرة ساعة ، ولما رفضـت مصر الانـذار بـدأت الدولتان اعتداءهما على مصر • وقد وقفت الولايات المتحدة موقـف المعارض للاعتداء ووقف الاتحاد السوفييتي موقف المهـدد باسمـال القوة ضد المعتدين الثلاثة ، وعارض حزب العمال البريطانى وجزء كبـير مـن الشعـب البريطانى سياسـة الحكومـة البريطانية ، وأيـد العرب فى كل مكان مصر المعتدى عليهـا وقـاوم الشعـب المصرى الاعتداء ببسالة نادرة • اما حكومة نورى السعيد فكانت تعلـم بالتامـر على مصر ان لم نقل كانت متامرة مع المتامريـن ، وكان اذنـاب الاستعمار البريطانى فى العراق ينتظرون بفارغ الصبـر سقـوط حـكومـة الثورة المصرية ولكنـهم باؤا بالفشـل •

وقف الشعب العراقي ، ماعدا الفئة الحاكمة ، الـى جانـب الشعب المصرى وحدثت مظاهرات واضرابات جماهيريـة فـى جميـع انحاء العراق وعطلت الدراسـة فـى جميع المـدارس والكليـات ، ووقعت حوادث دامية فى بغـداد والنجف والحى والموصـل ، وقـد اعتقل من الحـزب الوطنى الدمقراطـى عـواد على النجـم ومظهر العزاوي وعبدالله عباس في سجن نقرة السلمان •

وقد زادت هذه الحودث التقارب بين اقسام الجبهة الوطنيـة

المعارضة ولكنها لم تفلح فى اسقاط وزاة نوري السعيد واطلاق الحريات العامة بل اعلنت الاحكام العرفية •

وفى ابان الاعتداء الثلاثي على مصر قدم محمد مهدى كبة وحسين جميل ومحمد صديق شنشل ورمزي العمرى ومحمد حديد وفائق السامرائي واحمد أيوب وعبدالله الصوفي وسامى باشعالم طلب عقد جتماع لنصرة مصر ولكن قائد القوات العسكرية فى بغداد رفض الطلب بسبب الاحكام العرفية ومنع الاجتماعات والمظاهرات •

كامل الجادرجى فى مصر :

كان الچادرچي قد سافر الى سوريا قبيل حوادث السويس لحضور المؤتمر الشعبى ثم سافر الى القاهرة لتنفيذ مقررات ذلك المؤتمر وفى اثناء وجوده هناك حدث الاعتداء على مصر ، ولم يعد الى العراق الا بعد وقف العمليات العسكرية •

وقد روى كامل الچادرچي لمؤلف هذا الكتاب انه عندما كان فى دمشق قابله مندوب وكالة انباء الشرق الاوسط (الوكالة مصرية ومندوبها مصرى) لاخذ حديث منه فطلب من الچادرچي عقد مقارنة بين نهرو وجمال عبد الناصر فقال الجادرجى اننى افهم غرضك من المقارنة وانك تريد رايي فى جمال فقال المندوب نعم فأجاب الچادرچي لقد وقف الحزب الوطنى الدمقراطى ضد الحكم العسكرى فى مصر لانه يؤمن بالدمقراطية وبالحكومة المدنية ،ولكن رأيي فى جمال الخصه لك بقولي لوكنت مصريا وشاء جمال عبد الناصر أن يحكم علي بالاعدام وينفذه لتقبلت الحكم والتنفيذ بنفس راضية •

وفى مصر اخذ الجادرجى حريته فى نقد الاوضاع السياسية فى العراق واشترك مع اعضاء مكتب المؤتمر الشعبى العربى حميد فرنجية وفؤاد جلال واكرم الحوراني ويوسف الرويسي فى ارسال

برقية الى رئيس مجلس الاعيان والى رئيس مجلس النواب يحتجون على سماح الحكومة العراقية للبترول بالتدفق الى حيفا لتستخدمه اسرائيل والانكليز والفرنسيون فى القضاء على الامة العربية .

الحكم بحبس الجادرجي :

فلما عاد الجادرجى الى العراق أحيل هو وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامى باشعالم الى المجلس العرفى العسكرى فى ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ فحكم على الجادرجى بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل وسامى باشعالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة وقد أبعد شنشل والسامرائي الى الشمال ، وقدم الاثنان الاخران الكفالة المطلوبة .

عرائض الاحتجاج على موقف الحكومة من حوادث السويس :

١ ــ فى ١٠ تشرين الثانى ١٩٥٦ قدم اساتذة الجامعة وعددهم خمسة وخمسون عريضة احتجاج الى الملك ومنهم الدكتور جابر عمر وعبد الرحمن البزاز وحسن الدجيلى والدكتور فيصل الوائلي والدكتور محمد على البصام والدكتور عباس الصراف والدكتور عبد القادر احمد والدكتور عبد الجليل على الطاهر والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور محمد ناصر والدكتور خالد الهاشمى وخضر عبد الغفور والدكتور احمد عبد الستار الجوارى ومؤلف هذا الكتاب . وقد فصل التسعة الاولون من هذه المجموعة من وظائفهم واحيل الخمسة الاولون منهم الى المجلس العرفى ولكن جابر عمر اختفى وفر الى سوريا وحكم على الاربعة الاخرين بالنفى الى الشمال ونقل خضر عبد الغفور

واحمد عبد الستار من ديوان وزارة المعارف الى التدريس فى دار المعلمين الابتدائية • وقد اجتمع خليل كنة وزير المعارف مع بعض الاساتذة ولامهم على عملهم واستدعى البعض الاخر ، ومنهم مؤلف هذا الكتاب لمقابلته فى ديوانه على انفراد ولامهم على مابدر منهم •

٢ ـ وفى ٢٠ تشرين الثانى قدم بعض السياسيين وعددهم خمسة وثلاثون عريضة احتجاج الى الملك ، ومنهم محمد مهدى كبة وكامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وفائق السامرائي وسامي باشعالم ومحمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد ورمزي العمرى ومحمد رضا الشبيبى وناجى شوكت وعبد الرزاق الظاهر وصالح الشالجى ومحمد بابان وزكى جميل حافظ ومحمد الطريحى ومحمود الدرة وخدورى خدورى •

٣ ـ عريضة احتجاج نقابة المحامين الى رئيس الوزراء وقعها نائب النقيب سعد عمر •

٤ ـ ف ٢ كانون الاول قدم بعض رؤساء الوزارات والوزراء والاعيان والنواب السابقون وغيرهم عريضة احتجاج الى الملك وعددهم ستة وعشرون منهم مزاحم الباجهجى وناجى شوكت ومحمد مهدى كبة ومحمد رضا الشبيبى ومحمد حديد ومحمود رامز ومحمود الدرة ومحمد الطريحى وخدورى خدورى وعبدالله البستانى وطلعت الشيباني •

تاليف جبهة الاتحاد الوطنى

عملت حوادث السويس وحوادث العراق فى تكوين جبهة الاتحاد الوطنى من الحزب الوطنى الدمقراطى والحزب الشيوعى وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين • وقد تتابعت اجتماعات

ممثلى الاحزاب الاربعة فى اوائل عام ١٩٥٧ وقامت فى شباط اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطنى التى ضمت الاحزاب المذكورة وبعض المستقلين . وقد اصدرت هذه اللجنة بيانها الاول فى ٩ مارت ١٩٥٧ بشكل كراسة من اثنتى عشرة صفحة جاء فيها مايلي :

يتميز الوضع الدولى العام بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة اخرى ، واتخاذ الكفاح المذكور اشكالا جديدة بعد ان تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية ، وبينها وبين القوى الوطنية والتحررية تغيرا حاسما بعد فشل العدوان الجنونى الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعمارى تصدعا خطيرا وانكشاف زيف المواثيق والاحلاف الاستعمارية والدور المستنكر الذى قامت به دول ميثاق بغداد (وخاصة تركية والعراق) فى العدوان الاستعمارى المذكور .

وقد اجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الاهداف التى تعتبر فى هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقى والسير به فى موكب الامة العربية التحررى

وقد حددت اللجنة الاهداف الوطنية الكبرى كمايلى :

١ ــ تنحية وزارة نورى السعيد وحل المجلس النيابى :

ان نورى السعيد هو العميل الاول للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ويقترن اسمه بكل المواثيق والمعاهدات والصفقات الاستعمارية الكبرى فى تاريخ العراق الحديث بل وفى الشرق الاوسط . شكل وزارته الحالية فى صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعمارى المرسوم له وهو تصفية الحركة الوطنية فى العراق وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الاشكال وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية اليه وعقد الصلح مع اسرائيل والقضاء على القومية العربية المتحررة وتحويل الشرق العربى الى قلعة

استعمارية كبرى •

وما المجلس النيابى الحالي المكون اكثره من الاستغلاليين والانتهازيين والامعات ، والذى عين اعضاؤه بافضع وسائل التزوير والتلفيق الا اداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يسخره نورى السعيد كيفما اراد فى خدمة المستعمرين المغتصبين على حساب الشعب ومبدأ حق تمثيله •

٢ ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة :

لعل اكبر حادث سياسى فى تاريخ الامة العربية الحديث هو ظهور حكومات عربية استطاعت لاول مرة فى تاريخنا المعاصر ان تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم فى التيار المتجه نحو استقلال جميع الامم وتحرر الانسان من اشباح الاستغلال والاستعمار • وقد كان لهذا الحادث السياسى الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمى ، فأسرع لعقد ميثاق بغداد وركز كل جهوده لجر الدول العربية الاخرى لهذا الحلف • وقد قامت دول الميثاق لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر ، واثار هذه السياسة الاجرامية ماثلة لدينا فى العراق فى حل الاحزاب السياسية وتعطيل الصحافة الوطنية وخنق الحركة الفكرية والازمة الاقتصادية الاخذة بخناق اكثرية ابناء الشعب العراقى ، وفى هذه السجون والمعتقلات الملأى بالوطنيين وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالارصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقى بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية وفى الثكنات والقلاع المحولة لوسائل عقاب وتعذيب للشباب وفى مجازر الحى والنجف والموصل وبغداد وغيرها ، وفى اعدام الوطنين وفصل الاساتذة والطلاب والموظفين ونفى السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم ، وفى هذه الاوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى

السلب والنهب والتبذير والتبديد والمحسوبية والمنسوبية والعنف والاكراه واخيرا وليس اخرا فى هذه المعاهدة الجديدة التى هربت تهريبا تحت ستار حلف بغداد العدوانى لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه فى العراق . هذا الميثاق الذى فرق كلمة العرب الذى كنا نأمل ان يصل الى درجة الاتحاد والذى شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد للنفوذ التركي البغيض فى العراق كخطوة اولى لنفوذ اوسع واكبر .

٣ ـ مقاومة التدخل الاستعمارى بشتي اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابى .

٤ ـ أطلاق الحريات الدمقراطية الدستورية

٥ ـ الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

وقد أصدرت اللجنة الوطنية العليا بعد ذلك بيانات عديدة بشكل مناشير فنشرت فى ٢٥ نيسان ١٩٥٧ بيانا حول مؤامرات الاستعمار وعملائه فى الاردن جاء فيه :

في هذه الفترة العصيبة القاسية التى تخوض فيها القوى الوطنية فيالاردن نضالا باسلا ، وحيث تقف وجها لوجه امام مؤامرات القوى الاستعمارية مجتمعة من خارجية وداخلية ، يتعين على الشعب العراقي نوعان من الواجبات : واجباته ازاء الشعب الاردنى وتتلخص فى تأييد مطالب مؤتمر الاحزاب الموطنية الاردنية وهى القضاء على الوضع الشاذ الحالى فى البلاد ، وتشكيل وزارة تمثل جميع الاحزاب الوطنية ، وطرد السفير الاميركي من الاردن ، ورفض مشروع ايزنهاور ، وتحقيق الاتحاد الفدرالى مع سورية ومصر ،ومعاقبة المتامرين والخونة . اما واجباته الاخرى فهى النضال من اجل سحب قوى الجيش والشرطة العراقية المرابطة على الحدود لتهديد شعب الاردن ، وتشديد الكفاح لتحقيق مطالبه الوطنية الاساسية .

وزارة علي جودت الايوبي الثالثة :

استقالت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في ١٧ كانـون الاول ١٩٥٥ واعاد نوري السعيد تأليف وزارته الثالثة عشرة التـي استمرت فى الحكم حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ حين قدم استقالته لتبدأ فترة تنفيس جديدة عن الشعب وقبلت الاستقالة يوم ٢٠ حزيران وفى هذا اليوم الف علي جودت الايوبي وزارته الثالثة .

وفى اول تشرين وزعت جبهة الاتحاد الوطنى بيانا بشكل منشور حول وضع العراق ومطالب الشعب جاء فيه :

بعد ان فرغت حكومة نورى السعيد فى ارساء دعائم السياسة الاستعمارية فى العراق وتركيز الاوضاع الارهابية لحمايتها ووجـد الاستعمار ان تخليها عن الحكم لوزارة اخرى لن يهدد سياستـه الموضوعة قدمت استقالتها لتعقبها حكومة علي جودت الايوبي .

لقد تألفت الوزارة الجديدة وهي عاجزة عن اجراء اى تبدل جوهرى فى مخطط السياسة الاستعمارية لانها تشكلت بمعزل عـن الشعب ولان سياسة العراق الداخلية والخارجية اصبحت خاضعـة لتوجيهات اجهزة حلف بغداد . وعلى هذا الاساس جـاءت الوزارة الحاضرة بمنهاجها الغامض وتحت ستار تنقية الجو العربي لتتخذ مـن هذا الغموض وسيلة للاستمرار فى الساسة الخارجية والداخلية نفسها التى انتهجتها حكومة نورى السعيد . ولاادل علـى ذلك من انها لم تقف منذ تاليفها حتى الان باى اجراء من شانه رفع الاثار السيئة التى تركتها وزارة نورى السعيد . لم تعمل على اعـادة الحياة الحزبيـة بدليل ان طلب حزب المؤتمر الوطنى مازال معلقا فى مجلس الوزراء دون الموافقـة عليـه .

ان اللجنة الوطنية العليا تهيب بالشعب ان يكون يقظا مما

يدير ضده من مؤامرات استعمارية وان يواصل نضاله بوعى واصرار موحد الصفوف فى جبهة الاتحاد الوطنى من اجل :

١ ـ عودة الحياة الحزبية والنقابية
٢ ـ حل المجلس النيابى
٣ ـ اطلاق سراح السجناء
٤ ـ اعادة الطلاب والمدرسين والموظفين المفصولين
٥ ـ وقف حملات الارهاب
٦ ـ منع اتخاذ العراق قاعدة للتامر
٧ ـ اقامة علاقات دولية على أساس من احترام السيادة
٨ ـ ايقاف النشاط الهدام الذى يقوم به خبراء الاستعمار
٩ ـ حماية الاقتصاد الوطنى ٠

تنظيمات جبهة الاتحـاد الوطنى :

اقرت جبهة الاتحاد الوطنى مبادىء اساسية فى التنظيم منذ بداية عام ١٩٥٧ ٠ فقد تكون للجبهة قيادة سياسية باسم «اللجنة الوطنيـة العليا» تضم ممثلا من كل حزب من الاحزاب المنضمة للجبهة ، وقد مثل محمد حديد الحزب الوطنى الدمقراطى فيها ، وقيادة تنفيذية باسـم «اللجنة التنفيذية العليا» تضم ممثلا اواكثر من كل الاطراف الحزبية ، وقد مثل حسين جميل الحزب الوطنى الدمقراطى فيها ، وكذلك ضم عناصر وطنية غير حزبية اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة تنفيذها طبقا لقرارات اللجنة الوطنية التى تشمل القطر باسره وتشرف كذلك على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الاخرى فى بغداد وسائر الالويـــة ٠

وتلخص الاسس التنظيمية للجبهة كما يلـي :

١ ـ يجب تمثيل جميع الاحزاب المشتركة فى الجبهة فى اللجنة الوطنية واللجنة التنفيذية واللجانالرئيسية التىدونهابممثل

او اكثر على ان يكون لكل حزب صوت واحد دائما

٢ ـ يجوز ضم عناصر لاحزبية الى مختلف لجان الجبهة بما فيها اللجنة الوطنية العليا

٣ ـ لايتخذ اى قرار ملزم الا اذا اجمع عليه ممثلو جميع الاحزاب . اما العناصر المستقلة فالحصول على موافقتها امر ضرورى ولكن اذا رفض احدهم تأييد احد القرارات لايؤدى ذلك الى نقضه

٤ ـ لايشترط تمثيل كل الاحزاب فى اللجان الفرعية .

٥ ـ تظل جميع الاحزاب الداخلة فى الجبهة مستقلة عن بعضها سياسيا وكذلك العناصر غير الحزبية .

٦ ـ فى الامور المختلف عليها يحق لكل حزب من الاحزاب ان يدعو الى رأيه الخاص الا اذا كان ذلك الرأي مناقضا لروح الميثاق والقرارات التى تجمع عليها الاحزاب (٤٥) .

هذا وقد ارتبطت الجبهة بعدد كبير من الساسة المستقلين الذين شاركوا فى جملة مواقف حسب خطة الجبهة وربما دون علمهم بذلك (٤٦) .

المعارضة والوزارات المتاخرة من العهد الملكي :

عندما ألف علي جودت الايوبى وزارته الثالثة فى صيف ١٩٥٧ قدم اليه بعض الساسة عريضة بتاريخ ١١ اب يطالبون بازالة اثار الاحكام العرفية التى الغتها وزارته واتخاذ الاجراءات اللازمة للافراج عن المحكومين فى القضايا السياسية وفى مقدمتهم كامل الجادرجي الذى حكم بعقوبة شديدة وبأقصى حدها دون سبب مبرر واعادة النظر فى فصل الاساتذة والطلاب ورد حقوقهم اليهم وفسح

---

(٤٥) عزيز الشيخ ، **جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها فى الظرف الراهن** ، ص ص ٢٤ـ٢٧

(٤٦) جريدة **اتحاد الشعب** ، ١٧ تموز ١٩٦٠

المجال لحرية التنظيم الحزبى والنقابي واطلاق حرية الصحافة فى العراق والغاء المنع الذى استمر حقبة طويلة على دخول الصحف العربية الحرة حتى ضاق المواطنون ذرعا بهذه القطيعة الفكرية التى لامبرر لها . وقد وقع على هذه العريضة اربعة وعشرون من السياسيين وهم محمدر رضا الشبيبى ومحمد حديد وحسن عبد الرحمن وصادق كمونة والدكتور على الصافى وحسين جميل وفائق السامرائي وابراهيم عطارباشي ومحمودرامز ومحمدصديق شنشل وخدورىخدورىوسلمان الصفوانى والدكتوراحمد الجلبى الدكتورحسنزكريا والدكتورعبدالله اسماعيل البستاني والدكتور مصطفى كاملياسين وصالحالشالجى والحاج نعمان العاني والدكتور طلعت الشيبانى وفخر الدين جميل والفريق اسماعيل صفوت واحمد عبد الغنى الراوىونجيب الصايغ ومصطفى القرداغي [٤٧] .

ثم استقالت وزارة على جودت الايوبى فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٧ وقبلت فى ١٤ كانون الاول وعهد الى عبد الوهاب مرجان بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى اليوم التالي ، وفى عهدها تم الاتحاد العربى الهاشمي بين العراق والاردن فى١٤ شباط ١٩٥٨ كجواب على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر فى اول شباط. ولما اراد عبد الاله ونورى السعيد ارسال الجيش العراقى الى سوريا عارض عبد الوهاب مرجان واستقال فى ٢ مارت ١٩٥٨ وقبلت استقالته فى اليوم التالى والف نورى السعيد وزارته الرابعة عشرة فى اليوم نفسه . وقد جاء نورى السعيد لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذ الاتحاد العربى .

وفى ١٥ مارت ١٩٥٨ قدم اثنان واربعون سياسيا عريضة الى رئيس الوزراء جاء فيها :

ان العراق لايمكن ان ينفصل عن الامة العربية فهو جزء لايتجزأ

---

(٤٧) الحسنى ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،الجزء العاشر ،ص ص ١٤٠–١٤١

منها وقد رأيتم تجاوب الامة العربية معه فى استنكار حلف بغداد كما رايتم استحالة مد الحلف المذكور الى بلد عربي اخر فلا بد اولا من خروج العراق من هذا الحلف وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانيا • مامر فى العراق عهد انعدمت فيه حقوق الشعب وحرياته كالعهد الذى رافق عقد حلف بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا • ونحن واثقون ان الشعب حين يجد نفسه حرا من القيود طليقا من الاصفاد سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية ولن يرضى ان يزعم بضعة اشخاص انهم يمثلونه حين يدعون جهرة الى تفريق الصف العربى باعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلما بعيد المنال الا وهى اتحاد مصر وسورية • والقول بان الوحدة بين مصر وسورية يعتبر تحديا للعراق قول لايقره عاقل لان وحدة العرب قوة ضد اعداء العرب كافة • ومن العجيب حقا ان يتظاهر البعض برغبته فى اقامة اتحاد بين سوريا والعراق وينكر اقامة اتحاد بين العراق من جهة وسوريا ومصر من الجهة الاخرى •

ان العراقيين قد ملوا العهد الذى يبيح لبضعة اشخاص ان يدعوا التعبير عن ارادة الشعب فى وقت لايجد هذا الشعب اية وسيلة للافصاح عن رأيه فى صحف حرة اواجتماعات عامة او انتخابات سليمة بعد ان عطلت احكام الدستور ، لذلك نرى ان نهيب بكم الى الالتفات الى رغبات الشعب وهى رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربى والتحرر من ميثاق بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا واطلاق الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابى وحرية الصحافة والاجتماعات العامة والافراج عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية ليستطيع الشعب الجهر بارائه الرامية الى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة •

وقد وقع على هذه العريضة محمد رضا الشبيبى ومحمد مهدى كبة وناجى شوكت ومزاحم الباجهجي وتحسين على وسعد عمر وحسين

جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وسامي باش عالم وجمال عمر نظمى وحسن عبد الرحمن وعلى الصافى ومحمـد حديد وجميل كبة ومحمد احمد العمر ونجيب الصايغ وصالح الشالجـى ومحمـد بابان وفيصل حبيب الخيزران وكامل الشالجي واحمد زكى الخيـاط ومظهر العزاوى ومحمود رامز وزكى جميل حافظ ورمزى العمـرى وناجى يوسف وعواد على النجم وابراهيم عطار باشى ومحـمود الدرة وعبد الحميد الياسرى وهديب الحاج حمود وعبد الشهيد الياسرى ونعمان العانى وفؤاد الركابى وجميل امين وعبد الرحمن البزاز ومحمد الطريحى والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور عبدالله البستـانى والدكتور فيصل الوائلي والدكتور عباس الصراف [٤٨] .

وقد حلت وزارة نورى السعيد مجلس النواب وتهيأت لاجراء انتخابات جديدة لاعداد مجلس نواب يقر سياسة الاستعمار الغربـى وبصفة خاصة الاتحاد الهاشمى . ولما كان من المؤكد ان الانتخـابات ستجرى بالاساليب المألوفة من الارهاب والتزوير فقد أصـدر فى ٥ نيسان ١٩٥٨ ثلاثة وخمسون سياسيا بيانا الى الشعب العراقى يطلبون اليه مقاطعة الانتخابات ومنهم محمد رضا الشبيبى ومزاحم الباجهجي وناجى شوكت ومحمد مهدى كبة وفائق السامرائي وحسين جميل وعواد على النجم ومظهر العزاوى ومحمد حديد ومحمد صديـق شنشل والدكتور عبد الجبار الجومرد وجعفر البدر وهديب الحاج حمـود والدكتور طلعت الشيبانى وفيصل حبيب الخيزران .

وبعد دخول الاتحاد الهاشمى مرحلة التنفيذ استقال نـورى السعيد فى ١٤ مايس ١٩٥٨ وقبلت استقالته يوم ١٩ مايس وفى اليوم نفسه الف احمد مختار بابان الوزارة العراقية الجديدة فى ظل الاتحاد العربى خالية من وزيرين للخارجية والدفاع ،وفى هذا اليوم ايضا الف نورى السعيد وزارة الاتحاد العربى .

---

(٤٨) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر ، ص‌ص ١٩٤–١٩٦

وفى ربيع ١٩٥٨ انفجرت الحرب الاهلية فى لبنان بسبب محاولة كميل شمعون تجديد رياسته للجمهورية وقد وقف العراق وبريطانيا واميركا وتركيا موقف المؤيد لهذه المحاولة وقد خسر كميل شمعون الجولة كما خسر العهد الملكى فى العراق وكانت محاولة تدخل العراق السبب المباشر للاطاحة به واعلان الجمهورية • وقد اصدرت جبهة الاتحاد الوطنى بيانا الى الشعب العربى فى كل الاقطار العربية جاء فيه :

كانت حوادث لبنان المؤلمة خلال الاسابيع الاخيرة خاصة مصدر قلق عظيم وألم ممض لجميع المخلصين من ابناء العروبة فى كافة اقطارهم وكنا نود ان يستجيب الحاكمون الى مطالب الشعب حقنا للدماء الزكية ولوضع حد لتحدى ارادة الشعب والتنكر لمفاهيم الحرية والدستور مما هدد لبنان واستقلاله وكل القيم فيه بأشد الاخطار •

وانه من المؤسف حقا ان نرى الامور تسير فى الاتجاه المعاكس تماما بحيث ان بعض الجهات المسئولة فضلا عن تجاهلها رغائب الشعب فانها أخذت تحاول تحويل الخلاف الداخلى القائم بالدرجة الاولى على عدم ثقة اكثرية الشعب بحكامه الى مشكلة دولية •

وانكى من ذلك كله استعداء مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة من قبل بعض الدول العربية على البعض الاخر • ان نقل مثل هذه الامور الداخلية الى الصعيد الدولى خطر كل الخطر فهو يعنى اولا ان الامة العربية غير قادرة على حل خلافاتها بنفسها وهو يمهد ثانيا دعوة للتدخل السافر لدول اجنبية طامعة تنتهز مثل هذه الفرص لتتخذ منها سبيلا جديدا تلج منه الى شئوننا الخاصة وقد يعطى اسرائيل ثالثا برهانا مصطنعا جديدا تستغله بالباطل للزعم بأن التازم فى الشرق الاوسط مرجعه العرب انفسهم لااسرائيل وانصارها •

وكان اخر عمل من اعمال جبهة الاتحاد الوطنى قبيل ثورة تموز انها هيأت فى اواخر ربيع ١٩٥٨ عريضة لترفع الى الملك تطلب فيها

اطلاق سراح كامل الجادرجي من السجن الذى قضى فيه نحو سنة ونصف وشرعت فى جمع الاف التواقيع لتأييدها من جميع انحاء العراق • ولكن وزارة أحمد مختار بابان استصدرت ارادة ملكية باعفاء الجادرجي عما تبقى من مدة محكوميته فى ٢٤ حزيران ١٩٥٨ أي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بعشرين يومـــا (٤٩) •

---

(٤٩) يجد القارىء بقية اخبار جبهـة الاتحـاد الوطنى فى الجزء الثانى من هـذا الكتـــاب •

الخاتمــــة

- ١ -

يلاحظ القارىء لتاريـخ الحزب انه قام علـى ثلاث ركائز :
(١)زعامة الحزب التى مثلها كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل
(٢) جريدة الاهالى واخواتها (٣) قواعـد الحزب .

تركزت الزعامة خاصة فى شخص كامل الجادرجى حتى صار رمزا له وكان الناطق بلسانه فى اكثر المواقف السياسية العامة . ومثـل محمد حديد دور المثقف الخبير بالامور الاقتصادية ، وكان حسين جميل اولب الحزب ومحركه وخبيره القانونى والدبلوماسى .

وقد امتازت جرائد الحزب بالرزانة والموضـوعية والاعتدال ومعارضة العهد الملكى البائد والمطالبة بالاصلاحات الجذرية والتعبـير عن حاجات الشعب الحقيقيـة حتى صار تاريخ الجرائد مرادفا لتاريخ الحزب الى حـد كبير .

واما دور قواعد الحزب فلم يكن محسوسا كثيرا لدى ابنـاء الشعب ،ولايقاس دورها بدورقواعدالاحزاب القويةفىالعراق وخارجه.

- ٢ -

حين اجيز الحزب الوطنى الدمقراطى انتمى اليه عدد كبير مـن المثقفين والعمال والفلاحين وقدر عدد منتسبيه فى الاسابيع الاولى بنحو عشرة الاف . وكان من الممكن مضاعفة هذا العدد لوكانت هناك فـى الحزب وزعامته مقومات الحزب القوى الناجح . كانت هناك اسبـاب للقوةواسباب الضعف عملتعلىتقويته حيناوعلىاضعافه احيانا .ويعتبر الحزب بوجه عام حزب المثقفين ويعد من الاحزاب الضعيفةحتـى انه طيلة اشتغاله فى فترة العهد الملكى لم يستطع ان ينفرد بالقيام بعمـل ايجابى مهم كتنظيم مظاهرة او اسقاط وزارة مثلا بل كـان دوما عالة على غيره من المنظمات السياسية . وقد عجز عن النضال الشاق وكان يظن ان طريقه سهلا ممهدا مفروشا بالورود ، حتى انه جمد نفسه مرة فى العهد

الملكي حين ضويق ، وتميز الحزب ولاسيما قيادته بما عرف بكفاح الصالونات والكفاح الصحفي • ومن امارات ضعفه الواضحة للعيان عجزه عن ايجاد كادر قيادة قديرة ومنسجمة تدير شئون الحزب فترة طويلة من الوقت وتعمل على تدريب الكوادر بصور مستمرة •

من أسباب قوة الحزب وقوفه الى جانب الشعب فى مطالبته بالاستقلال التام والاصلاحات الجذرية • وقد تبلورت اهداف جماعة الاهالي والحزب الوطني الدمقراطي في مبادىء واهداف الدمقراطية الاشتراكية بالمفهوم الغربي لها مع تكييف وتعديل يناسبان حاجات الشعب ومقتضيات ظروف العراق •

ومن اسباب قوته ايضا وقوف الحزب موقف المعارض للاستعمار واذنابه طيلة فترة العهد الملكي البائد ، وزهده بالمناصب والمكاسب ،ولذلك كان صفحته في الفترة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بيضاء • وسأتناول في الجزء الثاني من هذا الكتاب ماتكشف من سوءاته في العهد الجمهوري •

- ٣ -

وكانت هناك اسباب عديدة تعمل على اضعاف الحزب ، منها اعتدال منهاجه وتمسكه بأساليبه الدمقراطية التي تصلح للبلاد المستقلة العريقة في الدمقراطية ، بينما كانت الاوضاع العامة في العراق وانخفاض مستوى الوعي السياسي تجعل عواطف الشعب تتجه نحو المبادىء السياسية والاساليب الحزبية المتطرفة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم تكن هناك في اذهان الناس حدود فاصلة بين الاشتراكية والشيوعية وبين الحزب الوطني الدمقراطي والحزب الشيوعي حتى استقر في اذهان البعض ان الحزب شيوعي وعلى اقل تقدير معمل تفريخ للشيوعيين،وهذا أمر لاينطبق على الحقيقة والواقع،ولكن زعامة الحزب عجزت عن ايضاح الموقف كما عجزت عن منع تسلل بعض الشيوعيين الى الحزب بقصد السيطرة عليه والتأثير على سياسته وجعله واجهة لهم •

ومن اسباب ضعف الحزب عدم تفرغ عدد من اعضائه ولاسيما من القادة لاعماله تفرغا تاما .فقد حاول محمد حديد الجمع بين اعماله التجارية واعماله الحزبية ، وكان حسين جميل يحاول الجمع بين المحاماة والاشتغال بالامور الحزبية والسياسية . وكان كامل الجادرجي الشخص الوحيد المتفرغ لامور الحزب والجريدة ، ولكنه لم يستطع النهوض بواجباته على الوجه الاكمل بسبب كثرتها وعدم تمتعه بالصفات الضرورية للزعامة الحزبية . وقد عجز عن الاتصال باعضاء الحزب وبابناء الشعب مباشرة الا فى حدود ضيقة ، ولم يكن له من قوة الشخصية وسعة الاطلاع والتجربة والخبرة مايجعله محورا لنشاط الحزب والتأثير فى تطور اعماله وتقويته ونشر مبادئه . وسافرد فى الجزء الثانى من هذا الكتاب بحثا خاصا عما ظهر عن شخصية كامل الجادرجى فى العهد الجمهورى .

ومن الاسباب التى عملت على اضعاف الحزب ضعف التنظيم، فقد كانت هناك فوضى فى قبول الاعضاء سببت بعض الحوادث ، وقد جرت محاولات بسيطة وضعيفة لتنظيم الحزب على اساس المهنة او محل السكنى ولكنها لم تؤد الى نتائج طيبة .وجرت محاولات قليلة لتثقيف اعضاء الحزب عن طريق الاجتماعات العامة والاسبوعية والمحاضرات، ولم تجر محاولات جدية لشرح منهاج الحزب ومواقفه من الحوادث الجارية وتحليل الاوضاع الداخلية والخارجية بصورة مستمرة . واما الامور المالية فكانت فى منتهى الفوضى وكانت مالية الحزب ضعيفة دائما ولم تجر محاولات جدية او منظمة او مستمرة لجمع اشتراكات الاعضاء فعجل ذلك فى انهيار الحزب فى اخر الامر .

— ٤ —

هذا وقد فشلت الاحزاب العراقية بوجه عام فى تثبيت كيانها ودعم الدمقراطية ونيل الاستقلال التام والقضاء على الفئة الحاكمة ومن يسندها من استعمار واقطاع ورجعية .ويعزي فشل الاحزاب

ومنها الحزب الوطنى الدمقراطى الى سببين جوهريين : الاول السياسة العامة للاستعمار البريطانى واذنابه فى العراق فى مكافحة الحريـــة والاصلاح ونشر الدمقراطية والحزبية الصحيحة ، والثانى ضعف الوعي السياسي بين ابناء الشعب العراقى وذلك لانخفاض مستوى الثقافة العامة وعدم اتاحة الفرصة لتربية الشعب تربية دمقراطية صحيحــة .

مصادر الكتاب

اولا : الجرائد والمجلات

١ ـ اتحاد الشعب
٢ ـ الاهالى
٣ ـ البلاد
٤ ـ الجريدة
٥ ـ الحوادث
٦ ـ الراي العام
٧ ـ الزمان
٨ ـ الشعب
٩ ـ صدى الاهالى
١٠ ـ صوت الاهالى
١١ ـ لواء الاستقلال
١٢ ـ مجلة العروة ـ عدد خاص بالاحزاب السياسية فى البلاد العربية (بيروت ـ ١٩٤٦)

ثانيا : اهم المخطوطات

١ ـ استقالتا زكي عبد الوهاب وطلعت الشيبانى فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٧
٢ ـ المذكرة الاشتراكية فى ١٥ اب ١٩٤٧
٣ ـ مذكرة كامل الجادرجى عن الجبهة الوطنية فى ٢ حزيران ١٩٥٥
٤ ـ مقابلة صحفية بين كامل الجادرجى وجون فريمان فى ١٣ كانون الثانى ١٩٥٣
٥ ـ مؤتمر البلاط فى ٣ تشرين الثانى ١٩٥٢

ثالثا : الجرائد والمجلات الانكليزية

1. The Manchester Guardian.
2. The Times.
3. The New Statesman and Nation.
4. Tribune.

رابعا : الكتـــب

١ ـ الحسنى ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء (صيدا ١٩٥٣ ـ ١٩٦١)
٢ ـ حسين ، نورى عبد الرزاق ، تيارات سياسية فى الحركـــة الوطنية العراقيــة (القاهرة ـ ١٩٥٨ ؟)
٣ ـ سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبرـبيفن ودور الحـزب الوطنى الدمقراطــى فيها (بغـداد ـ ١٩٦٠)
٣ ـ الشبيبى ، حسين محمد ، الجبهة الوطنية طريقنا وواجبنــا التاريخى (بغـداد ـ ١٩٥٩)
٥ ـ الشيخ، عزيز ، جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقـاة على عاتقها فى الظرف الراهن (بغـداد ـ١٩٥٨ ؟)
٦ ـ محاكمة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطنى الدمقراطـــي (بغـداد ـ ١٩٤٦)
٧ ـ محاكمة كامل الجادرجي فى صيف ١٩٤٩ (بغـداد ـ ١٩٤٩)

خامسا : النشـرات

١ ـ استفهام عضو ورد الرئيس (بغـداد ١٩٤٦) ،
٢ ـ بيان اللجنة الوطنية العليا الى الشعب العراقى الكريم (بغـداد ١٩٥٧)
٣ ـ خطاب كامل الجادرجى فى المؤتمر الرابع للحزب (بغداد ١٩٥٠)
٤ ـ الشعبية ـ المبدا الذى تسعى ((الاهالى)) لتحقيقة (بغداد١٩٣٢؟)
٥ ـ كتاب استقالة صادق كمونة من الحزب وجواب الرئيس عنـه (بغـداد ١٩٤٧)
٦ ـ مديرية الدعاية العامة ، كتـاب رئيس الوزراء المرفـوع الـى الوصى ... (بغـداد ـ ١٩٤٧)
٧ منهج جمعية الاصلاح الشعبى ونظاماها الاساسى والداخلـــى (بغـداد ـ ١٩٣٦)
٨ منهج الحزب الوطنى الدمقراطى ونظامه الداخلى (بغداد ١٩٤٨)
٩ ـمنهج الحزب الوطني الدمقراطيونظامه الداخلي(بغداد١٩٥٠)
١٠ ـ منهج الحزب الوطني الدمقراطى ونظامه الداخلي (بغداد ـ ١٩٦٠)

١١ ـ ميثاق الجناح التقدمي في الحزب والميثاق الوطني المقترح (بغداد ـ ١٩٤٧)
١٢ ـ نشرة الحزب الوطني الدمقراطي ـ عشرون عددا (بغداد ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧)
١٣ ـ عبد الفتاح ابراهيم ، وحدة الحركة الدمقراطية (بغداد ـ ١٩٤٦)

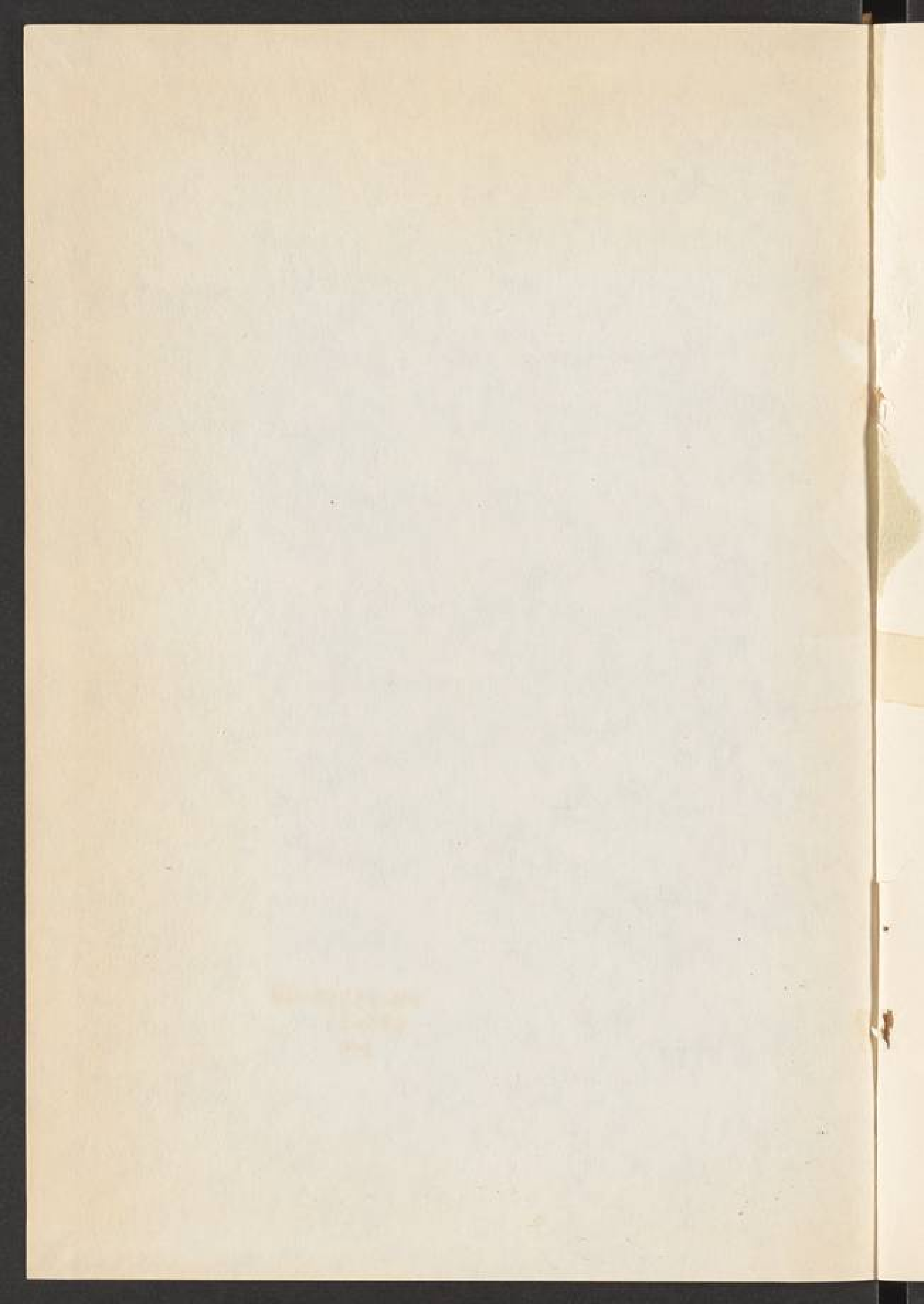
تصويب

١ ـ يضاف في اعلى الصفحة (٨٨) عنوان : اشتراك الحزب في انتخابات ١٩٤٧

٢ ـ يضاف الى الحاشية (١٨) في صفحة «٣٢٢» :

(Turmoil in Iraq) in The New Statesman and Nation, January 13,1953

تم طبع هذا الجزء من الكتاب في ١٩٦٣/٤/٢٢ ويليه الجزء الثاني




NYU - BOBST
31142 02840 8303
JQ1825.I7 H8
Tarikh al-Hizb al-Watani al-Di